مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية الاقتصاد و العلوم السياسية بني وليد

- الاستثمار في ظل منظمة التجارة العالمية " تحليل لاتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة (TRIMS) ومواقف الدول النامية منها" .
- التسويق في المشروعات الصغيرة .
- القدرة التنافسية للصناعات التحويلية ومتطلبات تحسينها في التجارة الخارجية الليبية .
- قياس الأثر النسبي للسيولة في المصارف التجارية الليبية على حجم الائتمان " دراسة تطبيقية خلال الفترة " 2000 - 2010 م" .
- التخلف و التنمية بين نظريات التحديث و نظريات التبعية .

السنة الأولى العدد الأول مارس 2013 م

قواعد النشر بمجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

العلوم الاقتصادية والسياسية مجلة علمية محكمة تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية في مجال الاقتصاد والعلوم السياسية ، وبذلك نحيط البحاث الكرام بقواعد وشروط النشر في هذه المجلة، وهي كالتالي :

1 - تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية .

2 - ألا يكون البحث أو الدراسة قد سبق نشره أو مقدم للنشر في جهات أخري .

3 - التقيّد بأصول البحث العلمي وقواعده وشكلياته من حيث أسلوب العرض والمصطلحات وتوثيق المصادر والمراجع .

4 - تكون المادة العلمية مكتوبة باللغة العربية وبأسلوب مميز ، كما تقبل البحوث باللغة الانجليزية شريطة تقديم ملخص لها باللغة العربية .

5 - أن يرفق البحث أو الدراسة بأسم الباحث ثلاثياً ومعلومات عن مكان عمله ومستواه العلمي وبريده الإلكتروني .

6 - تخضع المادة العلمية للتقويم والنقد من قبل مقومين أثنين ولهيئة التحرير أن تطلب إجراء التعديلات اللازمة قبل الموافقة على النشر وفي أجل محدد .

7 - لا يزيد عدد صفحات البحث المقدم عن (30) صفحة مطبوعة بما في ذلك صفحات الجداول والصور والرسومات والملاحق وغيرها .

8 - الأعمال المقدمة للنشر لا تُعاد لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر .

9 - يقدم البحث من (3) نسخ مكتوبة علي برنامج (word) على حجم ورق (A4) مرفقة بنسخة الكترونية على (CD).

10 - الدراسات والبحوث والاستنتاجات المنشورة بالمجلة لا تعبر إلا عن آراء وأفكار كاتبها .

11 - يكون حجم الخط (12) ونوعه (Simplified Arabic).

12 - ترسل البحوث باسم المشرف العام ،على البريد الالكتروني التالي :-

H64299@yahoo.com

مقر المجلة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - بني وليد

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدرها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد

العدد الأول – مارس 2013

الإشـــــراف العـــــــام

د. حوسين مصباح العلام

رئيـــــس هيئة التـــــحرير

أ . علي أمبارك النقراط

أعضاء هيـــــــئة التـــحرير

د. فتحي نصار **د. خالد صالح عبود**

أ. خالد عبد الله شقاف **أ. أحمد محمد النقراط**

أ. عبد السلام المغربي

تصميم و تنفيذ

أ. أشرف بن لامه

اللجنة الاستشارية

د. حوسين مصباح العلام
د. فخر الدين عبد السلام عبد المطلب
د. أمحمد أبوالقاسم الغول
د. خالد صالح عبود

د. ناصر سالم زيدان
د. محمد عثمان الفيتوري
د. محمد فرج بن لامه
أ. أبوبكر عمر الفضيل

المواد المنشورة تعبر عن أراء كتابها ولا تعبر عن رأي المجلة

المراســــــلات

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الزيتونة

بني وليد - ليبيا

البريد الالكتروني H64299@yahoo.com

رقم الإيداع 423 / 2013

دار الكتب الوطنية / بنغازي

كلمة المشرف

إن من دواعي سرورنا أن نقدم العدد الأول من مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية التي تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد آملين أن تكون هذه المجلة دافع لتقديم الإضافة في المجال العلمي والبحث الأكاديمي، فالعدد الأول يعتبر تتويجاً للجهد المبذول من قبل القائمين على المجلة ، وذلك بالرغم من الصعوبات التي واجهت هيئة التحرير ومنها الاعتماد على الجهود الذاتية مالياً وفنياً وبدعم من السادة أعضاء هيئة التدريس والباحثين وذلك لإخراجها بالشكل المطلوب .

وللمحافظة علي سير العمل والإصدارات للإعداد المستقبلية ندعو البحاث والدارسين إلي التقيد بشروط النشر بالمجلة ، وذلك انطلاقاً من الدور العلمي الذي يقوم به أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية والمجتمع ، وإسهاماً منهم في تفعيل دورها والتأكيد على دور أعضاء هيئة التدريس في عملية تطوير العملية التعليمية، خصوصاً وان العالم من حولنا يشهد تحولات تاريخية خطيرة وعظيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، فبزوغ تكتلات اقتصادية وسياسية جديدة في العالم من شأنها أن تعيد صياغة التوجهات والتحالفات الاقتصادية والسياسية ، ومن هنا فان مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية تقدم تفسير وتوضيح لأبرز المظاهر الاقتصادية والسياسية وتقديم حلول ومقترحات للمشاكل قيد الدراسة ، ومن هنا فإن هيئة تحرير المجلة تتمنى أن يصل هذا العمل المتواضع إلى المستوى المأمول وذلك خدمة للصالح العام ، وإبرازاً للإمكانيات العلمية والبحثية داخل مدينة بني وليد ومؤسساتها العلمية .

كما تدعو هيئة تحرير مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية كل الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في مختلف الكليات والجامعات إلى المشاركة بمجهوداتهم العلمية والبحثية وإرسالها إلى المجلة والتي ستكون محل تقدير واحترام كبيرين .

المشرف العام

د. حوسين مصباح العلام

محتويات العـــدد

- الاستثمار في ظل منظمة التجارة العالمية"تحليل لاتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة (TRIMS) ومواقـف الدول النامية منهـا "..... أ. أحمد محمد النقراط 7
- التسويـق فـي المشروعات الصغيـرة.....أ. حسن علي معتوق ـ أ .أبوبكر الفضيل عمر 27
- القـــــــــدرة التنافسية للصناعـــــــات التحويليـــــــة ومتطلبـــــــات تحسينهـــا في التجارة الخارجيـة الليبيـــــة..... د. حوسيـن مصبـاح العـــلام 47
- الرضـا الوظيفي وعلاقته بالالتزام التنظيمي لأعضاء هيئـة التدريس بكليات جامعة الزاوية في مدينة العجيلات دراسة ميدانية .....د. سعـد محمـد أمبـارك 70
- تطور ظاهرة الإرهاب الدولي .....أ . عبد السلام أحمد محمد الدبيب 95
- حوافـــز جـــــذب الاستثمـــارات الأجنبيـــــة المباشـــــرة وطـــرق تقييمهـــــا دراســـــة حالـة الجزائـــر ..... د. سماح سيد أحمد ـ أ.عثمان سالم علي 112
- دراسة تضمـــــــين مقرر اقتصاديات الموارد البيئية في مراحـــل التعليـــم وأثرهـــا علـي التنمية المستدامـة فـي ليبيـــا .....أ . علي أمبارك أشتيوي النقراط 128
- الاستعـداد لـلأزمات والقدرة على مواجهتهـا بالمستشفيات الليبيـة دراسـة وصفيـة تحليليـة على بعض المستشفيات بالمنطقة الوسطى .....

..... د.فخر الدين عبدالسلام عبد المطلب ـ أ.نجيب مفتاح أحمد 142
- قياس الأثر النسبي للسيولة في المصارف التجاريـــة الليبيـــة على حجـــم الائتمان " دراسة تطبيقية خلال الفترة " 2000 – 2010 م" .....د.خالد صالح عبود 164
- التخلف والتنمية بين نظريات التحديث ونظريات التبعية .... أ. أشـرف علي محمد لامـه 196

الاستثمار في ظل منظمة التجارة العالمية"تحليل لاتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة (TRIMS) ومواقف الدول النامية منها "

أ. أحمد محمد النقراط

الملخص

تعتبر اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة احدي المجالات الجديدة التي تسعي الدول المتقدمة الي ربطها بالتجارة الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية والتي شهدت معارضة شديدة من قبل الدول النامية، لان الدول المتقدمة كانت تسعي الي أن توفر هذه الاتفاقية أقصي درجات الحماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تمثلها الشركات المتعددة الجنسيات غير إن الدول النامية ومن بينها الدول العربية كانت تصر علي ضرورة مراعاة الشروط الأساسية الخاصة بالتشريعات التي تؤثر علي مسيرة التنمية في بلدانها،وعلي ضرورة التوازن في هذه الاتفاقية، بما يساعد في عملية التنمية الأساسية والسياسات المصاحبة لها .

تأتي هذه الورقة في إطار التعريف باتفاقية (TRIMS) نشأتها والأسباب والدوافع التي أدت الي ظهورها والأهداف التي تسعي إلي تحقيقها كما تتناول مفهوم الاتفاقية و تدابير الاستثمار بها ومواقف الدول النامية منها في ظل انضمام العديد من الدول النامية الي منظمة التجارة العالمية.

المقدمـــــة

جاء ميلاد منظمة التجارة العالمية منسجماً مع نبرة العولمة الاقتصادية فالتحررية التجارية وعولمة التجارة التي تقودها منظمة التجارة العالمية جزء أساسي من العولمة الاقتصادية ، فالدور الحقيقي لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التي تشرف عليها اتفاقيات جولة أوروجواي تكمن في عولمة الاقتصاد والهيمنة على التجارة الدولية تحقيقاً لمصالح مراكز الرأسمالية العالمية ومصالح شركاتها .

فتناول جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية ما تقدمت به الدول الصناعية وبضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية بمقترح سمي : ((اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة)) " التريمس " من أجل توقيع اتفاقية عالمية في إطار منظمة التجارة العالمية هدفها إزالة المعوقات ، والقيود على انسياب الاستثمارات الأجنبية ، ودخول الشركات المتعددة الجنسيات إلى الأسواق المحلية .

حيث يحظر تطبيق أية إجراءات للاستثمار مرتبطة بالتجارة في السلع تتعارض مع أحكام اتفاقية الجات 1994 فيما يتعلق بالمعاملة الوطنية ، أو اليود الكمية .

وينص المقترح على إلغاء جميع الإجراءات الاستثمارية التي تفرضها عادة حكومات البلدان النامية على المشروعات الاستثمارية الأجنبية التي تريد العمل فيها بقصد إلزامها على الوفاء بعدد من معايير الأداء في ممارستها لنشاطها الاستثماري .

لذا استهدف هذا الاتفاق إزالة القيود المفروضة على الاستثمار بين الدول ، وتم منع الدول من فرض أي من الشروط التالية :

شرط استخدام المستثمر الأجنبي لنسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي ، وشرط إحداث توازن بين صادرات المستثمر الأجنبي ووارداته ، وشرط بيع نسبة من الإنتاج إلى السوق المحلي، ورفع القيود الوطنية التي تفرضها الدول على الاستثمارات الأجنبية (معاملة الاستثمار المحلي) .

فالدول النامية تتحفظ على هذا المقترح حيث رأت أن تحرير الاستثمار يخدم مصالح الدول المتقدمة الغنية على حساب الدول النامية ، لوجود الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المتقدمة ، ومن الواضح أن الدول الصناعية تسعى بدأب إلى عولمة المجالات التي اكتسبت فيها ميزات تنافسية كبيرة ، حتى تستطيع شركاتها التي تمتلك قدرات مالية وتنظيمية فائقة من إيجاد أسواق جديدة لها في العالم ، تحقق لها أرباحاً طائلة على حساب الدول النامية .

فقد تجاهل واضعي الاتفاقية الأهمية القصوى لاتخاذ البلاد النامية مجموعة من تدابير الاستثمار بما يحقق الإسراع في التنمية لاقتصادياتها الوطنية وتنويع الإنتاج فيها والمحافظة على مواردها المحدودة من النقد الأجنبي .

حيث أن انسياب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية حسب (اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة) سيكون مضراً باقتصاديات هذه الدول ، ويحملها تكاليف اقتصادية باهظة من خلال فتح أسواقها أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية ، والشركات المتعددة الجنسيات ، مما يؤدي إلى خدمة مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية والتي من بينها الدول العربية .

ولأهمية الاتفاقية وتأثيرها في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فستتناول هذه الورقة الاتي:

أولاً :- نشأة الاتفاقية

ثانياً :- أسباب قيام الاتفاقية ودوافعها

ثالثاً :- مفهوم الاتفاقية ، مكوناتها وخصائصها

رابعاً :- تدابير الاستثمار بالاتفاقية ومبادئها

خامسا:- أهداف الاتفاقية

سادساً:- الاستثناءات بالاتفاقية

سابعاً :- لجنة تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة

ثامناً:- الترتيبات الانتقالية بالاتفاقية

تاسعاً:- مواقف الدول النامية من الاتفاقية

أولاً:- نشـــأة الاتفاقيـــــة :

الاستثمارات الأجنبية الخاصة موضوع قديم احتدم الجدول حول أثرها في الدول الأقل نموا والمستقبلة لها ، وحول ما إذا كان أثرها الصافي في التنمية ايجابيا أم سلبيا ولا يستطيع احد أن يزعم أن الجدل قد حسم نهائيا وعلي نحو قاطع لصالح هذا الرأي أو ذلك .

ليس هناك من يمكنه أن ينكر وجود أي نفع من الاستثمارات الأجنبية الخاصة ولكن ليس هناك من ينكر أن لها مثالب وأخطار ، وقليلون من يحبذون أي نوع من هذه الاستثمارات ، كما أن قليلون هم من يرون أن من مصلحة الدول النامية فتح الباب على الغارب أمام هذه الاستثمارات دون قيد أو شرط ، وكثيرون هم من يقبلون أنواعاً منها دون أنواع أخرى ويحبذون أن تفرض عليها الدولة المضيفة شروطاً تجعلها أكثر تحقيقاً لأغراض التنمية ، وأكثر اتفاقاً مع أولويات خطتها ، أو سياستها الاقتصادية وأكثر ملائمة لظروف واحتياجات الدولة (1).

وتعد ظاهرة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم مظاهر اقتصاد العولمة التي انتشرت بشكل كبير مع نهايات القرن العشرين على الرغم من عراقة هذه الظاهرة فقد استقطبت اهتمام مختلف المؤسسات الدولية ، والدولة المتقدمة والنامية على حد سواء .

وكنتيجة لذلك أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي من الموضوعات المهمة التي تحتل مكانة مميزة في مختلف دول العالم ، فقد ارتبط في نشأته وتطوره بالتجارة الدولية وبعمليات الاندماج عبر الحدود الدولية ، وساعد على انتشاره وتعظيم معدلاته ظهور الشركات المتعددة الجنسيات وتعاظم دورها والتي تعتبر من أهم خصائص العولمة الاقتصادية ، والمؤثرة فيها من خلال تعميق التحول نحو العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والتكنولوجية ، والتسويقية والتمويلية والإدارية ، بالإضافة إلى التأثير على توجهات الاستثمار الدولي والتجارة الدولية .

وبتزايد دور الشركات عبر الوطنية والشركات الأجنبية المنتسبة في توليد الإنتاج الدولي ، وبتزايد دورها كمحرك رئيس لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة ، أخذت مراكز

الرأسمالية المتقدمة تضغط باتجاه تكوين إطار مؤسسي ، يحمي مصالح هذه الشركات ويضمن لها تدفق الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد العالمي دون تقييد (2).

ورغم أن الاستثمار كان دائماً جزءاً من القضايا الجديدة فلابد من التذكير بأن وضع مبادئ متعددة الأطراف للاستثمار ، كان موضوعاً سبق طرحه منذ مؤتمر هافانا في عام 1947–1948 . ولما لم يدخل ميثاق هافانا إلى حيز النفاذ بدأت معالجة قضايا الاستثمار المتعددة الأطراف ، في محافل الأمم المتحدة ، وخصوصاً لجنة الشركات عبر الوطنية ولكن مسألة الاستثمار عادت إلى الظهور إلى الجات في أوائل الثمانينيات (3).

وكنتيجة للظروف الاقتصادية الدولية السائدة في تلك الفترة والعوامل المؤدية إلى جولة أورجواي، ولتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات ودولية النشاط واستحواذها على النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

فقد تقدمت الدول الصناعية وبضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية في جولة أورجواي بمقترح سمي (اتفاقية إجراءات الاستثمارات المرتبطة بالتجارة) Trade –Related Investment Measures (TRIMS) من أجل توقيع اتفاقية عالمية في إطار الجات هدفها إزالة معوقات انسياب الاستثمار الأجنبي ، ودخول الشركات الأجنبية إلى الأسواق المحلية (4).

وذلك في إطار مد عمليات التجارة الدولية نحو مجالات جديدة وعلى الأخص تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والقضايا التجارية المرتبطة بالاستثمار .

وكنتيجة لاستمرار حالة الكساد في الدول الصناعية المتقدمة والتي ظهرت منتصف السبعينيات مما دفع الدول التي لها نصيب كبير في التجارة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة ، إلى محاولة فتح الأسواق الخارجية كمخرج من حالة الكساد التي طالت خلال الفترة ما قبل انعقاد جولة أورجواي (5).

إضافة إلى أن الدول الصناعية تسعى بدأب إلى عولمة المجالات التي لها فيها ميزات تنافسية كبيرة لحمايتها بأطر وإجراءات قانونية عالمية تسمح لها بتحقيق أرباح طائلة على حساب الدول النامية، حيث أن المقترح التي تقدمت به الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ينص على إلغاء جميع الإجراءات الاستثمارية التي تفرضها عادة حكومات الدول النامية ، على المشروعات الاستثمارية الأجنبية التي تريد العمل بها بقصد إلزامها بالوفاء بعدد من معايير الأداء في ممارستها لنشاطها الاقتصادي في إطار خططها الاقتصادية الخاصة وملائمة لظروفها واحتياجاتها التنموية .

مع ملاحظة أن ما تفرضه الحكومات شروطاً على الاستثمار ، بعض من تلك الشروط مرتبط بالتجارة والبعض الآخر ليس كذلك ، فقد تشترط الحكومة قيام الشركة بالاستثمار إذا ما كانت مملوكة

لوطنيين مقيمين ، أو قد تفرض قيوداً على إعادة الأرباح للخارج (الدول الأم) أو قيوداً على استيراد المواد الخام أو تصدير المنتجات ، القيود على الاستيراد والتصدير المرتبط بالتجارة في السلع ، في حين الأخرى ، أي القيود المتعلقة بملكية الشركة أو تحويل الأموال من الشركة أو تحويل الأموال من الدولة ، تتعلق بمسائل غير تجارية (6) .

ويغطي الاتفاق الخاص بالتدابير المرتبطة بالاستثمار القيود على الاستثمار والتي ترتبط بالتجارة في السلع ومن ثم فان ، التدابير التي تخرج عن مجال التجارة في السلع لا يغطيها هذا الاتفاق(7) .

وعلى الرغم من وجود اتجاه معارض تماماً للمقترح من قبل الدول النامية لرؤيتها أن له أثاراً عكسية على اقتصادياتها .

ومع تسليم البلاد النامية بجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها وحاجتها إليها للتنمية المستدامة لاقتصادياتها القومية ، فإنها رأت في الوقت نفسه أنها بحاجة أيضاً إلى فرض بعض الاشتراطات والمتطلبات الخاصة بأداء هذه الاستثمارات لضمان توجهها في الطريق المحققة لأهداف سياساتها الوطنية للتنمية وليس للطريق المعاكسة .

ولأن الدول النامية لم يكن لها دور في كل اتفاقات جولة أورجواي وبخاصة في الموضوعات الجديدة ، فأن صيغة الاتفاق حظيت بموافقة الدول الغنية ومن ثم إقرارها خدمة لمصالحها .

ثانياً:- أسباب قيام الاتفاقيات ودوافعها :

قد يتساءل البعض عن الأسباب والدوافع التي أدت إلى ظهور اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة ، وتضمينها من ضمن اتفاقية جولة أورجواي ، انه بالنظر إلى رؤية النظام التجاري العالمي الجديد والذي يهدف إلى ربط التجارة الوطنية ، بقوانين ولوائح النظام الجديد للتجارة الدولية ضمن عملية تدويل تجارة واسعة النطاق ، تخدم مصالح دول الشمال على حساب مصالح دول الجنوب، وخضوع الاقتصاديات النامية ومنها العربية لدرجة عالمية من الإشراف والاقتصادية المركزية ، فان هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى ظهور الاتفاقية وهي كالتالي (8) :

1.شعور الولايات المتحدة الأمريكية بتآكل نفوذها الاقتصادي ورغبتها في تحسين وضعها وهيمنتها ، من خلال حماية مصالح الشركات المتعددة الجنسيات التي لها فيها نصيب كبير جداً ، والتي أصبحت المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي ، يتزايد تكاملاً من خلال العولمة الاقتصادية .

2.وجود أحجام متزايدة من رؤوس الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية ، نتيجة للنمو الكبير للرأسمالية المالية عجزت عن استيعابها وبالتالي اتجهت تلك الأموال عن البحث عن فرص

أفضل للاستثمارات في الأسواق الخارجية ، لزيادة العائد مع تسارع عمليات التحرير المالي والعولمة المالية .

3.وجود حالة من الكساد في الدول المتقدمة صناعياً والتي بدأ منذ منتصف السبعينيات ، وبالتالي اتجهت إلى التوسع في تحرير التجارة وتسيير الاستثمارات عبر الحدود الدولية ، من أجل زيادة النمو الاقتصادي لهذه الدول بالبحث عن مصادر دخل جديدة لها في الدول النامية .

4.النزاع الذي نشب بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في الثمانينيات بخصوص قانون الاستثمار الكندي

5.بحث الدول الصناعية عن المجالات التي اكتسبت فيها ميزات تنافسية ، مثل الاستثمارات والخدمات وحقوق الملكية الفكرية ، وبالتالي إيجاد إطار دولي أو اتفاقية دولية لحماية هذه الميزة .

6.تعاظم الحجم الهائل للاستثمارات التي تضطلع بها الشركات متعددة الجنسيات ودفعها إلى الضغط على الدول الصناعية المتقدمة إلى تحرير الاستثمارات والعمل على إنشاء إطار مؤسسي مستقل ، يحكم حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار منظمة التجارة العالمية .

7.محاولة إبعاد الحكومات الوطنية عن سلطة وتنظيم الشركات الأجنبية واستثماراتها ، ودعم المشروعات الوطنية والبحث عن أسواق جديدة لها في العالم تحقق لها أرباحاً طائلة .

8.التوجه الجديد للاستثمارات الأجنبية وبخاصة من خلال الشركات عبر الوطنية ، والتي أصبحت أهداف النشاط الاستثماري لها ، تركز في المقام الأول على الإنتاج للتصدير ، وليس للوفاء باحتياجات السوق المحلي ، فأصبحت تستثمر أموالها خارج حدود الوطن الأم للشركة ، للاستفادة من الميزات النسبية التي يتمتع بها الإنتاج في بلدان أخرى سواء انخفاض من تكلفة العمالة ، أو وفرة المواد الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية ، لإنتاج سلع أقل تكلفة ذات قدرة تنافسية مرتفعة في الأسواق العالمية.

9.تزايد التحديات الاقتصادية من قبل دول جنوب شرق آسيا ، ودول أمريكا الجنوبية حديثة التصنيع ، وذلك على شكل سلع تصديرية رخيصة الثمن ورفيعة الجودة تغرق الأسواق الأمريكية ، وتهددها بخلق عجز جدي في الميزان التجاري ، مما دفعها والدول الصناعية المتقدمة إلى تعزيز مركزها في مجالات أخرى ، بنقل أموالها إلى الخارج ، للتحكم في هذه المصادر وبقوانين محددة لصالحها .

10.ظهور بوادر القلق لدى الدول الصناعية إزاء القواعد والقيود المحلية التي يتعرض لها مستثمرو بلدانهم في الخارج ، متمثلة في رؤية الولايات المتحدة الأمريكية أن تدابير الاستثمار لها آثار سلبية على التجارة العالمية .

11.حرص الدول الصناعية في مواصلة رغبتها في احتواء النزاعات الاقتصادية فيما بينها وخصوصاً في مجال الصراع على الأسواق ، لوجود الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المتقدمة .

12.توافق تدابير اتفاقية إجراءات الاستثمار مع المبادئ الأساسية لاتفاقية الجات ، وتأسيسها عليها .

13.تنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية وتبني سياسة التجارة ، وإزالة العوائق أمام حرية تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والاستثمار في ظل هيمنة الشركات العملاقة ، بتفوقها التقني ، والمالي ، والقدرة الإنتاجية ، والتسويقية ، والإعلانية .

ثالثاً:- مفهوم الاتفاقية ، مكوناتها وخصائصها :

1. مفهوم الاتفاقية :

يشير معنى اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة ، إلى ما تفرضه عادة حكومات الدول، وسلطاتها المحلية ، وبخاصة البلدان النامية ، أساساً من شروط ومتطلبات على المشروعات الاستثمارية الأجنبية ، التي تزيد العمل فيها ، بقصد إلزامها ، أو حثها على الوفاء بعدد من معايير الأداء ، في ممارستها لنشاطها الاستثماري ، والتي تعتمد هذه الحكومات ، في المعايير في تحقيق الأولويات ، التي تضعها لعمل الاقتصاد القومي في مرحلة معينة من مراحل تطوره ، وذلك إذا ما كان للشروط والمتطلبات المذكورة ، تأثير في مباشرة التجارة الخارجية للبلد أو مسارها (9) .

ويحدد الاتفاق حول إجراءات الاستثمار ، ذات الأثر في التجارة ، والتي تنطوي على تقييد وتشديد للتجارة العالمية ، فمثل هذه الإجراءات مناقضة لمبادئ الجات ، وتحد من نمو التجارة العالمية ، وتضع العراقيل أمام حركة الاستثمارات عبر الحدود الدولية ، وذلك من منظور واضعو الاتفاقية .

وقد ألحقت بالاتفاقية قائمة بأمثلة لهذا النوع من الإجراءات منها اشتراط قيام المشروع الأجنبي، بشراء أو استخدام منتجات محلية ، بمقادير أو نسب معينة ، أو اشتراط نسبة معينة للمكون المحلي ، في منتجات المشروع ، حيث اعتبر ذلك مخلاً بمبدأ المعاملة القومية ، في الجات (المادة3)، ومنها اشتراط أن تكون واردات المشروع ، مقصورة على كمية أو قيمة معينة من إنتاجه المحلي ، وهو ما يعتبر متعارضاً مع المادة (11) من اتفاقية الجات التي تقضي بالالتزام العام ، بعدم اللجوء إلى القيود الكمية على التجارة (10) .

وبالتالي يتمثل مضمون الاتفاقية ، في حصول الاستثمار الأجنبي المباشر ، وكذا الواردات من الخامات ، ومستلزمات الإنتاج ، على نفس المزايا والحوافز ، التي يحصل عليها المستثمرون الوطنيون ، وكذا مستخدمو الخامات ومستلزمات الإنتاج المحلية (11) .

ومن الملاحظ هنا ، أن إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة التي تم التعاطي معها في هذا الاتفاق قد اقتصرت على التجارة في السلع فقط .

وقد أقرت الاتفاقية على وجوب إخطار منظمة التجارة العالمية ، بكل الممارسات ، والشروط والقيود والأحكام ، في قوانين الاستثمار التي تؤثر على سير التجارة الدولية .

2. مكونات الاتفاقية (12) :

تتكون اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة (TRIMS) ، من تسعة مواد وملحق واحد، وتشمل المواد التسع الإجراءات التالية ، وهي على التوالي :

1.نطاق تطبيق الاتفاق .

2.التدابير المحظورة بالاتفاق استناداً إلى مبادئ الجات .

3.مسألة الاستثناءات .

4.معاملة البلاد النامية .

5.الترتيبات الانتقالية .

6.التعهد بالالتزام بالشفافية والأخطار .

7.لجنة تدابير الاستثمار .

8.التشاور وتسوية المنازعات .

9.المراجعة بواسطة مجلس التجارة في السلع .

وبالرجوع إلى الملحق تجده يتضمن فقرتين تذكر كلاً منهما ، عدداً من تدابير الاستثمار التي تعتبر غير متسقة مع مبدأ المعاملة الوطنية ، ومبدأ الإلغاء العام للقيود الكمية ، لكنه يوجد حكم يجمع ما بين هذين النوعين من التدابير ، غير المتسقة وهو أن تكون التدابير ملزمة للمشروع ، أو قابلة للفرض عليه طبقاً للقانون المحلي أو للأحكام الإدارية ، أو أن يكون الامتثال لها ضرورياً لحصول المشروع على ميزة من المزايا .

3.خصائص الاتفاقية :

وهي متعددة أهمها (13) :

1. السريان العام والملزم :

وهذا ناتج عن حقيقة أن اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة ، بحكم انه اتفاق متعدد الأطراف ، فانه وفقاً للفقرة الثانية من المادة الثانية ، من اتفاق مراكش لتأسيس منظمة التجارة العالمية يعد " جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية " ، وهي ملزمة لجميع الأعضاء .

2. سريان الاتفاق على تجارة السلع :

برغم أن اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية ، تغطي جميع جوانب التجارة الدولية ، من سلع وخدمات وحقوق الملكية الفكرية فان واضعيها ، قد ارتأوا أن التدابير الوطنية المتعلقة بالاستثمار ، والتي هي محل تنظيم الاتفاق المبرم في هذا الشأن ، هي تلك التي تؤثر فقط على تجارة السلع (المادة الأولى من الاتفاق).

3. حظر نوع معين فقط من التدابير الوطنية المرتبطة بالاستثمار :

ليس كل تدبير وطني سواء كان قانوناً أو قراراً ، يعد محلاً للحظر الوارد في اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة فقد تكون هذه التدابير متوافقة مع الاتفاقات الدولية ، بل قد تتجاوزها من تسهيل عدم إعاقة تجارة السلع ، لذا فانه وفقاً لما جاء في ديباجة الاتفاق محل الدراسة ، فان التحريم الوارد به هو فقط المتعلق ببعض إجراءات الاستثمار ، التي يمكن أن تسبب آثاراً مقيدة ومشوهة للتجارة، فالغرض من حظر تدابير الاستثمار الوطنية ، العمل لتفادي الآثار السلبية لهذه الإجراءات على التجارة ، من وجهة نظر واضعو الاتفاقية.

4. اعتماد المبادئ الأساسية للجات في مجال الاستثمار :

ليس هناك انفصال بين الجات واتفاق تدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة ، فالارتباط وثيق فيما بينهما ليس فقط من خلال الربط الوارد في عنوان الاتفاق فقط بل من خلال النص صراحة ، على أعمال هذا الاتفاق من خلال اعتماد المبادئ التالية :-

أ. مبدأ المعاملة الوطنية .

ب مبدأ حظر القيود الكمية .

ج. مبدأ الشفافية .

رابعاً :- تدابير الاستثمار بالاتفاقية والمبادئ التي تأسست عليها :

1. تدابير الاستثمار محل الاتفاقية

قصد باتفاق تدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة ، تحريم (إزالة) كل تدبير (إجراء) لا يتفق ومبدأ المعاملة الوطنية ، أو مبدأ الالتزام العام بعدم اللجوء إلى القيود الكمية على التجارة (مبدأ الشفافية).

ورفع القيود الوطنية التي تفرضها الدول على الاستثمارات الأجنبية ، ومعاملتها معاملة الاستثمار المحلي من حيث القوانين والتشريعات .

وعلى الرغم من تحفظ الدول النامية ، على اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة ، فقد تم الاتفاق على تقييد الإجراءات (التدابير) الآتية (14) :

أ. شرط المحتوى المحلي

وهو شرط استخدام المستثمر الأجنبي ، لنسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي ، فالدول المستضيفة للاستثمار الأجنبي ، تشترط أحياناً أن يستخدم المستثمر الأجنبي ، ومواداً أو سلعاً وطنية ، لا تقل عن نسبة معينة ، من قيمة الإنتاج ، وأحياناً يتم تحديدها بقيمة مطلقة في إنتاج سلعته.

ب. شرط التوازن التجاري :

ويقصد بهذا الشرط ، إقامة توازن بين صادرات وواردات المستثمر الأجنبي ، حيث تشترط الدول المضيفة على المستثمر الأجنبي ، أن يستورد المواد التي يستخدمها في الإنتاج ، بنسبة معينة من قيمة صادراته ، وأحياناً تشترط بعض الدول إلا يستورد المستثمر الأجنبي أكثر مما يصدر .

ج. شرط حدود التصدير

وفقاً لهذا الشرط تفرض الدول المضيفة على المستثمر الأجنبي ، أن يصدر كمية من إنتاجه لا تقل عن نسبة معينة من إنتاجه الكلي .

د. شرط توازن العملات الأجنبية

ويربط هذا الشرط بين النقد الأجنبي المتاح للاستيراد ، والنقد الأجنبي العائد من التصدير ، أي تحديد نسبة معينة مما يدفعه المستثمر الأجنبي ، لشراء واردات من الخارج تتناسب مع ما يحصل عليه من عملات أجنبية نظير صادراته من منتجاته .

هـ- شرط بيع نسبة معينة من الإنتاج في السوق المحلي

2. المبادئ التي تأسست عليها الاتفاقية

يحظر اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة (TRIMS) ، القيود الاستثمارية والتي تتعارض مع التزامات الأعضاء في اتفاقات منظمة التجارة العالمية فهذه الاتفاقية اعتبرت ما يلي مخالفاً لمبادئ الجات ، ومن ثم يتعين على الدول الأعضاء إلغاؤه باعتباره لا يتمشى مع المبادئ الآتية (15):

أ.مبدأ المعاملة الوطنية

ويشمل إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة التي لا تتفق ومبدأ المعاملة الوطنية المنصوص عليها في الفقرة (4) من المادة (3) من اتفاقية جات 1994 وهي :

-اشتراط شراء المشروع (*) أو استخدامه لمنتجات ذات منشأ محلي أو مصدر محلي .

-اشتراط قيام المشروع بشراء أو استخدام كميات معينة ، من المنتجات المستوردة ،تمثل نسبة من حجم أو قيمة المنتجات المصنعة محليا ، التي سوف يصدرها .

ب.مبدأ الالتزام العام بعدم اللجوء إلى القيود الكمية

وتشمل إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة ، التي لا تتفق والإلغاء العام للقيود الكمية ، المنصوص عليها في الفقرة (1) من المادة (11) من اتفاقية جات 1994 وهي :

(*) يقصد بكلمة المشروع (المنشأة الاستثمارية الأجنبية) .

-تقييد استيراد المشروع لمنتجات تستخدم في إنتاجه المحلي بكميات تتناسب وحجم أو قيمة الإنتاج المحلي الذي تصدره .

-تقييد استيراد المشروع لمنتجات ، تستخدم في إنتاجه المحلي بما يتناسب مع تدفقات العملة الأجنبية التي ترجع إلى المشروع .

-تقيد تصدير المشروع ، لمنتجات أو بيعها لغرض التصدير ، سواء كان ذلك محددا بمنتجات بعينها ، أوبحجم أو بقيمة المنتجات ، أو بنسبة من حجم أو قيمة إنتاجها المحلي .

ج. مبدأ الشفافية

للتأكيد على حتمية الالتزام بمبدأ الشفافية في الاتفاقية ، نص الاتفاق على قيام كل عضو بإخطار الأمانة بكافة إجراءات الاستثمار ذات الصلة بالتجارة ، بحيث تكون معروفة لكل الدول الأعضاء ،ويتم هذا من خلال إخطار المنظمة بمثل تلك التدابير والإجراءات التي تطبقها الحكومات ، والسلطات الإقليمية والمحلية داخل أراضيها ، وبالمطبوعات التي يمكن أن توجد فيها هذه الإجراءات .

خامساً :- أهداف الاتفاقية

إن اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة ،في ظل تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات في رسم مسار التنمية للدول النامية ، والتحكم فيه وسعى دول الشمال الغنية للسيطرة على النصيب الأوفر من الاقتصاد العالمي عبر شركاتهم وفروعها المنتشرة في إنحاء العالم ، والتي أصبحت تتحكم في جزء كبير ومتزايد من عمليات الإنتاج ، وتوزيع الدخل العالمي ، وكذلك سعي تلك الدول لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ولو على حساب دول الجنوب ، كانت تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف متمثلة في (16) :

1.جعل الاقتصاديات العالمية مرتبطة بالاقتصاد الأمريكي ، باعتبار أن أغلب الشركات المتعددة الجنسية التي تصدر رؤوس الأموال إلى الخارج أمريكية .

2.حصول مراكز الرأسمالية العالمية على إطار مؤسسي يحمي مصالح الشركات المتعددة الجنسيات ، ويضمن لها تدفق الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد العالمي دون تقييد .

3.ضمان وجود متزايد للشركات الأجنبية في الأسواق العالمية .

4.إلغاء تدابير الاستثمار التي تفرضها الدول النامية في إطار خططها الاقتصادية والتنموية ، لزيادة استفادة الشركات الأجنبية .

5.فرض هيمنة أجنبية على ثروات الدول النامية ، وإلى تغلغل متزايد للاستثمارات الأجنبية من قبل الدول المتقدمة وشركاتها .

6.الوصول بتحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية الخاصة ، إلى دراجات غير مسبوقة في تاريخ الاتفاقات الدولية المتعددة الأطراف .

7.تقليص قدرة حكومات الدول النامية على رسم سياستها التنموية ، بما يتفق وظروفها الاقتصادية وأهدافها التنموية ، وبالتالي السيطرة على هذه الاقتصاديات والتحكم فيها .

8.استكمال الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية ، التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بالتحكم في المؤسسات الاقتصادية العالمية وقوانينها .

9.حرية خروج ودخول رؤوس الأموال من وإلى البلد المستضيف للاستثمارات.

10.إضعاف السيادة الوطنية للدول النامية في مجال السياسة النقدية والمالية .

11.قيام حكومات البلدان النامية بمراجعة القوانين التي تنظم الاستثمار الأجنبي ، بما فيها القواعد التي تفرضها في تحديد مجالات ونطاق الاستثمار الأجنبي والضرائب المفروضة عليه ، وعملية تحويل الأرباح إلى الخارج .

12.منح المستثمر الأجنبي الحق في استيراد كافة احتياجاته من مستلزمات العملية الإنتاجية وفقا لتقديراته ودون قيود ، وكذلك الحرية في تصدير منتجاته دون الالتزام بتخصيص حصة محددة للسوق المحلي أو التصدير .

13.تكريس تقسيم العمل الدولي على أساس بقاء الغرب ممسكا بزمام الصناعة والتقنية ، وتبقي الدول المختلفة على وضعها مجرد مورد للمواد الخام الرخيصة .

سادساً :- الاستثناءات بالاتفاقية (17) :

تتناول المادة (3) من الاتفاق مسألة الاستثناءات(*) ، وهي تورد حكماً واحداً مؤداه ، أن تطبق كافة الاستثناءات المقررة في اتفاقية الجات 94 على النحو الملائم على أحكام تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة .

ويجوز لمجلس التجارة في السلع مد الفترة الانتقالية الممنوحة للبلدان النامية ، والأقل نمواً في حالة تعرضها لصعوبات في تنفيذ الاتفاق ، ولقد تحصلت الدول النامية على ذلك بناءً على المادة (4) من الاتفاقية ويسمح مؤقتاً للدول النامية بالخروج ، من الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية والقيود الكمية ، وذلك للمدى وعلى النحو الذي تسمح به المادة (18)(**) ، من اتفاقية جات 1994 ، لمواجهة أعباء وقيود موازين المدفوعات .

(*) مثل استثناءات الأمن القومي وحماية الأخلاق وحماية صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات أو حماية البيئة

(**) المادة (18) الخاصة بالمساعدة الحكومية للتنمية الاقتصادية

سابعاً :- لجنة تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة(18):

أنشئت بمقتضي هذا الاتفاق لجنة معنية بإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة ، وتكون العضوية في هذه اللجنة مفتوحة أمام كل عضو ، وتنتخب اللجنة رئيساً لها ونائباً للرئيس ، وتجتمع مرة واحدة على الأقل كل سنة أو بناءً على طلب أي عضو .

وتضطلع اللجنة بالمسؤوليات الموكلة إليها بواسطة مجلس التجارة في السلع ، وتراقب هذه اللجنة سير هذا الاتفاق وتنفيذه ، وترسل تقريراً سنويا عن ذلك إلى مجلس التجارة في السلع .

ومن الجدير بالذكر أنه على مجلس التجارة في السلع في موعد لا يتجاوز خمس سنوات من تاريخ بدء سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، مراجعة سير هذا الاتفاق وله أن يقترح على المؤتمر الوزاري عند الاقتضاء تعديلات على نصه ، وينظر المجلس خلال هذه المراجعة ، فيما إذا كان من الضروري ، استكمال الاتفاق بأحكام خاصة بسياسة الاستثمار ، وبسياسة المنافسة .

ثامناً :- الترتيبات الانتقالية بالاتفاقية :

ينص الاتفاق على أن يقوم الأعضاء في منظمة التجارة العالمية خلال (90) يوما من بدء سريان اتفاق منظمة التجارة العالمية بإخطار مجلس التجارة في السلع ، بكل إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة التي يطبقونها ولا تتمشى وأحكام هذا الاتفاق ، ويتم الإخطار عن كل إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة مع سماتها الرئيسة .

ويترتب الاتفاق على ضوء ذلك ما يلي (19) :

1.يلغي كل عضو إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة التي تم الإخطار عنها ، بمقتضي الفقرة السابقة خلال عامين من تاريخ نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بالنسبة للبلدان المتقدمة الأعضاء ، وخلال خمسة أعوام بالنسبة للبلدان النامية الأعضاء ، وخلال سبع سنوات للبلدان الأقل نمواً .

2.يجوز لمجلس التجارة في السلع بناءً على طلب مسبق أن يمد الفترة الانتقالية لإلغاء إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة التي تم الإخطار عنها بمقتضي ما سبق بالنسبة للبلدان النامية الأعضاء ، بما فيها البلدان الأقل نموا ، التي تثبت وجود صعوبات خاصة في تنفيذ أحكام هذا الاتفاق ، بشرط أن تبرهن على صعوبة إزالة هذه الإجراءات خلال الأمد المحدد .

3.لا يجوز لأي عضو أن يعدل ، خلال الفترة الانتقالية ، أحكام أي إجراءات استثمار متصلة بالجارة ، قام بالإخطار عنها بمقتضي ما سبق من الأحكام التي كانت سائدة في تاريخ نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، ولا تتمتع إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة التي أدخلت قبل ما تقل عن 180 يوماً من تاريخ نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بالترتيبات الانتقالية .

ولضمان عدم الإضرار بالمنشآت القائمة الخاضعة لإجراء استثمار يتصل بالتجارة ، سبق الإخطار عنه يجوز للعضو أن يطبق خلال الفترة الانتقالية ، نفس تدابير الاستثمار المتصل بالتجارة على استثمار جديد وتكون أحكام هذه الإجراءات معادلة في أثرها على المنافسة لأثار الإجراءات المطبقة على المنشآت القائمة وتلغي في نفس الوقت .

تاسعاً :- مواقف الدول النامية منها

إن لتعاظم دور الاستثمار ، الأجنبي في العالم اليوم دوراً مهماً في الاقتصاديات العالمية ففي الدول النامية يوجد رأيان متعارضان بالنسبة لهذا الدور ، فبينما يعتبر الرأي الأول أن الاستثمار الأجنبي مضراً باقتصاديات الدول النامية ، يعتبر الرأي الثاني عنصراً داعماً لعمليات التنمية الاقتصادية ، فما هي رؤية الدول النامية بعد أن تقدمت الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بمقترح " اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة " (TRIMS) .

لقد عارضت الدول النامية مبدأ إلغاء إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة ، نظراً لأن إلغاء تلك الإجراءات سوف يضر باقتصادياتها .

حيث إن الدول النامية تقسم الإجراءات التي تتخذها حيال المستثمر الأجنبي إلى نوعين : النوع الأول يتعلق بتقديم الحوافز المناسبة لتشجيع الاستثمار الأجنبي على الاستثمار في الدولة المعنية، والنوع الثاني يتعلق بالإجراءات أو الحوافز المتعلقة بنوعية الاستثمار طبقاً للأولويات الاقتصادية التي تحددها الدولة (20) .

لقد وقفت البلدان النامية ضد إلحاح الدول الكبرى وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك بقيادة واضحة من الهند ومصر مدعومة من البلدان النامية وطالبت بقصر المفاوضات على القيود التنظيمية ، التي يفرضها البلد ، والتي يكون لها آثار سلبية مباشرة ويعتد بها على الاستثمار الأجنبي فيه (21) .

وتأتي معارضة الدول النامية لإلغاء إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة ، وإخضاعها لقواعد الجات في أن تطبيق أحد مبادئ الجات هو عدم التمييز والذي ينطوي على معاملة الدول الأعضاء في الجات معاملة الدولة الأولي بالرعاية ، سوف يؤدي إلى عدم المرونة في اختيار أنسب مصادر الاستثمار، حيث إن اختيار مصادر الاستثمار الأجنبي في هذه الحالة سوف يعتمد على المزادات(22).

كذلك سوف تتضرر الدول النامية من تطبيق مبدأ آخر من مبادئ الجات وهو مبدأ المعاملة حيث أن تطبيق هذا المبدأ لن يفرق بين الاستثمارات الوطنية والاستثمار الأجنبية ، وسوف يزداد حجم الاستثمار الأجنبي على حساب الاستثمار الوطني (23) .

عن البلدان النامية ترى أنها بحاجة لفرض بعض الاشتراطات والمتطلبات الخاصة بأداء هذه الاستثمارات ، لأن تدابير الاستثمار محل الاتفاقية ، تتخذ أساساً لخدمة أهداف التنمية والتصنيع في البلدان النامية (24) .

وعلى الرغم من تحفظ البلدان النامية ومعارضتها الاتفاقية فقد تم الاتفاق على تقييد إجراءات الاستثمار ، التي تفرضها الدول النامية في إطار خططها الاقتصادية وسياساتها الوطنية الخاصة بالتنمية .

مما سبق ، نجد أن " اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة " جاءت بناء على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية ، لإكساب هذه الاتفاقية الصفة القانونية والملزمة في إطار منظمة التجارة العالمية ، لتسهيل انسياب الاستثمارات الخاصة بهذه الدول إلى البلدان النامية .

إن الاتفاق لم يكن متوازناً ، وعبر عن اختلال علاقات القوى بين الدول النامية والدول المتقدمة ، إذا لم يتعرض الاتفاق لمعظم إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة الشائعة في الدول المتقدمة ، كالإعانات والمنح ، بينما شمل الاتفاق معظم الإجراءات الشائعة في الدول النامية (25) .

كما لم يتعرض الاتفاق لقضايا تراها الدول النامية مهمة في ما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية ، كالسياسات الاستثمارية للشركات الدولية والممارسات غير المنصفة والمنحلة بشروط المنافسة من جانبها.

ولم تتمكن الدول النامية من انتزاع أي تنازل من الدول المتقدمة في هذا الصدد ، سوى تضمين الاتفاق نصاً لمراجعة الاتفاقية خلال خمس سنوات من دخوله حيز التنفيذ ، مع اشتمال تلك المراجعة على النظر في إضافة بنود خاصة بسياسات الاستثمار وسياسات المنافسة (المادة 9) .

دخوله حيز التنفيذ ، مع اشتمال تلك المراجعة على النظر في إضافة بنود خاصة بسياسات الاستثمار وسياسات المنافسة (المادة 9) .

ومن المتوقع أن تؤدي الاتفاقية الخاصة بإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة ، وما يترتب عليها من إزالة القيود على الاستثمار الأجنبي إلى هيمنة الاستثمارات الأجنبية على اقتصاديات الدول النامية ، وبما يمكن الشركات المتعددة الجنسية من أن تتحكم بهذه الاقتصاديات من داخلها (26) .

إن الهدف الحقيق للدول الصناعية من ممارسة إكساب الاتفاقية صفة العالمية هو ضمان الحرية لشركاتها في الدول النامية ، لضمان الوصول إلى موارد وأسواق تلك الدول دون عوائق ، أو عقبات من جانب حكومات تلك الدول مما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات الدول النامية (27)

الاستنتاجـــــــــــات

من خلال هذه الورقة حول موضوع اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة ومواقف الدول النامية منها أمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها :

1.أن ما تناولته جولة أوروجواي ، للمفاوضات التجارية في مجال تحرير الخدمات وإزالة القيود أمام الاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالتجارة وحماية حقوق الملكية الفكرية وإزالة القيود الكمية ، التي تحد من حرير التجارة ، فضلاً عن تخفيض التعريفات الجمركية وتأمين الوصول إلى الأسواق يعني في المحصلة النهائية لنتائج جولة أوروجواي تمكين منظمة التجارة العالمية من الهيمنة على التجارة الدولية وعلى أسواق الدول النامية وفتحها لاستقبال المنتجات والخدمات والاستثمارات الأجنبية وفق ما اتفق عليه في جولة أوروجواي .

2.نتيجة للظروف الاقتصادية السائدة إثناء قيام جولة أوروجواي ولتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات ودولية النشاط واستحواذها على نصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد تقدمت الدول الصناعية وبضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية في جولة أوروجواي بمقترح اتفاقية (إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة) وذلك في إطار مد عمليات التجارة الدولية نحو مجالات جديدة منها تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والقضايا التجارية المرتبطة بالاستثمار لتكسبها قوة إلزامية يتاح من خلالها تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية دون حواجز أو عقبات مع إعطائها ضمانات وحقوق قانونية في إطار منظمة التجارة العالمية .

3.تنص اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة على إلغاء جميع الإجراءات الاستثمارية التي تفرضها عادة حكومات الدول النامية على المشروعات الاستثمارية الأجنبية التي تريد العمل بها بقصد إلزامها بالوفاء بعدد من معايير الأداء في ممارستها لنشاطها الاقتصادي في إطار خططها الاقتصادية الخاصة وملائمة لظروفها واحتياجاتها التنموية وهذه الإجراءات هي :

أ- شرط المحتوى المحلي .

ب- شرط التوازن التجاري .

ج- شرط حدود التصدير .

د- شرط توازن العملات الأجنبية .

4.تغطي اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة ، التدابير الوطنية المتعلقة بالاستثمار التي تؤثر على التجارة في السلع فقط .

5.تجاهلت الدول الصناعية الكبرى الأهمية القصوى لاتخاذ البلدان النامية مجموعة من تدابير الاستثمار بما يحقق الإسراع في التنمية الاقتصادية الوطنية واقتناعها بأن إلغاء تلك الإجراءات سوف يضر

باقتصادتها ، لأن الدول الصناعية تسعى بدأب إلى عولمة المجالات التي لها فيها ميزات تنافسية كبيرة مما أدى إلى اعتماد الاتفاقية في جولة أورجواي رغم معارضة الدول النامية لذلك .

6.أن وضع اتفاقية " التريمس " في إطار منظمة التجارة العالمية ، يعني زيادة معايير الحماية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، والشركات المتعددة الجنسيات ، إلى المستوى الدولي وإلزام جميع الدول بتلك المعايير في ضوء الاتفاقية .

7.لقد عارضت الدول النامية مبدأ إلغاء إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة لاقتناعها أن إلغاء تلك الإجراءات سوف يضر باقتصادياتها ، وان الاتفاق لم يكن متوازناً ، وعبر عن اختلال علاقات القوى بين الدول النامية ، والدول المتقدمة ، والذي يؤكده اعتماد اتفاقية " التريمس " رغم معارضة الدول النامية لها .

8.إن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية ومنها الدول العربية ، قبل قيام منظمة التجارة العالمية واعتماد اتفاقية التريمس يختلف اختلافاً كبيراً ، عن تدفق هذه الاستثمارات في ظل هذه الاتفاقية ، لأن تدفق الاستثمارات قبل الاتفاقية يأتي في وجود اتفاقيات خاصة تتم بين الدول المستوردة للاستثمارات الأجنبية وبين الشركات الأجنبية والدول المصدرة لها ، بما يتيح نتائج ايجابية لكل من الطرفين المتعاقدين أما في ظل اتفاقية "التريمس" فان تدفق الاستثمارات يكون بشروط واستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات المالكة لهذه الاستثمارات فهي توجهها بشروطها إلى الوجهة التي تجني منها أرباح هائلة ، وبالتالي خسارة الدول العربية لسيطرتها على هذه الاستثمارات وتقييد سيطرتها في رسم سياساتها التنموية وفق احتياجاتها .

التوصيـــــــــات

من خلال ما ورد من عرض وتحليل لاتفاقية التريمس وبعد رصد أهم النتائج التي تم استخلاصها في هذه الورقة فأنه يقترح بعض التوصيات التي يعتبر تحقيقها مطلباً ضرورياً وملحاً لتقليل الآثار السلبية المحتملة على الاقتصاديات النامية ، والارتقاء بمستوى التنمية في هذه الدول ، والمساهمة في رسم أفاق السياسات الاقتصادية فيها خاصة في ظل انضمام أغلب الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية ، وتتمثل التوصيات فيما يلي :

1.التعاون بين الدول النامية لاتخاذ موقف تفاوضي موحد في منظمة التجارة العالمية يهدف إلى الوصول لأفضل النتائج والحصول على التسهيلات اللازمة والممكنة ، فيما يتعلق باتفاقية "التريمس" وبنودها بما يتلاءم مع أوضاعها القانونية وتشريعاتها الوطنية التي من شأنها تطوير اقتصادياتها وتنفيذ خططها التنموية .

2.ضرورة العمل على تقوية الموقف التفاوضي بين الدول النامية في مواجهة الشركات المتعددة الجنسيات ، وهذا يتطلب تقويماً دقيقاً لعناصر القوة الذاتية (المالية ، البشرية ، المواد الخام) وتطويرها للحصول على وضع أفضل مع هذه الشركات أثناء التعاقد معها.

3.تحسين مناخ الاستثمار بالدول النامية بوضع إستراتيجية واضحة في إطار خططها التنموية ، تضمن القضاء على المعوقات السياسية والقانونية والاقتصادية التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية ، وفتح المجال أمام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في الدول العربية وتوفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية وتطوير الهياكل الإنتاجية وتنمية الموارد البشرية في الدول العربية .

4.إعادة هيكلية الاقتصاديات النامية بقصد بناء قوتها الذاتية ، وتخفيض درجة اعتمادها على الخارج وتحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي من خلال السياسات الكفيلة بتصحيح اختلالات الهياكل الإنتاجية العربية بتطوير القوي الإنتاجية المادية البشرية . واكتساب مزايا نسبية لتتمكن من الإنتاج والتصدير في عدد من القطاعات الرئيسية .

5.تبني سياسة موحدة لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية "التريمس" وذلك من خلال تعزيز إقامة المشروعات المشتركة وزيادة الاستثمارات البينية وتصحيح اختلالات الهياكل الإنتاجية في الدول النامية، وتطوير الموارد البشرية فيها .

6.العمل على زيادة الإنفاق على البحث العلمي ، والتطوير من خلال ربط قطاعي الصناعة والزراعة في الدول النامية مع مراكز البحوث والدراسات وتحفيزها مالياً ومعنوياً ، والتي تؤدي إلى تطوير القطاعين بما يسهم في زيادة القدرة التنافسية لهما .

7.الاهتمام بالعنصر البشري وتطويره ، والاهتمام بالتعليم الفني والتقني والمهني ، بما يُسهل نقل التكنولوجيا داخل الدول النامية ، مما يؤدي إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وعدم الاعتماد على سلعة معينة. وتقليل الاعتماد على الخارج وزيادة نسبة الاستخدام وتقليل معدل البطالة في هذه الدول.

المراجـــع :

1.جلال أمين ، العولمة والتنمية العربية " من حملة نابليون إلى جولة أوروجواي " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1999 ،ص177.

2.أحمد النقراط ، اتفاقيةاجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة " ابعادها وانعكاساتها" علي اقتصاديات الدول النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس ،2007، ص50.

3.جدول الأعمال الايجابي للبلدان النامية ، قضايا للمفاوضات التجارية المقبلة ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، الأمم المتحدة ، نيويورك وجنيف ، 2000 ،ص243.

4.عاطف السيد ، الجات والعالم الثالث (دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة) ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ط1 ، 2002 ،ص11.

5.عبدالمطلب عبدالحميد ، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية (من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة)، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ط1 ، 2002 –2003،ص53.

6.بهاء جيرات لال داس ، مقدمة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية ، ترجمة ، أحمد يوسف الشحات ، دار المريخ ، الرياض ، السعودية ، 2006 ، ص177

7.المرجع السابق ص 177.

8–انظر:

–حميد الجميلي ، دراسات في المحتوي الأيديولوجي للنظام التجاري الجديد ، أكاديمية الدراسات العليا ، ط1 ، 2005 ، ص93.

–أسامة المجذوب ، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط2 ، 1997 .

9– أحمد جامع ، اتفاقات التجارة العالمية "وشهرتها الجات دراسة اقتصادية تشريعية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2001 ،ص523.

10– حميد الجميلي، مرجع سبق ذكره ص37.

11– محمد عمر أبو دوح ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ،ص84.

12– أنظر:

– عبدالفتاح مراد ، شرح النصوص الإنجليزية ، لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية (طباعة المؤلف ، بدون تاريخ) ، الإسكندرية ،ص163–167.

– أحمد جامع، مرجع سبق ذكره، ص529–532.

13. مصطفي سلامة ، منظمة التجارة العالمية "النظام الدولي للتجارة الدولية " ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، ط1 ، 2006 ،ص117–118.

14. انظر:

– حميد الجميلي، مرجع سبق ذكره ، ص37 .

– عاطف السيد ،مرجع سبق ذكره، ص 72.

15. بها جيرات لال داس ، مرجع سبق ذكره ص178– 179.

16. أنظر:

– حميد الجميلي، مرجع سبق ذكره ،ص 38– 39.

– عاطف السيد ، مرجع سبق ذكره،ص73.

– عبدالمطلب عبدالحميد ، العولمة الاقتصادية " منظماتها ، شركاتها ، تداعياتها" الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ط1 ، 2006 ،ص240–242.

– عبدالرشيد عبدالحافظ ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط1 ، 2005 ، ص36– 37.

17.أنظر:

– عادل أحمد حشيش ، وأسامة محمد الغولي ، ومجدي محمد شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1998 ص287.

– أحمد جامع ، مرجع سبق ذكره، ص532.

18. المرجع السابق، ص535.

19. سمير محمد عبدالعزيز ، التجارة الدولية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، ط1 ، 2001 ، ص157–158 .

20. نبيل حشاد، الجات ومستقبل الاقتصاد العالمي والعربي ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ط1 ، 1995 ، ص39.

21. أحمد جامع، مرجع سبق ذكره ، ص525.

22. نبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 39.

23. المرجع السابق، ص 40.

24. احمد جامع ، مرجع سبق ذكره،ص526.

25. إبراهيم العيسوي ، الجات وأخواتها " النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط3 ،2001 ، ص 84 .

26.حميد جميلي ، مرجع سبق ذكره، ص39.

27.عاطف السيد،مرجع سبق ذكره، ص73.

التسويـق فــي المشروعـات الصغيــرة

أ . حسن علي معتوق – أ .أبوبكر الفضيل عمر

المقدمـــــــــــة

تعد المشروعات الصغيرة نواة للمشروعات الكبيرة والصناعات العملاقة وأداة من أدوات التنمية الاقتصادية بشكل خاص ، والتنمية الشاملة بشكل عام ، وخاصة في نهاية القرن العشرين وذلك لأنها تعمل على توفير فرص العمل، واستيعاب الخريجين، واكتشاف الرياديين و أصحاب المواهب، وتخفيض نسبة البطالة، والاستفادة من الموارد الطبيعية واستغلالها الاستغلال الامثل، وتوفير السلع والخدمات لمختلف شرائح المجتمع وخاصة ذوي الدخل المحدود، حيث شهدت المشروعات الصغيرة انتشارا كبيرا واهتماما من معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية، وخاصة بعد ظهور مصطلح العولمة، والقطاع الخاص، والاقتصاد الحر، والسوق المفتوح، واقتصاد المعرفة وثورة الاتصالات، حيث ساهمت هذه المشروعات بشكل ملحوظ في مواكبة التطور في كافة المشروعات الخدمية والتجارية والصناعية والزراعية، وتتميز المشروعات الصغيرة ببعض الخصوصيات منها الانتشار الواسع، والاستقلالية في الملكية والإدارة، والسرعة في اتخاذ القرارات وانخفاض رأس المال المستثمر فيها، وحرية الدخول والخروج من السوق، وبساطة التكنولوجيا المستخدمة، ولكنها تختلف من دولة لأخرى ومن اقتصاد لأخر حسب درجة التقدم التكنولوجي ومستوى التعليم والثقافة ودرجة توفر الموارد الطبيعية والاقتصادية والكثافة السكانية والحالة الاقتصادية وغيرها من العوامل الاخري، فما يعتبر مشروع صغير في دولة قد يكون مشروع متوسط أو كبير في دولة أخرى. ولنجاح المشروعات الصغيرة في أداء أعمالها لابد من إعداد خطة تسويقية متكاملة تتضمن العناصر التالية: تحديد حاجات ورغبات المستهلكين من خلال دراسة السوق، دراسة سلوك المستهلك والعوامل الموترة فيه ودوافع الشراء، تحديد الأسواق المستهدفة التي يخدمها المشروع الصغير، بناء وتحديد المزايا التنافسية، اختيار الإستراتيجية التسويقية المناسبة حسب دورة حياة السلعة وأوضاع السوق، وأخيرا تبني مزيج تسويقي فعال يتناسب مع نوع السلعة أو الخدمة .

مفهوم المشروعات الصغيرة :

أكدت معظم الدراسات والأبحاث على أنه لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه لتعريف المشروعات الصغيرة فما يعتبر مشروع صغير في دولة قد يكون مشروع صغير أو متوسط في دولة أخرى وذلك نظرا للظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية من دولة لأخرى، إلا أن الشيء المتفق عليه في هذا الصدد هو أن

معظم الدول ركزت علي المعايير الكمية في تعريف المشروعات الصغيرة وهي(عدد العمال، حجم المبيعات، حجم الإنتاج) إضافة إلى معايير أخرى كالطاقة الإنتاجية والإدارة والتنظيم والسوق المستهدف ودرجة الانتشار وغيرها ... وذلك على النحو التالي :

أولاً : المعايير الكمية

ثانياً :المعايير النوعية الوصفية

تعريف المشروعات الصغيرة وفقاً للمعايير الكمية:-

1. معيار عدد العاملين/يعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما وشيوعاً ,وذلك لأنه يوضح الفرق بين المشروعات الصغيرة والكبيرة ,ويتم تحديدها وفقاً للقانون أو النظام السائد في الدولة,ومع ذلك فإن معيار عدد العمال قد يختلف من بلد لأخر,وحسب الظروف البيئية المحيطة السياسية,والاقتصادية, والاجتماعية,والتكنولوجية , ففي الدول المتقدمة مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإنجلترا على سبيل المثال يتراوح الحد الأقصى لعدد العمال في المشروع الصغير بها ما بين (200 إلى500 عامل), بينما ينخفض هذا العدد في الدول النامية مثل مصر والإمارات العربية المتحدة والكويت ليصل إلى ما يقارب 100 عامل كحد أقصى , في حين لا يتجاوز عدد العاملين في المشروعات الصغيرة في ليبيا 50 عامل .

2. معيار رأس المال/ ويستخدم معيار رأس المال في تعريف المشروعات الصغيرة بواسطة عدد من الدول وخاصة الدول النامية منها,ويعاب على هذا المعيار بعض من جوانب القصور كاختلاف العملات وأسعار الصرف بالإضافة إلى قيمة رأس المال كما تختلف من دولة لأخرى ومن وقت لأخر، كما يختلف معيار رأس المال في داخل الدولة نفسها,حيث يتطلب الاعتماد على هذا المعيار إدخال تعديلات مستمرة لكي يواكب التغيير المستمر في قيمة النقود والتضخم في الأسعار , لذلك يفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده.

3. معيار حجم المبيعات/بالنسبة لمعيار المبيعات يعاب عليه نفس عيوب معيار رأس المال ,ولا يعتبر هذا المعيار شائع الاستخدام في الدول النامية ,ويرى بعض الكتّاب والباحثين إن هذا المعيار يلاءم المشروعات التجارية والخدمية أكثر من ملامته للمشاريع الصناعية والإنتاجية (عنبة :2002: 16).

تعريف المشروعات الصغيرة وفقاً للمعايير النوعية " الوصفية "

1- معيار الإدارة والتنظيم:- يصف هذا المعيار المشروعات الصغير بأنها "مشروعات تتميز ببساطة وسهولة التنظيم,وعدم التعقيد في الهيكل التنظيمي".

أما من حيث الإدارة " هي تلك المشروعات التي يتم إدارتها من قبل صاحب المشروع نفسه,فصاحب المشروع غالباً ما يكون هو المدير الذي يتولى إدارة المشروع من حيث (الإنتاج , التسويق , التمويل , النواحي الفنية والتمويلية)وبالتالي يتوقف نجاح هذه المشروعات على كفاءة ومهارة أصحابها أو مالكيها " .

2- معيار التكنولوجيا المستخدمة :- يصف هذا المعيار المشروعات الصغيرة على أنها " المشروعات التي تستخدم تكنولوجيا غير متطورة , وأساليب إنتاج بسيطة ".

ويعاب على هذا المعيار بأن بعض من المشروعات الكبيرة قد حوّلت بعض من أقسامها الإنتاجية إلى مشروعات صغيرة الحجم,الأمر الذي أدى إلى انتقال التكنولوجيا من المشروعات الكبيرة إلى المشروعات الصغيرة, كما حدث في صناعة السيارات ,وفي هذه الحالة عند استخدام هذا المعيار فإن هذه المشروعات سوف تصنّف على أنها مشروعات كبيرة. (أشقاق :2004 :18).

3- معيار درجة الانتشار:- يرى بعض الكتّاب والباحثين أن المشروعات الصغيرة هي "تلك المشروعات التي تتميّز بالانتشار والتعدد نتيجة لصغر رأس المال المستثمر فيها ، وسهولة إدارتها واعتمادها بالدرجة الأولى على المدخرات الفردية,ويمكن القول بأن التعاريف التي اعتمدت على الجانب الوصفي أو النوعي ,لم تعتمد في غالبها على معيار واحد ,بل اعتمدت على أكثر من معيار.

تعريفات عامة للمشروعات الصغيرة :

1 – هي تلك المشروعات التي تستخدم عدد قليلاً من العاملين وتدار من قبل المالكين وتستخدم السوق المحلية لبيع وتسويق منتجاتها.

2 – هي تلك المشروعات التي تخلق فرص عملاً بدرجة مخاطرة عالية أو في ظل عدم التأكد , وذلك لغرض تحقيق الربحية والنمو عن طريق التعرّف على الفرص المتاحة وتجميع المواد الضرورية لإنشاء المشروع.(العطية :2004: 16) .

3- المشروعات الصغيرة هي تلك المنشآت التي تموّل وتدار ذاتياً من قبل أصحابها و تقوم على حجم عمالة قليل نسبيا , وتتصف بالشخصية وتتكون من وحدات إدارية أساسية غير متطورة,وتشكل حيزاً صغيراً في قطاع الإنتاج الذي تعمل به وتقدم خدماتها للمنطقة التي تتواجد فيها .

4 –هي المشاريع التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير وتستخدم رؤوس أموال صغيرة وتوظّف عدداً محدوداً من القوى العاملة , وتستخدم آلات ومعدات ذات تكنولوجيا وتقنية بسيطة,وتوزع سلعها وخدماتها للأسواق المحلية غالباً وتعتمد بشكل كبير على المدخرات الشخصية.(المنصور، جواد: 2000 :53).

الخطة التسويقية في المشروعات الصغيرة:-

يعد التسويق في المشروعات الصغيرة أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لأصحاب هده المشروعات لأن نجاح المشروع من عدمه يتوقف على الخطة التسويقية التي يتبناها أصحاب هذه المشروعات, وقبل التحدث عن الخطة التسويقية المتكاملة في المشروعات الصغيرة لابد من التعرف على مفهوم التسويق وأهميته.

مفهوم التسويق :- التسويق عبارة عن مجموعة متنوعة ومتكاملة من الأنشطة التي تتعلق بتدفق السلع والخدمات من المنتجين إلى المستهلكين بالشكل الذي يؤدي إلى إشباع حاجاتهم, ومقابلة رغباتهم, وأذواقهم ، وتتناسب مع قوتهم الشرائية ، وبما يؤدي إلى تحقيق أهداف المشروع الصغير بكفاءة وفعالية ، ويحقق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي للمجتمع (عزام وآخرون 2008 : 29) .

ويعرف الخضيري (60:1996) التسويق بأنه : نشاط ديناميكي حركي ويشمل كافة الجهود التي تؤدى في المشروع الصغير , والتي تكفل تدفق السلع والخدمات التي يقدمها المشروع إلى الزبائن لإتباع حاجاتهم , ورغباتهم بشكل مستمر يضمن رضاء المستهلك عن منتجات المشروع واستمرار تعامله معه .

أهمية التسويق :

1. يساهم التسويق في رفع مستوى معيشة الفرد و الوصول به الى درجات عالية من الرضا والرفاهية من خلال توفير السلع والخدمات التي تلبي حاجاته ورغباته .
2. يعمل التسويق على إنعاش التجارة الداخلية والخارجية , وتسهيل حركة التبادل من خلال مساعدة المشروع الصغير على تسويق منتجاته .
3. يقوم التسويق بتعريف المستهلكين بالمنتجات التي يوفرها لهم المشروع الصغير والمطروحة في السوق , وهذا يؤدي إلى توجيه وترشيد سلوك المستهلكين والمساهمة في تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك .
4. تنوير المستهلك من خلال وسائل الترويج المختلفة كالإعلان والبيع الشخصي والعلاقات العامة وغيرها من وسائل الترويج الأخرى .
5. يعد التسويق حلقة الوصول بين المشروع الصغير والمجتمع الذي يعيش فيه , والأسواق التي يخدمها
6. يساهم التسويق في منح المنافع المختلفة للمستهلك كالمنفعة الرمانية , والمكانية, والحيازية والشكلية (غنية :20:2000) . فمن خلال ما سبق يتضح لنا أن التسويق يعني : البحث عن حاجات ورغبات المستهلكين ثم توفير المنتجات التي تلبي حاجاتهم ورغباتهم ، والتسويق أيضا يتضمن ترغيب الناس في السلعة أو الخدمة وبيعها لهم ، والخطة التسويقية عادة ما تبين كيفية تسويق المنتجات ومن الفئة

المستهدفة ,وأسلوب إيصال المنتجات لهم بالشكل الذي يتضمن كل الفعاليات المرتبطة بجذب والمحافظة على ولاء المستهلك , وتؤثر وظيفة التسويق على المشروع بأكمله وعلى كافة عملياته (الإنتاجية والتمويلية والشراء والبيع) وبتزايد وتعقد البيئة وظهور العديد من المفاهيم الإدارية الحديثة كإدارة الجودة الشاملة ، والتجارة والتسويق الأخضر والتسويق الالكتروني ، والإدارة الالكترونية ,وغيرها من المفاهيم الأخرى, وجب على مالكي المشروعات الصغيرة أن يفهموا أهمية تبني خطة إستراتيجية تسويقية مناسبة تواكب التغير المستمر في كافة المجالات وعلى مختلف الأصعدة, وبالرغم من صغر حجم المشروع الصغير وصغر رأس المال المستثمر فيه ، فإنهم يشكلون قوة تسويقية كبيرة فيما لو اتفقت خططتهم التسويقية مع حاجات ورغبات المستهلكين ويرى العطية (121:2004) لنجاح العملية التسويقية في المشروعات الصغيرة لابد من تبني خطة تسويقية تركز على المحاور التالية

المحور الأول : تحديد حاجات ورغبات المستهلكين من خلال دراسة السوق .

المحور الثاني : دراسة سلوك المستهلك والعوامل المؤثرة فيه .

المحور الثالث : تحديد الأسواق المستهدفة التي يخدمها المشروع الصغير .

المحور الرابع : تحليل المزايا التنافسية للمشروع الصغير .

المحور الخامس : اختيار الإستراتيجية التسويقية المناسبة .

المحور السادس : تبني مزيج تسويقي فعال .

المحور الأول : تحديد حاجات ورغبات المستهلكين من خلال دراسة السوق

وفي هذا المحور يحاول أصحاب المشروعات الصغيرة التعرف على حاجات ورغبات المستهلكين الحاليين أو البحث عن مستهلكين جدد من خلال دراسة وأبحاث السوق , والتي هي : عملية جمع بيانات عن السوق الحالية التي تتعامل مع هذه المشروعات أو الأسواق المحتمل التعامل معها , ليتم إنتاج السلع والخدمات التي تلبي حاجات ورغبات هؤلاء المستهلكين (عبد الحافظ :2010: 33) ويؤكد العطية (121:2004) على أنّ الخصائص الديمغرافية المتعلقة بالسكان من حيث أعمارهم ،تعليمهم ،وخصائصهم السكانية الأخرى لها تأثير كبير على ممارسة الأنشطة التسويقية في مختلف المشروعات ، فمن خلال أهمية دراسة السوق والتي تمكن مالك المشروع الصغير من اكتشاف الاتجاهات الديمغرافية الأساسية للمستهلكين الذين يتعامل معهم ،وبذلك يتمكن من تحديد العملاء الحاليين والمحتملين ، ما الذي يرغبون به ؟ ما هي مواصفاتهم ؟ أين يسكنون ؟، ما مدى تكرار شرائهم لهذه السلع والخدمات ؟ ما هي الموديلات أو الأشكال أو الألوان أو الماركات أو الطعم المفضل لديهم ؟ لماذا لا يشترون من متجري؟ ما مدى توافق سلعتي أو خدمتي مع حاجاتهم ؟ في أي ساعات النهار يفضلون القيام بعملية الشراء ؟ ما هي الوسائل الإعلانية التي يتعرضون لها ؟ كيف يدركون سلعتي

مقارنة بالسلع الأخرى ؟ فكل هذه المعلومات تعتبر جزءاً رئيسا في تحديد حاجاتهم ورغباتهم وفي تطوير الخطة التسويقية الناجحة .

فعلى أصحاب المشروعات الصغيرة أن يأخذوا بعين الاعتبار في تسويق منتجاتهم تجنب الأخطاء التسويقية بسبب أن موارد المشروع محدودة ولا تتحملا لأخطاء ،وتكشف دراسة السوق الحاجات التي يمكن إشباعها في السوق والتي يمكن أن يستفيد منها مالك المشروع ، ولا يجبأن تكون عملية دراسة السوق تأخذ وقتا أو تكاليف عالية لكي تكون أكثر فائدة .

وبعد دراسة السوق على أصحاب المشروعات الصغيرة أن يتعرفوا على الاتجاهات الأساسية التي تم تحديدها ، ويبدوا وصفاً مختصرا لمدى ملائمة منتجاتهم لكل الاتجاهات ، وإذا ماتبين لهم أن منتجاتهم لاتتوافق مع تلك الاتجاهات عليهم أجراء التعديلات اللازمة .

وهناك العديد من الاتجاهات المؤثرة على تحديد حاجات ورغبات المستهلكين وهي :

1. زيادة تنوع السكان:-إن تنوع السكان يعني تنوع الحاجات والرغبات لهؤلاء المستهلكين التي يمكن لأصحاب المشروعات الصغيرة الاستفادة منها في اختيار السلع والخدمات التي تتوافق مع حاجات ورغبات هؤلاء المستهلكين .

2. تغيير شكل العائلة:- إن تغيير شكل العائلة ، انخفاض نسبة الذكور مثلا ,أو دخول المرأة في العمل ، زيادة المواليد ، كلها عوامل تؤدي إلى ضرورة تغيير أسلوب حياتهم وبالتالي اختفاء حاجات معينة وظهور حاجات جديدة .

3. زيادة الاهتمام بالبيئة والصحة :- فزيادة وعي الجمهور وزيادة اهتمامهم بالبيئة ، أدي إلى ضرورة اهتمام أصحاب المشاريع الصغيرة بزيادة الوعي البيئي هذا لدى الجمهور والعمل على أن لا تؤثر أعمالهم سلبا على البيئة ، مثل المخلفات الصناعية ، تلوت المياه... وغيرها , كما إن زيادة الوعي الصحي لدى الجمهور واهتمامهم بمواصفات ومكونات المواد الغذائية مثلا ، تعتبر من العوامل الأساسية الواجب أخدها بعين الاعتبار من جانب أصحاب المشاريع الصغيرة , وبعد دراسة السوق وتوضيح الاتجاهات الأساسية المؤثرة والمحددة لحاجات ورغبات المستهلكين لابد من التعرف على مفهوم الحاجات والرغبات .

فالحاجات هي: الرغبات الأكثر إلحاحا بالنسبة للمستهلك وهي من أكثر المفاهيم الأساسية التي يستند إليها التسويق الحديث , فهي حالة من الشعور بالحرمان عند الفرد في حالة عدم إشباعها وتلبيتها تثير نوعا من الضيق والتوتر , وعدم الراحة , فالحاجات عديدة ومتنوعة ومعقدة ، فقد تكون حاجات فسيولوجية أو الحاجة للأمنأو الحاجة للحب والانتماء والحاجة للاحترام أو الحاجة لتحقيق الذات كما

حـددها هـرم ماسـلو للحاجـات, فقـد يكـون المسـتهلك بحاجـة إلـى الطعـام وتكـون أمامـه عـدة خيـارات إماساندو يتشأو وجبه أو كيك ...أو غيرها, وبالتالي تكون الحاجة واحدة وهي الجوع والرغبات متعددة وهي (الساندو يتشأو الوجبة أو الكيك).

أما الرغبات : فهي الوسائل التي من خلالها يتم إشباع حاجات ورغبات المستهلكين وبذلك تكون الرغبات أوسع من الحاجات (عزامو آخرون 33:2008) .

المحور الثاني : دراسة سلوك المستهلك والعوامل المؤثرة عليه :

ويتضـمن هـذا المحـور تعريـف المسـتهلك ,وسـلوك المسـتهلك,وأنواع المسـتهلكين , والعوامـل المـؤثرة فـي سـلوكهم الشرائي وادوار ومراحل الشراء .

فالمســتهلك هــو :- مجموعــة مــن الأفــراد والمشــاريع الــدين يقومــون بشــراء واســتهلاك وإعــادة بيــع الســلع والخدمات في ظل الظروف البيئية المحيطة سواء كان مستهلك نهائي أو صناعي أو وسيط .

فالمستهلك النهائي :- هو الذي يقوم بشراء السلع والخدمات لغرض الاستهلاك النهائي الشخصي .

المستهلك الصناعي :- هو كافة الأفراد والمشاريع الذين يقومون بشراء السلع والخدمات بهدف إنتاج تقديم سلع وخدمات أخرى كالمصانع مثلاً ..

المستهلك الوسيط :- هو كافة الأفراد والمشاريع الذين يقومون بشراء السلع والخدمات وإعادة بيعها من جديد كمحلات التجزئة ومحلات الجملة .

أمـا سلوك المستهلك فهو :- كافة الأفعال والتصرفات المباشرة والغير مباشرة التي يقوم بها الأفراد من اجل الحصول على سلع وخدمات معينة في مكان معين, خلال فترة زمنية معينة وذلك لإشباع حاجاتهم ورغباتهم (المؤذن: 235:2008) , كما إن دراسة السلوك الشرائي للمستهلك في الأسواق المستهدفة تعتبر من المشكلات التـي تواجـه أصـحاب المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة والكبيـرة علـى حـد سـواء ، وحتـى يمكـن التغلـب علـى هـذه المشكلة فلابد من معرفة ما يدور في ذهن وعقل المستهلك ، وما الذي يدفعه لاتخاذ قرار الشراء ، لأن سر نجاح العملية التسويقية في أي مشروع هو الاهتمام بالمستهلكين ,وإذا لم ينجح المشروع في إشباع حاجات ورغبات المستهلكين فان مصيره سيكون الفشل , لذا أصبحت الحاجة ماسة لدراسة سلوك المستهلك و العوامل المؤثرة فيه لمعرفة تصرفات المستهلك, ودوافعه الشرائية, ومراحل عملية الشراء, والعوامل المؤثرة على الشراء (عزامو آخرون : 127:2008) .

الأدوار الرئيسية لقرار الشراء / يحاول أصحاب المشاريع الصغيرة معرفة من هم الأفراد الذين يشتركون في اتخاذ قرار الشراء ؟ وما هو الدور الذي يستند إلى كل واحد منهم في هذا القرار ؟ وخاصة في حالة السلع التي

يتطلب شرا وها قراراً جماعيا كشراء سيارة للعائلة ,أو أجهزة الكترونية, أو أثاث ، ويمكن أن نميز بين الأدوار التالية في قرار الشراء كما حددها الشرمان, عبد السلام (54:2009)

1.المبادر (المبادرون) :- هو الفرد والأفراد الذين يقترح أو يقترحون الفكرة أو يفكرون في شراء السلعة أو الخدمة ، فمثلا قيام احد أفراد الأسرة الأبمثلا باقتراح فكرة شراء سيارة جديدة للعائلة ، وتكون المبادرة بطرح هذه الفكرة لأول مرة وقد يكون المبادر الأمأو احد الأبناء وذلك حسب طبيعة السلعة المراد شراؤها .

2.المؤثر (المؤثرون):- وهو ذلك الفرد أو الجماعة التي يكون لرائيها الأثر الكبير في قرار الشراء حيت تكون كلمته أو كلمتهم مسموعة مثل : الأصدقاء ، زملاء العمل،نجوم المجتمع ، ويختلف تأثير هذه المجموعة حسب طبيعة السلعة وخصائصها.

3.المقرر (المقررون) :- وهو الفرد أوالإفراد الذي يتخذ قرار الشراء بشكل نهائي ،من أين يشتري ؟ وماهي الماركة التي يشتريها ؟ وقد يقوم الأب باختيار بلد الصنع والأم تختار لون وشكل السيارة ، فغالبا ما يتقاسم الأبوألامسلطة اتخاذ قرار الشراء حسب طبيعة وأهمية السلعة, وحسب مستويات الدخل ، كما يحدد متخذ القرار القرارات المرتبطة بكيفية الشراء وتوقيته ومصدره .

4. المنفذ أو المشتري :- وهو الشخص الذي يقوم بعملية الشراء الفعلي للسلعة أو الخدمة التي تقرر شرائها ولا يتجاوز دور المشتري أكثر من مجرد تنفيذ القرار الذي تم اتخاذه.

5.المستخدم أو المستعمل :-وهو الشخص أو الأشخاص الذين يستخدموا السلعة أو الخدمة ، فادا كان قرار الشراء يتعلق بالسيارة قد يكون الأب هو الذي يستخدم السيارة أكثر من الأمو الأبناء.

المراحل الرئيسية لقرار الشراء :- يمر قرار الشراء بعدة مراحل ابتدءاً من الشعور بالحاجة مرورا بالبحت عن المعلومات, وتقييمها وقرار الشراء, ومرحلة ما بعد قرار الشراء, وذلك وفقا للنحو التالي (عزامو آخرون : 131:2008) .

6الشعور بالحاجة:- حيت تبدأ عملية الشراء عندما يكون لدى المستهلك حاجة لسلعة أو خدمة محددة ويمكن إن تتار الحاجة لدى المستهلك بتوافر الحوافز والدافع سواء كانت داخلية وخارجية.

7. **البحت عن المعلومات** :- وفي هذه المرحلة يبدأ المستهلك في جمع المعلومات عن السلع والخدمات التي بحاجة إليها, من مختلف مصادر المعلومات المتاحة سواء كانت:

أ- **مصادر شخصية** : الأصدقاء ، العائلة ، الجيران .

ب- **مصادر تجارية** : رجال البيع ، الوسطاء ، الإعلانات.

ج- **مصادر عامة** : وسائل الإعلام ، جمعية حماية المستهلك .

1.تقييم البدائل :- وفي هذه المرحلة يقوم المستهلك بفحص وتحليل المعلومات والتعمق في دراستها ,وفـي الواقـع لا توجـد معـايير متفـق عليهـا للمفاضـلة لاختـلاف أذواق ورغبـات وإمكانيـات المسـتهلكين ولكن يمكن الاعتماد على معايير (السعر، الجودة ، الملائمة ، الراحة) وبمقارنة البدائل بناءاً على المعايير التي يحددها المستهلك بذلك يصل إلى تحديد البديل المناسب له الذي يشبع حاجاته.

2.مرحلـة قـرار الشـراء :- وهنـا يقوم المستهلك باختيـار البديل الـذي يعتقد انـه يحقق لـه أقصىإشبـاع, وسوف يكون قرار الشراء للمستهلك هو شراء الماركة التي تناسبه من بين الماركات المتاحة بما يتماشى مع إمكانياته.

3.مرحلة ما بعد الشراء :-حيت يسعى المستهلك إلى إعادة التأكد من أن الاختيار الذي قام به كان صـائبا,فإما إن يشـعر بالرضـا أو عدم الرضـا, فإنـه يقوم بتقييم المنتج للتأكد من الأداء الفعلـي للمنتج يسـاوي الأداء المتوقـع ، فـادا كـان الأداء الفعلـي للمنـتج يسـاوي أو اكبـر مـن مسـتوى التوقعـات يحقـق الشعور بالرضا, وفي هذه الحالة قد يتخذ المستهلك قراراً بإعادة الشراء مرة أخرى ،زيادة الولاء للمنتج ، أما إذا كان الأداء الفعلي اقل من الأداء المتوقع فإن المستهلك يشعر بعدم الرضا وفي هذه الحالة قد يطالب بتعويض من المشروع ، أو عدم الولاء أو الرجوع للمنتج من جديد ، تحذير الأصدقاء من نفس المنتج .

العوامل المؤثرة في سلوك المستهلك / هناك العديد من التصنيفات التي وضعها العلماء و المهتمين في مجال التسويق والمتعلقة بالعوامل المؤثرة في سلوك المستهلك ولكن حاولنا في هذا البحث دمج هذه العوامل في ثلاثة عوامل رئيسيه وهي :

1. العوامل الداخلية وتضم :

أ – **الإدراك** :- وهو العملية التي يقوم من خلالها الأفراد باختيار ، وتنظيم وتفسير المعلومات لتشكيل صورة ذات معنى للعالم من حولهم ، فقد يكون هناك شخصان لديهما نفس الدوافع وفي نفس الوقت قد يتصرفان بطريقة مختلفة تماما ، والسبب هو أن كل منهما يدرك الموقف بطريقة مختلفة .

ب- **التعلم** :- وهو كل الإجراءات التي يتم بواسطتها إما تعديل أنماط سلوكية حالية ، وتطوير أنماط أخرى جديدة ، فالتعلم يصف التغيرات في سلوك الفرد الناتجة عن الخبرة والتجربة .

ج- **الدوافع**:- وهي القوى المحركة للسلوك الشرائي وهي ناتجة من شعور بالنقص في إشباع معين وقد تكون الدوافع كما حددها الشرمان , عبد السلام (74:2009) :

- **دوافع عاطفية** :- وهي الدوافع الناتجة عن حب التقليد ومجاراة الغير وحب الزهوة مثل تقليد الآخرين في تصرفاتهم والتفاخر بها كتقليد بعض المشاهير .

- **دوافع عقلية**:- وتعني قيام المستهلك بتحديد أولياته واحتياجاته الشرائية بعد تفكير منطقي وتحليل موضوعي لمزايا وعيوب كل ماركة , وتحديد درجة الإشباع المتوقعة وعلى ضوء الإمكانيات المادية

الدوافع الانتقائية :- حيت يقوم المستهلك باتخاذ مجموعة إجراءات فرعية تتعلق بالجودة واللون والحجم وغيرها .

د- **الاتجاهات** :- وهي عبارة عن نزعة مستمرة للتصرف بشكل معين تجاه بعض الأشياء مثل :الأشخاص, والمواقف ,والأحداث , والسلع والخدمات والأفكار، أي كلما كان ميل المستهلك للمنتجات ايجابيا يؤثر ذلك في شرائه للمنتجات , وزيادة الكمية المشترى والعكس صحيح (غنية : 69:2000).

2. العوامل الخارجية وتضم :

أ- **الجماعة المرجعية** :- وهم مجموعة من الناس يكون لهم تأثير على سلوكيات وتصرفات الآخرين وقيمهم . وذلك من خلال تأثير سلوك الفرد وتصرفاته بشكل كبير بهذه الجماعات التي ينتمي إليها ويطمح في الانتماء إليها مثل الفنانين والرياضيين وغيرهم (المؤذن : 258:2008).

ب- **الأسرة** :- تعتبر الأسرة ذات التأثير المباشر على سلوك الفرد الشرائي لأنها تحدد القيم والمواقف الأساسية للشخص,إضافة إلى بعض العوامل الأخرى المرتبطة بالأسرة ولها تأثير على نمطها وسلوكها الاستهلاكي كالعوامل الديمغرافية والاقتصادية والدينية والسياسية وغيرها.

ج- **الثقافة** :- وهي مجموعة من المفاهيم الإنسانية,والقيم الأساسية,ونماذج الإدراك والاحتياجات والأنماط السلوكية التي يكونها المجتمع ,بحيث تنقل من جيل لأخر بصفتها محددات وضوابط للسلوك الإنساني, ولكل طبقة أو مجتمع ثقافته الخاصة به والتي توثر على سلوك الاستهلاكي وتعتبر الثقافة من المحددات الرئيسية لحاجات ورغبات الإفراد وأنماط سلوكهم .

د- الأدوار والمكانة :- يعتبر الفرد عضوا في العديد من الجماعات التي ينتمي إليها, حيث يمكن تحديد وضعه وموقعه من وجهة نظر الدور والموقع الذي يمثله في هذه الجماعات . **فيمكن تعريف الدور بأنه** : مجموعة من التفاعلات والنشاطات التي يتوقع أعضاء المجموعة من الشخص أن يقوم بها , وبالتالي فان موقع هذا الشخص يتحدد بالدور والمكانة التي يمتلكها في هذه المجموعة ، حيت يلعب الفرد دور الطالب مع أستاذه والابن مع والديه .... الخ وعادة ما يقوم الأشخاص بتفضيل المنتجات التي تعبر عن أدوارهم ومكانتهم في المجتمع.

3. العوامل الشخصية وتضم :

أ. **عمر المستهلك** : كما هو معروف أن الفرد يمر في حيلته بفئات عمريه مختلفة طفولة ، مراهقة ، شباب ، رجولة ، شيخوخة ، كذلك يمر الفرد بمراحل عديدة أثناء دورة حياته (عزوبية ، زواج بدون أطفال ، إنجاب

أطفال ، نمو الأطفال ، زواج الأولاد وخروجهم ، عودة الزوجان وحيدان) , وفي كل مرحلة من مراحل العمر تفرض سلوكا شرائيا يتناسب مع متطلبات المرحلة .

ب.الوظيفة أو المهنة : فإن أنماط الاستهلاك للفرد تتأثر بالوظيفة التي يشغلها ، فالعامل مثلا يشتري ملابس عمل ، أحذية عمل ، أغذية معلبة ، أما مدير الشركة فيشتري ملابس ثمينة وسيارة ، ويحاول المسوقون تحديد الجماعات الوظيفية التي يكون لها اهتمام واضح بمنتجاتهم

ج- **نمط الحياة :** حيث يؤثر نمط الحياة من خلال العمل ، الهوايات ، الرحلات والتسلية ، عضوية الأندية ، التسوق ، الرياضة والاهتمامات ، العائلة ، المنزل، الوظيفة ، الأزياء ، النظام والوسائل الإعلامية, والآراء تجاه القضايا المتنوعة .

د- **الشخصـــية :** فهـــي مجموعـــة مـــن الخصـــائص النفســـية المميـــزة للفـــرد التـــي تقـــوده إلى استجابات محددة للبيئة التي يتعرض لها ، ويمكن وصف الشخصية من خلال بعض السمات منها : الثقة بالنفس ، السيطرة ، الاستقلالية ، الاختلاف ، الحالة الاجتماعية ، إمكانية التأقلم والتنسيق ، الاستقرار العاطفي، الإنجاز ، العدوانية ، الإبداع ، وغيرها من السمات , ويحاول رجال التسويق إيجاد علاقات تربط بين أنواع معينه من الشخصيات والاختيارات المتعلقة بشراء المنتجات (الشرمان ، عبد السلام :80:2009) .

المحور الثالث : تحديد الأسواق المستهدفة التي يخدمها المشروع الصغير

ويقصد بتحديد السوق المستهدف أي تحديد جماعة معينة من العملاء (المستهلكين) الذين يخدمهم المشروع الصغير عن طريق السلع والخدمات المقدمة لهم ، حيث إن عدم تحديد تلك الأسواق يؤدي لفشل المشروع وذلك بسبب أن وجود المشروع الصغير أصلا هو لخدمة تلك الأجزاء السوقية التي يتم إهمالها من قبل المشروعات الكبيرة ، وبذلك فان البرنامج التسويقي الفعال يعتمد التسويق المحدد والواضح لزبائن المشروع المستهدفين ، بحيث يتعلم كيف يتمكن من الوصول إليهم وتقديم السلع والخدمات المصممة خصيصا لإشباع حاجاتهم ورغباتهم (العطية :125:2004) ويقدم غنية (101:2000) مجموعة من المزايا التي يحققها تحديد الأسواق المستهدفة للمشروعات الصغيرة وهي :

1. تحقيق أقصى إشباع ممكن للمستهلكين:- وذلك بسبب وجودهم في شريحة محددة لها خصائص معروفة يقوم المشروع الصغير بتقديم مزيج تسويقي يقابل هذه الخصائص.

2.يساعد على وضع الأهداف بأكثر دقة من خلال تخصيص الموارد المتاحة للمشروع الصغير لخدمة الشريحة المستهدفة.

3.يساعد في تصميم استراتيجيات تسويقية فعالة :- متعلقة بعناصر المزيج التسويقي من تصميم المنتجات ، التسعير،الترويج ، التوزيع ، بالشكل الذي يتناسب مع حاجات ورغبات الشريحة السوقية المستهدفة.

4. يساعد المشروع الصغير في معرفة خصائص المنافسين:- الذين يوجهون مجهوداتهم التسويقية لنفس الشريحة المستهدفة من قبل المشروع الصغير.

5. يؤدي إلى اكتشاف الفرص والتهديدات المحتملة :- وبالتالي استغلال الفرص أحسن استغلال وتجنب التهديدات قدر الإمكان.

ولكي يكون تحديد السوق المستهدف فعالا يحقق أهدافه لابد أن يقوم المشروع الصغير بالتعرف على الشريحة الجذابة، وأن تكون الشريحة قابلة للقياس، ومن الممكن الوصول إليها بالموارد المتاحة للمشروع .

المحور الرابع : تحليل المزايا التنافسية للمشروع الصغير

تعد الميزة التنافسية تحدياً متزايد الأهمية يتطلب من المشاريع الصغيرة مراجعة شاملة وكاملة لأوضاعهم التنظيمية , والإنتاجية والتسويقية , والمالية والبشرية , والمعلوماتية والتكنولوجية ، وإعادة هيكلة وترتيب كل الأوضاع ، وتفعيل استثمار ما لديها من موارد بهدف بناء وتنمية قدراتها التنافسية بما يواكب التغيرات البيئية المتزايدة وخاصة المنافسة, ونتيجة للتغيرات والتحولات العالمية من السوق الحر,والانفتاح الاقتصادي ,ونمؤ القطاع الخاص ومنظمة التجارة العالمية, أفرزت هذه المتغيرات والتحولات العالمية وضعا جديدا يتمثل في صفته الأساسية وهي التنافسية والتي تعتبر التحدي الرئيسي الذي تواجهه المشروعات الصغيرة والكبيرة على حد السواء, والتي تفرض ضرورة الدراسة الجيدة للظروف البيئية المحيطة, وما تفرضه من فرص يجب استغلالها والاستفادة منها, وتهديدات يجب تجنبها والحد منها (الوليد: 237:2009) , كما تعتبر الميزة التنافسية عامل أساسي في نجاح المشروع الصغير ، ويحقق المشروع المزايا التنافسية عندما يدرك الزبائن أن منتجاته أفضل من تلك التي تقدمها المشاريع الأخرى المنافسة ، ولتحقيق أعلى مستوى ممكن من إشباع حاجات ورغبات المستهلكين تعتمد العديد من المشاريع الصغيرة على عوامل أساسية لبناء مزايا تنافسية وهي:

1. التركيز على الزبون (المستهلك):- على العامل أنيدرك أن كل شيء في العمل حتى العمل نفسه يعتمد على رضا الزبون ، وذلك أن الزبون هو محور وأساس عمل المشروعات, وبدون رضائه عن منتجات المشروع لا يمكن الاستمرار في العمل ، لذلك يجب التأكيد على أن رضا الزبون يجب أن يكون من أولويات العمل .

2. **الاهتمام بالجودة :-** ويقصد بالجودة تقديم منتجات يمكن الاعتماد عليها والثقة بها ، وقد أصبح مفهوم الجودة اليوم ليس شعارا فقط ، بل هو هدفا استراتيجياً . ويطلق عليها إدارة الجودة الشاملة ، والجودة هي ليست في المنتوج فقط ، ولكنها تشمل كل مجالات العمل وعلاقاته مع الزبائن والتحسين المستمر للنوعية المقدمة للزبون ,ويعتبر تأثير الجودة على بناء المزايا التنافسية تأثيرا مضاعفا لأنها تكمن المشروع الصغير من فرص أسعار عالية وخفض التكاليف وزيادة قيمة السلعة في نظر المستهلك

3.**الاهتمام براحة الزبون :-** وتقصد بذلك التركيز على الزبون والمعاملة الجيدة مع الزبائن والاهتمام براحتهم من خلال قرب المشروع من الزبائن وملائمة ساعات العمل للزبائن وتحسين أساليب المبيعات

4.**التجديـد والابتكـار**:- حيث يعتبر التجديد والابتكار مفتاح النجاح المستقبلي للمشاريع, وذلك لان الأسواق تتغير بسرعة والمنافسون يتحركون بشكل أسرع ، وذلك مما يؤدي لضرورة الحركة السريعة من كل المشاريع, وبسبب تميز المشروعات الصغيرة بالمرونة الإدارية والتنظيمية ، فإن هذه المشروعات غالباً ما تتمكن من اكتشاف الفرص الجديدة بشكل أسرع من المشاريع الكبيرة ،ويعتبر الإبداع من نقاط القوة الأساسية للمشاريع الصغيرة حيث تتمكن من إنتاج منتجات جديدة , وبأساليب متميزة في العمل ، وبالرغم من المحددات المالية التي بيع الصغيرة فإنها غالباً ما تأخذ الدور القيادي في الإبداع ، وذلك لقربها من الزبون الذي يمكنها من قراءة التغيرات في السوق كما أنها تتميز بتركيز جهودها واهتماماته في مجال واحد مما يمكنها من تحقيق ميزة تنافسية عن طريق الإبداع التجديد والابتكار .

5.**الاستجابة السريعة للزبون** :- أصبحت السرعة اليوم من الأسلحة الإستراتجية في مجال الأعمال حيث تبين أن تقليص الفترة الزمنية المطلوبة للتطور ، والتصميم ، التصنيع، توزيع المنتجات , كلها عوامل مؤدية لتقليص التكاليف , وزيادة الجودة , وتؤدي في النهاية لزيادة الحصة السوقية للمشروع ، إضافة إلي ذلك فإن المشاريع الصغيرة الخدمية

مثلاً تعرف أن عليها تحقيق السرعة في أداء عملها ، إذا ما أرادت أن تقدم خدمة سريعة لعملائها الذين يطلبون تلك الخدمة ولا يوجد لديهم متسع من الوقت بانتظار تلك الخدمة ، ويطلق علي هذه الخدمة بفلسفة التسريع وإدارة ة لوقت وتضمن ثلاثة عناصر رئيسية :

1. سرعة إدخال المنتجات الجديدة للأسواق .
2. تقليص فترة الاستجابة لطلبات العملاء في الإنتاج والتوريد والتسويق .
3. تقليص الفترة الزمنية للإجراءات المطلوبة لتسجيل الطلبيات .

المحور الخامس : اختيار الإستراتجية التسويقية المناسبة

بعد دراسة السوق وتحديد المزايا التنافسية للمشروع الصغير فإنه يعمل علي اختيار الإستراتجية التسويقية المناسبة والتي تساهم في الحفاظ على الحصة السوقية للمشروع الصغير وضمان بقاء واستمرار المشروع ,وهناك العديد من الإستراتجيات التسويقية التي يمكن استخدامها إلا أن الأكثر شيوعاً والتي وضعها (بورتر) أبو الإستراتيجية هي :-

1.**إستراتجية اختراق السوق** :- والتي تهدف إلي زيادة المبيعات وزيادة الحصة السوقية للمشروع من خلال الجهود التسويقية من ترويج وإعلان,وجدب عملاء جدد , وتحسين كفاءة القوي البيعية , ويُفضل إتباع هذه الإستراتجية في الحالات التالية :

أ- إذا كانت السلع قابلة للترويج كالسلع الاستهلاكية .

ب- إذا كانت دوافع الشراء عن المستهلكين دوافع عاطفية ولم يصل السوق إلى مرحلة الإشباع

2. **إستراتجية التركيز** :- ومن خلال إتباع هذه الإستراتجية يتم التركيز علي قطاع سوقي محدد وشريحة محددة من المستهلكين , وتستند فكرة هذه الإستراتجية علي تقسيم السوق إلي قطاعات وبالتالي يقوم المشروع الصغير بتركيز جهوده الإنتاجية والتسويقية في القطاع سوقي محدد بدلاً من السوق بالكامل .

3.إستراتجية تطوير السوق:- وتعني تقديم السلع والخدمات الحالية في مناطق جغرافية جديدة أي التوسع الجغرافي وفتح فروع جديدة ويفضل إتباع هذه الإستراتجية في الأتي :

أ. وصول السوق الحالي للإشباع .

ب.عندما يكون الحصول علي منافذ توزيع غير مكلف .

ج . سهولة الدخول والخروج من السوق .

1- **تطوير المنتج** :- وتعني زيادة المبيعات عن طريق إدخال منتجات أو خدمات جديدة في الأسواق الحالية , أو تطوير المنتجات الحالية, من خلال إدخال تحسينات للمنتج (الشكل , العبوة ، الغلاف الألوان ، التكنولوجيا) .ويفضل إتباع هذه الإستراتجية في الأتي :

أ- وجود مواد بثرية ومادية ومعلوماتية قادرة علي تطور المنتج .

ب- قصور دورة حياة السلعة .

ت- إتباع كبار المنافسين لهذه الإستراتجية.

المحور السادس : تبني مزيج تسويقي فعال

ويقصد بالمزيج التسويقي هو / مجموعة من الأنشطة المتكاملة التي تبذل من قبل المشروع الصغير والتي تعمل علي تصميم وتسعير وتوزيع وترويج السلع والخدمات من أماكن إنتاجها إلي أماكن استهلاكها وتتكون من :

1.**المنتجات** :- وهي خليط من الخصائص المادية الملموسة والغير مادية والغير ملموسة والتي تهدف إلي إشباع حاجات ورغبات المستهلك سواء كانت سلعة أو خدمة .

أ. **السلع**:- وهي كل شيء مادي ملموس يمكن إدراكه بالحواس الخمس ويشبع حاجات ورغبات المستهلكين وتنقسم السلع إلي :

ب.**سلع استهلاكية** :- وهي السلع التي تشتري في الغالب من قبل المستهلك النهائي من أجل الاستهلاك الشخصي سواء كانت سلع ميسرة كالمواد الغذائية أو سلع التسوق كالأجهزة الكترونية أو السلع الخاصة كالساعات والعطور (غنية :18:2000) .

ج. **سلع صناعية** :- وهي تلك السلع التي يشتريها المنتجون لاستخدامها إنتاج سلع أخرى (في عمليات إنتاجية) أو تقديم خدمات أخرى , أو المساعدة في تسهيل عمليات الإنتاج أو تقديم الخدمات , سواء كانت مواد أو أجهزة مصنعة كالمواد الأولية ومواد الخام أو سلع رأسمالية كالآلات والمعدات ووسائل النقل ، أو بعض التجهيزات التي لا تدخل في العمل بشكل مباشر وإنما تعتبر عامل مساعد كمعدات الصيانة والتنظيف والقرطاسية .

أ.**الخدمات** :- وهي كل شي غير مادي و غير ملموس ولا يمكن إدراكه بالحواس ويساهم في إشباع حاجات ورغبات المستهلكين سواء كانت :

-**خدمات استهلاكية**:- وهي كل الخدمات التي تقدم لإشباع حاجات شخصية مثل : التأمين علي الحياة والصحة والتعليم وغيرها .

ب-**خدمات صناعية**:- وهي التي تقدم لإشباع حاجات المشاريع الصغيرة كما هو الحال في الاستشارات القانونية والمالية والمحاسبية وغيرها (المؤذن :2008:2008) .

2.التسعير :- ويقصد به كيف يضع صاحب المشروع سعراً يناسب سلعته أو خدمته التي يقدمها ، وذلك لان عملية تحديد السعر من القرارات الهامة لان السعر هو العنصر الأساسي بعد السلعة الذي يؤثر علي السلوك الشرائي للمستهلك ، كما أن السعر يلعب أدوارا مختلفة في وضع الإستراتجية التسويقية وذلك حسب طبيعة ومرحلة ودورة حياة السلعة و الإمكانيات وتوقعات المستهلكين المستهدفين,وأوضاع المنافسة وغيرها من العوامل الأخرى, حيث يساعد وضع سعر مناسب علي بقاء المشروعات الصغيرة والحفاظ علي حصصها السوقية ، مع أنه قد تتحمل المشروعات الصغيرة الخسائر في الأجل القصير ، إضافة إلي ذلك فإن وضع سعر مناسب يساعد على تعظيم الأرباح كما أن عملية تحديد السعر لا تأتي بشكل عشوائي وإنما وفقاً للعديد من الخطوات ابتداءً من دراسة أهداف التسعير ، تحديد الطلب ودراسة أوضاع المنافسين ، وتقدير التكاليف، واختيار طريقة التسعير ،وانتهاءً بالاختيار النهائي للسعر, والذي يجب أن يغطي التكاليف ، ويضمن هامشي ربح ، يفوق نقطة التعادل التي تتساوي فيها الإيرادات مع التكاليف (الشرمان ، عبد السلام :93:2009) إضافة إن ذلك فإن علي أصحاب المشروعات الصغيرة أن يحددوا تكاليف السلع والخدمات بشكل دقيق ، ويتعرفوا علي دوافع الشراء لدي المستهلك ، ودراسة أوضاع المنافسين كي يضمنوا عملية تسعير جيدة لسلعهم أو خدماتهم في ظل المنافسة الشديدة والاقتصاد الحر سيطرة المشاريع الكبيرة علي نسبة عالية من حقوق الأعمال (المنصور، جواد :265:2000).

3.**التوزيـع** :- ويقصد به عملية تدفق وانسياب السلع والخدمات من أماكن إنتاجها إلي أماكن استهلاكها من خلال الأنشطة التوزيعية من(شحن ، تخزين ، مناولة ، تعبئة ، تغليف) عبر قنوات أو

منافذ التوزيع المباشر والغير مباشر, فعلى أصحاب المشروعات القصيرة اختيار القنوات التوزيعية التي تحقق أهداف مشروعاتهم آخذين في الاعتبار بعض العوامل المؤثرة علي اختيار قنوات التوزيع وهي :

-**خصائص السلعة** :- فالسلع سريعة التلف تحتاج إلي وسيلة نقل سريعة أي قناة مباشرة بسبب مخاطر التلف المتوقع أو التأخير ، أما السلع الأخرى كالملابس والمواد الغذائية والمعلبات والتي تتصف بقابليتها للتخزين والنقل دون مشاكل قد يحتاج المشروع القصير إلي قناة توزيع أو وسطاء .

- **خصائص المستهلك**:- وذلك من حيث عدد الزبائن والتركيز الجغرافي وأنماط الشراء وتكرار الشراء وكميات الشراء.

- **خصائص الوسطاء**:- وقد يستعين المشروع القصير بالوسطاء والتقديم خدمات لا يستطيع تقديمها الاعتبارات فنية أو تسويقية أو مالية أو خدمات ما بعد لبيع .

-**خصائص المنافسة**:- إذا كان المشروع القصير لا يتميز بمزايا تنافسية فصلية اختيار يعني القناة التوزيعية التي يتبعها الوسطاء .

-**خصائص المشروع** :- وذلك من حيث المراكز المالي والعاملين المؤهلين والتنظيم المتبع داخل المشروع وإمكانياته المادية والبشرية والمعلوماتية والتكنولوجية المتاحة .

-**خصائص البيئة**:- ففي حالة الكساد مثلاً يرغب المشروع الصغير في تقليل التكاليف وبالتالي اختيار قناة توزيع قصير (عزام آخرون :2008:298) .

وكما هو معروف أن أهمية قناة التوزيع ازدادت في الفترة الأخيرة بسبب زيادة توقع الزبائن بزيادة الخدمات ,وسهولة توصيل المنتج , وبسبب هذه الاتجاه ظهرت العديد من العروض التي يتم من خلالها إيصال المنتج بريدياً إلي البيت ، التسويق في البيت . مما أدي لزيادة المصالح بنسبة كبيرة جداً ، إضافة إلي العديد من الأعمال التقليدية التي تتميز بثبات موقعها أخذت تتوجه نحو الحركة لتقديم خدماتها أو منتجاتها ، مثل الأطباء البيطريين الذين أصبحوا يتحركون باتجاه موقع الزبون ، أو التجارة الإلكترونية أو بعض المنتجات التي يتم إرسالها عن الشكل طرود بريدية .

أما بنسبة للسلع الصناعية فيمكن للمشروع الصغير توزيعها :

1. المصنع المستهلك الصناعي .
2. المصنع تاجر الجملة المستهلك الصناعي .

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن قناة التوزيع قد تكون مباشرة من خلال رجال البيع أو البيع بالبريد أو البيع الالكتروني أو البيع بالهاتف أو غير مباشرة من خلال الوسطاء سواء أكانت محلات جملة أو محلات تجزئة أو وكلاء أو سماسرة (العطية:2004 :133) .

4.**الترويج** :- ويقصد به النشاط الذي يتضمن استخدام كافة الطرق والأساليب للاتصال بالآخرين وتعريفهم بالسلع والخدمات ,واقتناعهم بها , وذلك بصرف دفعهم لاتخاذ قرار الشراء والاستمرار في استعمال هذه السلع والخدمات (فياض وآخرون : 2002 : 14) , وعلى أصحاب المشروعات الصغيرة قبل اتخاذ قرار احتيار المزيج الترويجي الذي يتناسب مع منتجاتهم أخذ بعض العوامل بعين الاعتبار والتي منها : دورة حياة السلعة فكما هو معروف بأن السلعة تمر بعدة مراحل ابتداءً بالانطلاق وانتهاء بالانحدار ولكل مرحلة خصائص معينة تتطلب إستراتجية تسويقية معينة ومزيج ترويجي يتناسب مع خصائص هذه السلعة المنافسة و أوضاع المنافسين ,المستهلكين المستهدفين من حيث العدد والمستوى التعليمي وتكرار الشراء والتركيز الجغرافي ,طبيعة السلعة سواء أكانت صناعية أو استهلاكية , فمثل هذه العوامل تساهم في مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة في اتخاذ القرار المناسب بشأن اختيار المزيج الترويجي الذي يناسب مشروعاتهم .

مكونات وعناصر المزيج الترويجي :

1.**الإعلان** :- وهو النشاط أو الوسيلة الغير شخصية والتي تهدف إلى تقديم المعلومات عن السلع والخدمات بواسطة جهة معلومة ومقابل أجر مدفوع , وقد يكون الإعلان تعليمي أو إرشادي أو تذكيري أو إخباري, وذلك حسب دورة حياة السلعة .ويكون الإعلان بوسائل مختلفة مقرؤة أو مسموعة أو مرئية.

2.**البيع الشخص** :- وهو كافة الأنشطة التي يقوم بها رجال البيع أو مندوبي المبيعات والتي تهدف إلى تعريف وإقناع المستهلكين بشراء السلع والخدمات , من خلال عملية اتصال شخصي برجال بيع متخصصين 3.**تنشيط المبيعات** :- وهي كافة الأنشطة المبذولة من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والتي تهدف إلى زيادة المبيعات من خلال :

أ.تغليف السلع بغلاف مميز .

ب. توزيع بعض العينات مجاناً .

ج . الهدايا والمسابقات .

د . المعارض الدولية والمحلية .

إضافة إلى ما ذكر هناك عناصر أخرى للترويج في المشروعات الصغيرة كمنح الامتياز والبيع في المناسبات الخاصة والعرض داخل وخارج المحل بشكل يلفت الانتباه والملصقات والخصومات السعرية (فياض وآخرون:2002: 113)

الخلاصـــــــــــة

من خلال ما تقدم من عرض وتحليل للخطة التسويقية في المشروعات الصغيرة وما تضمنه هذا البحث من عناصر , **يمكن أن نخلص إلى مجموعة من الاستنتاجات نوجزها في الأتي :**

1. التسويق في المشروعات الصغيرة من القرارات الإستراتيجية والهامة والتي يتوقف عليها نجاح المشروع الصغير .

2. لنجاح التسويق في المشروعات الصغيرة لا بد من تبني خطة تسويق فعالة تركز على :

أ.**تحديد حاجات ورغبات المستهلكين الغير مشبعة:**- وتوفير السلع والخدمات التي تلبي هذه الحاجات في الوقت والمكان والسعر والكيفية الملائمة وذلك من خلال دراسة وأبحاث السوق .

ب.**دراسة سلوك المستهلك** :- والتعرف على دوافع الشراء والعوامل المؤثرة على السلوك الشرائي للمستهلك ليتم تصميم السلعة أو الخدمة بالشكل الذي يتناسب مع حاجات ورغبات المستهلك

ج . تحديد واختيار الأسواق المستهدفة التي يخدمها المشروع الصغير:- وذلك لتخصيص الموارد المتاحة للمشروع في خدمة شريحة سوقية معينة .

د. بناء مزايا تنافسية للمشروع الصغير :- وذلك للمحافظة على حصته السوقية وضمان استمراره في السوق من خلال التركيز على :

-المستهلك :- فهو نقطة الانطلاق ومحور العملية التسويقية والإنتاجية في المشروعات الصغيرة .

- التركيز على جودة السلع والخدمات / من خلال التصميم والتصنيع الجيد للمنتجات , والجودة يجب أن تعكس حاجات ورغبات الزبائن من خلال (الاعتمادية والمتانة وسهولة الاستخدام والعلامة المعروفة والموثوق بها)

- **الاهتمام براحة الزبون** :- من خلال المعاملة الجيدة وقرب موقع المشروع من الزبائن وملائمة ساعات العمل للزبائن وتقديم خدمات ما بعد البيع كالنقل والتركيب .

- **التجديد والابتكار والإبداع** :- أي تطوير المشروع الصغير بشكل مستمر ليواكب التغيرات المستمرة في السوق وخاصة أوضاع المنافسين من خلال تقديم منتجات جديدة ,أساليب متميزة في العمل .

-**الاستجابة السريعة للزبائن** :- من خلال قبول شكاوي الزبائن والرد على استفساراتهم والسرعة والدقة في الاستجابة وتسريع إدخال المنتجات الجديدة في السوق وتقليل فترة الاستجابة لطلبات الزبائن في الإنتاج والتوريد .

هـ. اختيـار الإسـتراتيجية التسـويقية المناسـبة :-وذلـك بعـد دراسـة السـوق وتحديـد المزايـا التنافسـية للمشروع ودراسة أوضاع المنافسين ودراسة وتحليل دورة حياة السلعة .

و. بناء مزيج تسويق مناسب / وذلك من خلال التركيز على عناصر الأساسية وهي :

- تصـميم المنتجـات :- مـن خـلال تصـميم السـلع والخـدمات بشـكل جيـد , واختيـار الألـوان, والغـلاف والعبوات , والجودة , والأحجام التي تناسب حاجات ورغبات وإمكانيات الزبائن.

-**التسـعير** :- وذلـك مـن خـلال تحديـد سـعر مناسـب يضـمن تحقيـق هـامش ربـح , وقـد يلجـأ أصـحاب المشروعات الصـغيرة للمنافسـة الغيـر سـعريه مـن خـلال العـروض المجانيـة لتجريـب المنـتج , التوصـيل المجاني , الخصومات السعرية .

-التوزيـع :- وذلك من خلال دراسة سلوك المستهلك ودوافع الشراء , وطبيعة السلعة أو الخدمة والتركيز على التوزيع عن طريق رجال البيع والبريد الالكتروني , والبيع بالهاتف والإنترنت .

-الترويج :-اختيار المزيج الترويجي من خلال دراسة المستهلك , ودوافع الشراء , وإمكانيات المشروع والتركيز على الإعلان و البيع الشخصي وتنشيط المبيعات من خلال (تغليف السلع بغلاف مميز , والهدايا والمسابقات , والمشاركة في المعارض, وتوزيع بعض العينان مجاناً) .

1. دراسة وتحليل البيئة بشكل مستمر للتعرف على الفرص المتاحة واستغلالها أفضل استغلال وتجنب التهديدات المحتملة.

2. الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية تجاه المجتمع .

المراجـــــــــــع

1.أشقاق , مفتاح نصر (2004 م) : الصعوبات التموينية التي تواجها المشروعات الصغيرة , رسالة ماجستير غير منشورة , الأكاديمية الليبي طرابلس .

2.الخضيري , محسن أحمد (1996 م) : التسويق في ظل عدو وجود نظام معلومات , إيتراك للنشر والتوزيع , مصر.

3.الشرمان زياد محمد , عبد السلام عبد الغفور (2009 م) : مبادئ التسويق , دار صفاء , عمان , الأردن .

4.عبد الحافظ , محمد كامل (2010 م) : إدارة التسويق , دار الخلود للتراث , القاهرة , مصر .

5.عزام زكريا , حسونة عبد الباسط , الشيخ مصطفى (2008 م) : مبادئ التسويق الحديث , دار المسيرة , عمان , الأردن .

6.العطية , ماجدة (2004 م) : إدارة المشروعات الصغيرة , دار المسيرة , عمان , الأردن .

7.عنبة , هالة محمد لبيب (2002 م) : إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي , المنظمة العربية للتنمية , مصر.

8.غنية , المهدي الطاهر (2002 م) : التسويق , المفاهيم والأسس والمبادئ , منشورات الجامعة المفتوحة , طرابلس , ليبيا .

9.فياض محمود أحمد , مزاهرة أيمن سليمان , سليمان عودة أحمد , تيوات ليلى حجازيين (2002م) : إدارة المشروعات الصغيرة , دار المستقبل , عمان , الأردن .

10.المؤذن , محمد صالح (2008 م) : مبادئ التسويق , دار الثقافة , عمان , الأردن.

القـدرة التنافسية للصناعـات التحويليـة ومتطلبـات تحسينهـا في التجارة الخارجيــة الليبيــة

د . حوسين مصباح العلام

المقدمـــــــة

إن علم الاقتصاد من العلوم التي تعتمد في تحليلها على البيانات الكمية والنوعية والإحصاءات المختلفة؛ لغرض قياس مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع، وإرساء دلائل كمية نمطية معنوية لمحددات السلوك الاقتصادي ومدى تأثره وتفاعله بالبيئة المحيطة به. ويتم قياس النشاط الاقتصادي عبر تجميعٍ ورصدٍ لتطورات أسعار السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، وكذلك حجم التدفقات والمبادلات التي تتم في الأسواق، ويتم تجميع هذه القيم بالأسعار الجارية أو الثابتة حسب عدة معايير تصنيف، أصبحت أغلبها دولية متعارفاً عليها. أما النشاطات غير السوقية فإنه يتم قياسها إما بتكلفة إنتاجها أو بافتراض سعر لها مثل الكلفة أو سعر الظل، ومع الانفتاح والتحرير الاقتصاديين، وتغيير دور الدولة في الشأن الاقتصادي لمصلحة القطاع الخاص، أخذت مسألة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية تحتل مساحات متزايدة في الأدبيات ذات العلاقة، سواء كان ذلك على المستوى الوطني (الأسواق الداخلية)، أو على المستوى الدولي (الأسواق الخارجية)، تبين تلك الأدبيات أن مناقشة المنافسة الدولية ترتكز على **مسألتين أساسيتين**[1]:

– تتعلق الأولى بالمفهوم، من حيث معنى المنافسة الدولية ومضمونها وارتباطها بالأهداف الوطنية وكيفية التعامل معها.

– تتعلق الثانية بمؤشرات المنافسة الدولية.

فالمشكلة البحثية لهذه الدراسة تتمثل في الضعف الواضح للقدرة التنافسية للمنتوجات الليبية في الداخل وفي الخارج ، ومما زاد من عمق هذا الاختلال هو التطلع للانضمام لمنظمة التجارة العالمية WTO.

منهجية البحث يعتمد الباحث في هذه البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات من الكتب والندوات والتقارير والمنشورات ذات العلاقة بموضوع الدراسة .

[1] بلقاسم العباس: المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، إصدارات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 75، لسنة 2008، السنة الرابعة، ص2.

لذلك فأن هذا البحث يتركز على المحاور التالية:

المحور الأول:- القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في التجارة الخارجية الليبية.

المحور الثاني:- متطلبات تحسين القدرة التنافسية.

المحور الأول:- القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في التجارة الخارجية الليبية

في ظل مفهوم الدولة الليبرالي، كانت وظائف الدولة تنظيمية مقتصرة على الحد الأدنى (الأمن، القضاء، الجيش، الدبلوماسية)، أما سائر الوظائف الأخرى فقد كانت من اختصاص القطاع الخاص، وكان من المحظور على الدولة التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وكانت المنافسة أساساً منافسة محلية، وكان يترك للأسواق المحلية تحديد الإجابات عن التساؤلات لأي نظام اقتصادي وهي تتمثل في: ماذا؟ وكيف؟ ولمن تنتج؟ في ظل السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية التي تحدد البيئة التي تجري فيها التفاعلات بين المتعاملين في إطار هذه التساؤلات الثلاثة، في إطار البحث عن مصادر النمو الاقتصادي والسياسات المعززة له في المدى الطويل، وفي إطار الجهود المبذولة لمعالجة تردي الأوضاع الاقتصادية بتصميم وتبني وتنفيذ برامج استقرار وتصحيح اقتصاديين بدأ الدور الإنمائي للدولة يتراجع مقابل تقدم الدور التصحيحي الذي يرتكز على **ثلاثة محاور هي**[2]:-

- التحرير الاقتصادي، مثل إزالة القيود والمعوقات أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة في ظل تشجيع القطاع الخاص.

- إصلاح القطاع العام، وذلك من خلال تحسين إدارة المصروفات العامة، وإصلاح الخدمة الوطنية، وتحسين أداء المؤسسات العامة بتخصصها أو إعادة هيكلها.

-سياسة اقتصادية تحقق استقرار الاقتصاد الكلي.

ومن ثم سيتم إيضاح مجموعة من المفاهيم في هذا المحور، والتي منها مفهوم التنافسية، أنواع المنافسة، مؤشرات قياس تنافسية الصناعات التحويلية، والقدرة التنافسية للصناعات التحويلية الليبية.

أولاً:- مفهوم التنافسية

أصبحت عبارة تنافس وتنافسية ذات وقع متزايد الأهمية في عالم اليوم، وأصبح للتنافسية مجالس أو هيئات أو إدارات، ولها سياسات واستراتيجيات، وتقدم عنها تقارير لكبار المسؤولين ، وليس لرجال الأعمال فقط، حتى إن بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تعد هبوط التنافسية الاقتصادية أحد العناصر التي تهدد الأمن القومي للبلاد. ولم تعد التنافسية حاجة مقتصرة على

[2] رياض بن جليلي: سياسات تطوير القدرة التنافسية، إصدارات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 83، لسنة 2009، السنة الثامنة، ص2-3.

الشركات لكي تبقى وتنمو، أو الأفراد ليحظوا بفرص العمل، بل باتت حاجة ملحة للدول التي ترغب في استدامة وزيادة مستويات معيشة أفرادها ومشاركتهم في التقدم العالمي.

استند هذا الاهتمام بمناخ التنافس إلى التغيرات الحاصلة على النشاط البشري من مختلف جوانبه، في التنظير الاقتصادي وفي التنظيم الاجتماعي والسياسي، فقد عرف العالم في العقود الأخيرة تطورات واسعة في الفكر الاقتصادي حول محددات القدرة التنافسية، فهناك التطورات في نظريات النمو والتجارة الجديدتين، إضافة إلى التغيرات على نظريات إدارة الإنتاج والتوزيع والتخزين، وبروز نظرية إدارة الجودة الكاملة، والتنافس في ذلك عوضاً عن المنافسة في السعر، كما استند الاهتمام إلى التطورات على المستوى العلمي والتكنولوجي وتقاصر المسافة بين العلم والتقانة أو بين الاختراع وتطبيقه، ولم تعد الصناعة مرتبطة بالضرورة، وفي كل فروعها، بكثافة رأس المال بقدر ارتباطها بالمحتوى المعرفي ومهارات العاملين والإدارة[3].

إن السبب وراء نجاح العديد من الشركات والدول يعود إلى النظام الاقتصادي المؤسسي لهذه الدول، الذي يتمتع بمواصفات تمنح الشركات مزايا تنافسية في مضامير معينة، أما المنافسة الحقيقية والعولمة والابتكار السريع والانتشار الواسع النطاق للمعلوماتية، فهي عناصر تساعد الدول على اكتساب أسواق جديدة والتقدم بسهولة، وينشأ هذا النوع من التقدم من نظرية (الميزة النسبية)، وبموجبها ينبغي أن تركز مؤسسات كل دولة على بعض أجزاء الاقتصاد من أجل تحقيق أقصى المكاسب، وتشكل الموارد الطبيعية بعض هذه الأجزاء، فيما تُكون الدولة بعضها الآخر من أجل ترسيخ الميزة التنافسية.

وبالنسبة لمفهوم المنافسة فليس هناك من مفهوم متفق عليه بشأنه، الأمر الذي يعني أن تغيير المنافسة يوحي بمعانٍ كثيرة للعديد من المهتمين به، فالبعض يربط المفهوم بالتكلفة المنخفضة أو بسعر الصرف، والبعض الآخر يربطه بالقيادة التقنية أو معدل النمو والإنتاجية أو ميزان التجارة الخارجية، وفي بعض الأحيان لا يكون النقاش حول الأوضاع الراهنة للاقتصاد بل حول سلوك المتعاملين على أساس ارتباط مفهوم المنافسة بالتسابق أو الخصومة[4].

إن مفهوم التنافسية مفهوم دائم التغير، ولذلك لا يمكن تعريفه من وجهة نظر جامدة، وقد شهد مفهوم التنافسية تغيراً ملحوظاً مؤخراً، وخاصة في ظل التغيرات المتلاحقة في العلاقات التجارية

[3] محمد عدنان وديع: القدرة التنافسية وقياسها، إصدارات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 24، لسنة 2003، السنة الثانية، ص3.

[4] رياض بن جليلي: سياسات تطوير القدرة التنافسية، مرجع سابق، ص4.

العالمية، والتغير المماثل في أسس التنظيمات الصناعية العالمية، ومع ذلك فإنه يوجد اتجاه لتعميم بعض التعريفات العملية لمفهوم التنافسية على المستوى الكلي والقطاعي وكذلك على مستوى المنشأة[5].

إن مفهوم المنافسة الدولية، إذا ما تم تعريفه بطريقة أو بأخرى، هو امتداد أو محاكاة لنموذج السوق التنافسية المتسمة بالكفاءة، **وللكفاءة أبعاد أهمها**[6]:

- كفاءة تخصيص الموارد: وتستوجب تسعير السلع النهائية بما يعكس تكلفة توفيرها، أي إن السعر يجب أن يساوي التكلفة الحدية أو ما يقرب منها.

- كفاءة الحجم: وتستوجب إمكان وضع حدود على عدد المؤسسات التي تدخل في قطاع ما، الصناعة مثلاً، بحيث لا ينخفض حجم المؤسسات دون الحجم الأمثل.

- الكفاءة الحركية: وتستوجب تنشيط الاختراع والتجديد في المؤسسات القائمة عن طريق الاهتمام بالبحوث والتطوير.

- الكفاءة المرتكزة على التنافس والتنظيم: وتستوجب توفير الظروف التنافسية خارج المؤسسة، وكذلك الظروف التنظيمية داخلها للضغط على الإدارة لبذل أقصى الجهود الممكنة لخفض التكاليف.

إذا كان من المقبول أن الشركات يمكن أن تطور تنافسيتها، فإن الاختيار الحقيقي للتنافسية العالمية هو الإنجاز في الأسواق العالمية، وإن التنافسية مثلها مثل التجارة ترتفع في العمل في بنية دولية مفتوحة، وقد فتحت أعداد متزايدة من البلدان والقطاعات حدودها أمام المنافسة الدولية، ومع ذلك لا تزال التنافسية غير معرفة بشكل واضح ودقيق؛ إذ تتراوح بين مفهوم ضيق يتركز على تنافسية السعر والتجارة، وبين حزمة شاملة تكاد تتضمن كل نشاط للاقتصاد والمجتمع، وقد تبنى فريق مشروع التنافسية في المعهد العربي للتخطيط، خلال عمله في إعداد تقرير عن تنافسية الاقتصاديات العربية، مفهوماً واضحاً للتنافسية يركز أساساً على الأسواق الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر كميادين أساسية لتطوير التنافسية العربية (تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى)[7].

[5] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية ،2008، ص152.
[6] رياض بن جليلي: سياسات تطوير القدرة التنافسية، مرجع سابق، ص 5.
[7] محمد عدنان وديع: القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سابق، ص4.

ووضـع لهـذا التعريـف مجـالاً يتنـاول الأنشـطة التصـديرية ومنافسـة الـواردات والاسـتثمار الأجنبـي المباشر.

ويعد الاقتصاد تنافسياً إذا ما تمكن من النمو دون قيد على ميزان المدفوعات، ويكون أداؤه جيداً إذا ما نما بسرعة أعلى من اقتصاديات أخرى. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى اختلاف نتائج المنافسة على مستوى الشركة ومستوى الاقتصاد، فعلى المستوى الأول (الشركات) فإن مضمون المنافسة هو رابحون وخاسرون، وعلى المستوى الآخر (الاقتصاد) فإن نجاح دولة في السوق العالمية لايعني بالضرورة فشل دول أخرى، فنمو الصادرات يحدث طلباً على الواردات، وتعرف هيئة الولايات المتحدة للمنافسة الصناعية المنافسة الدولية على أنها: "قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في امتحان أو اختبار الأسواق الدولية، وفي الوقت نفسه المحافظة على توسيع الدخل الحقيقي للمواطنين"[8].

كما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني بأنها: "الدرجة التي يمكن وفقها، وفي شروط سوق حرة وعادلة، إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية في الوقت الذي تحافظ على توسيع الدخل المحلي"[9].

ووفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن التنافسية عام 1995 ، عرف التنافسية بالنسبة للدول بأنها " خلق المزيد من الثروة عن منافسيها في الأسواق الدولية " [10] .

ثانياً :-أنواع التنافسية

- **تنافسية التكلفة أو السعر:** فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل، ويدخل هنا أثر سعر الصرف[11]، فعند الإشارة إلى سعر الصرف يعني سعر وحدة العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة الوطنية[12].

- **التنافسية غير السعرية:** باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل التقانية وغير السعرية.

- **التنافسية النوعية :** وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الابتكارية، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة ذات النوعية الجيدة، والأكثر ملاءمة للمستهلك، وحيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعراً من سلع منافسيه.

---

[8] رياض بن جليلي: سياسات تطوير القدرة التنافسية، مرجع سابق، ص5.

[9] محمد عدنان وديع: القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سابق، ص5.

[10] World Economic forum . The world Conptitiveness Report Switzerland IMD International Lausanne 15th 1995 . p8.

[11] محمد عدنان وديع: القدرة التنافسية وقياسها ، المرجع السابق نفسه، ص7.

[12] عطية المهدي الفيتوري: الاقتصاد الدولي، اللجنة الشعبية العامة، مصلحة الوسائل التعليمية، 2003، ص116.

- **التنافسية التقانية** : حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقانة[13].

ثالثاً:- مؤشرات قياس تنافسية الصناعات التحويلية

إن على الدول النامية زيادة أنشطتها التكنولوجية إذا ما أرادت الالتحاق بالدول المتقدمة ، فهي مصدر الميزة التنافسية في الصناعة التي تعتبر من ضروريات العولمة والمنافسة الدولية ، كما أنها تعمل على تحسين كفاءة الإنتاج وارتفاع مستويات الجودة [14]، فعلى مستوى الاقتصاد الكلي، فإن التنافسية هي قدرة الاقتصاد على توفير مستوى معيشة مرتفع للمواطنين، قياساً بقدرة الاقتصاد على خلق الثروات، من خلال تعظيم الإنتاجية ودعم قدرات الابتكار، وقد قامت المؤسسات الدولية باستحداث العديد من المؤشرات التي تقيس تنافسية الصناعات التحويلية **وهي كالتالي:**

1- الربحية:

تشكل الربحية مؤشراً كافياً على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشر التنافسية، إذا كان المشروع يعظم أرباحه، أي أنه لا يتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصته من السوق، ولكن المشروع يمكن أن يكون تنافسياً في سوق تتجه هي ذاتها نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيته الحالية لن تكون ضامنة لربحيته المستقبلية، ومن ثم فإن ربحية المشروع الذي يريد البقاء في السوق تمتد إلى فترة من الزمن، فالمنافع المستقبلية للمشروع تعتمد على إنتاجيته النسبية وتكلفة عوامل إنتاجه، وكذلك الجاذبية النسبية لمنتجاته على امتداد فترة طويلة، وعلى إنفاقه الحالي على البحث والتطوير أو البراءات التي يحصل عليها[15].

فالمشروع الصناعي قد يكون مربحاً للمستثمر الفرد وذلك نتيجة لإعفائه من الرسوم الجمركية، أو الضرائب على الأرباح، أو حصوله على دعم كبير للمواد الأولية والوقود المستخدم، ومن ثم يمكن حساب ربحية المشروع. ويتضمن التقييم **ما يأتي**[16]:

-تحليل الربحية التجارية أو الخاصة (أي الربح الصافي الذي تحققه المشاريع الصناعية).

-تحليل الربحية الاقتصادية أو القومية (أي المنافع التي يجنيها المجتمع من وراء هذه المشاريع).

2- تكلفة الصنع:

[13] محمد عدنان وديع: القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سابق، ص7.

[14] Fagerberg Jan (Technology and Competitiveness) OXFORD Review of Economic Policy . p . 196

[15] محمد عدنان وديع: القدرة التنافسية وقياسها ، المرجع السابق، ص11.

[16] محمد محروس إسماعيل: اقتصاديات الصناعة والتصنيع، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992، ص 255.

إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشراً كافياً على التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس، ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع، ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلاً جيداً عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية، ولكن هذه الوضعية يتناقص وجودها.

3- الإنتاجية الكلية للعوامل:

إن الإنتاجية الكلية للعوامل تقيس الفاعلية التي يحول المشروع فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو أعداد من التلفازات، فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئاً حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المشروع، إذ من الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مشروعات على المستويات المحلية والدولية، ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقانية وانخفاض التكاليف، أو إلى تحقيق وفورات الحجم[17].

فقد اختلفت الرؤى حول مفاهيم الإنتاجية وقياسها ، فهناك من ينظر إليها بأنها إنتاجية العمل ، أي العلاقة بين كمية الإنتاج والعمل المستخدم في إنتاجه [18]، ومنهم من يرى أنها تشمل عنصري العمل ورأس المال [19]، فمشكلة الطاقة الإنتاجية العاطلة تؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو في إنتاجها، بسبب صعوبات التسويق، وهو ما يؤكد الترابط بين مشكلة التسويق ومشكلة استخدام الطاقة الإنتاجية القصوى، وهذا الوضع يمكن رده إلى أسبابه التي يأتي في مقدمتها ضعف الكفاءة، وسوء تخصيص الموارد المتاحة في القطاع الصناعي، علاوة على التوريد غير المنتظم لقطاع الغيار والسلع الوسيطة، ونقص القوى العاملة المدربة، وسوء تكيف العرض مع التفضيلات العامة والطلب، بيد أن أهم هذه الأسباب مجتمعة هو اصطدام الطاقة الإنتاجية القصوى أو الحجم الأمثل للصناعة بضيق نطاق السوق المحلية التي قامت هذه الصناعات في إطارها، إذ ينبغي للقيام بعمليات تصنيع ذات حجم ينتج بكفاءة، أن يمتلك القطر أو الدولة سوقاً واسعاً يكفي لتبرير قيام الصناعة بالحجم السائد في الأقطار الصناعية[20] ، فمبدأ الكفاءة يرتكز على قدرة المنتجين لاستغلال ما هو متوفر لديهم من إمكانيات فنية وتقنية واقتصادية ، لرفع الجودة الصناعية واستمرارية العمل ، فالعلاقة بين عدد المنتجين ونسبة

---

[17] محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سابق، ص 11، 12.

[18] فائق محمد ، تقييم أثر التجارة الخارجية على الصناعات التحويلية الأردنية ، رسالة دكتوراة جامعة دمشق ، 2009، ص 99.

[19] Mansfield Edwin – Microeconomics McLeod Limited . 1982. P147.

[20] محمد إبراهيم منصور، خيار التصنيع العربي في ظل النفط، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص103، 104.

الإنتاج المقبول تستند على كفاءة المنتجين في الموقع الصناعي ، وهو ما يتفق مع مفهوم الكفاءة(*) الداخلية التي أشار إليها الاقتصادي المعروف " هارفي " (**) [21].

4- الحصة في السوق:

من الممكن لمشروع ما أن يكون مربحاً ويستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن يكون تنافسياً على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمشروعات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة تجاه تحرير التجارة أو بسبب تأثيرات الأسواق، لذلك ينبغي مقارنة تكاليف المشروع بتكاليف المنافسين الدوليين، لأنه كلما كانت التكلفة الحدية للمشروع ضعيفة قياساً بتكاليف منافسيه، كانت حصته من السوق أكبر وكان المشروع أكثر ربحية، مع افتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة من السوق تترجم إذاً المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج، وعندما تكون المنتجات التي يقدمها ربما أقل جاذبية من منتجات المنافسين بافتراض تساوي الأمور الأخرى أيضاً، إذ كلما كانت المنتجات التي يقدمها أقل جاذبية ضعفت حصته من السوق ذات التوازن. ويفترض أن يتم تحليل التنافسية على مستوى المشروع ومستوى الصناعة أو القطاع، ومستوى الاقتصاد الوطني، وحتى على مستوى التكامل الاقتصادي الإقليمي. ويجب التمييز بين الأهداف والمؤشرات، فإذا كان هدف المشروع يتمركز في تعظيم القيمة الحالية للربح، وكان واقع حصول المشروع على حصة أكبر من السوق يمكن أن يؤشر على أن المشروع في طريقه للوصول إلى هدفه، فإن هذه الحصة ليست مرغوبة بحد ذاتها، وإن ارتباط حصة السوق مع الربحية الأكبر هو أكثر صحة على مستوى المشروع منه لفرع النشاط أو البلد ككل[22]، ويمكن أن نرى مشروعاً يحقق أرباحاً أكثر من المعتاد بسبب حصته الكبيرة في السوق، لكن ذلك لا ينطبق على فرع النشاط، كما أن المشروع أفضل قدرة من البلد في استخدام موارد إضافية بغية توسيع حصته في السوق أو المحافظة عليها، وتنطبق أغلبية مقاييس تنافسية المشروع على تنافسية فرع النشاط، إذ إن فرع النشاط الذي يحقق بشكل مستديم مردوداً متوسطاً أو فوق المتوسط، على الرغم من المنافسة الحرة من الموردين الأجانب، يمكن أن يعد تنافسياً إذا تم إجراء التصحيحات اللازمة، كما يمكن قياس تنافسية فرع النشاط بالاعتماد على مقاييس تنافسية المشروع، وأهم المؤشرات المستخدمة، مؤشرات التكاليف والإنتاجية والميزة النسبية.

(*) الكفاءة : هي النسبة بين الطاقة الناتجة والطاقة الداخلة (المعطاة).

(**) هارفي لابنستاين ، جامعة هارفارد الأمريكية .

[21] Harvey Leibenstein Inside The Firm : The inefficiencies of Hierarchy Harvard University Press Cambridge Massachusetts USA 1987

[22] محمد عدنان وديع: القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سابق، ص12، 14.

رابعاً:- القدرة التنافسية للصناعات التحويلية الليبية

علـى الـرغم مـن مـوارد الطاقـة الـوفيرة التـي تتمتـع بهـا ليبيـا، فهـي تمتلـك اقتصـاداً مـن أقـل الاقتصاديات تنوعاً في المنطقة العربية وبين البلدان المنتجة للنفط، ففي أوائل السبعينيات اختارت ليبيا نظـام الاقتصـاد الموجـه الـذي حصـر الاستثمار فـي الحـدود التـي تقررهـا الدولـة، وفـرض قيـوداً صـارمة على التجارة الخارجية، وشاعت فيه قيود الأسعار، وكثرت أشكال الدعم، وغاب القطـاع الخـاص بشكل شبه كامـل، وأدى تـدخل الحكومـة الخـانق فـي الاقتصـاد علـى مـدار عـدة سـنوات إلـى حـدوث تـدهور متواصل في منـاخ الأعمال، وانخفاض النمو الاقتصادي، وتدني مستويات المعيشة، وهشاشة أوضـاع الاقتصـاد الكلـي، وزيـادة تعـرض الاقتصـاد للصـدمات الخارجيـة[*]، وكـان ضـعف المؤسسـات مـن المعوقـات الأخـرى أمـام التنميـة، وقـد بـدأ تـدهور الأحـوال الاقتصـادية فـي منتصـف الثمانينيـات مـع انخفاض أسعار النفط العالمية، ثم تفاقمت الأحوال في التسعينيات نتيجة للعقوبات الدولية، وبعد تجميد عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على ليبيا في سنة 1999، عملت ليبيا على تنفيذ تدابير للإصلاح والانفتاح الاقتصادي، ولكن التقدم نحو إقامة اقتصاد السوق كان بطيئاً ومتقطعاً، وتحتاج ليبيا إلى نمو اقتصادي قوي ومستمر لتلبية احتياجاتها التي تشهد زيادة متسارعة، وهو ما يتطلب استثمارات قوية في رأس المال المادي والبشري، وكفاءة في استخدام الموارد القومية، ويتعذر تحقيق ذلك إلا من خلال إصلاحات هيكلية واسعة النطاق تتوافق مع متطلبات السوق من أجل تعزيز دور القطاع الخاص، وتحسين مناخ الأعمال، وتشجيع تنويع الاقتصاد. وقد أحرز في الفترة الأخيرة تقدم ملموس نحو إصلاح النظام التجاري وتبسيط قواعد التجارة، وعلى سبيل التحديد ينبغي إلغاء كل ما تبقى من أشكال احتكار الدولة للاستيراد[*]، كما أن تنويع الاقتصاد هو التحدي الأكبر الذي يواجه ليبيا، لأنه ينطوي على جهود متواصلة لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل زيادة الإنتاج غير النفطي وتوسيع قاعدة التصدير وخلق فرص العمل اللازمة لسد احتياجات القوى العاملة التي تشهد زيادة سريعة مستمرة، وينبغي أن تركز سياسات توسيع قاعدة الإنتاج على مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى زيادة التنويع الاقتصادي والمساهمة في خلق مصادر بديلة للدخل، ولأن ليبيا لا تملك ميزة تنافسية في النشاط الصناعي كبير الحجم، يتعين أن يكون تركيزها الأكبر في جهود الإصلاح على تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الصناعة التحويلية بالتحديد، مما يعطيها ميزة

---

[*] أنشأت السلطات الليبية صندوق الاحتياطي النفطي في عام 1995، لتحقيق الأهداف التالية:
- تخفيف أثر تقلبات أسعار النفط متوسطة الأجل على النفقات الحكومية.
- حماية الميزانية من الضغوط السياسية الدافعة إلى الإنفاق عند زيادة إيرادات النفط.

[*] بما في ذلك احتكار استيراد الذهب، والتبغ، والأدوية، واللقحات البيطرية.

القدرة على المنافسة، إضافة إلى المساهمة التي يعطيها القطاع الصناعي التحويلي للناتج المحلي الإجمالي[23]؛ فقد بلغت مساهمة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات في المتوسط 5% خلال فترة الدراسة، إضافة إلى أن الصادرات غير النفطية لا تخضع لمفهوم الميزة النسبية للتجارة الخارجية، لاعتمادها على عناصر إنتاج مستوردة ذات تكلفة عالية وهو ما يفقدها القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، إضافة إلى عدم مرونة الصادرات الوطنية[24]، أي لا يمكن التحكم فيها وزيادتها لأنها تخضع لظروف أسواق النفط الدولية وتغيراتها، وكذلك عدم مرونة الواردات، أي إنها لا تتأثر بتغيرات الأسعار في الأسواق الخارجية والمحلية نتيجة العجز الذي يعانيه سوق السلع والخدمات من المنتجات المحلية.

1- القدرة التنافسية للصادرات الصناعية التحويلية الليبية

يلاحظ من أهداف خطط التنمية التي نفذت خلال الفترة 1970-1985، أن السياسة الاقتصادية الليبية تبنت كلاً من سياستي إحلال الواردات وتشجيع الصادرات، وحيث أن الصادرات الليبية النفطية ومشتقاتها تشكل ما يقارب 96% من إجمالي الصادرات، وذلك بسبب عدم تنفيذ خطة التنمية 1981-1985، والتي كانت تستهدف إقامة صناعات تصديرية، وذلك بسبب الكساد العالمي وتدهور أسعار النفط خلال عقد الثمانينيات الذي أدى إلى انخفاض إيرادات الدولة، وترتب على ذلك انخفاض قيمة المشاريع التي وقعت عقودها من 11.827 بليون دولار أمريكي، سنة 1981، إلى 1.374 بليون دولار أمريكي سنة 1982. كما أن الاعتماد على النفط منذ الستينيات من القرن الماضي، أدى إلى انقطاع السوق الليبية في مجال تصدير السلع الأخرى غير النفطية، قد ترتب عليها غياب جملة من المعارف والإمكانيات والمهارات اللازمة للتصدير، وغياب التشريعات التصديرية الملائمة واختفاء فاعلية الموجود منها، وفقدان الصلة بالأسواق العالمية، وعدم مواكبة التطورات الدولية في شروط التصدير، إلى غير ذلك، فالتصدير لا يتم بمجرد وجود سلعة أو خدمة فائضة عن الحاجة المحلية، وإنما يتطلب جملة الإمكانيات القادرة على توفير السلعة المناسبة بالأسعار المناسبة في الأوقات المناسبة من وجهة نظر المستورد الأجنبي[25]، إضافة إلى أن الكثير من السلع التي يتم تصديرها يعاني السوق المحلي نقصاً واضحاً فيها، وإن متوسط سعر الوحدة الواحدة من السلع المصدرة يعد متدنياً جداً مقارنة بالسعر الذي تباع به في السوق المحلي[26]، ومن ثم فإن الصادرات عبارة عن صفقات تجارية بحتة، الغرض منها

[23] صندوق النقد الدولي، توصياته حول استراتيجيات متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي في ليبيا، 2005.
[24] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة 1993-2004، قطاع الإحصاء والتعداد.
[25] محمد خليل فياض: التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي "تقييم التجربة الليبية 1970-1996"، مجلة الدراسات العليا، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، السنة الربعة، العدد 13، لسنة 2003، ص103.
[26] عبد الله شامية: الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، 1991، ص135.

هو الحصول على ربح سريع دون أي اعتبار لتكاليف إنتاجها أو تسعيرها، والسبب في ذلك يعود إلى وجود سوق سوداء للصرف الأجنبي يستفيد منه المصدرون، وفي المقابل يتم استيراد سلع مماثلة أو بديلة للسوق المحلي وبأسعار تفوق سعر تصديرها.

إن تنمية الصادرات عملية ضرورية للاقتصاد الليبي، إذ تُمكنه من زيادة معدلات نموه الاقتصادي، واستخدام أفضل للموارد الاقتصادية، وتحقيق أهداف في مجال زيادة الطاقة الإنتاجية، وتوفير فرص عمل للعمالة المحلية، إن زيادة الصادرات الليبية وتنوعها أمر في غاية الأهمية لتنمية مصادر الدخل القومي وتنويعها، إلا أن هذا الاتجاه مرتبط بتطوير الهياكل الإنتاجية التي تمكننا من تحقيق ذلك، ومدى قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة في الأسواق العالمية، الأمر الذي يستدعي تهيئة الصادرات الليبية لما بعد انضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية(*)، وذلك لأن الصادرات الليبية تعاني مجموعة صعوبات أهمها[27]:

- ارتفاع تكلفة الصادرات الليبية.
- غياب إستراتيجية واضحة المعالم للصادرات الليبية.
- المنافسة الأجنبية للسلع المحلية في الأسواق المحلية.
- نقص الخبرة في مجال التسويق الدولي.

فالمتتبع لإحصائيات التجارة الدولية من حيث اتجاهاتها وهيكلها السلعي وتوزيعها الجغرافي ، يلاحظ أن النظام الدولي للتخصص وتقسيم العمل القائم على البناء النظري لنظرية التجارة الدولية، قد أدى بالدول النامية إلى التخصص في إنتاج المنتجات الأولية وتصديرها، مقابل تخصص الدول الصناعية في إنتاج السلع المصنعة وتصديرها، وذلك بدعوى تخصص كل دولة في إنتاج ما تمتلك أكفأ الإمكانيات لإنتاجه، وتصديره، تحقيقاً لمبدأ الرشادة الاقتصادية، والارتفاع بمستوى الإنتاجية، ومستوى الرفاهية الاقتصادية على النطاق العالمي، وبتخصص الدول النامية في إنتاج المواد الأولية وتصديرها، مقابل تخصص الدول الصناعية المتقدمة في إنتاج السلع المصنعة وتصديرها[28]، وفي ظل اعتبارات متعددة تشكل في مجملها محددات العرض والطلب لكلا النوعين من السلع في السوق العالمي، وما أدت إليه من تدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي للدول النامية، وتذبذب عائدات صادراتها، فإن جل المنافع والمكاسب المترتبة على التجارة الدولية قد آلت إلى الدول الصناعية

(*) أخذت ليبيا عضواً مراقباً في عام 2004.

[27] عيسى حمد الفارسي: تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي "الشراكة مع القطاع الخاص"، مجلة الاقتصاد والتجارة، اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة، السنة الأولى، العددان (3،4)، 2005، ص13.

[28] علي رمضان الماقوري: الصادرات الليبية "الواقع وسبل التطوير"، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفاتح، السنة الثالثة، العدد الخامس، لسنة 2006، ص62، 63.

المتقدمة، في حين لم تجنِ الدول النامية إلا الفقر والتخلف الاقتصادي، واستمرار اعتمادها على اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة.

2- تنافسية الصادرات الصناعية التحويلية العربية ومقارنتها ببعض الدول

ظهر في الأدبيات الاقتصادية العديد من المؤشرات التي تقيس قدرة اقتصاد معين على المنافسة في الأسواق الخارجية، والتي ذكر أهمها، ونقدم هنا أحدث المؤشرات التي طورتها بعض المؤسسات الدولية في مجال التنافسية، ومن أبسط المؤشرات لقياس تنافسية صادرات دولة معينة، احتساب نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر، أي كلما ازدادت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، دل ذلك على تنافسية الصادرات. وفي الدول العربية فقد ارتفعت قيمة هذا المؤشر من 36.2% في عام 2002 إلى 54.2% عام 2007[29]، وتعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة ببعض المناطق الأخرى، غير أن هذا المؤشر لا يعكس مكونات الصادرات السلعية، إذ قد تكون معظم هذه الصادرات من السلع الخام، الأمر الذي يعني أن الصناعات التحويلية إما أنها غير هامة في هذه الدول، أو أنها غير تنافسية في الأسواق العالمية، وبناءً على ذلك فقد يكون من المناسب أخذ مؤشر آخر يتناسب مع وضع الدول العربية، وهو حصة الصادرات غير النفطية في الصادرات العربية، وقد تراوحت هذه الحصة بين 32.4% عام 2002، وما نسبته 24.6% عام 2007، وتعد هذه الحصة متدنية مقارنة بالحصص السائدة في العديد من المناطق، بالإضافة إلى تراجعها بشكل كبير خلال الأعوام القليلة الماضية، ويدل هذا المؤشر على انخفاض تنافسية الصادرات العربية وتراجعها، غير أن هذا المؤشر لا يعكس التنافسية بشكل صحيح، حيث من الممكن أن يطغى الارتفاع في إجمالي الصادرات جراء ارتفاع الصادرات النفطية على قيمة المؤشر حتى في حالة حدوث ارتفاع ملحوظ في الصادرات غير النفطية، ويقيس مؤشر آخر حصة الدول العربية كمجموعة في واردات الشركاء التجاريين الرئيسيين، وقد ارتفعت هذه الحصة في أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين واليابان خلال الفترة 2003 –2006، بعد أن شهدت تراجعاً خلال الفترة 2000–2002، وعلى الرغم من ذلك فإن حصص الدول العربية في هذه الأسواق، باستثناء اليابان، تبقى متدنية ويغلب عليها الصادرات النفطية[30]، وفي ضوء ذلك فإن قياس تنافسية الصادرات بصورة أدق يتطلب أخذ مؤشرات تقيس قدرة السلع المصنعة على النفاذ إلى الأسواق العالمية، ولذلك فقد تم الأخذ بعين الاعتبار مؤشرين هما (مؤشر تنوع السلع التصديرية) و(مؤشر تركز السلع التصديرية)، فعلى

[29] التقرير الاقتصادي العربي الموحد: صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، لسنة 2008، ص151.
[30] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، لسنة 2008، ص152، 153.

صعيد مؤشر تنوع الصادرات الذي يقيس درجة انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية(*) في إجمالي صادرات دولة معينة عن الحصة المقابلة على الصعيد العالمي، أي عن حصة الصادرات الوطنية في الصادرات العالمية، يدل الانحراف القليل على وجود درجة أكبر من التنوع، ولذلك فإن انخفاض قيمة هذا المؤشر تدل على تنوع أكبر في الصادرات. ويلاحظ أن هذا المؤشر انخفض في العديد من الدول العربية في عام 2006 مقارنة بـ 1995، أي إنها سجلت زيادة في تنوع صادراتها مقارنة بالتنوع في الصادرات العالمية. والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (1) تنافسية الصادرات التحويلية العربية ومقارنتها ببعض الدول

الدولة	1995			2000			2006		
	عدد سلع الفئة الثالثة	مؤشر التنوع	مؤشر التركز	عدد سلع الفئة الثالثة	مؤشر التنوع	مؤشر التركز	عدد سلع الفئة الثالثة	مؤشر التنوع	مؤشر التركز
الأردن	221	0.635	0.214	201	0.523	0.110	203	0.601	0.145
الإمارات	258	0.692	0.558	250	0.716	0.575	253	0.584	0.451
البحرين	138	0.768	0.481	128	0.778	0.532	139	0.819	0.787
تونس	193	0.675	0.216	190	0.666	0.209	209	0.615	0.187
الجزائر	99	0.817	0.530	101	0.851	0.519	108	0.804	0.606
جزر القمر	45	0.624	0.769	46	0.605	0.881	51	0.673	0.475
جيبوتي	177	0.522	0.130	163	0.508	0.120	196	0.690	0.191
السعودية	220	0.860	0.736	221	0.842	0.796	237	0.784	0.755
السودان	19	0.566	0.351	63	0.781	0.612	57	0.752	0.872
سورية	131	0.698	0.539	84	0.518	0.679	186	0.699	0.340
العراق	30	0.719	0.733	50	0.821	0.986	168	0.804	0.924
عمان	189	0.709	0.766	221	0.732	0.793	118	0.655	0.749
قطر	102	0.835	0.641	130	0.824	0.564	231	0.797	0.562
الكويت	135	0.835	0.940	155	0.843	0.635	239	0.834	0.666
لبنان	180	0.596	0.102	172	0.665	0.127	154	0.640	0.120

(*) مصنفة على أساس ثلاثة أرقام من تصنيف التجارة الدولي. "انظر الملحق رقم 1".

ليبيا	29	0.523	0.768	36	0.571	0.743	188	0.784	0.799
مصر	164	0.666	0.247	231	0.684	0.317	196	0.686	0.356
المغرب	169	0.749	0.179	178	0.699	0.181	199	0.683	0.159
موريتانيا	31	0.700	0.500	3	0.510	0.737	5	0.506	0.740
اليمن	70	0.761	0.891	83	0.788	0.896	124	0.776	0.852
اليابان	253	0.381	0.124	255	0.382	0.136	246	0.396	0.147
الولايات المتحدة	257	0.284	0.075	258	0.266	0.091	257	0.275	0.076
تايوان	235	0.442	0.111	238	0.478	0.171	255	0.465	0.190
كوريا الجنوبية	240	0.406	0.149	240	0.382	0.158	242	0.394	0.156
ماليزيا	257	0.514	0.180	257	0.502	0.219	254	0.459	0.186
سنغافورة	249	0.503	0.218	256	0.474	0.275	274	0.495	0.271

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008.

القدرة التنافسية للصناعات التحويلية الليبية في ظل السياسات النقدية

كان لسياسات مصرف ليبيا المركزي في التحكم بمعدلات الصرف، الأثر الواضح في تخلف الصناعات التحويلية الليبية، وذلك لأن ليبيا شهدت أحياناً معدلات صرف متعددة، فسعر صرف الدولار على سبيل المثال يساوي نحو 450 درهماً لبعض العمليات، ونحو 2.25 دينار لعمليات أخرى، وقد نشرت اللجنة الشعبية العامة قائمة بالسلع والبضائع لكل سعر صرف، واعتمدت أسعار صرف متعددة لتلبية أهداف عدة(*)، ولكن سلبيات أسعار الصرف المتعددة تفوق إيجابياته ولا سيما على المديين المتوسط والطويل ونذكر منها:

- تسبب أسعار الصرف المتعددة تشويهاً كبيراً للحوافز الاقتصادية.
- تفرض تكاليف على الاقتصاد عن طريق إساءة تخصيص موارد الإنتاج والاستهلاك.

(*) أهداف تعدد أسعار الصرف:

- تعزيز أرباح تصدير السلع والخدمات.
- إعاقة بعض عمليات الاستيراد والخدمات التي يقوم بها القطاع الخاص.
- قيام الحكومة بشراء عملة أجنبية لغرض الاستيراد.
- تمويل استيراد بعض المواد الاستهلاكية الأساسية.

– إن محاولات تمويل السلع الأساسية من خلال أنظمة أسعار الصرف عوضاً عن تمويلات موازنة أكثر شفافية تميل إلى التعتيم على التكاليف المستمرة، وفرض تشويهات على مواقع أخرى من الاقتصاد في الوقت نفسه، وعادة ما تتم موازنة المكاسب المضافة إلى الموازنة من خلال أسعار الصرف المتعددة، كما أن خسارة المصرف المركزي والضرائب الضمنية المفروضة على نشاطات صرف القطاع الخاص، توازن عادة المكسب الذي تحصل عليه الموازنة من خلال أسعار الصرف المتعددة.

–لا شك أن العلاقة بين الإنفاق العام والدين العام المحلي يجب أن تكون طردية، إذ إنه كلما زاد الإنفاق مع بقاء إيرادات الدولة على حالها، ازداد العجز الذي تموله بالدين العام المحلي، كما أن هناك علاقة عكسية بين الدين العام المحلي وقيمة الصادرات في الميزان التجاري، وخاصة أن نسبة كبيرة من الدين العام قد تراكمت بسبب عدم تسديد بعض الاعتمادات المفتوحة من قبل المصرف المركزي، ويتوقف سدادها أو تخفيض الزيادة في الدين العام بزيادة حصيلة قيمة الصادرات[31].

–توجه أسعار الصرف المتعددة السوق، ولاسيما عندما تكون القيود الكمية على الاستيراد سارية المفعول، يدفع السعر المرتفع نسبياً في السوق الموازي بعض الأشخاص إلى بيع العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها بكلفة أقل من المصارف المركزية أو المصارف الأخرى.

–يؤدي فرق أسعار الصرف إلى تشجيع المنتجات المحلية المدعومة والسلع المستوردة الرخيصة على عبور الحدود بطريقة غير شرعية (تهريباً) باتجاه الدول المجاورة بغية الاستفادة من الفروقات في أسعار الصرف، ويؤدي ذلك إلى خسارة الموارد الوطنية.

المحور الثاني:– متطلبات تحسين القدرة التنافسية

تكمن أهمية المنافسة في عالم الاقتصاد اليوم في كونه يضع المنتجين في أجواء المنافسة، ومن شأن ذلك أن يحثهم على الاستجابة لرغبتهم في زيادة المكاسب إلى أقصى حد، كما يحثهم على الاستجابة لاحتياجات المستهلك بأرخص الأسعار، فلو لم يسارعوا إلى القيام بذلك لسبقهم غيرهم، فوفقاً للنظرية الاقتصادية التقليدية تتطلب المنافسة عدداً كبيراً من الباعة، إذ إن عدداً صغيراً من المنتجين قد يتحدون فيما بينهم، ما قد يؤدي إلى إحداث تنافر بين الحجم الفعلي للتوظف وحجم السوق، ففي الحالات التي يكون فيها حجم التوظف كبيراً جداً، قد يعجز السوق عن تحمل أكثر من منتج واحد فاعل، فالأسواق المحلية العربية إما أن تكون صغيرة جداً أو منقسمة بحيث تبرر وجود أكثر من مصنع لتوفير السلع، ولهذا يمكن القول إن عدداً كبيراً من المصانع في الدول العربية يعد في الواقع

[31] نوري عبد السلام بريون: الدين العام في ليبيا "نشأته وتطوره وآثاره على الاقتصاد الوطني"، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2000، ص86.

احتكارياً بسبب السوق المحدود، فقد وضعت بعض النظريات الخاصة بالأسواق المستجيبة للمنافسة، والتي تؤكد أن التهديد بالمنافسة عامل هام، كما أن الخوف من هجوم فجائي أو حملة فجائية "على طريق أضرب وأهرب"، يقوم بها منافس جديد قد يخلق الجو المناسب الضروري لتشجيع استجابة التكاليف المختلفة.

لقد أثبت مفهوم "المنافسة المحتملة" أنه ذو شعبية كبيرة لدى مناصري الخصخصة لكونه يوفر الأساسات التي تخول بقاء المؤسسة التجارية احتكارية، دون الحاجة إلى قوانين صارمة، شريطة أن تكون مداخيل المنافسة حرة ، على الرغم من عدم مناقشة هذه الفكرة في العالم العربي، من الممكن أن ينجذب المجتمع إلى شعار مماثل في حال كان معتاداً على أساليب السوق في التعامل، إذ لطالما كان أسلوب الهجوم الفجائي "أضرب وأهرب" ميزة من مزايا التعامل التجاري على مر العصور، ولا يزال حتى اليوم، مع ذلك لا تزال المشكلة التي يعرضها شعار الأسواق المستجيبة للمنافسة قائماً إذا ما كانت الصناعة متميزة بالهدر في التكاليف، إذ يعني ذلك أن تكلفة بعض العمليات لا يمكن إخراجها عن حدود الاستخدام، ولذلك قد تحول التكلفة المهدورة الهائلة دون وصول المنافسين، فإن أي شخص يتراجع يعفى من التكاليف.

إن اندماج الدول النامية بالسوق العالمي في ظل العولمة، وما يعنيه ذلك من ضغوط اقتصادية ومنافسة حادة من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فقد أصبحت عملية الإصلاح الاقتصادي ضرورة ملحة لتحقيق مستويات تنمية اقتصادية وبشرية مرتفعة ومستدامة، وخاصة فيما يتعلق بتطوير القدرة التنافسية في مختلف المجالات، الأمر الذي يعد أداة جيدة لرفع قدرة الدول العربية على تحسين أدائها في ظل الانفتاح على العالم الخارجي وتحقيق استدامة النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي[32]، كما تمثل زيادة القدرة التنافسية هدفاً وسيطاً لتحقيق هدف أبعد مدى، وهو رفع مستوى الرفاه للمجتمع وإحداث التنمية المستدامة.

إن أبسط وأكثر الوسائل العملية لتطوير المنافسة وتوفير "الخوف" المتمثل في دخول البضاعة المنافسة وفقاً لما تمليه السياسة التنافسية، تقوم على أساس إلغاء القيود على الواردات، وهي وسيلة تشكل خطوة سهلة من الناحية الإدارية، ويمكن أن تؤمن تحققاً أكيداً يبعدها عن تهديد الاحتكارات المحلية، ومن الطبيعي أن تنبثق بعض المشاكل نتيجة لهذه السياسة، إذ إن إلغاء القيود التي تحول دون دخول الواردات قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، تستطيع السياسة أن تتغلب عليه بتكيفها، ما قد يؤدي إلى ظهور مشاكل أخرى، وتدعم كل المناقشات حول الصناعات الإستراتيجية

[32] رياضي بن جليلي: سياسات تطوير القدرة التنافسية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة دورية تعني بقايا التنمية في الدول العربية، العدد الثالث والقانون، 2009، السنة الثامنة، ص 14.

حاجاتها إلى الحماية، بالإضافة إلى ذلك وفي إطار تطوير نظرية الأسواق التي هي عرضه للمنافسة، فقد كُتب الكثير عن المشاكل المتعلقة بالمنافسين الجدد الذين يتبعون سياسة اصطياد الفرص "أضرب وأهرب"، وعليه فإن تحسين بيئة الأعمال يمثل جزءاً لا يتجزأ من تحرير التجارة لتحفيز القطاع الخاص على زيادة الأنشطة التي تولد فرص العمل في الاقتصاد الوطني، ويتطلب الأداء الأفضل للتجارة لا مجرد تحرير التجارة التقليدي وحسب، بل كذلك تطوير الأطر التنظيمية لوضع القواعد المناسبة لمعالجة حالات إخفاق السوق، واتخاذ الإجراءات المساندة للمنافسة التي ترمي إلى تعزيز دخول شركات جديدة وخروج الشركات العاجزة عن تغطية مصروفاتها، كما يتعين على بيئة الأعمال وهيكلها البنيوي أن تسمح للشركات الوطنية بالوصول إلى مدخلات أعمال ذات جودة وبأسعار عالمية، وهناك حاجة أشد في الدول العربية سواء منها التي وقعت على اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوربي ومع الولايات المتحدة، أو تلك التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لمصاحبة الجهود التي تبذلها في تحرير أسواقها المحلية للمنافسة الدولية، وبناء الأطر التنظيمية اللازمة للمنافسة في السوق وتعزيزها. وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية التي انضمت مؤخراً إلى منظمة التجارة العالمية مثل السعودية 2005 [33]، وليبيا التي هي في طريقها إلى الانضمام، قد قامت بفتح العديد من قطاعاتها للمنافسة الأجنبية والاستثمار الأجنبي، وصاحب هذا الانفتاح إدخال الإصلاحات المطلوبة لوضع الأطر التنظيمية للمنافسة.

إن تنويع اقتصاديات الدول العربية وصادراتها عن طريق الاتجاه إلى الصناعات التحويلية، ليس فقط بالاعتماد على الميزة النسبية على أساس كثافة الموارد الطبيعية مثل المواد الأولية والقرب من الأسواق الرئيسية، وإنما أيضاً بمواكبة التقنيات الجديدة، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي لتطوير الصناعات القائمة وإنشاء صناعات جديدة، والتشجيع على الابتكار والإبداع، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما في ذلك إعادة النظر في هيكلية ومخرجات التعليم وطرق تأهيل العاملين في الصناعة، وأيضاً الاتجاه إلى تصنيع مواد وسيطة ونهائية، ومنتجات صناعية ديناميكية مثل الأدوية والإلكترونيات وغيرها. ومن الأهمية بمكان مواكبة عملية تطوير الإنتاج الصناعي، وتحرير بيئة الأعمال، والاهتمام بها بتذليل الحواجز الإدارية التي تعيق عمل الشركات والتسويق والتبادل التجاري، بما في ذلك إزالة الحماية الجمركية أمام استيراد مستلزمات الإنتاج وتحرير الخدمات الأساسية كالنقل لتوفير السرعة المطلوبة لتلبية الطلب في الأسواق العالمية، وكذلك لدعم الصناعات العربية للمنافسة في تلك الأسواق[34].

[33] جمال زروق، تحرير التجارة الخارجية وآفاق التشغيل في الدول العربية، الندوة السنوية الـ 17 بين صندوق النقد العربي والصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، خلال 19-20/ نوفمبر/ 2006.
[34] التقرير الاقتصادي الموحد 2007، صندوق النقد العربي القطاع الصناعي، ص 88.

وعليه، فإن تحديث الصناعة للقدرة على المنافسة يتبلور في مجموعة من النقاط[35]:

1- رفع مستوى المهارات التكنولوجية إلى المستوى العالمي.

2- تحسين مستوى أداء العاملين.

3- تعظيم فرص الاستثمار الصناعي داخل القطر.

4- تقوية منظمات الأعمال والغرف الصناعية كأنظمة ومستوى الخدمات.

5- زيادة الصادرات الصناعية.

6- تطوير مناخ الإنتاج وتحسينه بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية.

7- المساعدة على تطوير السياسات التنظيمية التي تحكم الصناعة.

8- تعظيم إتاحة المعلومات عن الأسواق للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً:- تحسين التنافسية في الاقتصاد الليبي

بالرغم من ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة مما انعكس على ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، إلا أن ذلك لا يدل على حقيقة الأمر، إذ يتطلب النظر إلى **عدة أمور من أهمها:**

- مستويات التشغيل في القطاعات الاقتصادية.
- معدل الإنتاجية في القطاعات غير النفطية.
- مستوى المعيشة الحقيقي.

فبالرغم من الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار وفي قيمة العملة الوطنية، إلا أن الاقتصاد الليبي يعاني تدنيَ الإنتاجية وضعفها في القطاعات غير النفطية، إذ وصلت إلى معدلات متدنية وضعيفة جداً، وبالأخص في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، وبالذات في القطاعين الصناعي والزراعي، فالإنتاجية متدنية بكل المقاييس في الأنشطة الاقتصادية خارج قطاع النفط والغاز، ومن ثم ضعف بل انعدام المقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في تلك القطاعات. ويتضح ذلك من خلال الإشارة **إلى عدة جوانب، منها**[36]:

1- المقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية؛ فهي لا تزال محدودة بالرغم من صدور القانون رقم "5" لسنة 1997، والقانون رقم "7" لسنة 2003 بشأن الاستثمارات الأجنبية، وما يقدمه من حوافز

[35] خالد محمد رمضان راشد، فاعلية الصناعة ودوره في تنمية الصادرات، رسالة غير منشورة ، الدراسات العليا / طرابلس 200 ، ص117.118.

[36] عبد الله امحمد شامية، السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة، مجلة ليبيا اليوم "يومية مستقلة"، 2007/06/27، ص5-6.

وتسهيلات، وتشير بعض الإحصائيات إلى دخول بعض رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أن 80% من هذه الأموال في القطاع النفطي، وما زال الأمر يحتاج إلى تمهيد الأرضية الجاذبة للمستثمر الأجنبي، وتوفير المزيد من الضمانات لإضفاء الثقة والشفافية في السياسات وفي المناخ القانوني والإداري العام.

2- المقدرة على المنافسة في الأسواق الأجنبية، لا تزال محدودة جداً بالرغم من دخول العديد من اتفاقيات الشراكة مع بعض الدول العربية والمتوسطية حيز التنفيذ، فالمنتجات الوطنية ما زالت غير قادرة على الدخول في الأسواق الأجنبية، فالأمر في بدايته ويتطلب الكثير من الجهد فيما يتعلق بالمواصفات والمعايير الدولية اللازمة للحضور في السوق الدولي.

3- قوة المركز المالي للدولة، ونشير في هذا الصدد إلى أن المقدرة التنافسية للاقتصاد الليبي تعززت من خلال تعزيز الوضع المالي، حيث تمكنت ليبيا من زيادة حجم الاحتياجات من الصرف الأجنبي إلى أكثر من 54 مليار دينار حتى نهاية 2005 بعد أن كانت نحو مليارين عام 1995[37].

وأما بالنسبة لسياسات المنافسة فإن ليبيا تطبق سياسات الأسواق التنافسية في جميع السلع ما عدا بعض السلع الأساسية، مثل السلع التموينية، بالإضافة إلى البنزين والغاز والكهرباء، حيث ألغيت القوانين والتشريعات التي كانت تقصر استيراد الكثير من السلع وتوزيعها على جهات معينة، وأبقت على السلع باستثناء بعض منها متروكة للقطاع الخاص[38].

كما سجل الاقتصاد الليبي خلال الفترة موضوع البحث العديد من التطورات التي تحمل في طياتها بوادر نهضة اقتصادية شاملة، وقد تميزت هذه التطورات بنمو اقتصادي قوي، وفوائض مالية محلية وخارجية ملحوظة، وتوسع في الاستثمارات الخارجية، وترافقت هذه التطورات مع عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية التي بدأتها ليبيا سابقاً والتي تهدف إلى تحويل الاقتصاد المحلي إلى اقتصاد سوقي منفتح، وخلق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمارات الخاصة المحلية والدولية.

ثانياً :- ومن أهم الإجراءات المعتمدة في الإصلاح الاقتصادي عام 2006 والتي يتوقع منها تحسين التنافسية في الاقتصاد الليبي[39]:

1- تخفيض الحد الأدنى من رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر غير النفطي المطلوب، من 50 مليون دولار إلى 1.5 مليون دولار.

2- إزالة احتكار الدولة فيما يتعلق بالاستيراد عن السلع كافة، وحصرها في قطاع المنتجات النفطية والأسلحة والصناعات التي تتطلب قدراً كبيراً من رأس المال، مثل الحديد والصلب والأسمنت. غير أن

[37] نشرة مصرف ليبيا المركزي، 2006.
[38] مشروع مذكرة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لجنة التنسيق العليا، الفريق الاستشاري، ص12- 13.
[39] مذكرة انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية، الفريق الاستشاري، 2005/6/28، ص41.

السياسة الاقتصادية الحالية حررت أسعار أغلب هذه الصناعات وفقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (318) الصادر في 2003[*]، كما أن بعض شركات القطاع العام معروضة في الوقت الحاضر للاستثمار الأجنبي كلياً أو بالمشاركة[40]، ولقد وضعت خطة زمنية لتوسيع ملكية الكثير من هذه الصناعات عن طريق بيع أسهمها للجمهور، بما في ذلك العاملون فيه، وقد أسست لذلك الهيئة العامة للتمليك.

3- دمج 21 مصرفاً مناطقياً ، ووضع خطة تنموية لهيكلة المصارف الحكومية.

4- تفعيل الجهود لتقوية الرقابة على المصارف وتحديث نظام الدفع.

5- إقامة مكتب كبير لدافعي الضرائب.

6- تخفيض الضريبة الاستهلاكية لتتراوح ما بين 15% و25%، وإعفاء بعض السلع الوسيطة من ضريبة الاستهلاك، وإعفاء بعض السلع الرأسمالية والوسيطة من ضريبة 4% على خدمة الواردات.

7- فتح 51 مكتباً عبر البلاد لمنح تراخيص للأعمال.

8- تخفيض التعريفة على استهلاك الكهرباء على الصعيد المحلي.

9- إصدار مرسوم يطلب من جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع غير النفطي، أن يتم تنفيذها من خلال مشاريع مشتركة مع نسبة ليبية في رأسمالية المشروع لا تقل عن 35%.

كما خصصت موازنة عام 2007 مبالغ كبيرة وإضافية في مجالات البنى التحتية، التعليم، الصحة، تنمية الثروة البشرية، زيادة في قطاع الهيدروكربون من أجل تحفيز إنتاجية هذه القطاعات، إضافة إلى سعيها المتواصل للحد من البطالة، وإيجاد الوظائف للأعداد المتزايدة من القوى العاملة الليبية. وقامت الحكومة الليبية بوضع قوانين جديدة واتخذت إجراءات عديدة خلال الفترة 2004 -2006 لتسهيل المعاملات على الاستثمار، فتم إعطاء مهلة 30 يوماً كحد أقصى للموافقة على طلبات الاستثمار المقدمة، بالإضافة إلى إزالة المعوقات أمام التجارة الخارجية وتخفيض لائحة الاستيراد المحظورة من 31 سلعة إلى 17 سلعة، كما أنها أصدرت قانوناً جديداً للتعريفة يلحظ معدلين فقط، 10% على التبغ والسجائر، وصفر بالمئة على مجمل السلع والبضائع الأخرى المستوردة، فيما زيدت الضريبة على الإنتاج والاستهلاك لتتراوح ما بين 25-50% على السلع المستوردة، و2% على السلع المنتجة محلياً[41]، كذلك أنشأت الحكومة صندوقاً استثمارياً لإدارة جزء من الإيرادات النفطية العائدة إليها، وفي

[*] وفقاً للصلاحيات الممنوحة لها بموجب القانون رقم (13) لسنة 1989.

[40] التقرير الاقتصادي العربي 2008.

[41] التقرير الاقتصادي العربي 2008، ليبيا، ص 358-359.

المجال المالي والمصارف اعتمدت الحكومة قانوناً جديداً للمصارف يؤكد استقلالية البنك المركزي ويعطيه صلاحيات شاملة، ولاسيما فيما يتعلق بالترخيص والسماح للمصارف الأجنبية بالعمل في ليبيا.

كما ينبغي أن تركز سياسات توسيع قاعدة الإنتاج على المحاور الآتية[42]:

– إصلاح قانون ملكية الأراضي.

– مواصلة الجهود لتحسين البيئة القانونية والتنظيمية، بما في ذلك إصلاح قانون العمل.

– إصلاح النظام القضائي وتقويته من أجل تبسيط وتسريع إجراءات فض المنازعات، وتعزيز ثقة القطاع الخاص في المؤسسات القانونية الليبية.

الخاتمـــــــــة

– يعاني الاقتصاد الليبي اختلالات ناتجة عن سياسات متضاربة وغير فعالة في برامجها التنموية في المراحل السابقة، وبشكل أكثر تفصيلاً: نجد أن الصناعات الليبية، سواء القديمة أو الجديدة، تعاني ضعف القدرة التنافسية، فقد أظهرت ضعفاً في قدرتها التنافسية على المستويين المحلي والدولي، وإن السبب في ذلك يرجع إلى التخلف التكنولوجي لهذه الصناعات وارتفاع التكاليف، كما أن هذه الصناعات لا تزال في طور النشوء، وتعتمد على الإعانات والحماية، وتعتمد على التكنولوجيا المستوردة من الخارج.

–استحواذ الصادرات النفطية على النصيب الأوفر من إجمالي الصادرات؛ إذ بلغت في المتوسط ما نسبته 96%، وهي تتأثر بظروف الأسواق النفطية الدولية، أي إن الاقتصاد الوطني يعاني مشكلة عدم التنوع، وأصبح الاقتصاد الليبي يعرف من ضمن الاقتصاديات ذات الجانب الواحد.

– إن الاقتصاد الليبي يعد من الاقتصاديات المفتوحة نسبياً، وكل الذي حصل أن الواردات تغيرت من استيراد السلع النهائية إلى استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة، أي إن الصناعات التي قامت لتحل محل الواردات تعتمد وبدرجة أساسية على المواد الخام والميكنة المستوردة، واتضح –بشكل قطعي– عدم جدوى الصادرات غير النفطية بوضعها الحالي.

– إن السياسات الصناعية التي اتبعت في مراحل سابقة نجم عنها مشاكل اقتصادية ومالية مما أدى إلى زيادة حدة التبعية للخارج وانسداد الأفق الاقتصادي، فالصناعات التي أقيمت تتصف بـ (ضعف مستوى التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني، والاستغلال غير الصحيح للموارد. إن الواردات

[42] صندوق النقد الدولي، 2005، توصيات حول إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي في ليبيا ، ص16.

أغلبها من المواد نصف المصنعة ومواد التجهيز، كما أن الصادرات تتكون أساساً من منتجات منجمية ومواد نصف مصنعة).

المراجـــــــــع

1. الكتب :

1.عطية المهدي الفيتوري: الاقتصاد الدولي، اللجنة الشعبية العامة، مصلحة الوسائل التعليمية، 2003.

2.محمد محروس إسماعيل: اقتصاديات الصناعة والتصنيع، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992.

3..محمد إبراهيم منصور، خيار التصنيع العربي في ظل النفط، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.

4. نوري عبد السلام بريون: الدين العام في ليبيا "نشأته وتطوره وآثاره على الاقتصاد الوطني"، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2000.

2. التقرير

1.التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية ،2008.

2.صندوق النقد الدولي، توصياته حول استراتيجيات متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي في ليبيا، 2005.

3.الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة 1993–2004، قطاع الإحصاء والتعداد.

4.التقرير الاقتصادي العربي الموحد: صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، لسنة 2008.

5.التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، لسنة 2008.

6.التقرير الاقتصادي الموحد 2007، صندوق النقد العربي القطاع الصناعي.

7.صندوق النقد الدولي، 2005، توصيات حول إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي في ليبيا .

3.مجلات ونشرات وندوات

1.عيسى حمد الفارسي: تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي "الشراكة مع القطاع الخاص"، مجلة الاقتصاد والتجارة، اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة، السنة الأولى، العددان (3،4)، 2005.

2.علي رمضان الماقوري: الصادرات الليبية "الواقع وسبل التطوير"، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفاتح، السنة الثالثة، العدد الخامس، لسنة 2006.

3.جمال زروق، تحرير التجارة الخارجية وآفاق التشغيل في الدول العربية، الندوة السنوية الـ 17 بين صندوق النقد العربي والصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، خلال 19-20/ نوفمبر/ 2006.
4.عبد الله امحمد شامية، السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة، مجلة ليبيا اليوم "يومية مستقلة"، 2007/06/27.
5.نشرة مصرف ليبيا المركزي، 2006.
6.مذكرة انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية، الفريق الاستشاري، 2005/6/28.
7.محمد خليل فياض: التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي "تقييم التجربة الليبية 1970-1996"، مجلة الدراسات العليا، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، السنة الربعة، العدد 13، لسنة 2003.
8.عبد الله شامية: الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، 1991.
9.بلقاسم العباس: المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، إصدارات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 75، لسنة 2008، السنة الرابعة.
10.رياض بن جليلي: سياسات تطوير القدرة التنافسية، إصدارات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 83، لسنة 2009، السنة الثامنة.
11.محمد عدنان وديع: القدرة التنافسية وقياسها، إصدارات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 24، لسنة 2003، السنة الثانية.

3.رسائل علمية

1- خالد محمد رمضان راشد، فاعلية الصناعة ودوره في تنمية الصادرات، رسالة غير منشورة ، الدراسات العليا / طرابلس 200

2- فائق محمد ، تقييم أثر التجارة الخارجية على الصناعات التحويلية الأردنية ، رسالة دكتوراه جامعة دمشق ، 2009.

المراجع الاجنبية:

1- World Economic forum . The world Conptitiveness Report Switzerland IMD International Lausanne 15th 1995 .

2- Harvey Leibenstein Inside The Firm : The inefficiencies of Hierarchy Harvard University Press Cambridge Massachusetts USA 1987.

3- Mansfield Edwin – Microeconomics McLeod Limited . 1982.

4- Fagerberg Jan (Technology and Competitiveness) OXFORD Review of Economic Policy .

الرضا الوظيفي و علاقته بالالتزام التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الزاوية في مدينة العجيلات – دراسة ميدانية

د . سعد محمد امبارك

المستخلـــــــص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الزاوية بمدينة العجيلات. واعتمد الباحث المنهج الوصفي، مستخدماً استمارة استبيان أعدت كأداة لجمع بيانات الدراسة، وزعت على عينة حجمها (225) مفردة اختيرت بطريقة العينة العشوائية البسيطة، وتم تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها من خلال تطبيق بعض أدوت التحليل الوصفي والاستدلالي الأكثر ملاءمة لطبيعة تلك البيانات، وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروف اختصاراً (Spss).

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

-إن اتجاهات عينة الدراسة حول الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي السائد في الكليات محل الدراسة كانت منخفضة.

-وجود أثر هام لمجالات الرضا الوظيفي (العلاقة مع الإدارة، العلاقة مع الزملاء، العلاقة مع الطلبة)، في الالتزام التنظيمي.

المقدمـــــــة

يعد قطاع التعليم العالي من القطاعات الهامة، والتي يتوقف إلى حد كبير نجاح المجتمع على فعاليتها، من خلل ما تقدمه من خبرات علمية ومعارف جديدة ومتطورة في شتى العلوم، تسهم في نمو وتطوير شخصيات أبناء هذا المجتمع، لغرض إعداد جيل يسمو ويرقى بالمجتمع إلى مصاف المجتمعات المتقدمة والمزدهرة.

وبما أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، أحد الركائز الأساسية التي تؤدي دوراً كبيراً في قيام هذه الجامعات بأعمالها وأنشطتها المختلفة، وترتبط كفاءة وفاعلية الجامعات بمدى كفاءة وفاعلية أعضاء هيئة التدريس فيها، لذلك تسعى هذه الجامعات جاهدة للاهتمام بأعضاء هيئة التدريس، وحثهم على

الارتقاء بالجامعات، ولتحقيق أهدافها لابد من بيئة عمل مناسبة يتوفر فيها قدر من الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس فيها، مما يؤثر بشكل إيجابي في الالتزام التنظيمي لديهم.

وحيث إن الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي من الموضوعات السلوكية التي تؤثر في سلوكيات الأفراد العاملين، لذا سيحاول الباحث من خلال هذه الدراسة التعرف على العلاقة بين الرضا الوظيفي و الالتزام التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الزاوية في مدينة العجيلات . دراسة ميدانية.

المبحـــث الأول: الإطـــار العـــام للدراســـــة

أولاً:- مشكلة الدراسة

ومن خلال الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث لكليات جامعة الزاوية بمدينة العجيلات وهي (كلية الاقتصاد . كلية التربية . كلية الموارد الطبيعية . كلية العلوم . كلية البيطرية . كلية القانون) والمقابلات الشخصية مع بعض أعضاء هيئة التدريس في هذه الكليات وباعتباره عضو هيئة تدريس في أحد هذه الكليات، لاحظ الباحث أن أعضاء هيئة التدريس لا يشعرون بالرضا الوظيفي مما أثر سلباً في الالتزام التنظيمي داخل هذه الكليات.

وبالتالي تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما علاقة الرضا الوظيفي بالالتزام التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الزاوية بمدينة العجيلات

ثانياً:- أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من النقاط التالية:

1.أهمية تحقيق الرضا الوظيفي باعتبارها من الأدوات الهامة التي تسهم في تحقيق فعالية المنظمة، وكذلك خلق رضا لدى الموظفين بما يسهم في زيادة التزامهم الوظيفي.

2.محاولة تقديم هذا الجهد للمكتبة العلمية، والمتعلق بدراسة العلاقة بين الرضا الوظيفي و الالتزام التنظيمي وبالتطبيق على قطاع هام في الدولة وهو قطاع التعليم العالي خاصة مع قلة الأبحاث في البيئة المحلية (ليبيا) في هذا المجال.

3. محاولة الاستفادة من تطبيق نتائج هذه الدراسة على جزء من المنظمات الهامة في المجتمع وهي كليات جامعة الزاوية أحد مؤسسات التعليم العالي.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي التالي وهو معرفة العلاقة بين الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الزاوية بمدينة العجيلات ، كما يسعى الباحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1.محاولة التعرف على مستوى الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الزاوية بمدينة العجيلات.

2. محاولة التعرف على درجة الالتزام التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الزاوية مدينة العجيلات.

رابعاً: فرضيات الدراسة

" **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الزاوية بمدينة العجيلات**". **وتتفرع منها مجموعة من الفرضيات التالية:**

1.لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **العلاقة مع الإدارة** كمجال من مجالات الرضا الوظيفي وبين الالتزام التنظيمي.

2 .لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **العلاقة مع الزملاء** كمجال من مجالات الرضا الوظيفي وبين الالتزام التنظيمي.

3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **العلاقة مع الطلبة** كمجال من مجالات الرضا الوظيفي وبين الالتزام التنظيمي.

خامساً: منهجية الدراسة

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي، سواء ما تعلق بالجزء النظري أم العملي لجمع بيانات الدراسة وتبويبها وعرضها وتحليلها وتفسيرها.

مجتمع الدراسة: يشمل مجتمع الدراسة جميع أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الزاوية بمدينة العجيلات، والبالغ عددهم (320) عضو هيئة تدريس.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة حجمها (169) مفردة بطريقة العينة العشوائية البسيطة من جميع أعضاء هيئة التدريس بالكليات محل الدراسة، وبنسبة (52.8%) من حجم المجتمع الأصلي.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: لغرض إجراء التحليل الإحصائي اللازم للدراسة، فإنه تم الاعتماد على تطبيق أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

" Statistical Package For Social Sciences" والمعروف اختصاراً ببرنامج (SPSS)، وتحديداً الإصدار التاسع عشر، حيث يعد هذا البرنامج من أكثر البرامج الإحصائية شيوعاً واستخداماً في جميع المجالات التربوية والاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والهندسية، لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة باستخدام الحاسب الآلي.

مصادر جمع البيانات

-**المصادر الثانوية:** وتم الحصول عليها من خلال الإطلاع على أدبيات الموضوع وذلك من خلال المتاح من المصادر المتعلقة بموضوع الدراسة من دراسات وأبحاث عربية وأجنبية منشورة وغير منشورة، وكذلك على الكتب العلمية المتخصصة في الموضوع، والدوريات العلمية المتخصصة.

-**المصادر الأولية:** وذلك من العينة التي تم اختيارها واستهدافها بالدراسة، وما تم الحصول عليه من بيانات أساسية تم جمعها ميدانياً، من خلال توزيع أداة الدراسة "استمارة استبيان" وضعت لهذا الموضوع.

أداة الدراسة: بعد الإطلاع على الدراسات السابقة والنتائج التي تم التوصل إليها، والمقاييس التي استخدمت، قام الباحث بتطوير استبيان لقياس العلاقة بين الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي. وفيما يلي توضيح لأجزاء أداة الدارسة:

الجزء الأول: يشتمل على معلومات شخصية عن أعضاء هيئة التدريس، وتتمثل بالجنس، وسنوات الخبرة، والدرجة الأكاديمية، والدرجة العلمية.

الجزء الثاني: مقياس الرضا الوظيفي، المتغير المستقل الرئيسي في الدراسة يحتوي على خمسة عشر سؤال بهدف التعرف على مستوى الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بالكليات محل الدراسة، وقد تم تحديد ثلاثة مجالات للرضا الوظيفي، وتم توزيع فقرات المقياس على النحو التالي:

1.العلاقة مع الإدارة: وتمثلها الفقرات (1 ،2 ،3 ،4 ،5).

2.العلاقة مع الزملاء: وتمثلها الفقرات(6،7،8،9،10).

3. العلاقة مع الطلبة: وتمثلها الفقرات (11،12،13،14،15).

الجزء الثالث: : مقياس الالتزام التنظيمي المتغير التابع الرئيسي في الدراسة يحتوي على خمسة عشر سؤال بهدف التعرف على درجة الالتزام التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس بالكليات محل الدراسة.

ويجيب أفراد العينة عن فقرات الاستبيان وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي الرتب، وبما أن جميع عبارات المقياس إيجابية فقد تم تحديد أوزان فقرات الاستبيان على النحو التالي:

خمس نقاط للإجابة (غير موافق بشدة)، وأربع نقاط للإجابة (غير موافق)، وثلاث نقاط للإجابة (محايد)، وإعطاء نقطتين للإجابة (أوافق)، ونقطة واحدة للإجابة (أوافق بشدة).

صدق وثبات أداة الدراسة: من أجل التأكد من صدق أداة الدراسة (الاستبيان) تم عرضه على خمسة محكمين من أساتذة الجامعات العامة في ليبيا، وتم إجراء دراسة استطلاعية على عينة مكونة من (30) عضو هيئة تدريس من الكليات محل الدراسة، وقام الباحث بحذف وتعديل وتغيير بعض الفقرات في الاستبيان بناءً على الملاحظات القيمة الواردة من المحكمين والعينة الاستطلاعية ليكون أكثر دقة.

أما فيما يتعلق بثبات أداة الدراسة (الاستبيان) تم احتساب الاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، حيث بلغت قيمته لمتغير الرضا الوظيفي (0.74)، في حين بلغت قيمته لمتغير الالتزام التنظيمي (0.80)، أما قيمة كرونباخ ألفا لجميع متغيرات الدراسة فبلغت (0.78) وهي نسب ثبات عالية في العرف الإحصائي.

سادساً: التعاريف الإجرائية

* **الرضا الوظيفي:** هو الشعور الناتج كرد فعل تجاه ما يحصل عليه عضو هيئة التدريس من وظيفته مقارناً بما يتوقع عليه من إجمالي عوامل الرضا المتاحة وذلك من خلال قيامه بأداء وظيفته.

* **الالتزام التنظيمي:** هو عبارة عن درجة الموقف الإيجابي الذي يشعر به عضو هيئة التدريس حيال كليته، وارتباط أهدافه بأهدافها، والحرص على البقاء فيها.

سابعاً: الدراسات السابقة

***دراسة (الحدابي، عكاشة، 2006)** وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى الاستقرار، والتغير في مستويات الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وأي من مكونات أم مجالات الجنس أو الجنسية أو الرتبة العلمية أو التخصص أو مكان التأهيل في مستوى الرضا الوظيفي لدى عضو هيئة التدريس بالجامعة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-تحسن المعدل العام لمستوى الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

-أن أكثر المجالات إسهاماً في مستوى الرضا الوظيفي هي بيئة وظروف العمل والإدارة العليا والراتب.

-أن الذكور كانوا أكثر رضا عن وظائفهم من الإناث.

***دراسة (السعودي، 2006):** وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مصادر ضغوط العمل ومستوى الضغط المدرك في الالتزام التنظيمي لدى العاملين في كليات المجتمع الحكومية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-وجود علاقة ارتباط سلبية بين مصادر ضغوط العمل المختلفة التي تشملها الدراسة والالتزام التنظيمي بأبعاده المختلفة..

-وجود أثر هام ذي دلالة إحصائية لمصادر ضغوط العمل في أبعاد الالتزام التنظيمي.

***دراسة (سعود، 2001):** وهدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الرضا الوظيفي لدى أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأهلية الأردنية، وعلاقته ببعض المتغيرات وهي: الجنس، الحالة الاجتماعية، والعمر، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخدمة في الجامعة، ونوع الكلية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-درجة الرضا الوظيفي لدى أعضاء الهيئات التدريسية كانت متوسطة في مجالات العلاقات مع الزملاء، والإدارة الأكاديمية، وظروف العمل، في حين كانت قليلة في مجالي الراتب والحوافز والترقية.

-وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري الجنس ونوع الكلية في الرضا الوظيفي.

*دراسة **(Foote, et, al, 2004)** وهدفت لدراسة التزام الموظف بالسياسات الوظيفية، وكذلك أثر قابلية الموظفين ووضوح الدور الوظيفي ومشاكله على السياسة المتبعة وأثر التزام السياسة على سلوك الموظفين.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها:

- قابلية العمال ووضوح الدور الوظيفي يؤثران بشكل إيجابي على الالتزام بسياسة العمل.

- الالتزام بسياسة العمل يؤثر بشكل إيجابي على إدراك العاملين لقيم المنظمة.

***دراسة** (**Murray, et, al, 2004**) وقام الباحث بدراسة لعدد (45) عضو هيئة في سبع من كليات المجتمع من بين أعضاء هيئة التدريس الذين تراوحت خبرتهم بين (4-5) سنوات، شملت العينة (22) من الذكور، (23) من الإناث، من بينهم (8) يحملون الدكتوراه، و(28) يحملون الماجستير، والبقية مؤهلاتهم بين البكالوريوس والدبلوم.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها:

-أوضحت الدراسة بشكل عام رضاهم عن أدوارهم كمدرسين في كليات المجتمع.

-وجد أن مصدر رضاهم هو العمل مع الطلاب، حيث ارتباط الرضا الوظيفي عند الذكور من أعضاء هيئة التدريس بمستوى التحصيل الأكاديمي للطلاب، في حين كان مصدر الرضا عند الإناث منهن ينبع من العلاقات التي قمن ببنائها مع الطلاب من خلال نموهم الشخصي وليست فقط بالاعتماد على النمو المهني، فلم يقتصر مصدر الرضا على التحصيل بل امتد ليشمل الشخصية بشكل عام.

المبحث الثاني: الجانب النظري

أولاً: الرضا الوظيفي

يعد الرضا الوظيفي Job Satisfaction من الموضوعات الهامة التي حظيت بالعديد من البحوث والدراسات العلمية، ويشير الرضا الوظيفي إلى مجموع المشاعر الوجدانية التي يشعر بها الفرد في العمل الذي يشغله، وهذه المشاعر قد تكون سلبية أو إيجابية، وهي تعبر عن مدى الإشباع الذي يتوقع الفرد أن يحققه من عمله، فكلما توقع الفرد أن عمله يحقق له إشباعاً كثيراً لحاجاته، كانت مشاعره نحو العمل إيجابية أي كان راضياً عن عمله، وكلما توقع الفرد أن عمله لا يحقق له الإشباع المناسب لحاجاته وأن هذا العمل يحرمه من هذا الإشباع كانت مشاعره نحو هذا العمل سلبية أي كان غير راض عن عمله (أحمد، 2003، 76).

ويعرف الرضا الوظيفي بأنه " شعور الفرد بأن التنظيم قادر على إشباع حاجاته وتلبية رغباته في العمل، وشعوره بأنه يقوم بعمل ذي قيمة وفائدة ومنفعة، حيث يحقق من خلاله طموحاته، ويستغل قدراته العلمية وخبراته العملية، ويتفاعل مع العمل من أجل تحقيق أهداف التنظيم الذي ينتمي إليه" (عبد الخالق، 1982، 24). .

كما يعرف بأنه" الدرجة التي يشعر فيها الفرد بإشباع حاجاته النفسية، بحيث يكون ممثلاً لقدراته وميوله مما يؤدي إلى احترام الفرد لذاته ولغيره ويؤدي إلى عقد علاقات اجتماعية متينة مع الزملاء والرؤساء وينتج عنه انبثاق الحماس في نفسه ويبعد عنه التهديد الذي قد يؤدي إلى مشكلات اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية" (الشرايدة، 2008، 65).

وبشكل عام يمكن القول بأن الرضا الوظيفي يعد مسألة هامة بالنسبة للأفراد والمنظمات والمجتمعات على حد سواء (النعيمي، 2000، 53)

*** أهمية الرضا الوظيفي للفرد**

تهدف الإدارة في المنظمات المتقدمة إلى تحقيق الرضا الوظيفي للأفراد العاملين بها وتنمية مشاعر الانتماء والسلوك الانتمائي لديهم، وذلك لضمان استمرار العاملين بهذه المنظمات وخاصة ذوي المهارات، وتنمية السلوك الإبداعي لدى الأفراد وإيجاد الدافع لديهم لبذل مزيد من الجهد والأداء.

*** أهمية الرضا الوظيفي للمنظمة**

إن تحقيق مستوى عال من الرضا الوظيفي للأفراد هام جداً بالنسبة للمنظمة فقد أثبتت الدراسات أن الرضا الوظيفي المرتفع يقلل من معدل دوران العمالة، وينقص نسبة الغياب، ويرفع الروح المعنوية للعاملين ويجعل الحياة ذات معنى عند الأفراد، وبالتالي يسهم في زيادة فاعلية هذه المنظمات وتحقيق أهدافها.

*** أهمية الرضا الوظيفي للمجتمع**

يهتم المجتمع بنوعية العلاقة بين المنظمة والقوى العاملة بها، لما تبين من الدراسات أن مستوى الرضا الوظيفي للأفراد ودرجة انتمائهم للمنظمات تؤثر على مستوى الأداء والإنتاجية، وبالتالي على الإنتاج الكلي للمجتمع.

أي أن عدم رضا الأفراد بالمنظمات المختلفة عن عملهم من شأنه أن يجعل الطاقات البشرية في المجتمع طاقات معطلة تفقد قيمتها كعامل مؤثر في فعالية الاستثمار القومي لتحقيق الكفاءة الإنتاجية.

ثانياً: الالتزام التنظيمي

يعتبر مفهوم الالتزام التنظيمي Organizational Commitment من الموضوعات التي نالت نصيباً كبيراً من الاهتمام في الفترة الأخيرة، كونه أبرز المتغيرات السلوكية التي سلطت عليها الأضواء وتناولتها العديد من الدراسات والأبحاث بصورة مبكرة مقارنة بالعديد من المتغيرات السلوكية الأخرى.

ويمثل الالتزام التنظيمي قوة تدفع الأفراد للقيام بسلوك أو الاستمرار في سلوك معين بالرغم من وجود البدائل الإيجابية التي تدفع الفرد للإقلاع عن ذلك السلوك، فيمكننا أن نرى الالتزام بصورة يومية في المنظمات من خلال بقاء الكثير من العاملين في العمل بالرغم من الظروف المتدهورة والمناخ السيء، ولكنه الالتزام الذي يبقي الأفراد في أعمالهم(المغربي، 2007،337).

ويعرف الالتزام التنظيمي بأنه" اقتناع الفرد بالمنظمة وقيمها وأهدافها إلى الدرجة التي تجعله يتوافق معها ويندمج فيها ويشعر أنه جزء أساسي ومؤثر في المنظمة مما يدفعه إلى بذل المجهودات المطلوبة في مجال عمله العادي فضلاً عن استعداده لبذل مجهودات إضافية تطوعية من شأنها إنجاح المنظمة وتقدمها ورفاهيتها" (الوزان، 2006، 36).

ويعرف الالتزام التنظيمي بأنه " القوة النسبية لارتباط الفرد بمنظمة معينة وفهمه لها" Humphreys et al, 2005, 121).

وعُرف الالتزام التنظيمي بأنه " اتجاهاً لدى الفرد يشتمل على رغبة أو شعوراً قوياً للبقاء عضواً في تنظيم معين، واستعداداً تاماً لبذل جهود قوية لصالح ذلك التنظيم، وإيماناً كاملاً بالقيم التي يتبناها التنظيم، وقبولاً تاماً للأهداف التي يسعى لتحقيقها " (المغربي، 2007،338).

ويمكن إيجاز مكونات الالتزام التنظيمي في سبعة أبعاد رئيسية هي: (جودة، 2011، 278).

الأمان: شعور الفرد بالأمن والأمان والطمأنينة.

* المشاركة: مشاركة أفراد الجماعة (المنظمة) أعمالهم ونشاطاتهم.
* التماسك: شعور الفرد بأنه جزء من الجماعة ومتماسك معها حيث تجمعهم وحدة الوجود ووحدة الهدف والمصير المشترك.
*الرضا: شعور الفرد بأهمية الجماعة والاعتزاز بعضويته فيها بالإضافة إلى رضاه عن سلوك أفراد الجماعة واتفاقه معهم.
* تحمل المسؤولية: عدم شعور الفرد بالمسؤولية يؤدي إلى ضعف الالتزام التنظيمي لديه.

تقدير الآخرين: حاجة الفرد إلى استحسان الآخرين ونظرتهم الإيجابية إليه.

المقارنة مع الآخرين: قيام الفرد بمقارنة نفسه بالآخرين مما يمكنه من تحليل أحكامه الشخصية وبما يؤدي إلى زيادة الارتباط بمعايير الجماعة والتقيد بمعاييرها.

المبحـــــث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولاً: خصائص عينة الدراسة

جدول رقم (1)

توزيع أفراد العينة حسب العوامل الشخصية.

المتغير	*فئات المتغير*	*العدد*	*النسبة%*
الجنس	**ذكر**	**119**	**70.4**
	أنثى	**50**	**29.6**
	المجموع	**169**	**100**
سنوات الخبرة	**أقل من 5 سنوات**	**77**	**45.6**
	من 5 إلى أقل 15 سنة	**62**	**36.7**
	15 سنة فأكثر	**30**	**17.7**
	المجموع	**169**	**100**
الدرجة الأكاديمية	**ماجستير**	**114**	**67.5**
	دكتوراه	**55**	**32.5**
	المجموع	**169**	**100**
الدرجة العلمية	**محاضر مساعد**	**90**	**53.3**
	محاضر	**52**	**30.8**
	أستاذ مساعد	**19**	**11.2**
	أستاذ مشارك	**5**	**3.0**
	أستاذ	**3**	**1.7**
	المجموع	**169**	**100**

المصدر: إعداد الباحث

التوزيع حسب الجنس: بالنظر في الجدول السابق يتضح أن عدد الذكور في عينة الدراسة (119) بنسبة (70.4%)، وعدد الإناث (50) بنسبة (29.6%) من جملة عينة الدراسة التي تبلغ (169) عضو هيئة تدريس وبنسبة (100%)، وهذا يؤكد وجود المرأة إلى جانب الرجل في قطاع التعليم العالي.

التوزيع حسب سنوات الخبرة الوظيفية: بالنظر في الجدول السابق يتضح أن عدد أعضاء هيئة التدريس الذين خبرتهم الوظيفية أقل من 5 سنوات (77) عضو هيئة تدريس بنسبة (45.6%)، وعدد أعضاء هيئة التدريس الذين خبرتهم الوظيفية من 5 إلى أقل من 15سنة (62) عضو هيئة تدريس بنسبة (36.7%)، وعدد أعضاء هيئة التدريس الذين خبرتهم الوظيفية أكثر من 15سنة (30) عضو هيئة تدريس بنسبة (17.7%)، من جملة عينة الدراسة التي تبلغ (225) عضو هيئة تدريس بنسبة (100%)، وهذا يدل على وجود سنوات خبرة متفاوتة بين أعضاء هيئة التدريس.

التوزيع حسب الدرجة الأكاديمية: بالنظر في الجدول السابق يتضح أن عدد أعضاء هيئة التدريس الذين درجتهم الأكاديمية درجة الماجستير (114) عضو هيئة تدريس وبنسبة (67.5%)، وعدد أعضاء هيئة التدريس الذين يحملون درجة الدكتوراه (55) عضو هيئة تدريس بنسبة (32.5%)، من جملة عينة الدراسة التي تبلغ (169) عضو هيئة تدريس بنسبة (100%).

التوزيع حسب الدرجة العلمية: بالنظر في الجدول السابق يتضح أن عدد أعضاء هيئة التدريس الذين درجتهم العلمية درجة محاضر مساعد (90) عضو هيئة تدريس وبنسبة (53.3%)، وعدد أعضاء هيئة التدريس الذين يحملون درجة محاضر (52) عضو هيئة تدريس بنسبة (30.8%)، وعدد أعضاء هيئة التدريس الذين يحملون درجة أستاذ مساعد (19) عضو هيئة تدريس بنسبة (11.2%)، وعدد أعضاء هيئة التدريس الذين يحملون درجة أستاذ مشارك و أستاذ (8) عضو هيئة تدريس بنسبة (4.7%)،من جملة عينة الدراسة التي تبلغ (169) عضو هيئة تدريس بنسبة (100%).

ثانياً: التحليل الإحصائي الوصفي

لعرض نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات، وهي قيمة المتوسطات والانحرافات والأهمية النسبية لجميع أبعاد الدراسة، والفقرات المكونة لكل بعد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تدرج مقياس ليكرت المستخدم في الدراسة كما يلي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	2	3	4	5

واستناداً إلى ذلك، فإن قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة، تم التعامل معها لتفسير البيانات بالنسبة للرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي على النحو التالي:

منخفض	متوسط	مرتفع
3.5 وأكثر	3.49 – 2.5	أقل من 2.49

وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من (3.5) فيكون مستوى التصورات بشأن الرضا الوظيفي السائدة في الكليات محل الدراسة، الالتزام التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس فيها منخفضاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.5 – 3.49) فإن مستوى التصورات يكون متوسط، وإذا كان المتوسط أقل من (2.49) فيكون مستوى التصورات مرتفعاً.

الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مقياس الرضا الوظيفي.

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اتجاه أفراد العينة
1	**تقيم إدارة الكلية علاقات إيجابية مع أعضاء هيئة التدريس.**	3.95	1.08	5	منخفض
2	**تسود روح التعاون بين إدارة الكلية وأعضاء هيئة التدريس.**	4.16	0.87	2	منخفض
3	**تساعد إدارة الكلية أعضاء هيئة التدريس على حل مشاكلهم داخل الكلية.**	4.07	1.04	4	منخفض
4	**تتقبل إدارة الكلية آراء واقتراحات أعضاء هيئة التدريس.**	4.15	0.92	3	منخفض
5	**تقدر إدارة الكلية جهود أعضاء هيئة التدريس.**	4.17	0.93	1	منخفض
	العلاقة مع الإدارة	**4.10**	**0.78**	**1**	**منخفض**
6	**أتعاون مع زملائي من أعضاء هيئة التدريس في التغلب على صعوبات العمل في الكلية.**	3.24	1.43	5	متوسط
7	**لا توجد صراعات شخصية مع زملائي من أعضاء هيئة التدريس.**	3.32	1.38	2	متوسط

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اتجاه أفراد العينة
8	**مناخ العمل ملائم لإقامة علاقات جيدة مع زملائي من أعضاء هيئة التدريس في الكلية.**	3.27	1.39	4	متوسط
9	**أتواصل مع زملائي من أعضاء هيئة التدريس لتحقيق الأهداف التعليمية.**	3.36	1.38	1	متوسط
10	**يقدر زملائي من أعضاء هيئة التدريس الجهود التي أبذلها في العمل.**	3.28	1.43	3	متوسط
	العلاقة مع الزملاء	**3.29**	**1.06**	**3**	**متوسط**
11	**أتفاعل مع الطلبة داخل الكلية بشكل إيجابي.**	4.05	1.00	2	منخفض
12	**أتمكن من ضبط سلوك الطلبة داخل القاعة الدراسية.**	4.00	1.07	3	منخفض
13	**يشارك الطلبة أثناء المحاضرات مع الأستاذ بشكل إيجابي .**	3.95	1.13	4	منخفض
14	**يلتزم الطلبة بالتوجيهات التي أقدمها لهم أثناء المحاضرات.**	4.05	1.02	2	منخفض
15	**يقدر الطلبة الجهود التي ابذلها معهم.**	4.07	1.03	1	منخفض
16	**العلاقة مع الطلبة**	**4.02**	**0.78**	**2**	**منخفض**
17	**الرضا الوظيفي**	**3.82**	**0.70**		**منخفض**

العلاقة مع الإدارة: يتضح من الجدول السابق أن الفقرة التي تنص على أن: **(تقدر إدارة الكلية جهود أعضاء هيئة التدريس)** حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (0.93)، مما يدل على أن إدارة الكلية لا تقدر جهود أعضاء هيئة التدريس، في حين حصلت الفقرة التي تنص على ما يلي: **(تقيم إدارة الكلية علاقات إيجابية مع أعضاء هيئة التدريس)** على المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (3.95) وانحراف معياري (1.08)، مما يدل على أن إدارة الكليات محل الدراسة لا تقيم علاقات إيجابية مع أعضاء هيئة التدريس، وبمقارنة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير **العلاقة مع الإدارة** كمجال من مجالات الرضا الوظيفي بالوسط النظري المعتمد في

الدراسة نلاحظ شعور أفراد عينة الدراسة بمستوى منخفض من الرضا الوظيفي لجميع فقرات متغير العلاقة مع الإدارة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمتغير **(4.10)** وانحراف معياري **(0.78)**.

العلاقة مع الزملاء : يتضح من الجدول السابق أن الفقرة التي تنص على أن: **(أتواصل مع زملائي من أعضاء هيئة التدريس لتحقيق الأهداف التعليمية)** حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.36) وانحراف معياري (1.38)، مما يدل على أنه لا يوجد تواصل بين أعضاء هيئة التدريس لتحقيق الأهداف التعليمية، في حين حصلت الفقرة التي تنص على ما يلي: **(أتعاون مع زملائي من أعضاء هيئة التدريس في التغلب على صعوبات العمل في الكلية.)** على المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (3.24) وانحراف معياري (1.43)، مما يدل على أنه لا يوجد تعاون بين أعضاء هيئة التدريس للتغلب على الصعوبات التي تواجههم في العمل، وبمقارنة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير **العلاقة مع الزملاء** كمجال من مجالات الرضا الوظيفي بالوسط النظري المعتمد في الدراسة نلاحظ شعور أفراد عينة الدراسة بمستوى متوسط من الرضا الوظيفي لجميع فقرات متغير العلاقة مع الزملاء، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمتغير **(3.29)** وانحراف معياري (1.06).

***العلاقة مع الطلبة:** يتضح من الجدول السابق أن الفقرة التي تنص على أن: **(يقدر الطلبة الجهود التي ابذلها معهم)** حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.07) وانحراف معياري (1.03)، مما يدل على أن الطلبة لا يقدرون الجهود التي يبذلها أعضاء هيئة التدريس من أجلهم، في حين حصلت الفقرة التي تنص على ما يلي: **(.يشارك الطلبة أثناء المحاضرات مع الأستاذ بشكل إيجابي)** على المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (3.95) وانحراف معياري (1.13)، مما يدل على أن مشاركة الطلبة مع أعضاء هيئة التدريس في المحاضرات غير إيجابية ، وبمقارنة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير **العلاقة مع الطلبة** كمجال من مجالات الرضا الوظيفي بالوسط النظري المعتمد في الدراسة نلاحظ شعور أفراد عينة الدراسة بمستوى منخفض من الرضا الوظيفي لجميع فقرات متغير العلاقة مع الطلبة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمتغير **(4.02)** وانحراف معياري (0.78).

كما يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي الكلي للرضا الوظيفي المتغير المستقل في الدراسة كان **(3.82)** وبانحراف معياري (0.70)، وبمقارنة المتوسط الحسابي للرضا الوظيفي بالوسط النظري المعتمد في الدراسة نلاحظ شعور أفراد عينة الدراسة بمستوى منخفض من الرضا الوظيفي.

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مقياس الالتزام التنظيمي.

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اتجاه أفراد العينة
1	أعتبر مشاكل هذه الكلية وكأنها مشاكلي.	4.17	0.93	2	منخفض
2	استمتع بالحديث عن الكلية التي أعمل بها مع زملائي وأصدقائي الآخرين من خارجها.	3.88	1.16	7	منخفض
3	سأكون سعيداً إذا أمضيت بقية حياتي الوظيفية في هذه الكلية.	3.99	1.09	5	منخفض
4	هذه الكلية تعني الكثير بالنسبة لي شخصياً.	3.80	1.28	9	منخفض
5	أعتقد أن عملية انتقال الأفراد من هذه الكلية لكلية أخرى محدودة.	3.72	1.25	10	منخفض
6	إن الانتقال من الكلية إلى كلية أو جامعة أخرى يعتبر عملاً غير مقبول بالنسبة لي.	3.83	1.26	8	منخفض
7	أحد أسباب استمراري بالكلية هو أنني أعتقد أن الارتباط بها مهم، ولذلك أشعر بالتزام أخلاقي نحوها.	4.15	0.97	3	منخفض
8	من الأشياء الجميلة أن يبقى الأستاذ بهذه الكلية معظم حياته أو مساره الوظيفي.	4.18	0.80	1	منخفض
9	بقائي بالكلية يعتبر رغبة بالنسبة لي.	4.11	0.98	4	منخفض
10	ليس لدي استعداد لترك الكلية.	4.15	0.96	3	منخفض
11	بقائي بالكلية يعني التضحية ببعض البدائل الوظيفية الأخرى.	4.17	0.91	2	منخفض
12	من الصعب جداً بالنسبة لي ترك الكلية الآن.	3.97	1.13	6	منخفض
13	**الالتزام التنظيمي**	**4.01**	**0.72**		منخفض

الالتزام التنظيمي: تبين من الجدول السابق أن التي تنص على أن: **(من الأشياء الجميلة أن يبقى الأستاذ بهذه الكلية معظم حياته أو مساره الوظيفي.)** حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.18) وانحراف معياري (0.80)، مما يدل على أن أعضاء هيئة التدريس غير مستعدون للبقاء في هذه الكليات لو أتيحت لهم بدائل أفضل ، في حين حصلت الفقرة التي تنص على ما يلي: **(أعتقد أن عملية انتقال الأفراد من هذه الكلية لكلية أخرى محدودة)** ، حصلت على المرتبة الأخيرة، من بين جميع فقرات المتغير التابع الالتزام التنظيمي،

متوسط حسابي (4.01) وانحراف معياري (0.72)، مما يدل على أن أعضاء هيئة التدريس ينتقلون من الكليات إلى وظائف أخرى بشكل غير محدود، وبمقارنة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير الالتزام التنظيمي بالوسط النظري المعتمد في الدراسة نلاحظ شعور أفراد عينة الدراسة بمستوى منخفض من الالتزام التنظيمي في كليات جامعة الزاوية في مدينة العجيلات، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمتغير الالتزام التنظيمي (4.01) وانحراف معياري (0.72).

ثالثاً: اختبار الفرضيات

***الفرضية الرئيسية:.** " **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الزاوية بمدينة العجيلات** ".

وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة العلاقة بين الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الزاوية بمدينة العجيلات ، وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإيجاد علاقة الارتباط بين الرضا الوظيفي كمتغير مستقل والالتزام التنظيمي كمتغير تابع، كما هو موضح في الجدول رقم (4).

جدول (4) معامل الارتباط بيرسون بين الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي.

المتغيرات		الالتزام التنظيمي
الرضا الوظيفي	قيمة معامل الارتباط R	0.830
	مستوى المعنوية Sig	0.000
	مستوى الدلالة	ذو دلالة عند مستوى 1%
	حجم العينة	169

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباط معنوية (طردية قوية) بين الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.830) بمستوى معنوية (0.01)، وهذا يعني أنه كلما زادت مستوى الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس في الكليات محل الدراسة كلما زاد الالتزام التنظيمي لهم.

لغرض اختبار الفرضية الرئيسية، تم استخدام تحليل التباين للانحدار وذلك لإثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية، كما هو مبين بالجدول التالي.

الجدول (5) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F	معامل التحديد R^2
الانحدار	1	59.201	59.201	371.010	0.000	0.690
الخطأ	167	26.648	0.160			
المجموع	168	85.849				

يتضح من الجدول السابق ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الأولى استناداً إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة (371.010) بمستوى دلالة محسوب (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد (0.05) ودرجات حرية (1، 167)، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل الرئيسي الرضا الوظيفي في هذا النموذج يفسر ما مقداره (0.690) من التباين في المتغير التابع (الالتزام التنظيمي) وهي قوة تفسيرية مرتفعة، مما يدل أن هناك أثراً هاماً للمتغير المستقل الرئيسي الرضا الوظيفي في المتغير التابع (الالتزام التنظيمي).

وبناءً على ثبات صلاحية النموذج، نستطيع اختبار صحة الفرضية الرئيسية، باستخدام تحليل الانحدار البسيط،كما هو مبين بالجدول التالي.

الجدول (6) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر الرضا الوظيفي في الالتزام التنظيمي.

المتغير المستقل	قيمة B	الخطأ العشوائي	Beta	قيمة T	مستوى دلالة T
الثابت	0.871	0.044	0.830	19.262	0.000
الرضا الوظيفي	0.849				

يتضح من الجدول أن هناك أثراً هاماً وقوياً للمتغير المستقل الرضا الوظيفي في المتغير التابع الالتزام التنظيمي، حيث بلغت قيمة معامل (Beta) (0.830) وبدلالة قيمة (T) المحسوبة (19.262) بمستوى دلالة محسوبة (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد (0.05) ودرجة حرية (224).

وبناء على نتائج الاختبارات الإحصائية السابقة للفرضية الرئيسية يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص علي أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الزاوية بمدينة العجيلات ".

الفرضيات الفرعية

* **الفرضية الفرعية الأولى** " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **العلاقة مع الإدارة** كمجال من مجالات الرضا الوظيفي وبين الالتزام التنظيمي".

وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة العلاقة بين العلاقة مع الإدارة كمجال من مجالات الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي لأعضاء هيئة بالكليات محل الدراسة، وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإيجاد علاقة الارتباط بين العلاقة مع الإدارة كمتغير فرعي مستقل والالتزام التنظيمي كمتغير تابع، كما هو موضح في الجدول رقم (7).

جدول (7) معامل الارتباط بيرسون بين العلاقة مع الإدارة والالتزام التنظيمي.

المتغيرات		الالتزام التنظيمي
العلاقة مع الإدارة	قيمة معامل الارتباط R	0.855
	مستوى المعنوية Sig	0.000
	مستوى الدلالة	ذو دلالة عند مستوى 1%
	حجم العينة	169

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباط معنوية (طردية قوية) بين العلاقة مع الإدارة كمجال من مجالات الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.855) بمستوى معنوية (0.01)، وهذا يعني أنه كلما كانت علاقة أعضاء هيئة التدريس مع إدارة الكلية إيجابية كلما زاد مستوى الالتزام التنظيمي لديهم.

لغرض اختبار الفرضية الفرعية الأولى، تم استخدام تحليل التباين للانحدار وذلك لإثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الأولى، كما هو مبين بالجدول التالي.

الجدول (8) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الأولى :-

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F	معامل التحديد R^2
الانحدار	1	62.811	62.811	455.311	0.000	0.732
الخطأ	167	23.038	0.138			
المجموع	168	85.849				

يتضح من الجدول السابق ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الأولى استناداً إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة (455.311) بمستوى دلالة محسوب (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد (0.05) ودرجات حرية (1، 167)، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير الفرعي المستقل العلاقة مع الإدارة في هذا النموذج يفسر ما مقداره (0.732) من التباين في المتغير التابع (الالتزام التنظيمي) وهي قوة تفسيرية مرتفعة، مما يدل أن هناك أثراً هاماً للمتغير الفرعي المستقل العلاقة مع الإدارة في المتغير التابع (الالتزام التنظيمي).

وبناءً على ثبات صلاحية النموذج، نستطيع اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى، باستخدام تحليل الانحدار البسيط،كما هو مبين بالجدول التالي.

الجدول (9) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر العلاقة مع الإدارة في الالتزام التنظيمي

المتغير المستقل	قيمة B	الخطأ العشوائي	Beta	قيمة T	مستوى دلالة T
الثابت	0.954	0.036	0.855	21.338	0.000
جماعية العمل	0.764				

يتضح من الجدول أن هناك أثراً هاماً وقوياً للمتغير الفرعي المستقل العلاقة مع الإدارة في المتغير التابع الالتزام التنظيمي، حيث بلغت قيمة معامل (Beta) (0.855) وبدلالة قيمة (T) المحسوبة (21.338) بمستوى دلالة محسوبة (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد (0.05) ودرجة حرية (168).

وبناء على نتائج الاختبارات الإحصائية السابقة للفرضية الفرعية الأولى يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص علي أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العلاقة مع الإدارة كمجال من مجالات الرضا الوظيفي وبين الالتزام التنظيمي "

***الفرضية الفرعية الثانية** " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العلاقة مع الزملاء كمجال من مجالات الرضا الوظيفي وبين الالتزام التنظيمي ".

وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة العلاقة بين العلاقة مع الزملاء كمجال من مجالات الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي لأعضاء هيئة بالكليات محل الدراسة، وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإيجاد علاقة الارتباط بين العلاقة مع الزملاء كمتغير فرعي مستقل والالتزام التنظيمي كمتغير تابع، كما هو موضح في الجدول رقم (10).

جدول (10) معامل الارتباط بيرسون بين العلاقة مع الزملاء والالتزام التنظيمي.

المتغيرات		الالتزام التنظيمي
العلاقة مع الزملاء	قيمة معامل الارتباط R	0.396
	مستوى المعنوية Sig	0.000
	مستوى الدلالة	ذو دلالة عند مستوى 1%
	حجم العينة	168

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباط معنوية (طردية ضعيفة) بين العلاقة مع الزملاء كمجال من مجالات الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.396) بمستوى معنوية (0.01)، وهذا يعني أنه كلما كانت علاقة أعضاء هيئة التدريس مع زملائهم إيجابية كلما زاد مستوى الالتزام التنظيمي لديهم.

لغرض اختبار الفرضية الفرعية الثانية، تم استخدام تحليل التباين للانحدار وذلك لإثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية، كما هو مبين بالجدول التالي.

الجدول (11) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F	معامل التحديد R^2
الانحدار	1	13.476	13.476	31.096	0.000	0.157
الخطأ	167	72.373	0.433			
المجموع	168	85.849				

يتضح من الجدول السابق ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية استناداً إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة (31.096) بمستوى دلالة محسوب (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد (0.05) ودرجات حرية (1، 167)، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير الفرعي المستقل العلاقة مع الزملاء في هذا النموذج يفسر ما مقداره (0.157) من التباين في المتغير التابع (الالتزام التنظيمي) وهي قوة تفسيرية ضعيفة، مما يدل أن هناك أثراً للمتغير الفرعي المستقل العلاقة مع الزملاء في المتغير التابع (الالتزام التنظيمي).

وبناءً على ثبات صلاحية النموذج، نستطيع اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية، باستخدام تحليل الانحدار البسيط،كما هو مبين بالجدول التالي.

الجدول (12) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر العلاقة مع الزملاء في الالتزام التنظيمي.

المتغير المستقل	قيمة B	الخطأ العشوائي	Beta	قيمة T	مستوى دلالة T
الثابت	3.236	0.048	0.396	5.576	0.000
العلاقة مع الزملاء	0.267				

يتضح من الجدول أن هناك أثراً للمتغير الفرعي المستقل العلاقة مع الزملاء في المتغير التابع الالتزام التنظيمي، حيث بلغت قيمة معامل (Beta) (0.396) وبدلالة قيمة (T) المحسوبة (5.576) بمستوى

دلالة محسوبة (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد (0.05) ودرجة حرية (168).

وبناء على نتائج الاختبارات الإحصائية السابقة للفرضية الفرعية الثانية يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص علي أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العلاقة مع الزملاء كمجال من مجالات الرضا الوظيفي وبين الالتزام التنظيمي ".

***الفرضية الفرعية الثالثة** " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العلاقة مع الطلبة كمجال من مجالات الرضا الوظيفي وبين الالتزام التنظيمي ".

وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة العلاقة بين العلاقة مع الطلبة كمجال من مجالات الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي لأعضاء هيئة بالكليات محل الدراسة، وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإيجاد علاقة الارتباط بين العلاقة مع الطلبة كمتغير فرعي مستقل والالتزام التنظيمي كمتغير تابع، كما هو موضح في الجدول رقم (13).

جدول (13) معامل الارتباط بيرسون بين العلاقة مع الطلبة والالتزام التنظيمي

المتغيرات		الالتزام التنظيمي
العلاقة مع الطلبة	قيمة معامل الارتباط R	0.818
	مستوى المعنوية Sig	0.000
	مستوى الدلالة	ذو دلالة عند مستوى 1%
	حجم العينة	169

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباط معنوية (طردية قوية) بين العلاقة مع الطلبة كمجال من مجالات الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.818) بمستوى معنوية (0.01)، وهذا يعني أنه كلما كانت علاقة أعضاء هيئة التدريس مع الطلبة إيجابية كلما زاد مستوى الالتزام التنظيمي لديهم.

لغرض اختبار الفرضية الفرعية الثالثة، تم استخدام تحليل التباين للانحدار وذلك لإثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة، كما هو مبين بالجدول التالي.

الجدول (14) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F	معامل التحديد R^2
الانحدار	1	57.433	57.433	337.543	0.000	0.669
الخطأ	167	28.415	0.170			
المجموع	168	85.849				

يتضح من الجدول السابق ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية استناداً إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة (337.543) بمستوى دلالة محسوب (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد (0.05) ودرجات حرية (1، 167)، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير الفرعي المستقل العلاقة مع الطلبة في هذا النموذج يفسر ما مقداره (0.669) من التباين في المتغير التابع (الالتزام التنظيمي) وهي قوة تفسيرية مرتفعة، مما يدل أن هناك أثراً هاماً للمتغير الفرعي المستقل العلاقة مع الطلبة في المتغير التابع (الالتزام التنظيمي).

وبناءً على ثبات صلاحية النموذج، نستطيع اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة، باستخدام تحليل الانحدار البسيط،كما هو مبين بالجدول التالي.

الجدول (15) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر العلاقة مع الطلبة في الالتزام التنظيمي.

المتغير المستقل	قيمة B	الخطأ العشوائي	Beta	قيمة T	مستوى دلالة T
الثابت	1.089	0.041	0.818	18.372	0.000
العلاقة مع الطلبة	0.752				

يتضح من الجدول أن هناك أثراً هاماً وقوياً للمتغير الفرعي المستقل العلاقة مع الطلبة في المتغير التابع الالتزام التنظيمي، حيث بلغت قيمة معامل (Beta) (0.818) وبدلالة قيمة (T) المحسوبة (18.372) بمستوى دلالة محسوبة (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد (0.05) ودرجة حرية (168).

وبناء على نتائج الاختبارات الإحصائية السابقة للفرضية الفرعية الثالثة يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص علي أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العلاقة مع الطلبة كمجال من مجالات الرضا الوظيفي وبين الالتزام التنظيمي".

المبحـــث الرابـــــع: النتائـــــج والتوصيـات

أولاً: النتائج

1.أظهرت نتائج التحليل الوصفي لفقرات الاستبيان، أن اتجاهات عينة الدراسة حول مستوى الرضا الوظيفي في الكليات محل الدراسة كان منخفض، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.82) وانحراف معياري (0.70)، وقد جاء مجال العلاقة مع الإدارة بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.10)، وتلاه مجال العلاقة مع الطلبة بمتوسط حسابي (4.02)، ثم مجال العلاقة مع الزملاء بمتوسط حسابي(3.29).

2.بينت نتائج التحليل الوصفي لفقرات الاستبيان، أن اتجاهات عينة الدراسة حول الالتزام التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس في الكليات محل الدراسة كان منخفض، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.01) والانحراف المعياري (0.72).

3.أشارت نتائج اختبار الفرضيات، إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين الرضا الوظيفي و الالتزام التنظيمي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.830)، و وجود أثر هام للرضا الوظيفي في الالتزام التنظيمي ،حيث يفسر الرضا الوظيفي ما مقداره (0.690) من التباين في الالتزام التنظيمي.

4.أشارت نتائج اختبار الفرضيات، إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين العلاقة مع الإدارة كأحد مجالات الرضا الوظيفي و الالتزام التنظيمي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.855)، و وجود أثر هام للعلاقة مع الإدارة في الالتزام التنظيمي ،حيث تفسر العلاقة مع الإدارة ما مقداره (0.732) من التباين في الالتزام التنظيمي.

5.أشارت نتائج اختبار الفرضيات، إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين العلاقة مع الزملاء كأحد مجالات الرضا الوظيفي و الالتزام التنظيمي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.396)، و وجود أثر للعلاقة مع الزملاء في الالتزام التنظيمي ،حيث تفسر العلاقة مع الزملاء ما مقداره (0.157) من التباين في الالتزام التنظيمي.

6.أشارت نتائج اختبار الفرضيات، إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين العلاقة مع الطلبة كأحد مجالات الرضا الوظيفي و الالتزام التنظيمي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.818)،

و وجود أثر هام للعلاقة مع الطلبة في الالتزام التنظيمي ،حيث تفسر العلاقة مع الطلبة ما مقداره (0.669) من التباين في الالتزام التنظيمي.

ثانياً: التوصيات

1.ضرورة التركيز على الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس من قبل الكليات والجامعة من خلال دراسته وتحليله بما يسهم في تشكيله وتكوينه لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات محل الدراسة.

2.إعادة النظر في العلاقة مع أعضاء هيئة التدريس، من خلال أقامة علاقات إيجابية معهم مبنية على التعاون والتقدير والاحترام، ومشاركتهم وتقبل أرائهم ومقترحاتهم بما يسهم في زيادة رضاهم الوظيفي .

3.العمل على إيجاد برامج من شأنها تحسين العلاقات بين أعضاء هيئة التدريس بعضهم البعض، من خلال إيجاد مناخ ملائم يسوده جو من التعاون بينهم بما ينعكس بشكل إيجابي على رضاهم الوظيفي.

4.دراسة العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة وذلك من خلل فهم طبيعة هذه العلاقة ومعرفة أسباب مشاكلها ومعوقاتها، والعمل على تحسينها بما يؤدي إلى تحسين مستوى الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس.

5.الاهتمام بدراسة وتحليل الالتزام التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال دراسة وفهم العوامل والمؤثرات التي قد تؤدي إلى عدم الالتزام التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس بالكليات محل الدراسة.

المراجـــــــع

1. أحمد، محمد عبد القادر (2003)، " ضغوط العمل وأثرها على الرضا الوظيفي: دراسة تطبيقية على القطاع الصحي الحكومي "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

2.جودة، محفوظ أحمد، 2010، إدارة الموارد البشرية، دار اليازوري، عمان.

3.الحدابي، داود عبد الملك، عكاشة، محمود فتحي (2006)، "الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة العلوم والتكنولوجيا وعلاقته ببعض المتغيرات المهنية والديمغرافية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد47.

4.سعود، راتب (2001)، "الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأهلية الأردنية"، مجلة أبحاث اليرموك،العدد17.

5.السعودي، موسى أحمد (2006)، " أثر مصادر ضغوط العمل ومستوى الضغط المدرك في الالتزام التنظيمي لدى العاملين في كليات المجتمع الحكومية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية"، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد 33، العدد 2.

6.الشرايدة، سالم تيسير (2008)، الرضا الوظيفي أطر نظرية وتطبيقات عملية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

7.عبد الخالق، ناصف (1982)، " الرضا الوظيفي وأثره على إنتاجية العمل"، المجلة العربية للإدارة، الكويت، المجلد 6، العدد 1.

8. النعيمي، ماجد بن سعيد (2000)، " محددات الرضا الوظيفي للعمالة الوطنية والعمالة الوافدة بدولة الإمارات العربية: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

9.المغربي، عبدالحميد عبدالفتاح، 2007، المهارات السلوكية والتنظيمية لتنمية الموارد البشرية، المكتبة العصرية، المنصورة.

10.الوزان، خالد محمد، 2006، " المناخ التنظيمي وعلاقته بالالتزام التنظيمي: دراسة مسحية مقارنة على الضباط العاملين بالإدارة العامة للتدريب والحراسات والإدارة العامة للمناطق الأمنية بوزارة الداخلية في مملكة البحرين"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

11- Humphreys, John, Bill Brunsen and Dale Davis (2005), Emotional structure and commitmitment: implications for health care management, Journal of Health Organization and Management Vol. 19 No. 2.

12 - Murray .J,et ,al (2004),"New Rural Community College Faculty Members & Job Satisfaction Community College " ,Vol ,32,Lss,2.

13 – Foote, David et al (2005), Employee Commitment and Organizational Policies, Management Decision Vol. 43 No. 2.

تطور ظاهرة الإرهاب الدولي

أ. عبد السلام أحمد محمد الدبيب

المقدمـــــــــة

مما لا شك فيه أن موضوع "الإرهاب" قد فرض نفسه على الفكر المعاصر وأصبح موضوعاً هاماً من موضوعات الساعة في نهاية القرن الماضي المليء بالمفاجآت والأحداث الإقليمية والدولية[1].

إن تنامي أعمال العنف وتطورها، مع تجاوزها الحدود الوطنية للدول، كان وراء اهتمام المجموعة الدولية بها، ونتيجة لانقسام المجتمع الدولي، والتأثر بالعقائد والاتجاهات السياسية السائدة لم يقدم الاهتمام بالظاهرة التعريف الموضوعي لها، رغم أن أفعال الإرهاب تنطوي على تهديد أمن واستقرار المجتمع الدولي، واستفزاز لمشاعر الإنسانية والضمير العالمي، بل إن الظاهرة تعد من عوامل توتر العلاقات الدولية[2].

والإرهاب يعني عدم الإحساس بالأمن والأمان، ويقضي على الاستقرار والطمأنينة، أي يدل على تغلغل الخوف في نفوس البشر، ويمس المؤسسات الشرعية في الدولة، ويهدد حسن سيرها والاحترام الواجب لها، وإذا كان للخوف مصادر متعددة مثل الجريمة أو مظاهر القسوة والعنف غير المجرّم، فإن نتيجته ومحطته إرهاب الفرد وإرهاب الدولة، وقد يصل إلى حد إرهاب المجتمع الدولي بأكمله، كما في بعض مظاهر الإرهاب التي تفشت في الآونة الأخيرة مثل خطف وتفجير الطائرات[3].

الإرهاب الدولي هو أبرز صور العنف السياسي في مجال العلاقات الإنسانية وهو في النهاية أحد الجرائم الخطيرة الموجهة ضد المجتمع الدولي، فعلى المستوى الدولي أصبح الإرهاب عنصراً فعالاً في عملية اتخاذ القرار السياسي، كما أصبح أسلوباً تستخدمه الدول في إكراه خصومها على الانصياع لما تفرضه عليهم من أوضاع جديدة في المجال السياسي ، ومن ناحية أخرى بات العنف أحد وسائل الصراع السياسي على المستوى الداخلي، فهو في نظر البعض وسيلة مبررة ومقبولة للرد على القهر ورد الظلم[4].

---

1. د . عبد الرحيم صدقي، الإرهاب، (الدقي، دار شمس المعرفة، ، 1995) ، ص7.
2. محمد تاج الدين الحسيني ، مساهمة في فهم ظاهرة الإرهاب الدولي، مجلة الوحدة ، العد18 ، السنة الثامنة ، ص .6
3. عبد الرحيم صدقي، الإرهاب ، مرجع سبق ذكره، ص7.
4. أحمد محمد رفعت، صالح بكر الطيار ، الإرهاب الدولي، ط1 ، (بيروت ، مركز دراسات القرن الأوروبي، ، 1998)، ص5.

لقد حملت كلمة " إرهاب" معاني مختلفة ومدلولات متضادة بعض الأحيان، فلو رافقنا تطور استعمال هذه العبارة لاستطعنا الوقوف على مختلف درجات الوعي السياسي لدى الشعوب ومدى إدراكهم لواقعهم الاجتماعي والسياسي المعاش، فكل لغة تحمل صفة تمثيلية للحضارة التي نشأت فيها وساعدت على تبلورها وتطورها، لذلك فإن دراسة المفردات من حيث تمثيلها للحيّز الاجتماعي والسياسي والثقافي الذي ولّدها في فترة معينة، تحمل أهمية كبرى في مجال تاريخ الحضارة والانتربولوجيا الثقافية، فمدلولات الإرهاب تدل على حدث واقعي يظهر ويتعين ويتكرر بأشكال عديدة وبوجوه مختلفة ومعقدة ومن شأن هذه الأشكال والوجوه أن تعطي المدلول اللغوي للإرهاب .

المبحث الأول : الجذور التاريخية لظاهرة الإرهاب

عرف المجتمع الإنساني ظاهرة الإرهاب منذ أمد بعيد، وتطورت مع تطور المجتمع منذ بداية التاريخ، كان الصراع هو أحد مكونات بني البشر منذ الفطرة، فالفطرة البشرية جبُلت على هذا، والإنسان تحركه غرائز عديدة لا ينفك عنها ولا يعيش إلا بها، فهو أبا إلا أن يكون له السبق والفضل في كل شيء في المال والجمال والعلم والملك والشهرة، في كل ما يسمعه وما يراه، والغريزة الأخرى أنه يحب من حوله ويود لو تعاون معه أقوام كثيرة يساعدونه في أموره، فهو إذاً بين متناقضين في الغريزة، أولا الاختصاص، وثانيها الاجتماع، فإن غلبت الأولى دفع الإنسان في الظلم والحسد والكبر وأمثالها، وإن غلبت الثانية ربما أخر نفسه وتنزل إلى المذلة(1).

إذن فمنذ بداية التاريخ ومنذ أول حدث للصراع بين البشر المتمثل في الخلاف بين قابيل وهابيل شهدت البشرية أحداثاً كثيرة تميزت بالإرهاب، فالإرهاب ليس ظاهرة معاصرة بل ظاهرة تمتد جذورها عبر تاريخ الإنسانية إلى الماضي السحيق كما عرفته المجتمعات المتقدمة قبل أن يصل مداه إلى المجتمعات النامية(2).

أولاً : الإرهاب في العصور القديمة

1. **عصور اليونان القديمة:** ازدهر الفكر السياسي بخروج بعض الفلاسفة الذين استطاعوا ضبط الظواهر الطبيعية والإنسانية وتأثيرها وخلق مناخات الجدل والحوار (الديالكتيك) ولكن الأزمة ازدادت كلما زادت الأفكار ازدهاراً، وهذه حقيقة صالحة للتعميم على مر العصور، فمن الطبيعي أن تثير الأزمات التفكير فيها وكيفية التغلب عليها، وبالتالي تصبح مصدراً للجدل والنقاش الذي يؤجج الصراع بين الأطراف ولعل اليونان القديمة قد شهدت هذا في حربها التي دامت 25 عاماً (من 431-

1. جوهري طنطاوي ، الجواهر لتفسير القرآن الكريم ، ط2 ، (بيروت ،دار الفكر، 1350هـ) ، ص124.
2. سالم إبراهيم بن عامر ، العنف والإرهاب ، ط2 (طرابلس، 1988) ص7

404ق.م) وأدت في النهاية إلى هزيمة أثينا وتدميرها على يد عدوها التقليدي اسبرطة، ولعل التنافس بين اسبرطة وأثينا هو الدافع لهذا الصراع الطويل(1).

تشير الآثار إلى جريمة الإرهاب في اليونان في أحد الرسوم التي ترجع إلى عام (410 ق.م)، وفقاً لهذا الأثر كان عقاب قلب نظام الحكم الديمقراطي الإعدام رجماً ومصادرة الأموال إلا أنه من الملاحظ أن هذه العقوبة قد تخففت في عهد (صولون) بغية تحقيق الحفاظ على الوحدة الوطنية، وعُرف عن اليونان القديم تدبير الاستبعاد أي نفي الإرهابي وكان القرار الصادر بالنفي بمثابة قرار سياسي لا حكم قضائي، ولم يكن يتقبل أن يسمع أي دفاع للمتهم الإرهابي، وكان قرار النفي يستمر لمدة عشرة أعوام، ولكن هذا التدبير لم يكن يمس أموال الشخص أو شرفه ولم يكن عقاب الإعدام، واجب التطبيق فحسب في حالة قلب نظام الحكم، بل كان يطبق في جميع حالات المساس ولو بصورة رمزية بالسيادة أو بالسلطة الحاكمة (2).

2- **عهد الدولة الرومانية:** تأسست سنة 754ق.م وتطورت إلى جمهورية سنة 509ق.م والتي اتسمت بازدهار في الفكر والقانون وحققت توسعاً إقليميا بفضل الغزوات العسكرية التي قامت بها الجيوش الرومانية في إيطالياً واليونان وتبنت نظاماً سياسياً يقسم المجتمع إلى طبقات تتفاوت في ما بينها ، طبقة الإشراف والنبلاء وهذه الطبقة تتمتع بكل الحقوق التي تمكنهم من تقلد المناصب واحتكار السلطة والمال، وطبقة أخرى تسمى العامة وهي مستعبدة من الطبقة الأولى و أقل درجة ومستوى، مما أدى إلى خلق صراعات دامية بين الأشراف المنتميين للطبقة الراقية والعامة المنتميين للطبقة الدنيا العامة(3)

واهتم قانون "جوليا" الشهير بمواجهة مثيري الشغب والاضطرابات واعتبرت أفعالهم بمثابة جرائم تهدد أمن الدولة الداخلي، على أساس أنها أفعال إجرامية تحط من مكانة المواطن الروماني ولا تتناسب مع عظمة وكرامة الشعب الروماني.

ومن الملاحظ أن مفهوم " الإرهاب" لديهم كان يتسع ليشمل كل فعل يعكس اضطراباً في السكينة والأمن مهما صغر حجمه – كقطع رأس تمثال إمبراطوري– في عهود الاستبداد والتحكم من قبل القياصرة أو الأباطرة، وعلى هذا فقد كان الإعدام عقاب من يرتكب خطيئة تتضمن تجريم أو قذف (الإمبراطور) ولو تم هذا الأمر في جلسة خاصة، ولقد تقرر هذا الحكم في عهد الإمبراطور (كراكلا) بل كان الضحك أمام الإمبراطور يؤدي إلى الحكم بالإعدام كما في عهد الإمبراطور (كارينس) (4).

1. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبدة، ط3 (القاهرة، ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1999) ص ص 40-41.
2. عبد الرحيم صدقي، الإرهاب ، مرجع سبق ذكره، ص15.
3. بكر مصباح تنيرة، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، ط1، (بنغازي ، منشورات قاريونس ، 1994)، ص ص253-255 .
4. عبد الرحيم صدقي ، الإرهاب، مرجع سبق ذكره ,ص.14

3.**عهد الأباطرة:** وهو الأقل استبداداً مثل الإمبراطور (ادريان) فقد كان مواجهة الإرهاب تتم بتعقل واضح، فمثلاً لم يعدم الإرهابي الذي حاول اغتيال الإمبراطور(ادريان) وإنما أودع في مصحة عقلية على أساس اعتباره مختلاً عقلياً ولم تكن عقوبة الإعدام هي العقوبة الوحيدة لمواجهة الإرهابي، فقد كان يعاقب الإرهابي إلى جوار عقوبة الإعدام، بعقوبات أخرى هي المصادرة العامة للأموال، والحرمان من الإرث، والحرمان من العتق أو من تلقي الهبات، ولقد تقرر عقاب الشريك بذات عقوبات الفاعل الأصلي(1).

4.**عهود الإقطاع:** اتسع مفهوم الإرهاب ليشمل جرائم التهرب من الضرائب أو رفض دفعها للسلطة وجرائم السب والإهانة للسلطة الحاكمة، وكان العقاب عن الإرهاب دائماً " الإعدام" ووجدت عقوبات متباينة مثل سلخ جلد المذنب، الحرق، المصادرة، هدم منزل المذنب(2).

5. **المشـــرق العربـــي:** هنـاك مجموعـة ثوريـة عرفـت فـي القـرن الحـادي عشـر المـيلادي بفرقة " الحشاشين" وهي فرقة ظهرت في الشرق العربي، ويتحدد أعضائها من الطائفة الإسماعيلية، وقد أرادوا الاحتفاظ بمعتقداتهم الدينية وعاداتهم الاجتماعية، فاصطدموا بالسلموتيين القابضين على زمام السلطة، وعزموا على تصفيتهم وقد مارست هذه الفرقة الاغتيال السياسي المشتق أصلاً من اسمهم، كما شهد التاريخ الإسلامي حركة ثورية سميت بثورة الزنوج، استخدم فيها العنف بأجلى مظاهره، قام بها الزنوج الذين كانوا يعملون في فلاحة الأرض واستصلاحها تحت ظروف سيئة وبالغة القسوة، وذلك في العصر العباسي الثاني (842–1258م) مما دأب بهم إلى الانتفاضة بعد أن فشلت كل محاولاتهم للتفاوض حول تحسين ظروفهم المعيشية، فاشتعل فتيل الثورة عندما رأى فيها العبيد الخلاص، فقاموا بسفك الدماء وقتل كل ما تطاله أيديهم وما كان ذلك إلا ردة فعل قوية من جراء الضغط الذي مورس عليهم(3).

6.**العهد الكنسي:** وفي عهود الإقطاع في القرون الوسطى في أوروبا، كان الإعدام والمصادرة عقوبتي المشاغبين والإرهابيين، وامتد العقاب ليشمل أسرهم، فحرموا من حق الإرث، وشمل ذلك حتى الأجانب وليس المواطنين فحسب ، وكان العبث بالقيم الدينية وفقاً للقانون الكنيسي بمثابة جريمة سياسية، بل إن النوايا أو الميول السيئة التي تتضح أمام رجال الدين كانت تستوجب عقاب أصحابها رغم مخالفة ذلك لقواعد القانون الجنائي، وكان العقاب يمس دائماً أهل، المذنب لا المذنب وحده.

1. بكر مصباح تنيرة، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، مرجع سابق ، ص .257
2. عبد الرحيم صدقي ، الإرهاب، مرجع سابق، ص .15
3. مصطفى مصباح دبارة، الإرهاب ، مفهومه وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي، ط1، (بنغازي منشورات ، جامعة قاريونس، 1990م) ، ص ص 22-23.

لقد عرف النظام الملكي الأسباني عقوبة شديدة تتمثل في فقأ عيني الإرهابي في حالة عفو الملك عنه، ومن الملاحظ كذلك أن مفهوم الجريمة السياسية في هذا العهد كان وكما لاحظنا بيانه مفهوماً واسعاً، وكان الهدف من وراء التوسع في المفهوم تحقيق سلامة الوطن وأمنه واستقراره، ففي مراحل تاريخية اضطلعت الكنيسة بممارستها باسم الصليب والدفاع عن المسيحية في مواجهة (الكفرة) بتعاليمها والمعارضين لسلطاتها، ولعل صورة محاكم التفتيش التي رسمت الكنيسة من خلالها على صفحات التاريخ الإنساني بمداد من الدم والحديد والنار وقامت بفرض المسيحية على المسلمين بالقهر، ولما رفض المسلمون هذا الأمر وشكلوا جيوباً للمقاومة فقد وجدت السلطة الأسبانية مبرراً للتنكيل بهم ومزقتهم بلا رأفة، ولم تقف الكنيسة على هذا الحد بل قامت بحملات ضد المشرق العربي وهذه صور بسيطة على إرهاب الكنيسة(1) .

7. **النظام الثوري الفرنسي:** غداة قيام الثورة الفرنسية استمرت العقوبات واتسمت بالوحشية، ووصل الأمر إلى حد إنزال العقاب بالإرهابي ولو ثبت جنونه، ولم تشفع مبادئ الثورة الفرنسية في الحد من قسوة وغلظة هذه العقوبات، ولذا نص في قانون العقوبات الفرنسي الصادر عام 1791م على عقوبة الإعدام لمن يخل بأمن الدولة الداخلي(2).

واعتبر إرهاب هذه المرحلة وهي – مرحلة الثورة– شرعياً في نظر الكثيرين الذين اعتبروا أن الثورة قامت لطرد الإقطاعيين من الحكم في فترة 31 مايو إلى 2 يوليو من عام 1793م ويعتبر آخرون أن الإرهاب الاستبدادي (الجاكوبي) أي اليعاقبة وهي حركة صاحبت بدايات الثورة الفرنسية، ولم يكن سوى سفك الدماء منذ البداية وحتى النهاية فقد أعدم 17.000 شخص أمام محكمة شكلية بينما أعدم 25.000 شخص دون أن تتاح لهم فرصة المحاكمة، وكان هذا الإرهاب من الثورة الفرنسية لوقف العمليات ضدها والحيلولة دون اغتيال قياداتها(3).

ومن هنا نرى التناقض الواضح في هذه الثورة التي نادت بالحريات العامة، واجتثت جذور الإقطاع والاستبداد وفي نفس الوقت روعت مواطنيها وقمعتهم بقوة، وهذه المرحلة جعلت البشرية على مفترق طرق، هل الإرهاب مجرد من تبعات يجرها وراءه أو يقدمها أمامه؟ والانقلاب والرغبة في التغيير لصالح الطبقات الاجتماعية إذا صاحبهُ العنف والإرهاب هل هو مشروع وما مدى مشروعيته؟

ثانياً : العدمية والفوضوية

1. **العدمية:** فهي حركة تتبع أصولها من الفوضوية ومن التيارات الاشتراكية الثورية ، وقد أطلقت هذه التسمية على الفوضويين في روسيا وهي تسمية أطلقها الشاعر "ايفاتور غينيف" على أحد أبطال روايته

1. عبد الرحيم صدقي، الإرهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص18.
2. مصطفى مصباح دبارة، الإرهاب، مفهومه وأهم جرائمه في القانون الدولي والجنائي، مرجع سبق ذكره، ص31-32.
3. سالم إبراهيم بن عامر، العنف والإرهاب، مرجع سبق ذكره ، ص12.

"آباء وبنون " سنة 1862م والعدمية فلسفة تقوم على تحرير الذات من التقاليد والأعراف الموروثة ولا تعني العدم و العدمي هو ذلك الإرهابي المتمرد على الأعراف السائدة التي تحد من حريته، وفي سبيل ذلك التغيير يؤدي به الأمر للتضحية بحياته. وتبنى الاشتراكيون الثوريون الروس العدمية نظرياً وعملياً وتوجهوا إلى الشارع يحثون الشعب على تأييدها ، الأمر الذي أدى إلى ارتكاب أعمال إرهابية كانت ذات صدى وتأثير أعمق من إرهاب فوضويي أوروبا الذين انبهروا بها مثل عملية اغتيال القيصر ألكسندر الثاني ، خاصة وأنهم كانوا يحلمون بالقنابل والاغتيالات وبالأعمال الباهرة والقادرة على سحق المجتمع البروجوازي(1).

يؤمن العدميون بأن العمل الإرهابي قائم على تصفية رجال الحكم، لذا فقد تم التركيز على استعمال الإرهاب كوسيلة سياسية للحط من هيبة وقدرة السلطة الرسمية، ولإثارة الميول الثورية عند الشعب وتنمية اعتقاده بانتصار قضيته، ولإعطاء المثل على النضال ضد السلطة، وقد جاء في البيان الصادر عن مؤتمرهم المنعقد في مدينة "سارا توف" عام 1893م أن الإرهاب السياسي هو النهج الوحيد الذي يهيئ لنا أوفر فرص النجاح(2) .

2. الفوضويون

إن إرهاب الفوضويين إرهاب من الأسفل إلى الأعلى، أي من الشعب نحو رأس الهرم السلطوي في موازاة مع الإرهاب النازل من إلى الأسفل، وهذان النموذجان الرئيسيان من الإرهاب اللذان مازالا حتى اليوم في جدلية العلاقة بين السلطة الرسمية والمواطنين ، ومن بين هذين النموذجين تصطف أشكال الإرهاب على مدى التاريخ السياسي والاجتماعي، إرهاب السلطة لتثبيت الحكم ، والإرهاب مقابل لهذا الحكم ، والموقف الرئيس " للفوضوية " هو الرفض المطلق " للسلطان بمختلف أشكاله وتعبيراته وأشخاصه ومؤسساته، ورفض القوى التي تسطير على الإنسان فردا أو جماعة لتملي عليه إرادتها وسلطتها، وترى الفوضوية أن كل تنظيم مقنن يقيد حرية الفرد وتحارب كل سلطة تقوم على الإكراه وتلغيها(3) .

1. حسن أبو غزالة،الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط،إشكالية العلاقة، (عمان، دار الفكر للطباعة والنشر، 2002) ، ص96.
2. خـالد عبيدات ، الإرهاب يسيطر على العالم، (عمان، العبيكات ، 2004) ، ص 70.
3. حسن أبو غزالة،الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط،إشكالية العلاقة، مرجع سبق ذكره ، ص96.

ثالثاً:- الإرهاب في العصور الحديثة

وفي العصر الحديث عرفت الولايات المتحدة الأمريكية الإرهاب والإرهابيين ووصف إعلان الاستقلال بأمريكا الملك جورج الثالث عندما لجأت بريطانيا إلى الإرهاب (لقد دمر بحارنا ودمر شواطئنا وحرق مدننا وأزهق أزواج أهلنا) واتخذوا هذه الناحية ذريعة لما اعتبر تشددا في حركتهم التحررية، وفي مثل هذه الحالات لا ينظر إلى قتل " أصحاب الستر الحمراء" الجنود الإنجليز على أنها جرائم، ولكنها تعد أفعالٌ وطنية وأن الإرهابيين في جميع العصور التاريخية يزعمون بأنهم محررون يحاربون ضد الاستبداد وما فيه من شراسة، وتوصف أعمالهم بأنها مشروعة عندما تحقق نجاحا وانتصارا ضد المضطهد واستقلال البلد(1).وأن اللجوء إلى الإرهاب كوسيلة من وسائل إدارة الدولة له تاريخ عريق ، وبالمقدور إرجاع وسيلة الاختطاف إلى القرن الثاني عشر ، عندما تم سجن الملك ريتشارد قلب الأسد كرهينة في إحدى قلاع أرشيدوق النمسا ، وفي عام 1773 م بدأ عهد الرعب عندما أعلن مجلس قيادة الثورة الفرنسية بعد إعدام الملك الفرنسي لويس السادس عشر بالمقصلة "إن الرعب هو قانون اليوم"، وقد مارست أول حكومة فرنسية بعد ثورة عام 1787م الإرهاب لتحقيق غايتها السياسية وكانت تعرف بالحكومة اليعقوبية "اليعقوبية نسبة إلى اليعقوبيين"، وهم معتنقو الديمقراطية خلال الثورة الفرنسية، وكانوا يعقدون جلساتهم في دير الرهبان اليعقوبيين مع قادتهم ، وعلى ذلك يتضح أن الحرية كانت هي الضحية الأولى للثورة، وكانت في ذات الوقت هي المبرر لأعمال الإرهاب التي ظهرت بعد قيام الثورة(2). وخلال هذه الحقبة التاريخية، نجد أن الإرهاب لا يزال محليا في ابتكاره وتنفيذه، فلم يكن قد عرف الإرهاب عبر الدول أو الإرهاب الدولي ، اللهم إلا فيما كان يمارسه القراصنة بعرض البحر ، فيما يعرف بالقرصنة البحرية كنمط وحيد للإرهاب الدولي، ومن ثم يتضح أن الإرهاب في نشأته الأولى كان منتج السلطة وصناعتها في ممارستها ضد رعاياها وخصومها، الأمر الذي نتج عنه دون شك عنف مضاد أو ما يسمى إرهاب الأفراد والجماعات السياسية(3) .وفي القرن التاسع عشر ظهرت لأول مرة فكرة التنظيم الإرهابي السياسي في الجمعيات السرية في إيطاليا وإسبانيا وفي منتصف القرن ذاته انتقلت هذه الفكرة إلى الألمان قبل أن يعرفها الروس، لأن الروس كانوا مختلفين إذ مارسوا نظاماً محكماً من الإرهاب حيث استخدم الفوضويون والثوريون الرسائل الملغمة ، والأجهزة المتفجرة، ولم تنجُ عاصمة واحدة في أوروبا من هجماتهم ، وشهدت لندن وباريس وبرلين وفيينا ولينغراد

1. ايريك موريس، ترجمة أحمد حميد محمود، الإرهاب التهديد والرد عليه، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1991)ص 69
2. إمام حسنين، الإرهاب وحروب التحرر الوطنية ، (القاهرة، دار مصر المحروسة ، 2002) ، ص 35.
3. إيريك موريس، الإرهاب والرد عليه ، مرجع سبق ذكره ، ص 71.

هجمات بالقنابل واعتداء على بعض الشخصيات العامة وحولوا الحياة في أوروبا في القرن الماضي إلى جحيم عند نهاية القرن التاسع عشر(1) .

وخلال القرن التاسع عشر طرأ تحول جذري، إذ انقلب مفهوم الإرهاب التقليدي المقصور على الدولة والسلطة القائمة ليصبح شائعا بين الأفراد والجماعات وبعبارة أخرى انتقل الإرهاب من أيدي الحكام إلى أيدي المحكومين وذلك بفضل إيديولوجيتين ظهرتا في القرن الثامن عشر هما حركة العدمية والحركة الفوضوية (2).

رابعـــاً : مراحـــل تطـــور الإرهـــاب الحديـــث

1. الإرهاب الداخلي (داخل الدول) :

كما أشرنا سابقاً فإن تاريخ الإرهاب طويل جداً ، وإن كان قد شهد تطوراً معيناً في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وكان هدف العمليات الإرهابية غالباً وضع نهاية مميتة للقادة ، فعلى سبيل المثال قام كل من "حيليا بوف"و"بيرو نسكاياً" بتكوين خلية صفت القيصر الروسي الكسندر الثاني، واندلعت الحرب العالمية الأولى بعد أن صفي في
"سراجيفو" الجراندوق النمساوي ولي العهد فرانتس " فرديناند " وفي مرسيليا 1934م صفى الملك اليوغسلافي" الكسندر الثاني "ومعه وزير خارجية فرنسا " لويس بارتو"(3).

وتواصلت الاغتيالات في النصف الثاني من القرن العشرين أيضاً فاغتيل الملك عبد الله الأول مؤسس المملكة الأردنية في القدس عام 1951م، وفي عام 1960م اغتيل رئيس الوزراء الأردني هزاع المجالي بتفجير مكتبه، وفي عام 1973م اغتيل وصفي التل رئيس وزراء الأردن في القاهرة وفي عام 1979م اغتال مقاتلو الجيش الجمهوري الايرلندي اللورد "مارنتباتن"، واغتيل الرئيس المصري أنور السادات عام 1981م على يد الاسلامبولي، واغتيلت رئيسة وزراء الهند"أنديرا غاندي" عام 1984 م على يد الانفصاليين السيخ، وفي عام 1995 م اغتال المتعصبون اليهود إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل(4).

2. صعود الإرهاب من الإرهاب الداخلي إلى النطاق الدولي (الإرهاب الدولي)

وسع الإرهاب دائرته في فترة الاغتيالات السابقة ولكنه بقي عموماً محصوراً في النطاق الداخلي ولم يخرج إلى الساحة الدولية ، فكان الإرهابيون يمارسون إرهابهم داخل بلدانهم ، ولكن تطور

1. إمام حسنين، الإرهاب وحروب التحرير الوطنية، مرجع سبق ذكره، ص 39.
2. خالد عبيدات ، الإرهاب يسيطر على العالم، مرجع سبق ذكره ص52.
3. عبد الرحيم صدقي ، الإرهاب ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 20 – 21 .
4. عبد الناصر حريز ، النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي :دراسة مقارنة ، ط1 (القاهرة، مكتبه مدبولي، 1997 م) ، ص 50.

الأمر وخرج الإرهاب من النطاق الداخلي إلى النطاق الدولي، هذا إذا استثنينا ما يسمى إرهاب الدولة الذي امتدت أذرعه فشملت كل أنحاء العالم تبعاً للقوة العسكرية والاستخباراتية منذ زمنٍ طويل ، لقد بدأت الحركات السياسية المتطرفة والحركات الدينية أفعالها ضد المدنيين على نطاق دولي في النصف الثاني من القرن العشرين وارتفعت حدة الأمر بعد أن اندمج الإرهاب بشكله الدولي مع بعض الدول واجهزتها ، ثم بدأ هذا الاندماج أو بالأحرى هذا النموذج لإرهاب الدولة بالانخفاض في نهاية القرن العشرين(1) .

بقيت مظاهر دعم الدولة لبعض الجماعات الإرهابية ، ولكنها ما لبثت أن استمرت بالانحسار نتيجة لإرادة اللاعبين الكبار على الساحة الدولية الذين خرجوا من الحرب الباردة وفي مقدمتهم أمريكا والبلدان الأوروبية وروسيا ، ومستخدمة "الضغط" على الدول التي تؤيد أو تؤوي بعض المنتظمات الإرهابية ومستخدمة أيضاً أسلوب "بصيص النور في نهاية النفق"(2) .

راهنت الولايات المتحدة بصورة رئيسية على الضغوط وفرض العقوبات وحتى استخدام القوى العسكرية، بينما كانت هناك روسيا – كما يرى بعض المراقبين– قد اتخذت موقفاً متوازناً باستخدام التدابير السياسية، ووقفت موقفاً مشابهاً لروسيا بعض دول أعضاء الاتحاد الأوروبي ، ونجحت تدابير هذه الدول وكان لهم دور حاسم في تحويل مواقف بعض الدول المتهمة بمساندتها للإرهاب: فمثلا أو قفت ليبيا الدعم المالي لجماعات توصف بالإرهابية ومسلحين في أراضيها وقطعت علاقاتها في النصف الثاني من التسعينات مع الألوية الحمراء الإيطالية، والجيش الجمهوري الايرلندي وأبعدت أشخاص يتهم بتورطهم بالإرهاب، أما في إيران في أعوام التسعينات فقد حدثت تحولات إيجابية أيضاً إذ تخلت بصورة رئيسية عن "تصدير" الثورة الإسلامية، وبعد سقوط العراق في أيار 2003م وبعد تفجيرات الرياض والدار البيضاء أصبحت إيران تتجه إلى محاكمة المتهمين في منظمة القاعدة ، وتم إغلاق مكاتب المنظمات الفلسطينية المصنفة إرهابية تحت إعلان النبأ بأن هذه المنظمات قامت بإغلاق مكاتبها إرادياً، وتشير المصادر أن هناك صلات قد ضلعت بين الدولة والجماعات الإرهابية انصياعاً لإرادة " اللاعبين الكبار" ، الأمر الذي شكل مرحلة جديدة في تاريخ الإرهاب ولكن إلى أين تسير المرحلة التاريخية الجديدة من الإرهاب؟ (3).

كانت عملية 11/ 9 / 2001 م في أمريكا أكبر عملية إرهابية في التاريخ كشفت بما لا يترك مجالاً للشك عن وجود شكل جديد من الإرهاب أكثر خطورة من أي شكل تم التعرف عليه سابقاً، وهو وجود

1. حسن أبو غزالة ، الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره ص 79.
2. يلشنكو وزادنوف ، الإرهاب والقانون الدولي ، ترجمة المبروك محمد الصويعي ، ط 1 (مصراته ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان 1994) ، ص ص 23 – 24 .

منظمة مكتفية ذاتياً لا ترتبط بأية دولة اقتحمت الميدان الدولي مرتكبة جرائم أودت بحياة الآلاف مرة واحدة باعتبارها لاعباً جديداً على الساحة الدولية(1) .

المبحـــث الثاني :أشكـــال الإرهـــــاب

هناك أشكال مختلفة للإرهاب يمكن أن نحددها وفقاً لطبيعة تورط الأفراد أو الجماعات أو الحكومات في الإرهاب، فهناك الإرهاب الداخلي أو المحلي الذي يكون قاصراً على إقليم دولة محددة ولا يتجاوزها، وهذا الإرهاب ليس مقصوراً على الجماعات الغير رسمية أو غير الحكومية، وإنما يدخل في مثل هذا النوع من الإرهاب كل ما تقوم به الدولة من تورط سواء من خلال قواتها المسلحة أو أجهزتها المختلفة مثل الشرطة والاستخبارات من أعمال ضد أفراد أو جماعات معينة، وقد يأخذ هذا الإرهاب صفة الإرهاب السياسي أو ما استخدم من أجل تحقيق أهداف أيديولوجية معينة، أي أن الإرهاب يستخدم من جانب جماعة سياسية معينة من أجل تحقيق أهداف سياسية معينة عجزت عن تحقيقها بالوسائل المشروعة (2).

وهناك الإرهاب المرتبط بالجريمة وهو نوع من الإرهاب يستخدم من جانب جماعة سياسية معينة من أجل تحقيق أهداف مادية أو شخصية، وعادة ما يكون ضحاياه من رجال المال والاقتصاد والمسؤولين الحكوميين أو الموظفين العسكريين، وغالباً ما يستهدف (مباني حكومية، قطارات، حرس الحدود)، وهذا النوع من الإرهاب انتشر في مرحلة ما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وما شهدته الدول التابعة له من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية أدت إلى ضعف البنى السياسية والعسكرية وانتشار البطالة، وهذا النوع من الإرهاب الذي أخذ أحياناً شكل الجريمة المنظمة عاملاً مهدداً للأمن الوطني للدول بل الإقليمي والدولي، أيضاً هناك الإرهاب المرتبط بالمخدرات وهو إرهاب موجه ضد الأشخاص الذين يقومون بمكافحة المخدرات مثل القضاة وضباط الشرطة وبعض المسؤولين، وتتنوع أشكاله بين الاغتيالات والتخريب والخطف والتفجير، ورغم أن هذا النوع من الإرهاب يتعلق بشكل عام بالإرهاب المرتبط بالجريمة، إلا أن له شكله الخاص الذي يميزه، وخطورة هذا النوع من الإرهاب أنه أحياناً يتحالف مع جماعات وقوى سياسية من أجل إسقاط حكومات (أي أن هناك تداخلاً بين الإرهاب الممول من الدولة وبين إرهاب المخدرات)(3).

1. خالد عبيدات ، الإرهاب يسيطر على العالم ، مرجع سبق ذكره ، ص 90.
2. أودنيس العكرة، الإرهاب السياسي بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، (بيروت ، دار الطليعة ، 1983)ص40.
3. محمد السماك ، الإرهاب والعنف السياسي، (بيروت ، الشركة العالمية للكتاب ، بدون تاريخ) ص80.

وعلى العموم، يمكن تقسيم أشكال الإرهاب حسب ما يلي :

أولاً:- إرهاب الدولة

يقع كثير من الباحثين في الخلط بين الإرهاب والسلطة الدكتاتورية فإذا ما استخدمت السلطة الدكتاتورية العنف والخوف والقهر ينظر إليها على أنها إرهابية، بل تزداد وتتوالى التهم بأنها مسئولة أيضاً في تفشي ظاهرة الإرهاب، والحقيقة هناك سمات مشتركة بين الدكتاتورية والإرهاب مما يتيح التداخل بينهما.

وتتعدد أشكال العنف الذي تمارسه الدولة ، وتتعدد أهدافه ، فهو كما يكون داخلياً في حدود إقليمها، يكون خارجياً عبر حدود الدول، وفي كلاهما تستخدم القوة :

و قد تمارس الدولة الإرهاب الاجتماعي عن طريق إقامة نظام يستند إلى التفرقة بين فئات أو طوائف المجتمع، وانتهاك حقوق الإنسان، وحرياته الأساسية، بالحبس الجماعي والطرد الجماعي والتعذيب، وعدم المساواة والتهجير الإجباري والاستعباد والقهر(1) ، وتقوم بعض الدول بممارسة الإرهاب الثقافي والإعلامي عن طريق تزوير الحقائق وطمس ثقافات الشعوب ومحوها ، وغرس الفكر أو العقيدة التي يتبناها النظام القائم(2), وتقوم بالإرهاب الديني بحرمان بعض الطوائف من ممارسة شعائرها وطقوسها الدينية، أما الإرهاب العسكري فتمارسه الدولة، بالاستناد إلى قوة عسكرية مدربة ، وتقنية متطورة تملكها، تساعدها على بث الخوف والتهديد بين الآمنين، سواء داخل حدودها أو خارج الحدود عبر الدول، فإرهاب الدولة يشمل في تعليق الدستور وفرض الأحكام العرفية ومصادرة الحريات، وبذلك يصب القرار بيد الفئة الحاكمة التي تعطي نفسها صلاحيات مطلقة لفرض النظام بوسائل تعسفية وقمعية، مما يسقط العلاقة الأخلاقية الطبيعية بين الحاكم والرعية(3) .

وأوضحت اللجنة الخاصة بالإرهاب الدولي أن أسباب الإرهاب والتي جعلت منها صوراً لإرهاب الدولة متعددة، ووصفتها بأنها سياسية من خلال الاحتلال أو السيطرة الاقتصادية في حال الاستغلال الصارخ للموارد الطبيعية للدول الفقيرة, وتتداخل صور الإرهاب الدولية من حيث نطاق العمليات الإرهابية إلى إرهاب دولة في الداخل، وإرهاب دولة في الخارج .

1. مطيع مختار، "محاولة في تحديد مفهوم الإرهاب وممارسته من خلال النموذج الأمريكي"، مجلة الوحدة، العدد 56 ، ص72.
2. المرجع نفسه ، ص73.
3. أحمد يوسف التل ، الإرهاب في العالمين العربي والغربي، (عمان، 1998) ، ص62.

1.إرهاب الدولة الداخلي

الإرهاب الداخلي يكون من خلال التعسف في السلطة ، مثل أعمال التعذيب والمعاملة اللإنسانية ، وقد يكون الإرهاب الذي تمارسه الدولة ظاهراً لكنه يرتدي دائماً الشرعية القانونية التي يضفيها على ممارسيه خلال عملياتهم الإرهابية(1) .

وعليه فإن إرهاب الدولة في ذهننا يتمثل في قيام أجهزة تابعة للدول باغتيال بعض المسئولين أو الأفراد في دولة أخرى، أو قيام الدولة بطريق غير مباشر عن طريق تحويل بعض الأشخاص وتوجيههم لارتكاب أعمال إرهابية داخل دولة معينة أو ضد أشخاص معينين، وهو إرهاب بالنيابة وهو أكثر إبادة وعملياته أوسع نطاقاً .

ويتميز إرهاب الدولة بأنه ذو طبيعة سرية وغير معلنة؛ وذلك لأن الدولة المتورطة عادة ما تنكر أي صلة بينها وبين الأعمال الإرهابية التي تم ارتكابها ، وإن كان ليس هناك ثمة ما يمنع ارتكاب الدولة للأعمال الإرهابية علانية، وذلك من خلال استعراض غير مبرر للقوة واستخدامها لقتل الناس من أجل إلقاء الرعب في قلوبهم، مثال ذلك المجازر التي ارتكبتها إسرائيل، في حق الشعب الفلسطيني خلال "انتفاضة الأقصى(2)".

وقد أثر الإرهاب بأنواعه إرهاب الدولة أو إرهاب المجموعات على العالم بشكل عام، حيث أحدث الإرهاب بأنواعه جواً من عدم الاستقرار، ففي أي دولة نجد أن الحكومة هي التي تمارس السلطة، ولذلك فهي قد تمارس العنف ضد الفئات الأخرى في الدولة ، وهو ما يسمى بالإرهاب القهريRepression Terrorism ويعني استخدام درجة عالية من العنف من قبل أي حكومة ضد المدنيين من مواطنيها بواسطة مختلف أجهزتها، للحد من المعارضة السياسية بين أفراد الشعب ، أو إبعاده عن ممارسة السلطة، أو إضعاف إرادته في دعم المعارضة ، وتشكيله سياسياً بحسب الإيديولوجية التي تعكس مصلحة من في السلطة(3).

إن الفئة التي بيدها السلطة، تمارس العنف السياسي، من أجل ترسيخ هيمنتها وانفرادها بالسلطة، وحرمان الآخرين من المشاركة فيها، وفي ذلك انتهاك صارخ للقانون الطبيعي والإعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، حيث أن الدولة :

أ. تمارس الدولة الإرهاب الاجتماعي لفرض هيمنة المجموعة الحاكمة ، وذلك من خلال العمل لصالح مؤيديها دون غيرهم، لتختار من بينهم أشخاصا لتولي الوظائف الرئيسية ومنحهم سلطة اتخاذ

1.حسين إمام، الإرهاب وحروب التحرير الوطنية، (القاهرة، دار مصر المحروسة، 2002) ، ص104.
2.أحمد أبو الفاء ، ظاهرة الإرهاب، القاهرة، مجلة السياسة الدولية, مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد،161، 2005 ، ص16.
3.عز الدين أحمد جلال، الإرهاب في الشرق الأوسط، ملامح رئيسية، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 73 ، أبريل 200 ، ص79.

القرار ، في الوقت الذي يحرم فيه من تولي هذه الوظائف والمسؤوليات ، بعض الأفراد من فئات غير مؤيدة للحكومة هم أحق بها من غيرهم(1).

ب. كذلك تمارس الدولة الإرهاب السياسي ، بحرمان الأفراد من ممارسة الحقوق المدنية والسياسية ، كما تحرمهم من حق التصويت أو تضييق مجالاته، بهدف حرمان فئات واسعة من الشعب من المشاركة في العملية الانتخابية ، وبأعمال القمع والتعذيب والاغتيالات(2).

ج. الوسائل الإعلامية الحكومية، حيث تمارس سلطات الدولة العنف الثقافي والإعلامي، لغرس فكرة وعقيدة النظام، وتمارس سلطات الدولة الإرهاب الديني، بحرمان الأفراد والطوائف من ممارسة الشعائر الدينية، أو بالقيام بأعمال عنف عن طريق أجهزتها وعملائها، كالقتل والتعذيب أثناء تأدية المناسك الدينية(3).

وتمارس سلطات الدولة العنف العسكري داخل إقليمها عندما توجه القوات العسكرية لمواجهة الاضطرابات والمظاهرات بهدف قمعها، كما أن إعلان حالات الطوارئ والأحكام العرفية، التي بموجبها تعطي للعسكريين سلطات واسعة، كالتفتيش، والاعتقالات ، والضرب هي من ممارسات العنف لأجهزة الدولة(4)، مما سبق يتبين لنا أن سلطات الدولة تمارس مختلف نماذج العنف داخل إقليمها.

2. إرهاب الدولة الخارجي

إن العنف الذي تقوم به دولة ضد غيرها من الدول، ليس بظاهرة جديدة أو مستحدثه لأنه تزامن مع بدايات ظهور الدول، إلا أنه لم يظهر بالشكل المنظم إلا بعد قيام الدول الأوروبية، بالتوسع على حساب شعوب أخرى خارج قارة أوروبا ، وقد ارتكبت بسبب ذلك أبشع جرائم الإرهاب والإبادة ضد سكان الدول والأقاليم المستعمرة(5)، وفي فترة تالية، وخاصة بعد انحسار الاستعمار "بصورة تقليدية" بحصول الدول المستعمرة على استقلالها، تغير النمط الاستعماري التقليدي بأسلوب جديد، فبدأت الدول الاستعمارية التقليدية ودولٌ أخرى امتلكت وسائل القوة، في ممارسة عنف إرهابي على دول أقل قوة،وذلك من خلال السيطرة على مواردها وإمكانيتها ، وإخضاعها للإرهاب الاقتصادي والثقافي، والسياسي....الخ(6).

1.إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، ط1 (مصر ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1990م)ص 31.
2.المصدر نفسه ، ص32 .
3.مثالها: مجزرة الحرم الإبراهيمي في فلسطين المحتلة بتاريخ: 25-2-1994.
4.حسين رشوان عبد الحميد أحمد، التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع، (القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1997) ،ص45.
5.إسماعيل الغزال ، الإرهاب والقانون الدولي، مرجع سبق ذكره ، ص 30.
6.مجموعة باحثين، الإرهاب الدولي بين الواقع والتشويه،(باريس , المركز العربي للنشر والتوزيع والدراسات، 1982)، ص147.

والصورة الغالبة في إرهاب الدولة الخارجي المعاصر تكون، عن طريق تكليف شركات متعددة الجنسيات للعمل في دول أخرى بأعمال الاستثمارات، وهي لغرض السيطرة الاقتصادية بالدولة المستمر فيها، ووضعها من فلك الدولة المستثمرة، خاصة إذا ما عرفنا أن العاملين بهذه الشركات من دول العام الثالث كثير منهم أعضاء مخابرات ، عاملين أو متقاعدين، لديهم القدرة الفائقة على التجسس لإيصال المعلومات على دولهم، وبالتالي التحكم في اقتصاديات الدولة ، ومواردها،وحتى النيل من ميزان مدفوعات الدول العاملين بها لترسيخ التبعية الاقتصادية والمالية ،وتمارس الدولة الإرهاب القمعي خارج حدودها، بواسطة العناصر المدربة على أساليب الاغتيالات والتعذيب والتخريب، وإثارة الرعب والخوف(1)أو باشتراك قواتها العسكرية فعلاً في أعمال العنف الإرهابي ، وقد يصل الأمر إلى استخدام عناصر إرهابية مأجورة ومدربة لخوض الإرهاب نيابة عنها.

إن ممارسة العنف ضد الأبرياء يكون عملاً غير أنساني وغير أخلاقي، ومع ذلك فإنه صار يطبع بعض مظاهر العلاقات الدولية، وخاصة في الحالات التي تكون فيها دول كبرى" كالولايات المتحدة الأمريكية" غير قادرة على القيام بأي عمل تجاه دولة معادية لها مثل"كوبا""أو فنزويلا" برغم عدم تكافؤ الدولتين على مختلف الأصعدة(2).

وقد أقدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1974/12/14م على تعريف للعدوان برقم (3314) بالتوافق وجاء فيه " العدوان هو استخدام القوة المسلحة من جانب دولة ضد سيادة دولة أخرى وحرمة أراضيها واستقلالها السياسي".

وأجاز التعريف استخدام جميع أنواع الكفاح بما فيها المسلح وأخذ تمييزاً محدداً بين الإرهاب والمقاومة مشيراً إلى أنه يعتبر العمل عدوانياً فيما إذا تشمل:

أ- اجتياح ومهاجمة إحدى الدول من قبل القوات المسلحة لدولة أخرى، أو أي احتلال عسكري.

ب- قصف القوات المسلحة لإحدى الدول، أراضي دولة أخرى أو استعمال أي سلاح من قبل ضد دولة أخرى.

ج- محاصرة مرافئ أو شواطئ دولة من قبل القوات المسلحة لدولة أخرى.

د- الهجوم الذي تقوم به القوات المسلحة لدولة ما ضد القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية لدولة ثانية أو ضد أساطيلها البحرية أو الجوية.

هـ- قيام القوات المسلحة الموجودة داخل إقليم دولة أخرى بموافقة الدولة المضيفة على استخدامها بشكل يتعارض مع نص الاتفاق.

1.إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص39.

2.محمد السماك ، الإرهاب والعنف السياسي،(بيروت، الشركة العالمية للكتاب) ، ص57.

و- استخدام أراضي دولته في عمل عدواني ضد دولة ثالثة.

ي- إرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية مرتزقة للقيام بأعمال عدوانية ضد دولة أخرى(1)

وأغلب دول العالم لا تتورع عن استعمال العنف ضد شعوب الدول الأخرى ، من أجل تحقيق مصالحها، بما فيها الدول الكبرى دائمة العضوية بمجلس الأمن وهي التي أعطاها المجتمع الدولي سلطات واسعة من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين .

ثانياً- الإرهاب الدولي :

شهد الإرهاب الدولي طيلة عقد التسعينات العديد من التطورات الهيكلية الهامة، وكانت هده التطورات عائدة على العديد من المتغيرات أبرزها "تحولات النظام الدولي" والإتاحة المتزايدة نسبياً للتكنولوجيا العسكرية، بما في ذلك تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل ، والعولمة وما تخلفه من فرص وتحديات، والعلاقات بين نظم الحكم وجماعات المعارضة في العديد من الدول، والرفض المتزايد للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، بالإضافة إلى التحفظ على ما تتسم به السياسة الأمريكية من تحيزات واختلالات في عدد من أقاليم العالم، وبالذات في الشرق الأوسط وبهذا سنتطرق إلى أشكال الإرهاب الدولي على النحو التالي :

1. **الإرهاب التقليدي :** يشهد الإرهاب التقليدي تطوراً ضخماً ،حيث يمكنه أن يسبب قدراً كبيراً في الدمار والخسائر البشرية، وهو ما بدا واضحاً في عمليات "أوكلاهوما" وتفجير سفارتي الولايات المتحدة في "كينيا وتنزانيا" عام 1998م، ثم أخيراً تفجيرات 11سبتمبر وفي كثير من الحالات يكون منفذو العمليات الإرهابية من الفنيين ذو الخبرة العالية في التعامل مع المتفجرات والمعدات القتالية، بل إن الجماعات الإرهابية ربما تملك في بعض الحالات معرفة تكنولوجية أعلى من معرفة أجهزة الأمن المناوئة لها ، أو على الأقل متساوية معها(2) .

2. **الإرهاب النووي :** بدأ الخوف من الإرهاب النووي يأخذ أبعاداً بالغة الخطورة منذ بداية التسعينات، ولاسيما ما تردد عن إمكانية حصول جماعات إرهابية على رؤوس نووية أو مواد نووية، من جمهوريات الاتحاد السوفييتي، السابق في ظل حالة الفوضى التي أصابت الترسانة النووية عقب تفكك الاتحاد السوفييتي وعلى الرغم من أن المعرفة النووية أصبحت متاحة على نطاق واسع، إلا أن التكنولوجية ذاتها ليست متاحة بسهولة، وتعتبر عملية إنتاج رأس نووي مسألة بالغة الصعوبة، ومع ذلك فإن التحليلات المطروحة في الإرهاب النووي لا تتحدث فقط عن احتمالات نجاح الجماعات الإرهابية في

1. قرار تعريف العدوان رقم (3314) لعام 1974 ، الصادر عن الدورة 29 للجمعية العامة .
2. أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، يناير 2007، العدد 160 ،ص44.

الحصول على رؤوس نووية ولكنها تتحدث أيضاً في أشكال أكثر بساطة من ذلك، وأبرزها ما يعرف بـ " القنبلة القذرة " وهي عبارة عن مواد نووية مشعة يمكن وضعها مع المتفجرات التقليدية، بحيث يؤدي الانفجار إلى انتشار الإشعاع المتولد عن المواد النووية على مساحات شاسعة ، محدثاً بذلك أضراراً بشرية ومادية فادحة، وهناك أيضاً ما يعرف بـ " الحقيبة النووية " وهي تحتوي على رأس نووي يضم شحنة "كيلوتونات " تزن إجمال حوالي 74 كجم، وكانت أجهزة الاستخبارات السوفييتية كي جي بي/ قد طورت هذه الحقيبة في الخمسينات والستينات لاستخدامها في حالات التوتر العالمي، ولا تقتصر مخاطر هذه الحقيبة على قوة التفجير الناتج عنها فقط، ولكن أيضاً بالتأثير القاتل للبقايا الإشعاعية الناتجة عن التفجير في المنطقة المستهدفة، كما يكون بعض هذه الحقائب قد وصل إلى بعض الجماعات المتطرفة مثل تنظيم القاعدة(1) .

3. **الإرهاب البيولوجي :** لم تشهد الساحة الدولية إرهاباً بيولوجياً بالمعنى الحرفي للكلمة قبل حوادث انتشار ميكروب " الجمرة الخبيثة " في بعض مدن الولايات المتحدة، ثم انتشاره في عدد من الدول الأخرى، والتي مثلت تحولاً جوهرياً في طبيعة التهديد الإرهابي البيولوجي .

ومن المعروف أن العديد من دول العالم، وبالذات الدول الكبرى تمتلك ترسانات متطورة في مجال الأسلحة البيولوجية وتتنوع الأسلحة البيولوجية ما بين ثلاث فئات هي: البكتيريا (وأشهرها الجمرة الخبيثة والجمرة المتموجة والكوليرا والطاعون) والفيروسات (وأشهرها الجدري) إلا أن استخدام الأسلحة البيولوجية في العمليات الإرهابية تعتبر مسألة معقدة إلى حد كبير فعلى سبيل المثال يحتاج تصنيع بودرة الجمرة الخبيثة، على غرار هجمات الولايات المتحدة إلى تكنولوجيا متقدمة لا توجد إلا في الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية(2) .

4. **الإرهاب الكيماوي :** يتسم الإرهاب الكيماوي بالبساطة والسهولة النسبية، بسبب سهولة تصنيع المواد الكيماوية وسهولة استخدامها، علاوة على ضخامة الخسائر المترتبة عليه، وتنقسم المواد الكيماوية إلى نوعين رئيسيين، الأول الموجه ضد الأعصاب، مثل

(السارين والخردل وفي إكس) والثاني المواد الموجهة ضد الأنزيمات الموجودة داخل الجسم البشري مثل (الأسيتيل كولين استريز) وقد كان المثال الأبرز على هذا النوع من الإرهاب هو قيام طائفة (أوم) الدينية الإرهابية في اليابان باستخدام غاز (السارين) في الهجوم على نفق طوكيو في مارس 1995م مما أسفر عن مقتل 110 أشخاص وإصابة 5000 آخرين(3) .

1. كمال قبيسي , تهديد بن لادن النووي قد يكون مصدر 100 حقيبة طورتها الـ كي جي بي اختفت من الترسانة السوفيتية , جريدة الشرق الأوسط، 17 نوفمبر 2001 ، ص 10.
2. أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 160 ، يناير 2007 ، ص47.
3. المصدر نفسه ، ص48.

5.الإرهـاب المعلومـاتي : ويتمثل في استخدام الموارد المعلوماتية، والمتمثلة في شبكات المعلومات وأجهزة الكمبيوتر وشبكة الإنترنت، من أجل أغراض التخويف أو الإرغام لأغراض سياسية ويرتبط هذا الإرهاب المعلوماتي إلى حد كبير بالمستوى المتقدم للغاية الذي باتت تكنولوجيا المعلوماتي تلعبه في كافة مجالات الحياة في العالم .

ويمكن أن يتسبب الإرهاب المعلوماتي في إلحاق الشلل بأنظمة " القيادة " والسيطرة والاتصالات أو قطع شبكات الاتصال بين الوحدات والقيادات المركزية وتعطيل أنظمة الدفاع الجوي وإخراج الصواريخ عن مسارها أو اختراق النظام المصرفي أو إرباك حركة الطيران المدني أو شلل محطات الطاقة الكبرى، من أجل الاستعداد لمواجهة مثل هذا النوع من الهجمات، سواء كانت في إطار عمليات إرهابية أو ضمن حرب شاملة مع دول مناوئة ولهذا أمر الرئيس بيل كلينتون في عام 1996 بتشكيل لجنة حماية البنية الأساسية الحيوية، من بينها شبكات الكمبيوتر وذلك لضمان أمن الولايات المتحدة من أي خطر إرهابي محتمل(1) .

الخاتمة

يمكن القول أن ظاهرة الإرهاب ليست ظاهرة جديدة ، و إنما هي ظاهرة قديمة قدم الإنسان ذاته ، فهي لصيقة بطبيعة وجوده، و الظاهرة تتطور كذلك بفعل متغيرات البيئة الدولية التي تتحرك فيها ، و التي تعتبر العامل الرئيسي وراء التحول في أشكال الإرهاب الدولي ، وعلى الرغم من أن جوهر الإرهاب يظل واحداً ، فإن أشكاله تختلف و تتطور بسرعة مع الزمن ، وتبقى المسألة الرئيسية تكمن في حصر و تقنين ظاهرة الإرهاب مسألة ذات بعد حضاري وإنساني ، وكون الإنسان هو الشخص الذي يمتلك الإرادة الفعلية في استئصال جذور الإرهاب لينهض من جديد بفكر خلّاق بناء و قادر على التعاطي الإيجابي مع واقع و أعباء الحياة المختلفة .

إن ظاهرة الإرهاب كفعل ليست انعكاساً مجرداً للبنى الاجتماعية أو للكل الاجتماعي ، وليست نتيجة آلية للحياة الاجتماعية ، فالنظرة الموضوعية لفهم ظاهرة الإرهاب لا تتم إلا من خلال الإحاطة بالجذور التاريخية و إدراك الدوافع الآنية المحيطة بالظاهرة وتركيبة المجتمع التي تتضمن الوسائل المادية و الأخلاقية و الفكرية.

1. أبو بكر الطيار، الإرهاب ،جريدة الأهرام ،21 ديسمبر 2001 ص 6.

حوافـز جـذب الاستثمارات الأجنبية المباشـرة

وطرق تقييمهـا دراسة حالة الجزائر

د. سماح سيد أحمد – أ. عثمان سالم علي

المقدمـــــــــــــــــة

شهد الاقتصاد العالمي عدة تحولات خاصة في نظامه المالي، حيث انتهجت الدول المتقدمة سياسة الانكماش المالي بغية تخفيض نسبة التضخم الذي ظهر خلال عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، والذي أدى الى تقليص الإنفاق في هذه الدول على المساعدات الخارجية مما أثر سلبياً على حجم المساعدات الرسمية من الدول المتقدمة الى الدول النامية من جهة وتفجر أزمة المديونية الخارجية بإعلان المكسيك توقفها عن الدفع فى صيف 1982 من جهة أخرى، فجاء الاستثمار الأجنبي المباشر بديلاً عن المساعدات الخارجية وتبعيتها والديون الخارجية وآثارها، فأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مع بداية التسعينيات المصدر الرئيسي لتمويل التنمية لاقتصاديات الدول النامية وحتى المتقدمة، وعليه اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر فى توفير التمويل المطلوب لإقامة المشروعات الإنتاجية ونقل التكنولوجية والمساهمة فى رفع مستويات الدخول، والمعيشة، وخلق المزيد من فرص العمل، وتحسين المهارات والخبرات الإدارية، وتحقيق ميزات تنافسية فى مجال التصدير والتسويق ولم تشذ الجزائر عن هذه القاعدة فلقد استهدفت هذه الورقة استعراض العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر و حجم التدفقات الأجنبية المباشرة ونصيب الجزائر من هذه التدفقات والقوانين والتشريعات المنظمة التي سنتها لهذه الاستثمارات والميزات التي تمنحها لتشجيعها .

أن المنافسة بين الدول المضيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجعل جذب الاستثمارات أكثر تحفيزاً لانسياب أكبر قدر من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، لهذا نجد الدول في حراك مستمر من أجل تحسين عوامل جذب الاستثمار وجعلها أكثر تحفيزاً للمستثمر الأجنبي، ومن المهم الإشارة الى الفرق بين العوامل المحفزة(Motivational Factors) التي نتناولها في هذه الورقة البحثية، والحوافز الضريبية والمالية(Financial and Tax Lncentives)، حيث أن هذه الأخيرة تمثل عاملاً من

العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فأظهرت معظم الأبحاث والدراسات الميدانية أن الحوافز الضريبية والمالية تعتبر عاملاً ثانويا وله تأثير بسيط في جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والدراسات الميدانية أثبتت في بدايتها أن عامل الحوافز الضريبية والمالية يعتبر من أقل العوامل تأثيراً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن مع تزايد حرية التجارة وتحرك رؤوس الأموال عالمياً في إطار العولمة أظهرت النتائج أن هذه الحوافز لها تأثير في تحديد حجم التدفقات في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة، كما أثبت بعض الدراسات الميدانية في الدول النامية أن الحوافز الضريبية والمالية لها تأثير قليل فى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بل كانت لها تأثيرات مضادة، فمثلاً في البرازيل أدى حجم الحوافز الضريبية الى خسارة في مداخيل الدولة أكثر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي ولدتها، وكذا تعد الإعفاءات الضريبية في ماليزيا ضخمة بالنسبة للشركات المستهدفة وفى تايلاند المشاريع التي تمسها الحوافز و بها معدلات فائدة مرتفعة حدثت دون حوافز، في حين يجمع الكثير بأن الحوافز الضريبية والمالية يكون لها الحسم فى جذب الاستثمارات الأجنبية بين الدول ذات البيئة الاقتصادية المتشابهة والمتقاربة. وتتمحور إشكالية هذه الورقة في السؤال التالي : ما هي العوامل المحفزة في الدول المضيفة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟ وكيف يتم تقييمها من قبل المستثمر الأجنبي ؟ وما هو واقع الحال في الجزائر؟

وسوف يتم معالجة هذه الإشكالية من خلال الخمسة محاور التالية:

1.أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

3.العوامل المحفزة لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4.المؤشرات الاقتصادية لقياس العوامل المحفزة.

5. دراسة واقع الجزائر.

أولا : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

"يعرف بأنه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها ".[1]

ولقد تزايدت أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم منذ التسعينيات باعتبارها أهم الوسائل التمويلية الدولية المتاحة للأسباب الآتية:[2]

[1] - حسين عمر: **الاستثمار والعولمة** (القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2000)، ص56

2 - كريمة قويدرى: **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي فى الجزائر**، رسالة ماجستير، غير منشورة،(الجزائر: جامعة ابى بكر بلقائد تلمسان، 2010-2011)، ص29

1.نتيجة لأزمة المديونية عام 1982 وما ترتب عليها من امتناع الدول النامية المدينة عن سداد ديونها بداية من المكسيك، الأمر الذي أدى بالدول المتقدمة إلى الاستثمار في الدول العاجزة عوضاً عن منحها قروضا إضافية.

2.حدوث تغير في النظرة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها وسيلة لسد فجوة الادخار – الاستثمار والعوائد الأخرى المصاحبة لها مثل التكنولوجيا والمهارات الإدارية... إلخ، بدلا من كونها تدخل في الاقتصاد الوطني.

3.قيام العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية وتغييرات هيكلية في اقتصادياتها لإحلال نظام السوق وفتح أسواقها على العالم، مما ترتب عليه التخلص من بعض القيود التي كانت تعوق تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى داخل أراضيها.

4.ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا للدور الذي تتوقع الدول النامية أن يؤديه في تحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال:[1]

أ. إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول، عبر الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول : رأس المال، التكنولوجيا والمهارات الإدارية .كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا.

ب. المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.

ت. رفع معدل الاستثمار في الدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة، ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.

ج. انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل، نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

د. تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة، وفي تقليل عجز الميزان التجارى.

[1] - أميرة حسب الله محمد: **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية** (القاهرة:الدار الجامعية، 2004-2005)، ص20

ثانيا :- تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

يظهر تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي عالميا من خلال تقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة التي ترصد سنويا حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ نلاحظ تزايدا مستمرا للتدفقات الواردة، حيث كانت 59 مليار دولار سنة 1982 لتقفز إلى 202 مليار دولار سنة 1990،، بمعدل نمو سنوي يقدر 21.7% من 1982 – 1990 أي بزيادة وصلت إلى ثلاثة أمثال ما كانت عليه خلال الثمانينيات.

كما بلغ المعدل 21.8% خلال الفترة من 1990– 1995 بسبب التغيرات العالمية الناجمة عن حرب الخليج، إلا أنه تزايد بنسبة 40% خلال الفترة من 1990 - 2000 وارتفعت قيمة التدفقات إلى 1410 مليار دولار سنة 2000 التي تعد أفضل سنة نتيجة عمليات اندماج، وشراء - الشركات عابرة الحدود الذي تمثل المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي في الدول المتقدمة، غير أنها انخفضت في كل من سنة 2001 و2002 بمقدار الخمس بسبب تباطؤ النمو في معظم أنحاء العالم وانخفاض تقديرات سوق الأوراق المالية، وتحقيق الشركات لمستوى أدنى من الربحية وتباطؤ سرعة هيكلة الشركات في بعض الصناعات وتوقف عمليات الخصخصة في بعض البلدان، إضافة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001.

بينما شهدت سنة 2004 طفرة طفيفة في تدفقات الاستثمار الأجنبي على صعيد العالم بعد ثلاث سنوات من التدفقات الآخذة في الهبوط، فالتدفقات في عام 2004 قد حققت أعلى معدل نمو بلغت 27.4% مقارنة بعام 2003التي بلغت نسبتها 9.7%، وترجع أسباب الزيادة إلى عدة عوامل حيث أدى ارتفاع أسعار كثير من السلع الأساسية إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوجيهه إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن.

كما حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا سنة 2005 زيادة بنسبة 28.9% عن مستواها سنة 2004 ، متأثرة بالنمو الاقتصادي العالمي و انتعاش صفقات الاندماج و التملك واستمرار تحسين بيئة الاستثمار والاهتمام بالترويج له على المستوى العالمي، مع UNCTADتزايد الاهتمام بتبسيط إجراءات التراخيص والمعاملات في الدول المضيفة .حيث بينت إحصائيات المنظمات الدولية منها أن الدول المتقدمة هي المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغ حجمها على المستوى العالمي 1245,50 مليار دولار سنة 2000 و 837.2مليار دولار سنة 2005 ، وكان نصيب الدول المتقدمة من هذه التدفقات 1098,50 مليار دولار و 706,70 مليار دولار على التوالي : أي نسبة 88% سنة 2000 و 84% سنة 2005، واحتلت الدول المتقدمة الصدارة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الذي بلغ 1133 مليار دولار سنة 2000 من أصل 1409.5 مليار دولار عالميا و 590سنة 2005 من أصل 953.8مليار دولار أي نسبة 59% , 80% أنظر الجدول (1) .

كما اظهر تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة (2008) ارتفاعا ملحوظا على المستوي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لتصل في عام 2007 إلى 1833 مليار دولار والذي يتجاوز بكثير المستوي القياسي العالمي لسنة 2000 ، حيث ارتفعت بنسبة 30% سنة 2007 ، وذلك بالرغم من الأزمات المالية والائتمانية التي بدأت في النصف الثاني سنة2007 ، وعزتUNCTAD هذا النمو في الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى النمو المرتفع والأداء الاقتصادي القوي في أنحاء كثيرة من العالم، كما ساهم ارتفاع أرباح الشركات . وبالتالي صعود قيمة أسهمها، في رفع قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، والتي شكلت الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأفاد التقرير بأن من الأسباب الأخرى التي حفزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الاستمرار في سياسات الانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية وبقاء الدول المتقدمة تستحوذ على النصيب الكبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة إلى ما تتمتع به الدول المتقدمة من قواعد صناعية ،و أسواق ضخمة ،و قدرات تكنولوجية راقية وبيئة استثمارية جاذبة أي بها عوامل تحفيزية لجذب الاستثمارات 1 (رغم الارتفاع الملموس في ارتفاع نصيب الدول النامية) كما يوضحه الجدول(2) كما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ارتفاعاً معتدلاً لتصل الى 1244 تريليون دولار في عام 2010، ولكنها مازالت أدنى بنسبة 15% عن متوسطه قبل الأزمة، وقد تمكنت الاقتصاديات النامية والاقتصاديات الانتقالية معاً لأول مرة لاجتذاب أكثر من نصف التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ، كما أن التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه الاقتصاديات قد بلغت مستويات مرتفعة قياسية واتجهت معظم استثمارات هذه الاقتصاديات إلى بلدان أخرى في الجنوب، وعلى النقيض من ذلك استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة الى البلدان المتقدمة في الانخفاض.

نتيجة لهذه الأهمية اشتدت المنافسة بين الدول النامية وحتى المتقدمة على توفير مناخ استثماري جذاب الذي هو مجمل الظروف و الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية و المؤسسية والقانونية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، أي هو عبارة عن مجموعة من العوامل المحفزة تستخدم لزيادة القدرة التنافسية.

[1] UNCTAD, "**World Investment Report 2008**", Geneva 2008, p1. -

ثالثاً : العوامل المحفزة لجدب الاستثمار الأجنبي[1]

تتلخص العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الأكثر شيوعاً في ثلاثة مجموعات من العوامل وهى:

1.العوامل المحفزة الاقتصادية.

2. العوامل المحفزة السياسية.

3. العوامل المحفزة القانونية والتنظيمية.

أولا : العوامل المحفزة الاقتصادية.

تعتبر العوامل الاقتصادية للبلد المضيف أهم محفز للمستثمر بصفة عامة وللأجنبي بصفة خاصة، لما لها من تأثيرات على المشروع الاستثماري ومنها:

أ.حجم السوق المحلية ونموها : يقاس حجم السوق عن طريق متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، أما احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان فكلما ارتفع نصيب الفرد وعدد السكان كان ذلك محفزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية.

ب. استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية : تتمثل السياسات الاقتصادية في كل من السياسة النقدية والسياسة المالية والضرائب والشفافية في المعاملات المالية، فكلما كان هناك استقرار في السياسات الاقتصادية كان ذلك عامل مهماً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ج. معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي : – أن ارتفاع معدلات النمو تعنى ارتفاع فرص التقدم والتحسن في اقتصاد البلد المضيف، والدراسات تثبت صحة العلاقة الطردية بين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي وحجم التدفقات الواردة2، فكلما ارتفع معدل النمو كان ذلك حافزاً للاستثمار الأجنبي.

د. معدل التضخم3: أن معدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة وعلى حجم الأرباح من جهة أخري، فانخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر حافزاً للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج.

هـ.سعر الصرف: هناك وجود لعلاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتخفيض قيمة العملة يعتبر جاذباً للاستثمارات الأجنبية.

---

[1] - يوسف رشيدي: أثرا لاستثمار الأجنبي المباشر علي الاقتصاد الوطني . حالة الجزائر،**مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**،ع5، ،(الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005)، ص 158.

[2] .عمر صقر : **العولمة وقضايا معاصرة** (القاهرة: الدار الجامعية، 2000) ، ص51

[3] .سعيد النجار: آفاق الاستثمار فى الوطن العربى (القاهرة: اتحاد المصارف العربية، 1992) ، ص66

و.توفر اليد العاملة: تختلف الأجور من دولة الى أخرى نظراً للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة، وبذلك تكون الدول التي بها يد عاملة رخيصة التكاليف ومتدربة تكون أكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية.

ز. **توفر البنية التحتية الملائمة** : وتشمل البنية التحتية كل من شبكات النقل البرى والجوى والبحري وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والغاز، وتوفر هذه البنية يحفز على جذب الاستثمارات الأجنبية.

ي .**توفر المناطق الحرة** : أن توفر المناطق الحرة يؤدى الى جذب المستثمرون الأجانب لان هذه المناطق تتمتع بالإعفاءات الجمركية والضريبية.

ثانياً : العوامل المحفزة السياسية

اختلفت الآراء حول ترتيب الاستقرار السياسي بين المقام الأول أو الثاني كعامل جذب للاستثمارات، حيث ترتبط العوامل السياسية بالمخاطر السياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي، وتأخذ الأشكال التالية:

أ.التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة للمشروعات الأجنبية كلياً أو جزئياً بدون تعويض.

ب. التأميم، أي تحويل المشروعات الأجنبية الى ملكية عامة للدولة.

ج. فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.

د. الإلغاء أو عدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمر الأجنبي والدولة.

ثالثاً : العوامل المحفزة القانونية والتنظيمية

تعد قدرة الدولة على بناء قاعدة قانونية مسايرة للتشريعات الدولية محفزاً للاستثمارات الأجنبية وتكون هذه القاعدة في شكل توفير إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الاجنبى المباشر يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الاجنبى المباشر، فبقدر ما يكون محكماً ومنظماً وغير معقد يكون محفز المستثمر الاجنبى، وتختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجهات المشروع في الدولة.

رابعاً: المؤشرات الاقتصادية لقياس العوامل المحفزة

تعتبر المؤشرات الدولية النوعية من أهم طرق قياس مدى ودرجة توفر العوامل المحفزة في الدول، لذا نجد هناك اهتماما كبيراً بهذه المؤشرات خاصة منها التي تصدر عن المنظمات الدولية أو المؤسسات المتخصصة، ومن هذه المؤشرات الدولية:

أ.مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد:1 ويصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ 2001 ويهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد، و يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وإيجاد وظائف في سوق العمل.

العوامل التي يقيسها المؤشر

يقاس مؤشر الأداء بقسمة (حصة البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا) / (حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) ويؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لمرة واحدة، أما مؤشر الإمكانيات فيأخذ ب 8 عوامل تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عدد خطوط الهاتف، حجم استهلاك الطاقة، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للدخل الوطني، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا للسكان، وتصنيف البلد السيادي.

دليل المؤشر

بالنسبة لمؤشر الأداء حصول الدولة على معدل واحد أو أكثر يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي مؤشر الإمكانات الذي يتراوح بين صفر وواحد يحتسب بقسمة الفرق بين قيمة المتغير في البلد وأدنى قيمة للمتغير على الفرق بين أعلى قيمة، وأدنى قيمة للمتغير، ومن مقارنة وضع البلد وفقا لمؤشري الأداء والإمكانات يتم تصنيفه ضمن إحدى المجموعات التالية:

– مجموعة الدول السباقة : تحظى الدول بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع وتشمل هذه المجموعة 42 دولة.

– مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض وتشمل 28 دولة.

-مجموعة الدول ما دون إمكاناتها وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع وتشمل 30 دولة.

– مجموعة الدول متدنية الأداء وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض وهى المجموعة التي تنتمي إليها الجزائر وتشمل 40 دولة.

[1] - عيسى محمد الفارسى، سليمان سالم الشحومى:البيئة الملائمة لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي فى ليبيا،(طرابلس، 2006)، ص4

ب.المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر شهريا عن مجموعة International) Country Risk Group)القطرية PRS GROUP الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ سنة 1980 ، ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل تجاريا مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها، ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقييم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية 25% ومؤشر تقييم المخاطر المالية 25%. 1 .

العوامل التي يقيسها المؤشر

تتمثل العوامل في كل من المخاطر السياسية والمخاطر الاقتصادية والمخاطر التمويلية.

دليل المؤشر.

من صفر إلى 49.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا، من 50.0 إلى 59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة، من60 إلى 69.5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة، من 70.0 إلى 79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة، من 80.0 إلى 100.0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا.

ج. مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر عن معهد هيرتاج وصحيفة وال ستريت جورنال منذ عام1995 ، وهو أداة مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية والمستثمرين،وقد دخل فى المؤشر 161 دولة عام 2002 بينهم 20 دولة عربية من بينهم الجزائر، ويهتم هذا المؤشر بقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع 2من خلال العوامل التالية: **العوامل التي يقيسها المؤشر:3**

يعتمد المؤشر على خمسين متغير اقتصادي يتم ضمهم في عشر مجموعات تشمل السياسات التجارية، الموازنة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب رأس المال الأجنبي، التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور والأسعار، حقوق الملكية، السوق السوداء والتشريعات والإجراءات.

دليل المؤشر:4

تمنح العوامل أوزانا متساوية ويحسب المؤشر بالأخذ بالمتوسط ويمكن تقيم هذا المؤشر بما يلي:

---

[1] ..محمد قويدرى:أهمية الاستثمار الاجنبى المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، من 17-18 ابريل،(الجزائر، 2006)، ص289

[2] . زين منصورى: واقع وآفاق سياسات الاستثمار في الجزائر، **مجلة اقتصادية شمال أفريقيا**، ع2 (الجزائر: جامعة شلف،2005)، ص143

[3] . نفس المصدر السابق، ص143

[4] . ناجى بن احسين: مرجع سبق ذكره، ص69

(80–100) يدل على حرية اقتصادية كاملة – (70– 79.9) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة – (60 – 69.9) يدل على حرية اقتصادية متوسطة – (50–59.9) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة – (40 –49.9) يدل على حرية اقتصادية منعدمة.

نلاحظ من عرض العوامل التي تأخذ بها المؤشرات الدولية، أنها تشمل تقريبا كل ما سبق ذكره من العوامل المحفزة، وهذا ما يدل على أهمية هذه العوامل بالنسبة للدول المضيفة خاصة في إطار المنافسة الدولية لجذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلية يرى الباحث بان هذه العوامل تحفيزية لجذب المزيد من الاستثمارات ولا تقتصر على الحوافز المالية والضريبية، فإذا ما حاولنا أن نقارب بين نتائج المؤشرات وحجم التدفقات نلاحظ في أغلب الأحيان الدلالة الإحصائية بين ترتيب الدول وحجم التدفقات الاستثمارية سنويا، حيث نلاحظ أن الدول المتقدمة تحتل المراتب الأولى في هذه المؤشرات وتحتل المراتب الأولى في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة.

خامساً: دراسة واقع الجزائر

ظهر بشكل ملحوظ، دخول الجزائر في المنافسة الدولية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية التسعينيات من خلال الاهتمام بتحسين العوامل المحفزة التي من شانها جعل المناخ الاستثماري للجزائر محفزا للمستثمرين الأجانب، فبدءا بالهيئات والتشريعات الصادرة في تلك الفترة كوكالة دعم وترقية الاستثمارات في الجزائر بتاريخ 17/ 10/ 1993 ومجموعة من القوانين[1] تقدم التسهيلات اللازمة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر والتعديلات المتعاقبة على قانون تطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله، والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصاحبة لذلك، كلها تثبت أن الجزائر تسعى من اجل تحسين العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن تقييم وضعية العوامل المحفزة للجزائر من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية.

ورغم ما قامت به الجزائر من إصلاحات إلا أنها احتلت في سنة 2008 ، المرتبة 102 من بين 157 شملها المؤشر ب 55.7 نقطة، وفي سنة 2009 جاءت في المرتبة 107 من بين 183 دولة وِب

[1] . نجد من بين هذه القوانين : قانون النقد والقرض .من 90 – 10 المؤرخ 14 ابريل 1990 JORADP : رقم16 المرسوم التشريعى 93–12 المؤرخ فى 1993/10/5 المتعلق بترقية الاستثمار، JORADP ، سنة 1993 ، رقم 64 المرسوم التنفيذى 94– 319 المؤرخ فى 1994/10/17 ، المتضمن صلاحيات وتنظيم الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمارات، JORADP ، 1994 رقم 67

أمر رقم 1–3 الموافق 20/ 2001/8 يتعلق بتطوير الاستثمار، JORADP، سنة 2001 ، رقم 47

أمر رقم 6– 8 المؤرخ فى 2006/7/15 يعدل ويتمم الامر رقم 1– 3 المتعلق بتطوير الاستثمار ، JORADP، سنة 2006 ، رقم 47

56.6نقطة أي بتحسن طفيف اقل من نقطة واحدة، وتبقى الحرية الاقتصادية في الجزائر اقل من المعدل الدولي والإقليمي، ويمكن تلخيص التقرير في الجدول(3) .

يظهر التقرير تحسن وضع الجزائر في دليل المؤشر بحصولها على 72,5 في حرية الأعمال حيث المتوسط العالمي 64.3 ، ويرجع ذلك إلى التحسن في قصر الفترة التى يتم فيها إنشأ وتشغيل المؤسسة حيث يستغرق 24 يوما في الجزائر، في حين المتوسط العالمي 38 يوما، والتقليل من الإجراءات، والى تقليص حجم الحكومة (رغم أن القطاع العام مازال مسيطراً وخاصة في الصناعات الإستراتيجية، فعملية الخصخصة رغم بطئها فهي مستمرة) وذلك من خلال تقليص الإنفاق الحكومي إلى 29.4% من الناتج المحلي1، وقد ورد في التقرير:

– أن القطاع العام لازال يهيمن على العديد من الصناعات الحساسة، وأن الجودة والشفافية في الإنفاق الحكومي في حاجة إلى تحسين، ويجب على الحكومة مواصلة تعزيز الإدارة المالية، وتحديث إدارة الميزانية.

–في محاولة لتنويع ولبعث ديناميكية جديدة، تخطط الحكومة لدعم الخصخصة الجزئية لمؤسسات القطاع العام من خلال البورصة.

–رغم التقدم الذي تحرزه الحكومة في القضاء على الحواجز غير الجمركية، تبقى إجراءات التخليص الجمركي، والرقابة على الصادرات والواردات ، تؤدي إلى تأخير التجارة وزيادة التكاليف.

– إن أعلى معدل لضريبة الدخل هو 40%، إلا أن الحكومة تعتزم تخفيضه إلى 35%، نسبة الضريبة على الشركات خفضت من 30%إلى 25% في سنة 2006 ، رغم ارتفاع أسعار المواد الغذائية، التضخم لا يزال منخفضا نسبيا، حيث بلغ في المتوسط 3.2%بين سنتي 2005 و 2007 ، يعود جزئيا إلى الدعم المباشر ومراقبة أسعار بعض المنتجات الأساسية، بما في ذلك المياه والطاقة والمنتجات الزراعية.

– قانون الاستثمار يتمتع بالشفافية، ويسمح للمستثمرين الأجانب بتحويل الأرباح إلى الخارج ولكن بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة والبيروقراطية قد يكون بطيئا.

– تأثير الحكومة على القطاع المالي والمصرفي، حيث تمتلك أكثر من 95% من مجموع أصول القطاع.

– تضيف الدراسة أن قطاع التأمين تهيمن عليه ست شركات مملوكة للدولة وعدد من الشركات الصغيرة الخاصة.

[1] . تقرير الحرية الاقتصادية : نيويورك، صحيفة وول ستريت جورنال هيريتاج فاونديشن، 2009 ،http://www.heritage.org

– ووفقا لهذا المؤشر، رغم أن الحكومة تتخذ خطوات لتحسين تنفيذ قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية، يلاحظ تأثر السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية وأشار التقرير إلى نقص القضاة المتدربين في مجال حماية الملكية الفكرية.

– يقيس المؤشر الفساد في الجزائر بناء على مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، حيث احتلت الجزائر المرتبة 99 من أصل 179 .دولة لعام 2007 ويعتبره تدهورا عن عام2006 .

– سوق العمل في الجزائر مثقلة بالأنظمة والحواجز التي تعوق فرص العمل ومن ثم نمو الإنتاجية .وتعتبر تكاليف توظيف العامل عالية.

نستنتج من خلال ما سبق أن المؤشر مبني على مجموعة من العوامل في البلد المضيف والتي تجعل منه بلدا محفزا أو طاردا للاستثمارات الأجنبية المباشر، والتقرير عبارة عن ملاحظات ويحدد نقاط القوة والضعف للبلد المعني، إضافة إلى انه يقدم النصح بالمزيد من التحسين في العوامل، الشيء الذي يعزز فكرة أن هذه العوامل هي عوامل تحفيزية لجذب الاستمارات الأجنبية المباشرة من جهة، وأن المؤشرات الاقتصادية تعتبر من بين طرق تقييم هذه العوامل.

وفي هذا السياق أوصى التقرير الجزائر بتحسين بيئة الأعمال، وذلك بتوفير بيئة ملائمة لمساندة تنمية القطاع الخاص الوطني والأجنبي باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية، وجعل العوامل المحفزة أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة خارج المحروقات باعتباره الأكثر استقطاباً حاليا.

النتائـــــــــج

إنّ عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بدأت بشكل ملحوظ في بداية التسعينيات من خلال الهيئات و التشريعات الصادرة في تلك الفترة بدء من وكالة دعم و ترقية الاستثمارات في الجزائر و مجموعة من القوانين تقدم التسهيلات اللازمة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر و بالرغم من ذلك لوحظ عزوف واضح للشركات الأجنبية عن الاستثمار بالجزائر باستثناء قطاع المحروقات، لذلك قامت الدولة بتعديل بعض التشريعات، كان أبرزها تلك التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار و صدور الأمر رقم: 1-3 فى اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

إن التشريعات الجديدة الخاصة بالاستثمار تهدف إلى توفير مناخ استثماري تمارس في إطاره الاستثمارات المحلية والأجنبية دورا أكثر أهمية في خلق طاقات إنتاجية جديدة وتوسيع الطاقات الإنتاجية القائمة فضلا عن تعديل هيكل الاقتصاد القومي ليكون أكثر تنوعا وانسجاما مع متطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي في العالم، وعليه فإنه لتعظيم الاستفادة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يكون هذه الاستثمار متوافقا مع الأهداف السياسية و الاقتصادية والاجتماعية ومحققا لتلك الأهداف.

التوصيات

1.ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار و تطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي.

2. العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تبسيط الإجراءات و الرسوم و سرعة إصدار و تفعيل قوانين المنافسة و منع الاحتكار و حماية الملكية الفكرية و براءات الاختراع، مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات و القوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري.

3. توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.

4. الزيادة في نفقات البحث و التطوير و إعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات.

5. الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ملاحق الجداول

الجدول رقم (1)

تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر فى العالم من سنة(1998– 2011) بمليار الدولارات

المجموعة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاقتصاديات المتقدمة	361,02	631,50	1014,30	1098,50	662,20	488,10	504,00	746,00	706,70	1022,70	1692.1	1506.5	851	935
الاقتصاديات النامية	61,21	53,40	75,50	143,80	80,60	47,90	45,40	117,30	115,90	174,40	253.1	292.7	271	328
الاقتصاديات الانتقالية	1,27	2,30	2,50	3,20	2,70	4,70	10,70	14,00	14,60	18,70	51.3	58.5	49	60
العالم	423,50	687,20	1092,30	1245,50	745,50	540,70	560,10	877,30	837,20	1215,80	1996.5	1857.7	1171	1323

المصدر: اعداد الباحث من خلال تقارير الاستثمار العالمى من سنة 1998– 2011 UNCTAD

UNCTAD, "World Investment Report 1998-2011", Geneva 1997-2011

الجدول رقم (2)

تطور حجم تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر الوارد فى العالم 1998– 2011 (بمليار الدولارات)

المجموعة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاقتصاديات المتقدمة	233,90	472,50	828,40	1133,70	609,00	442,30	361,20	418,90	590,30	887,50	1247.6	962.3	603	602
الاقتصاديات النامية	151,50	194,10	231,90	266,40	212,00	166,30	178,30	283,00	314,30	379,10	499.5	620.7	511	574
الاقتصاديات الانتقالية	18,60	24,30	26,50	9,10	13,50	13,40	24,10	40,30	49,20	69,30	85.9	114.4	71	68
العالم	404,00	690,90	1086,80	1409,20	834,50	622,00	563,60	742,20	953,80	1335,90	1833.3	1697.4	1185	1244

المصدر: من تجميع الباحث من خلال تقرير الاستثمار العالمى من سنة 1998 – 2011 UNCTAD

UNCTAD, "World Investment Report 1998-2011", Geneva 1997-2011

الجدول رقم (3)

واقع الجزائر طبقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2009

المؤشر	الجزائر	المتوسط العالمى
حرية الاعمال	72.5	64.3
حرية التجارة	68.6	73.2
نظام الضرائب	77.2	74.9
حجم الحكومة	74.1	65
الحرية النقدية	78.6	74
حرية الاستثمار	50	48.8
الحرية المالية	30	49.1
الملكية الفكرية	30	44
الفساد	30	40.3
حرية العمل	55.5	61.3

المصدر: تقرير الحرية الاقتصادية 2009 (http://www.heritage.org)

المراجـــــــــــــع

1. حسين عمر: الاستثمار والعولمة (القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2000).
2. كريمة قويدرى: الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي فى الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة،(الجزائر: جامعة أبى بكر بالقائد تلمسان، 2010-2011) .
3. أميرة حسب الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (القاهرة:الدار الجامعية، 2004-2005).
4-UNCTAD, "World Investment Report 1998-2008", Geneva 1998-2008
4.يوسف رشيدي: أثرا لاستثمار الأجنبي المباشر علي الاقتصاد الوطني . حالة الجزائر،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،ع5، ،(الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف، 2005).
5.رضا قويعة: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم،مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع19، (القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،2000).
6. عيسى محمد الفارسى، سليمان سالم الشحومى:البيئة الملائمة لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الاجنبى في ليبيا، طرابلس، 2006.
7. محمد قويدرى:أهمية الاستثمار الاجنبى المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، من 17-18 ابريل، الجزائر، 2006.
8. زين منصوري: واقع وآفاق سياسات الاستثمار فى الجزائر، مجلة اقتصادية شمال أفريقيا، ع2 (الجزائر: جامعة شلف،2005).
9. تقرير الحرية الاقتصادية : نيويورك، صحيفة وول ستريت جورنال هيريتاج فاونديشن، 2009 http://www.heritage.org،
10. نجد من بين هذه القوانين : قانون النقد والقرض .من 90 – 10 المؤرخ 14 ابريل 1990 JORADP: رقم16
المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 1993/10/5 المتعلق بترقية الاستثمار، JORADP ، سنة 1993 ، رقم 64
المرسوم التنفيذي 94- 319 المؤرخ في 1994/10/17 ، المتضمن صلاحيات وتنظيم الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمارات، JORADP ، 1994 رقم 67
أمر رقم 1-3 الموافق 20/ 2001/8 يتعلق بتطوير الاستثمار، JORADP، سنة 2001 ، رقم 47
أمر رقم 6- 8 المؤرخ في 2006/7/15 يعدل ويتمم الأمر رقم 1- 3 المتعلق بتطوير الاستثمار ، JORADP، سنة 2006 ، رقم 47.

دراسة تضمين مقرر اقتصاديات الموارد البيئية في مراحل التعليم وأثرها علي التنمية المستدامة في ليبيا

أ . علي أمبارك أشتيوي النقراط

الملخـــــــص

تعد الحاجة إلى تكوين العناصر البشرية المؤهلة وإكسابها المعارف والمهارات اللازمة من اهم وابرز التحديات التي تواجه الدول عموماً وليبيا علي وجه الخصوص فتعليم العنصر البشري وتطويره من أهم المحددات التي تؤثر في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث ان التعليم ومناهجه وآلياته ذات أهمية كبيرة في تطوير المجتمع والمحافظة علي موارده والاستفادة منها دون أهدار او استنزاف.

إن صيغة المناهج والمقررات الدراسية التي تطرحها مؤسسات التعليم لجميع مراحلها تعتبر في ادبيات التعليم حجر الاساس في العملية التعليمية في ظل رؤية تعتمد المعارف والعلوم الكافية تمكن الدارسين من احداث التطوير والمساهمة الفعالة في تنمية المجتمع اقتصاديًا واجتماعيا ، وفي أطار ذلك يجب أن يكون لمؤسسات التعليم في ليبيا دوراً واضح المعالم في تنمية مفاهيم تحقق التنمية المستدامة، وربط الطلاب بقضايا البيئة والتنمية وتنمية روح المسؤولية لديهم تجاه المحافظة علي الموارد البيئية والاقتصادية ، والاستفادة منها.

لذا تتناول هذه الورقة " دراسة تضمين مقرر اقتصاديات الموارد البيئية في مراحل التعليم الثانوي "تخصص اقتصاد وفي كليات الاقتصاد والعلوم البيئية بالمراحل الجامعية من خلال دراسة المقترح أهدافه أهميته اضافة الي دراسة مفردات المقرر التي تسعي الي تقديم المفهوم الاقتصادي للموارد البيئية والمشكلات المحيطة بها وأثر ذلك علي التنمية المستدامة في ليبيا.

المقدمـــــــة

يعتمد الإنسان في حياته كثيرا على البيئة التي يعيش فيها وعلى ما تحتويه من مصادر ، ومع تزايد حاجات الإنسان وتعددها زاد التأثير على مكونات البيئة وتزايدت معدلات استنزافها وبالتالي ظهرت العديد من المشكلات الاقتصادية والبيئية تمثلت في إهدار الموارد الطبيعية وتلوث الماء والهواء والتربة وغيرها ، وباتت المشكلات البيئية من أهم القضايا عالميا ومركز اهتمام المؤسسات والهيئات الدولية والمراكز البحثية والجامعات في جميع الدول .

إن استمر النمو الاقتصادي بوضعه الحالي وخاصة في الدول النامية يؤدي إلى استنزاف المواد الطبيعية للأرض وتلوث البيئة التي نعيش فيها وزيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الإفراد والجماعات وخاصة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، مما يؤدي بالبشرية إلى مفترق طرق عالي الحساسية يدعو بالضرورة إلى إيجاد أنظمة اقتصادية واجتماعية مستدامة تحفظ قدرة الإنسان على إدارة الموارد الطبيعية بشكل لا يؤثر على حقوق الأجيال القادمة في التنمية ويخفف من عبء تدهور البيئة .

فمع نهاية الثمانينات من القرن الماضي ظهرت على مستوى العالم إستراتيجية جديدة للمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية في قضية متعددة الإبعاد تتداخل فيها المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، أنها التنمية على أساس المحافظة على البيئة والتوازن في استخدام الموارد الطبيعية وحق الأجيال القادمة في تنمية حقيقية والتي عرفت باسم التنمية المستدامة .

حيث لاقت قضية التنمية الاقتصادية المؤثرة في البيئة اهتماما كبيرا في الكثير من المؤتمرات والندوات من اجل إيجاد حلول مختلفة لها سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي لأهمية الموضوع وأثره على حياة الإفراد والجماعات ، وليبيا كغيرها من الدول تواجه العديد من المشكلات البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مثل مشكلة التصحر وندرة المياه ومشكلة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية ومشكلة التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وغيرها .

ولإيجاد الحلول للمشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في ليبيا , جاء مسار التعليم والنوعية والتثقيف البيئي ضمن آليات البرنامج الوطني لإصحاح البيئة في ظل استراتيجيات وسياسيات المناخ الاقتصادي لخطة التنمية في ليبيا للسنوات(2007 – 2011)، وكان يهدف إلى بناء الكفاءات والمهارات والقدرات والسلوكيات الايجابية للمساهمة في حل المشاكل البيئية وتحقيق التنمية المستدامة(1).

فالتعليم الموجه لقضايا التنمية والبيئة من الأسس المهمة في تقديم الوعي بالتنمية المستدامة لدى الطلاب في مراحل التعليم إذا ما أحسن التخطيط له ، فالتعليم بمناهجه وآلياته هام للتعرف على العلاقة المعقدة بين الإنسان وبيئته الطبيعية وما فيها من موارد ، فدور التعليم الذي يدرس الموارد البيئية وأثارها على اقتصاديات الدول يعد دورا حاسما للمحافظة عليها، الأمر الذي يتطلب تعميق المناهج والمقررات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة بإبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية (2)

وعليه فالحاجة ماسة وملحة لتدريس مقرر (اقتصاديات الموارد البيئية) خاصة في المراحل الثانوية والجامعية التخصصية من اجل المساعدة في معرفة ومعالجة أهم القضايا الاقتصادية المرتبطة بالبيئة والبحث في إيجاد تنمية اقتصادية تحافظ على البيئة وترشد استخدام الموارد الطبيعية بدون تلوث وتحفظ حق الأجيال القادمة ، من هناء جاءت هذه الورقة البحثية والتي ستتناول الأتي : –

أولا : أهمية الدراسة وأهدافها

ثانيا : علاقة التنمية بالبيئة

ثالثا : مفهوم التنمية المستدامة واهم أبعادها

رابعا : دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة

خامسا : التعليم من اجل التنمية المستدامة في قرارات المؤتمرات الدولية

سادسا : النموذج المقترح لمقرر اقتصاديات الموارد البيئية

سابعاً: النتائج والتوصيات

أولاً :– أهمية الدراسة وأهدافها

1 . أهمية الدراسة

تحتاج عمليات التنمية الاقتصادية إلى إعداد وتوجيه الموارد البشرية طبقا لسياسات واستراتيجيات تعليمية تعتمد أساساً على المناهج والمقررات العلمية وخاصة في مراحل التعليم الثانوي والجامعي , تؤسس إلى رفع مستويات جودة خريجي هذه المؤسسات مما يؤدي إلى توليد قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وبالتالي زيادة الدخل القومي الذي يعتمد أساسا على كيفية المحافظة على الموارد الاقتصادية وتنميتها والحد من تدهور البيئة المصدر الرئيسي لهذه الموارد, واللذان يعدان من أهم أهداف السياسة الاقتصادية لأي بلد ، من هنا تبرز أهمية الدراسة والتي نوجزها في النقاط التالية : –

أ – محاولة المساهمة في تطوير برامج قطاع التعليم من خلال الدفع باتجاه ربط المناهج والمقررات الدراسية بمتطلبات عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة .

ب – التعريف بالقضايا الرئيسية ذات العلاقة باقتصاديات الموارد البيئية مثل (السكان – إنتاج الغذاء – التصنيع – ندرة المياه – تلوث البيئية – نضوب الموارد) . والبحث عن كيفية الاستفادة من الموارد الاقتصادية وتخفيف استنزافها والحد من التلوث .

ج – محاولة الخروج ببعض التوصيات والمقترحات يمكن إن تساهم في تطوير برامج التعليم وتجويدها والاستفادة منها من اجل المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة .

د – اتفاق اغلب الدراسات الحديثة , والمؤتمرات والمؤسسات الدولية ذات العلاقة بأهمية المناهج التعليمية في تنمية الاتجاهات البيئية لدى الطلاب من اجل المحافظة على البيئة ومواردها .

2 . أهداف الدراسة

ترتبط التنمية والبيئة ارتباطا وثيقا فالتنمية الاقتصادية لا تستمر على قاعدة موارد بيئية متدهورة كما لا يمكن حماية البيئة عندما لا تضع التنمية في حساباتها تكاليف تدهور البيئة من اجل المحافظة على الموارد الاقتصادية والذي يعني النهوض بالتعليم لمواكبة احتياجات البرامج التنموية في ليبيا والقيام بدور فعال في عملية تنفيذها الأمر الذي يؤكد أن تكون المقررات الدراسية في مراحل التعليم الثانوي والجامعي على المستوى الذي يلبي حاجيات المجتمع ومتطلباته ويساهم في حل مشاكله المعاصرة وفي مقدمتها كيفية المحافظة على الموارد البيئية وحماية البيئة التي تحتم إن تكون مخرجات قطاع التعليم في بعض التخصصات على دراية بمضامين اقتصاديات الموارد البيئية وتأثيرها على التنمية المستدامة ، عليه يمكن إن نخلص إلى إن الدراسة تحاول الوصول إلى الأهداف التالية :

أ – المساعدة في كيفية الوصول إلى الاستخدام الكفْ للموارد الطبيعية وكيفية المحافظة عليها من الاستنزاف والتلوث .

ب – مساعدة الطلاب على إدراك طبيعة اختلال توازن العلاقات بين البيئة والإنسان التي تؤثر في حياة البشر من خلال تزويدهم بالمهارات والخبرات ذات العلاقة باقتصاديات الموارد وتأثيرها على استدامتها والحفاظ عليها .

ج – التأكيد على دور قطاع التعليم من خلال مناهجه ومقرراته في استمرارية التنمية الاقتصادية دون استنزاف الموارد وفي إطار الحفاظ على البيئة .

د – التعرف على مفردات مقرر اقتصاديات الموارد البيئية وتأثير هذه المفردات الدراسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بإبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

هـ – دراسة المشكلات الأساسية للموارد البيئية المتمثلة في استنزاف الموارد البيئية وإهدارها ومشكلات نقص المياه ومحدودية الأراضي القابلة للزراعة وقضية التغيرات المناخية بسبب التلوث البيئي وصولا إلى كيفية التخفيف من الآثار السلبية لهذه المشاكل .

و – التأكيد على تهيئة الكوادر الفنية المتخصصة لسد احتياجات المجتمع من القوى العاملة المؤهلة لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ز – مراعاة الشروط والمعايير البيئية بهدف زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الليبية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ورفع معدلات الدخل القومي .

ح – مساعدة الطلاب على إدراك دورهم تجاه البيئة ومواردها والإلمام بعناصر التنمية المستدامة وإبعادها والحفاظ على المحيط البيئي وموارده من خلال إحداث تغيرات في القيم وأنماط السلوك وأساليب الحياة .

ط – نشر المعارف والمهارات الضرورية لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدام وتحسين إدارة المصادر الطبيعية والزراعة والطاقة والإنتاج الصناعي .

ثانياً –علاقة التنمية بالبيئة

تعد العلاقة بين التنمية والبيئة ذات ارتباطا وثيقا ، فلا إمكانية لإيجاد بيئة سليمة في غياب التنمية ولا تصلح التنمية في بيئة متدهورة حيث إن لكل منهما تأثير على الأخر ومن الصعب تناول احدهما في غياب الأخرى ، فالإنسان هو المستفيد في حالة توافقهما وهو الخاسر الأكبر في اختلافهما كإستراتيجية واضحة ومحددة المعالم

فالتنمية الاقتصادية التي يتم من خلالها زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هياكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة والتي تتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد إي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع ، وبما إن البيئة هي الإطار الحيوي الذي يمارس فيه الإنسان كافة نشاطاته المختلفة في تفاعل مستمر مع مكونات هذه البيئة من ماء وهواء وتربة وكائنات حية أخرى داخل نظام بيئي يتصف بالتوازن ، فيجب إن يدرك الإنسان أهمية المحافظة على البيئة في ظل التنمية المتسرعة . (3).

فايجاد العلاقة السليمة بين البيئة والتنمية يحتم علينا عدم إهمال المسائل البيئية في التنمية من حيث المحافظة على الموارد والتوازن في استخدامها وتخفيف التلوث والذي يتطلب إيجاد خطط قادرة على الاستخدام الأمثل لموارد الطبيعة التي مصدرها البيئة والتي يتطلبها إنتاج السلع لتوفير احتياجات البشر في ضوء اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنوعها بين الدول (4).

وعلى عكس ذلك فقد ارتبطت مشاكل البيئة ارتباطا وثيقا بتزايد استنزاف الموارد ووسائل التنمية المرتبطة بها ، فبينما يسخر الإنسان العلم والتكنولوجيا لتحقيق معدلات التنمية التي توفر له الراحة والرفاهية ، فانه يواجه اليوم مضاعفات تلك الرفاهية ، والتي تتمثل في تلوث البيئة التي تعرض حياته

وحياة الكائنات الأخرى للخطر, كذلك تؤثر على اقتصاديات بعض الأنشطة الأخرى المرتبطة بالتنمية مثل الزراعة والسياحة وغيرها ، وعليه فان انتشار ظاهرة التلوث بأنواعها وتدهور البيئة واستنزاف الموارد يشكل تحديا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية(5).

ثالثاً – مفهوم التنمية المستدامة واهم إبعادها

مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ، ظهرت على المستوى العالم إستراتيجية جديدة للمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية ، في قضية متعددة الأبعاد تتداخل فيها المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية أنها التنمية على أساس المحافظة على البيئة والتوازن في استخدام الموارد الطبيعية وحق الأجيال القادمة في تنمية حقيقية والتي عرفت باسم التنمية المستدامة .

1 .**مفهوم التنمية** :هي العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الفردى الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير في هياكل الانتاج (6).

2 . **مفهوم التنمية المستدامة** : هي التنمية التي تهتم باحتياجات الأفراد الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتهم الخاصة مع المحافظة على البيئة .

ويرجع الفضل في إشاعة مفهوم التنمية المستدامة إلى اللجنة العالمية التابعة للأمم المتحدة والمهتمة بقضايا البيئة (لجنة برونتلاد) في تقريرها عام 1987 والمسمى مستقبلنا المشترك (7)

3 . إبعاد التنمية المستدامة : تربط التنمية المستدامة بين التنمية الاقتصادية من جهة وقضايا البيئية وحقوق الأجيال القادمة من جهة أخرى فهي تعني الرباط الوثيق بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع وبالتالي فهي تعتمد على مجموعة من الأبعاد هي (8) :

أ . **البعد الاقتصادي** : وهو يعني استمرارية تعظيم الرفاهة الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة في نظام يمكنه إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويمنع حدوث اختلالات اجتماعية وبيئية مع التوازن في استخدام الموارد الطبيعية من خلال السياسة الاقتصادية , فالتنمية الاقتصادية تعكس تحقيق المستوى الأمثل من استخدام الموارد بشكل يمكنه من تحقيق التنمية المستدامة .

ب . البعد البيئي : هو الاعتداد بمفهوم الحدود البيئية والتي تعني إن لكل نظام بيئي حدودا لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف للموارد بما لا يؤدي إلى تدهور النظام البيئي وبالتالي ترتبط التنمية المستدامة بعمليات الإنتاج والاستهلاك المختلفة والضرورية للنمو وتقليل التأثيرات السلبية المصاحبة التي تؤثر على حياة الأفراد .

ت .البعد الاجتماعي : حيث يركز على إن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها ويتهم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد والتوازن في استهلاكها وتقديم الخدمات الاجتماعية إلى كل من يحتاجها بالإضافة إلى أهمية مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات والحصول على المعلومات التي تؤثر في حياتهم بشفافية ودقة .

رابعاً: – دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة

تشير اغلب الدراسات والبحوث إلى أن التعليم هو المحدد الرئيسي المؤثر في التنمية الاقتصادية حيث يعتبر التعليم ضرورة حتمية للارتفاع بمستوى الناتج والدخل القومي فتخطيط التعليم ليتماشى مع احتياجات التنمية ومتطلباتها يمكن المجتمع من استخدام موارده البشرية وغير البشرية لتحقيق أهدافه وأهمها هدف الاستخدام الأمثل للموارد والمحافظة على البيئة وبالتالي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة , فالنظام التعليمي السليم يجب إن يضمن تزويد الاقتصاد القومي بنوعيات القوى العاملة المدربة والقادرة على انجاز أهداف الخطة الاقتصادية وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المنشودة وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية (9) :

1. ربط قطاع التعليم بمتطلبات واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلا يمكن النظر إلى قطاع التعليم بمعزل عن عمليات التنمية .

2 . التركيز على المقررات والمناهج التي تتطلبها طبيعة التخصص تمكن الطلاب من المشاركة الايجابية في بناء التنمية .

3 . ترسيخ القيم والثقافة الوطنية لدى الطلاب تمكنهم من المشاركة في حل مشاكل التنمية الاقتصادية وفي مقدمتها قضية استنزاف الموارد وتدهور البيئة .

4 . الانتقال من الطرق المتبعة والتي تعتمد الحفظ والتلقين الى الطريقة التي تعتمد الفهم والاستيعاب والتدريب على المشاكل التي تواجه المجتمع .

5 . رفع الكفاءة الإنتاجية للموارد الاقتصادية من خلال إتباع أفضل الطرق في توظيف الموارد وفق حساب التكلفة البيئية , والعوائد على أساس مبدأ ندرة الموارد وتعدد الرغبات البشرية .

خامساً:– التعليم من اجل التنمية المستدامة في قرارات المؤتمرات الدولية

بما إن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وإدارة وحماية البيئة من جهة أخرى ، فان ذلك يستدعي نظم تعليمية تعتمد مناهج ومقررات تؤدي إلى تكوين القيم والاتجاهات لدى الطلاب لفهم العلاقة المتشابكة والمعقدة بين الإنسان وبيئته الطبيعية حتى يكونوا قادرين على اتخاذ مايلزم من اجل تحقيق التنمية المستدامة ومبادئها من اجل تحسين نوعية حياتهم ومجتمعاتهم .

ولأهمية ذلك فقد نادت المؤتمرات الدولية للبيئة بدءا من مؤتمر البيئة باستكهولم سنة (1972) ومؤتمر قمة الأرض في رويدي جانيرو (1992) وحتى مؤتمر قمة التنمية المستدامة بجوهانسبرغ (2002) بأهمية التعليم المتعلق بقضايا البيئة ودورها في تحقيق التنمية الشاملة والحفاظ على البيئة ، والجدير بالذكر انه تم تسميت العقد من (2005 – 2014) (بعقد التعليم البيئي والتنمية المستدامة) من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنساني و منظمة اليونسكو , (10) .

لقد أكدت اغلب المؤتمرات الدولية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة بأهمية التعليم باعتباره عاملا حاسما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومكافحة الفقر ، وزيادة قدرة الأفراد على مواجهة قضايا البيئة حيث انتهت قرارات المؤتمرات سالفة الذكر إلى أن التعليم عامل حيوي وحاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث يكون التعليم وسيلة لتحقيق الآتي : (11)

1 – إعداد مخرجات من قطاع التعليم تساند الاتجاه نحو تحقيق التنمية المستدامة

2 – نشر المعرفة والمهارات المطلوبة لتجعل أنماط الإنتاج والاستهلاك مستدامة .

3 – تحسين إدارة الموارد الطبيعية والزراعية والصناعية والطاقة .

4 – العمل على تغيير القيم والسلوك وأسلوب الحياة التي تحتاجها لانجاز التنمية المستدامة .

سادساً:-النموذج المقترح لمقرر اقتصاديات الموارد البيئية

من أهم الأهداف المرغوبة للبحث العلمي ضمن خطته الشاملة التي ترسم في ليبيا هي الإسهام في التنمية الشاملة للمجتمع الليبي وفي إحداث التغير المرغوب والتحول المطلوب في كافة مجالات الحياة وإيجاد الحلول الملائمة لمختلف المشكلات التي تواجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلى رأسها كيفية الوصول للاستخدام الأمثل للموارد والطاقات الاقتصادية ولعناصر الثروة ووسائل الإنتاج المتاحة في البلاد وفي تحسين هذه الموارد وتنميتها وجعل بعضها يعزز الآخر في زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتخفيض تكلفته وتطوير أساليبه ووسائله وفهم عملياته والعوامل التي تؤثر فيه ايجابيا أو سلبيا(12) .

وفي إطار ذلك فان تقديم هذا المقترح يعد ضمن أهداف وخطط البحث العلمي وفلسفته والذي يعد وظيفة أساسية من وظائف الجامعات حيث أن هذا المقترح سيوجه إلى مرحلتين من مراحل التعليم في ليبيا هما :

المرحلة الثانوية " تخصص اقتصاد " والمرحلة الجامعية (كلية الاقتصاد وكليات علوم البيئة) ، والسبب في ذلك أن هذه التخصصات العلمية تعتبر ذات علاقة مباشرة بالقضايا (الموارد البيئية – محدوديتها – تعدد الرغبات البشرية – استنزاف الموارد – تلوث البيئة) والتي تعتبر أساسيات هذا المقترح .

1 . المفردات المقترحة للمقرر في المرحلة الثانوية

الهدف من المقرر :

هو تزويد الطالب بالمفاهيم والمبادئ الأساسية للموارد البيئية بأنواعها المختلفة وطبيعة ندرتها وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والمشكلات البيئية المترتبة على ذلك .

مفردات المقرر

الفصل	المفردات
الفصل الأول	مفهوم الموارد البيئية : مفهومها ـ أهميتها –أقسامها – خصائصها – دورها في التنمية الاقتصادية .
الفصل الثاني	علاقة الاقتصاد بالبيئة: تعريف الاقتصاد البيئي – تعريف الاقتصاد التقليدي – طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والبيئية .
الفصل الثالث	**الموارد الزراعية والغذائية :** **تعريف الموارد الزراعية – أنواعها – أهميتها – مفهوم الأمن الغذائي – دور الزراعة في التنمية الاقتصادية .**
الفصل الثالث	موارد الطاقة : مفهوم الطاقة – أنواعها – أهميتها – دورها في التنمية الاقتصادية .
الفصل الرابع	الموارد البشرية : مفهومها – دورها – أهميتها – علاقتهما بالموارد الاقتصادية .
الفصل الخامس	البيئة والنظام البيئي : تعريف البيئية – مكوناتها مفهوم النظام البيئي – أقسامه .
الفصل السادس	التلوث البيئي : تعريف التلوث – مصادر التلوث – الآثار السلبية للتلوث البيئي .
الفصل السابع	التنمية المستدامة تعريف التنمية المستدامة – أهدافها – أبعادها .
الفصل	المفردات
الفصل الثامن	مؤشرات ووسائل قياس التنمية المستدامة : مؤشراتها – آليات تحقيقها – دورها في الحفاظ على الموارد البشرية

2. المفردات المقترحة للمقرر في المرحلة الجامعية

الهدف من المقرر :

تهتم هذه المادة بالتعريف بالموارد البيئية وتقديم المفهوم الاقتصادي لها وعلاقة هذه الموارد بالتنمية الاقتصادية واهم ظواهر التدهور في النظام البيئي والآثار الاقتصادية لذلك كم تهتم بدراسة التنمية المستدامة ودورها في الحفاظ على هذه الموارد .

محتويات المقرر

المحاضرة	المفردات
2 + 1	الموارد الاقتصادية والبيئية : مفهوم الموارد – تقسيماتها – خصائصها – أهميتها – الاقتصاد البيئي – الاقتصاد التقليدي – دور الموارد في التنمية الاقتصادية
3	اقتصاديات الموارد الزراعية والغذائية : علاقة الزراعة بالاقتصاد – دور الزراعة في التنمية الاقتصادية – الأمن الغذائي وأبعاده – الآثار الاقتصادية للزراعة والغذاء .
4	اقتصاديات موارد الطاقة : مفهوم موارد الطاقة – مفهوم اقتصاديات البترول والغاز الأبعاد الاقتصادية لموارد الطاقة
5	اقتصاديات الموارد البشرية : ماهية الموارد البشرية – علاقة الموارد البشرية بالموارد الاقتصادية – نظرية مالتس للسكان – العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي .
6	الموارد المتجددة والموارد الناضبة : مفهوم الموارد المتجددة وأنواعها – مفهوم الموارد الناضبة وأنواعها – قانون تناقص الغلة – المقاييس الاقتصادية للندرة .
7	مصادر ومظاهر التلوث البيئي : مفهوم النظام البيئي – مفهوم التلوث – مصادر التلوث – مظاهر التلوث – استنزاف الموارد وعلاقتها بالتلوث .

8	الأبعاد الاقتصادية لمشكلة التلوث : تلوث المياه – تلوث الهواء – تلوث التربة– استنزاف الغابات – التصحر – الاحتباس الحراري – فقدان التنوع الحيوي
9	مكافحة التلوث والإضرار البيئي : الحجم الأمثل للتلوث – نفاد الموارد (الإضرار البيئي) – الحلول المقترحة لعلاج التلوث والإضرار البيئي
10	السياسات الاقتصادية للتحكم في التلوث البيئي : سياسات التحكم في التلوث (تحليل مقارن) – السياسات الاقتصادية والاجتماعية للتحكم في التلوث – الوسائل التشريعية والقانونية لمواجهة التلوث .
11+ 12	الأسس الاقتصادية لاستخدام الموارد : نظرية الإنتاج – دالة الإنتاج – نظرية تخصيص الموارد – نظرية إحلال الموارد – منحنى إمكانية الإنتاج – شروط التخطيط الأمثل للموارد .
13 + 14	التنمية المستدامة : مفهومها – سماتها – أبعادها – مؤشراتها – آليات تحقيقها – دور التنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد والبيئة .

3. المراجع التي اعتمد عليها في إعداد مفردات المقرر

أ – حمد بن محمد ال الشيخ ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة ، دار العبيكان ، الرياض ، السعودية ، ط 5 – 2007 .

ب – احمد محمد منذور وآخرون ، المشكلات الاقتصاديات للموارد البيئة , مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية , مصر , ط1 , 1996.

ج – محمد فوزي أبو السعود وآخرون ، مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة , الدار الجامعية , الإسكندرية , مصر , 2006 .

د – انطوني فيشر , اقتصاديات الموارد والبيئة , ترجمة – عبد المنعم إبراهيم , وآخرون , دار المريخ , السعودية , 2002 .

هـ – تشارلس كولشاد , الاقتصاد البيئي , ترجمة – احمد يوسف الخير , جامعة الملك سعود ، 2002.

سابعاً – النتائـــج والتوصيـــات

النتائـــــــج

من خلال دراسة موضوع تضمين مقرر اقتصاد الموارد البيئية في مراحل التعليم وأثره على التنمية المستدامة في ليبيا , أمكن الوصول إلي مجموعة من النتائج من أهمها :

1.يعد مسار التعليم والتثقيف البيئي الذي يهدف إلى بناء الكفاءات والمهارات والقدرات والسلوكيات الايجابية للمساهمة في حل المشاكل البيئية وتحقيق التنمية المستدامة من ضمن البرامج الوطني للإصحاح البيئي في ظل استراتيجيات خطط التنمية للأعوام (2007 – 2011) والذي يبين أن لقطاع التعليم وآلياته دور رئيسي في الحفاظ على البيئية ومواردها دون إهدار أو استنزاف .

2.يعد العنصر البشري الكفْ وذو المهارات العالية من أهم المحددات التي تؤثر في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

3.تعتبر المناهج والمقررات الدراسية الجيدة حجر الأساس في العملية التعليمية لأنها تمكن الدارسين وتساعدهم على إحداث التطوير والمساهمة في تنمية المجتمع لأنها تزودهم بالمفاهيم والحقائق والمعلومات حول المواضيع والقضايا التي يدرسونها .

4.تعد العلاقة بين البيئة والتنمية علاقة وثيقة فلا توجد تنمية بدون بيئة نظيفة كما لا يمكن حماية البيئة في ظل تنمية تعتمد استنزاف الموارد احد سياساتها وعليه فتزايد الظواهر المرتبطة بتلوث البيئة تشكل التحدي الأكبر أمام خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

5.تؤكد الدراسات والبحوث الحديثة على أن التعليم هو العامل الرئيسي والهام في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الناتج القومي ويحافظ على الموارد ويخفف من التلوث البيئي .

6.تنادي المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة ابتدأ من مؤتمر ستوكهولم (1972) وحتى مؤتمر جوهانسبيرغ (2002) وغيرها على أهمية التعليم ودورة في تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها.

7.تشير المفردات المقترحة للمقرر في المرحلتين الثانوية والجامعية إلى أهم القضايا والمفاهيم ذات العلاقة بالتنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكيفية إيجاد ترابط ايجابي بين البيئة والتنمية .

التوصيات

من خلال ما ورد من عرض وتحليل لدراسة تضمين مقرر اقتصاديات الموارد البيئية في مراحل التعليم وأثره على التنمية المستدامة في ليبيا , لذلك نقترح مجموعة من التوصيات من أهمها ما يلي :

1.وضع إستراتيجية تعليمية في المؤسسات التعليمية عموماً وفي مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي في ليبيا يؤدي إلى تطوير المجتمع وتأهيله وزيادة الإنتاجية فيه استناداً إلى مناهج وبرامج تعليمية تلبي حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دراسة الموارد الاقتصادية وتطويرها والمحافظة عليها من الاستنزاف .

2.العمل على تضمين مقرر اقتصاديات الموارد البيئية في مراحل التعليم الثانوي (تخصص اقتصاد) والمراحل الجامعية تخصص (اقتصاد – علوم البيئة) من أجل ربط الطلاب بقضايا البيئة والتنمية وتقديم المفهوم الاقتصادي للموارد البيئية وصولاً إلى تنمية مستقلة حقيقية .

3.العمل على زيادة الإنفاق على البحث العلمي بخصوص قضايا التنمية والبيئة والمحافظة على الموارد بما يسهم في زيادة الإنتاجية والحد من التلوث وحفظ حق الأجيال القادمة في الحياة .

المراجـــــع

1. عبد المطلب علي مسعود , التنمية الاقتصادية وأثرها على البيئية في ليبيا , رسالة ماجستير غير منشورة , أكاديمية الدراسات العليا , طرابلس , 2007 .
2. حسين السعدي , علم البيئة , دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع , عمان , الأردن , 2008 .
3. 3.فاضل عبدا لله الفيض , البيئة والتنمية المستدامة في الوطن العربي , رسالة ماجستير غير منشورة , أكاديمية الدراسات العليا , طرابلس , ليبيا , 2000 .
4. احمد محمد النقراط , اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة أبعادها الاقتصادية على مسار التنمية العربية مجلة الجمعية الأكاديمية المصرية لتنمية البيئية , العدد الثالث , القاهرة , 2010 .
5. فوزية المختار غنية , تقدير نسبة المخلفات البلاستيكية وبعض من مكوناتها في المخلفات المنزلية الصلبة بمدينة طرابلس , مجلة الجمعية الأكاديمية المصرية لتنمية البيئية , العدد الثالث , القاهرة 2010.
6. ابوالقاسم الطبولي , أساسيات الاقتصاد , الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع , طرابلس , 2005 .
7. فاضل الفيض، مرجع سبق ذكره.
8. باثر محمد وردم , العالم ليس للبيع , مخاطر العولمة على التنمية المستدامة , الأهلية للنشر والتوزيع , عمان , الأردن , ط1 , 2003 .

9. محمد سعد ابوكرش , تنمية الموارد البشرية في ليبيا وتحديات المستقبل , رسالة ماجستير غير منشورة , أكاديمية الدراسات العليا , طرابلس , 2004 .
10. أشرف علي بن لامة , التعاون الدولي في مواجهة قضايا البيئة , رسالة ماجستير غير منشورة , أكاديمية الدراسات العليا , طرابلس , 2009 .
11. محمد السيد جميل , دور مدرسة التعليم الأساسي في تحقيق مبادي التنمية المستدامة , المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم , تونس ,2008 .
12. عمر محمد الشيباني , التربية وقضايا التنمية والتحديث في المجتمع العربي , الهيئة القومية للبحث العلمي طرابلس , 1992 .
13. حمد بن محمد ال الشيخ ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة ، دار العبيكان ، الرياض ، السعودية ، ط 5 – 2007 .
14. احمد محمد منذور وآخرون ، المشكلات الاقتصاديات للموارد البيئة , مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية , مصر ط1 , 1996.
15. محمد فوزي أبو السعود وآخرون ، مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة , الدار الجامعية , الإسكندرية , مصر , 2006 .
16. انطوني فيشر , اقتصاديات الموارد والبيئة , ترجمة – عبدا لمنعم إبراهيم , وآخرون , دار المريخ , السعودية , 2002
17. تشارلس كولشاد , الاقتصاد البيئي , ترجمة – احمد يوسف الخير , جامعة الملك سعود ، 2002 .

الاستعداد للأزمات والقدرة على مواجهتها بالمستشفيات الليبية دراسة وصفية تحليلية على بعض المستشفيات بالمنطقة الوسطى

د. فخر الدين عبدالسلام عبد المطلب – أ. نجيب مفتاح أحمد

المقدمـــــة

تتعرض العديد من الدول والمنظمات والأفراد للعديد من الأخطار والأزمات والكوارث التي تهدد كل من الأرواح والممتلكات، سواء كانت هذه الأخطار ناتجة من فعل قوى الطبيعة مثل الزلازل أو السيول أو من فعل الإنسان مثل الحرائق، وتسرب المواد الكيماوية، الأمر الذي يتطلب ذلك الاستعداد لمواجهة هذه الأزمات، وذلك للوقاية منها والحد من الآثار والأخطار الناجمة عنها للحفاظ على حياة كثير من البشر.

وعملية الاستعداد للأزمات ومواجهتها ليست مجرد عبء يتحمله بعض الأشخاص أو بعض الجهات في المجتمع، إنما هو عبء وواجب على كل فرد من أفراد المجتمع وفي أي مكان يعمل فيه، ومن هنا تظهر أهمية العنصر البشري ودوره في الاستعداد للأزمات ومواجهتها فهو أكثر العناصر تأثيراً بالأزمة وقت حدوثها لذلك يقع على عاتقه مهمة تنمية المهارات والقدرات لديه لمواجهة هذه الأزمات والاستعداد لها.

وقد ذكر (سيد الهواري، 1998) [1] مثالاً على أهمية التدريب في مواجهة الأزمات من خلال الأزمة التي انفجرت في الهند يوم 3 ديسمبر 1984 حيث تسرب غاز سام في مصنع البطاريات وبلغت تقديرات الوفيات من 1700 إلى 4500 فرداً والإصابات حوالي 200 ألف شخص وذكرت نيويورك تايمز أن الحادثة كانت نتيجة أخطاء في تصميم نظام الأمن وفي الصيانة ونقص التدريب.

وبما أن الضغط على الخدمات الصحية يزداد أوقات الأزمات نظراً لوجود عدد كبير من الضحايا والأضرار التي تحتاج إلى خدمات صحية سريعة وجيدة، وبما أن المستشفيات تستقبل العديد من الحالات والإصابات الناتجة من الأزمات، فإنه يقتضي الأمر توافر طاقم طبي كفء وفعال قادر على التعامل مع هذه الحالات لتجنب الكثير من الوفيات.

([1]) سيد الهواري، إدارة الأزمات القاهرة، مكتبة عين شمس، 1998م، ص60.

ومن هنا تنبع أهمية تدريب هذا الطاقم الطبي وتنمية مهاراته وقدراته في مختلف الوظائف من مديرين وأطباء وممرضين وعاملين ليكونوا قادرين على مواجهة الموقف بعقلانية والتكيف مع هذه الأزمات.

من هذا المنطلق تظهر أهمية عملية الاستعداد لمواجهة الأزمات والتي تعني محاولة منع وقوع الأزمات أو التعامل معها عند وقوعها والحد من أثارها التدميرية التي تلحق بالمجتمع والبيئة ويتم ذلك من خلال القيام بمختلف الأنشطة والمجهودات التي تهدف إلى تطوير القدرات العملية لمنع أو مواجهة الأزمات [1].

ودفع ذلك الباحثان إلى دراسة ومعرفة مدى تأثير تنمية الموارد البشرية على الاستعداد للأزمات والقدرة على مواجهتها.

مفهوم تنمية الموارد البشرية

نظراً لأهمية تنمية الموارد البشرية فقد تعددت الدراسات والمراجع التي ذكرت تعاريف متنوعة لتنمية الموارد البشرية ولكن جميعها تلتقي في اتجاه واحد نذكر من هذه التعاريف الآتية:

هي عملية الاهتمام بكل ما يتعلّق بالموارد البشرية التي تحتاجها أية منظمة لتحقيق أهدافها وهذا يشمل اقتناء هذه الموارد والإشراف على استخدامها وصيانتها والحفاظ عليها وتوجيهها لتحقيق أهداف المنظمة وتطويرها[2].

وتعرّف أيضاً بأنها هي تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة عمليات اختيار وتعيين وتنمية وتعويض بتكامل وبرعاية للأفراد والحفاظ عليهم بغرض الإسهام في تحقيق أهداف التنظيم المقررة [3].

عرّفت (ثريا حسين حمدان) [4] أن تنمية الموارد البشرية هي وسيلة لرفع كفاءة العاملين وتزويدهم بالمعرفة ورفع مستوى كفاءتهم من خلال اكتساب القدرات، والتركيز على الجوانب الإيجابية ومحاولة تنميتها، وخلق شعور بالانتماء للمنظمة لدى الأفراد، والتفويض وإثراء العمل، وتنمية الجماعات ذات الاتجاهات المتجانسة على اتخاذ القرارات، والتدريب وتشجيع الأفراد على تطبيق ما تعملوه بطريقة فعالة.

([1]) غريب عبد الحميد هاشم مقومات عملية الاستعداد لمواجهة الكوارث، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1998، ص7.

([2]) سعاد نائف برنوطي، "إدارة الموارد البشرية" دكتوراه إدارة أعمال، دار وائل 2001، عمّان ص17.

[3]) محمد علي رباعية، فاعلية التدريب في تطوير الموارد البشرية، عمّان دار صفاء للنشر 2003 ص20.

[4]) ثريا حسين حمدان، التفوق الإداري وكيفية اكتساب المهارات الأساسية، القاهرة، وكالة الأهرام للتوزيع، 2002، ص45-51.

كما عرّفها (نادر أحمد أبو شيخة) [1] على أنها إيجاد العنصر البشري القادر والذي من خلاله تترجم أهداف المنظمة إلى أفعال، وبلوغ معدلات الإنتاج المطلوبة بأقل وقت ممكن وبأقل تكلفة.

وقد أشار (عبد الرحمن توفيق) [2] إلى أن تنمية الموارد البشرية هي كل جهد منظم يبذل من أجل تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية التي تملكها المنشأة، والارتقاء بالمستوى المعرفي والمهاري للعنصر البشري من الوضع الحالي إلى الوضع المستهدف وبصورة مستمرة.

ويرى (فريد النجار) [3] أن تنمية الموارد البشرية في المجال الصحي تشمل:

1. إعداد القوى البشرية العاملة في المجال الصحي كماً ونوعاً على أعلى مستوى علمي وتدريبي ووفقاً للاحتياجات الصحية.

2- تنمية القوى البشرية بالتعليم والتدريب المستمر بما يكفل رفع مستوى المهارات وتغيير الاتجاهات، وتحديث المعلومات لجميع القوى العاملة في الحقل الصحي.

مداخل تنمية الموارد البشرية

تغيرت النظرة إلى المنظمات من كونها وحدات اقتصادية تركز على الإنتاج فقط إلى وحدات اقتصادية تركز على التعلم واكتساب المهارات والقدرات اللازمة لأداء العمل، ومن ثم تنمية هذه المعارف والمهارات اللازمة لتحقيق الإنتاجية والفعالية، أي أن رأس المال البشري بما لديه من معارف ومهارات واستعدادات هو القادر على تحقيق هذه الفعالية [4].

يمكن القول بأن هناك فرق بين كل من المعرفة والمهارة والقدرة كما يلي:

- **المعرفة:** هي الإحاطة علماً بالشيء.
- **المهارة:** هي القدرة على أداء العمل بدقة.
- **القدرة:** تعني إدراك الكفاءة الضرورية لأداء وظائف العمل.

وتتمثل مداخل تنمية الموارد البشرية بما يلي:

1. مدخل سلسلة القدرات (معرفة- مهارة- استعدادات).
2. مدخل الموارد البشرية من خلال تصميم العمل.

---

[1]) نادر أحمد أبو شيمة، إدارة الموارد البشرية، القاهرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص30.

[2]) عبد الرحمن توفيق، الأصول والمبادئ العلمية للتدريب، القاهرة، دار النهضة العربية، 1994، ص133.

[3]) فريد النجار، إدارة المستشفيات في شركات الأدوية في ظل التنافسية، القاهرة، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1998، ص55.

[4]) راوية حسن، مدخل إستراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص241.

وقد انتقى الباحثان المدخل الأول المتعلق بالمعارف والمهارات والاستعدادت لأنه يتفق مع النقاط التي تناولها في مجال تنمية الموارد البشرية وهي: (التدريب– التعلم– الاتجاهات).

مفهوم الأزمة

تعددت التعاريف لمفهوم الأزمة ولكن جميعها في مصب واحد ونذكر من هذه التعاريف الآتي:

1.عرّف عبد السلام أبو قحف [1] الأزمة على أنها حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات على البقاء، وهي كل ما لا يمكن توقعه أو التفكير فيه سواء أحداث أو تصرفات تؤثر وتهدد بقاء الناس ومنظمات الأعمال أو تلوث البيئة والحياة الطبيعية.

2. كما عرّف عبد الرحمن الضعيان مفهوم الأزمة بأنه: هي كل حالة أو أمر مهما كان موضوعه ومجاله لا يستطيع صاحبه أو أصحابه (أطرافه) وضع حد لاشتداده وتطوره إلى الأسوء [2].

3. وعرّفت أيضاً بأنها موقف يطرأ فجأة فتصبح له الأولوية المطلقة في ضرورة التعامل معه واتخاذ قرار لحسمه لأنه يهدد احدى القيم العليا في المؤسسة بشكل لا يمكن التسامح معه [3].

4. وعرّفت أيضاً أنها حالة من الصعوبة المفاجئة التي تعطل سير العمل وتعمل على ارباك المخطط والاستراتيجيات وطرق التنفيذ تؤدي إلى استنفار كامل وتام من أجل التخفيف من حدّتها أو التخلص من آثارها السلبية [4].

5. ويرى (سيد الهواري) [5] أن الأزمة هي حدث عصيب يهدد كيان الوجود الإنساني أو الجماعة البشرية.

فالأزمة هي لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة. أي قرار يتخذ في ظل دائرة خبيثة من عدم التأكد، وقصور المعرفة، واختلاط الأسباب بالنتائج، وتداعي كل منهما بشكل متلاحق، ليزيد من درجة المجهول عن تطورات ما قد يحدث مستقبلاً من الأزمة، وفي الأزمة ذاتها [6].

---

[1]) عبد السلام أبو قحف، الإدارة الاستراتيجية وتطبيقاتها، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص376.

[2]) عبد الرحمن الضعيان، إدارة الأزمات والمفاوضات المنظور الإسلامي والمصادر والتجربة السعودية، ط(1)، دار المأثر، المدينة المنورة، 1421هـ ص29.

[3]) إبراهيم أحمد، إدارة الأزمة التعليمية من منظور عالمي، ط(1) دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003م، ص26.

[4]) محمود جاد الله، إدارة الأزمات، عمّان، دار أسامة، 2007م، ص10.

[5]) سيد الهواري، الموجز في إدارة الأزمات، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1998، ص3.

[6]) د. محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات منهج اقتصادي لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص53، 54.

وبمعنى آخر، فإن الأزمات التي يتعرض لها المجتمع، مثلها مثل الأزمات الصحية التي قد يتعرض لها الإنسان، تكون حادة، ومفزعة وشديدة الألم، وتجعل من مدير الأزمة كالطبيب الذي يعالج المريض الذي أصيب بأزمة صحية –أزمة قلبية مثلاً– ويهدده خطر الموت وفقدان الحياة، ومن هنا كان عليه تحت ضغط الأزمة أن يتخذ قراراً سريعاً وصائباً وعملياً في وقت محدود للغاية للحفاظ على حياة المريض ومنع تدهور حالته، وهو ذات الهدف الذي يعمل على تحقيقه مدير الأزمات، وهو تأمين سلامة الكيان الإداري الذي أصابته الأزمة، ومنع تدهور الأحوال فيه، وسواء كان هذا الكيان الإداري دولة أو شركة أو أسرة.

فالأزمة بهذا المفهوم تأخذ بعدين أساسيين هما:

البعد الأول: بعد الرعب الناجم عن التهديد الخطير للمصالح والأهداف الجوهرية الخاصة بالكيان الإداري الحالية والمستقبلية.

البعد الثاني: بعد الزمن الناجم عن الوقت المحدود المتاح أمام مدير الأزمات لاتخاذ قرار سريع، وصائب، ولا يتضمن أي خطأ، لأنه لن يكون هناك وقت أو مجال للتأخير أو لإصلاح الخطأ، لنشوء أزمات جديدة أشد وأصعب من الأولى قد تقضي على الكيان الإداري ذاته.

ومن ثم فإن الأزمة هي موقف تتضارب فيه العوامل المتعارضة أشد التضارب، وتزداد درجة التضارب عندما تتصرف رؤية متخذ القرار إلى ما قد يحدث مستقبلاً معها ومنها [1].

كما أنها هي موقف محدد يهدد مصالح المنشأة وصورتها أمام الجماهير مما يستدعي اتخاذ القرارات السريعة لتصويب الأوضاع حتى تعود إلى مسارها الطبيعي.

أو هي تعرض الفرد أو الجماعة أو المنظمات أو المجتمعات إلى مواقف حساسة وحرجة ومؤلمة تزداد حدة الألم تجاهلنا وإهمالنا تلك الإنذارات والإشارات المصاحبة. وقد ينجم عن الإهمال خطر الموت وفقدان الحياة ويحتاج الأمر إلى اتخاذ قرار لمعالجة الموقف (الأزمة) [2].

وهناك عدة زوايا تتمثل فيها الأزمة منها [3]:

1. الزاوية الإدارية: تعتبر الأزمة هنا هي ظاهرة إدارية غير مستقرة تمثل تهديداً مباشر وصريح لبقاء واستمرارها، تتميز بدرجة من المخاطرة.

---

[1]) محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات منهج اقتصادي لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية المرجع السابق، ص 54.

[2]) زيد منير عبوي، إدارة الأزمات، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 1428هـ – 2007م، ص 19.

[3]) زيد منير عبوي، إدارة الأزمات، المرجع السابق، ص 19، 20.

2. الزاوية السياسية: حيث تمثل الأزمة موقف يستدعي اتخاذ القرار لمواجهة التحدي والاستجابة الروتينية تكون غير كافية الأمر الذي يتطلب تجديدات حكومية إذا كانت النتيجة لا تريد التضحية بمركزها.
3. الزاوية الاجتماعية: الأزمة هنا بمثابة انهيار لكيان الأفراد أو شعورهم بانعدام أهميتهم كنتيجة للتغيرات التي تحول الفرد إلى مجرد شيء. وتعتبر نتاج لعملية التفاعل الحيوي المستمر في طبيعة الروابط القائمة بين طرفي علاقة إنسانية.
4. الزاوية الاقتصادية: الأزمة هي الانقطاع المفاجئ في مسيرة المنظومة الاقتصادية مما يهدد سلامة الأداء المعتاد. وتعتبر الأزمة عن التناقضات القائمة بين الطبقات الاجتماعية وبين قيم التبادل.
5- الزاوية الطبية: هي تلك النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور أما الأزمات وأما إلى الأسوأ.

أنواع الأزمات

إن تصنيف الأزمات وتقسيمها يفيدنا في تعميق التفكير في الأزمة ويلفت الانتباه إلى بعض القضايا الهامة، كأن يقال: هذه أزمة شاملة، أزمة جزئية، أزمة عنيفة، هادئة ونحوها، كما يفيدنا هذا التصنيف في توحيد المفاهيم والمصطلحات عندما نفكر أو نتناقش في أزمة معينة، أما في حالة غياب مثل ذلك التوحيد، فسيكون التفكير الجماعي والنقاش حينذاك كمن يتكلمون بلغات مختلفة غير مفهومة، ومن ثم سيظهر أولئك المتناقشون بـ "لا شيء"!!.

والخطوة الأولى في الإدارة السليمة لتصنيف الأزمة هي تحديد طبيعة أو نوع الأزمة، لكن تحديد نوع الأزمة ليس عملية سهلة، لأن الأزمة، أي أزمة، بحكم طبيعتها تنطوي على عدة جوانب متشابكة إدارية واقتصادية وإنسانية وجغرافية وسياسية، وبالتالي تتعدد وتتنوع التصنيفات بتعدد المعايير المستخدمة في عملية تحديد أنواع الأزمات.

وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الأزمات استناداً إلى المعايير التالية [1]:

1. نوع ومضمون الأزمة

فهناك أزمة تقع في المجال الاقتصادي أو السياسي... إلخ، ووفق هذا المعيار قد تظهر أزمة بيئية، أو أزمة سياسية، أو أزمة اجتماعية، أو أزمة إعلامية، أو أزمة اقتصادية، وفي داخل كل نوع قد تظهر تصنيفات فرعية مثل الأزمة المالية ضمن الأزمة الاقتصادية، وهكذا.

2. النطاق الجغرافي للأزمة:

[1]) د. محمود جاد الله، إدارة الأزمات، مرجع سابق 12- 15.

إن استخدام معيار جغرافي للأزمة يؤدي إلى ما يعرف: بالأزمات المحلية التي تقع في نطاق جغرافي محدود أو ضيق، كما يحدث في بعض المدن أو المحافظات البعيدة كانهيار جسر أو حادث قطار.

ثم أن هناك أزمات قومية عامة تؤثر في المجتمع ككل كالتلوث البيئي أو وجود تهديد عسكري من عدو خارجي.

وأخيراً ثمة أزمات دولية كأزمة كوسوفا، أو أزمة الانحباس الحراري أو أزمة الحاسوب ونظم المعلومات مع الألفة الثالثة.

3. حجم الأزمة

يشيع معيار الحجم أو الضخامة في تصنيف الأزمات فهناك:

1. أزمة صغيرة أو محدودة تقع داخل إحدى منظمات أو مؤسسات المجتمع.
2. أزمة متوسطة.
3. أزمة كبيرة.

ويعتمد معيار الحجم أو الضخامة على معايير مادية كالخسائر والأضرار الناجمة عن أزمة أو تعطل في توليد الطاقة الكهربائية، ثم هناك في كل أزمة معايير معنوية كالأضرار والآثار التي لحقت بالرأي العام وبصورة المجتمع أو المؤسسة التي تعرضت للأزمة.

4. المدى الزمني لظهور وتأثير الأزمة

يعتمد هذا المعيار على عمر الأزمة، وفي هذا الإطار هناك نوعان من الأزمات:

-الأزمات الانفجارية السريعة: وتحدث عادة فجأة وبسرعة، وتتوقف نتائج هذه الأزمات على الكفاءة في إدارة الأزمة، والتعلم منها، مثال: اندلاع حريق ضخم في مصنع لإنتاج المواد الكيماوية.

-الأزمة البطيئة الطويلة: تتطور هذه الأزمة بالتدرج، وتظهر على السطح رغم كثرة الإشارات التي صدرت عنها، لكن المسؤولين لم يتمكنوا من استيعاب دلالات هذه الإشارات والتعامل معها، ولا تختفي هذه الأزمة سريعاً، بل قد تهدد المجتمع لعدة أيام، من هنا لابد من تعديل الخطة الموجودة لمواجهة الأزمة أو وضع خطة جديدة، والتعامل مع الأزمة في سرعة وحسم وبلا تردد، فكل دقيقة لها قيمة، وفي كل دقيقة ستواجه بتحديات وضغوط من رؤسائك، ومن الجمهور، بل ومن بعض وسائل الإعلام المحلية أو الأجنبية.

لكن كل هذه التحديات قد تكون فرصة لاختبار مدى قدرة فريق الأزمة على التصرف، كما قد تكون فرصة أمام العاملين لإثبات تماسكهم ووحدتهم، مثال: وجود مشكلات بين العاملين والإدارة حول

سـاعات العمـل والأجـر الصـافي وظـروف العمـل، والـدخول فـي مفاوضـات بـين الطـرفين، وفشـل المفاوضات.

5. طبيعة التهديدات التي تخلق الأزمة

تختلف التهديدات التي تواجه المنظمة أو المجتمع، وبالتالي يمكن تصنيف الأزمات استناداً إلى نوعية ومضمون التهديد، فهناك تهديدات خارجية موجهة ضد المعلومات، ومجموعة متعلقة بالأعطال والفشل، وتهديد خارجي موجه ضد اقتصاد المنظمة، والخسائر الفادحة، وتهديدات نفسية، والأمراض المهنية.

6. أسباب الأزمات

اعتماداً على الأسباب المؤدية للأزمات يمكن تقسيمها إلى:

* أزمات تظهر نتيجة تصرف أو عدم تصرف المنظمة وتتضمن الأخطاء الإدارية والفنية أو الفشل في تحقيق نتيجة أساليب العمليات المعيارية.
* الأزمات الناتجة عن الاتجاهات العامة في البيئة الخارجية.
* الأزمات الناتجة من خارج المنظمة وليس للمنظمة أي سبب في حدوثها.
* الأزمات الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين.

7. طبيعة أطراف الأزمة

استناداً إلـى طبيعـة الطـرف أو الأطـراف المنخرطـة فـي الأزمـة أو تأثيرهـا علـى الدولـة يمكـن التمييز بين الأزمات الداخلية والأزمات الخارجية، فإذا تعلق الأمر بأحد جوانب السيادة الخارجية للدولة أو انخراط طرف خارجي في الموقف كانت الأزمة دولية خارجية كما هو الحال في النزاعات البرية والجوية والحروب والتهديد باستخدام القوة العسكرية، وقطع العلاقات الدبلوماسية، ... إلخ.

أما إذا ارتبط الأمر بتفاعلات القوى السياسية والمجتمعية في الداخل كانت الأزمة داخلية وفي إطار الأزمات الخارجية فإن التصنيف الأكثر للأهمية الأزمات هو ذلك التمييز بين الأزمة مخفضة الحدة والأزمة ذات الطابع الاستراتيجي أو الهيكلي.

والأزمة الدولية الإستراتيجية هو موقف تدهور خطير في عناصر البيئة الداخلية أو الخارجية لأطراف الأزمة يمثل تهديداً للقيم والأهداف الرئيسية للدولة، وقد يصاحبه احتمالات كبيرة لاستخدام القوة العسكرية الشاملة، مع وجود وقت محدود لاتخاذ قرارات حاسمة بشأن هذا التدهور أو التهديد الخطير.

وتنطوي التصنيفات السابقة على قدر كبير من التداخل، كما أن أي تصنيف منها لا يستطيع أن يحيط بكل جوانب الأزمة، من هنا انتشر بين الباحثين والخبراء استخدام أكثر من معيار لتحديد أنواع الأزمات وهو ما يعرف بالمعيار المركب الذي يدخل في اعتباره أكثر من معيار.

ولا شك إن المعيار المركب هو الأكثر ملائمة للتعامل مع الأزمات سواء في مرحلة التخطيط للوقاية من الأزمة أو مرحلة احتواء أضرارها، فالأزمة أياً كانت طبيعتها ومجالاتها تؤثر في المجتمع ككل، فقد تحدث أزمة في قرية بعيدة لكنها تؤثر في المجتمع ككل، كذلك فإن الأزمة المالية مثلاً لا تؤثر في النظام الاقتصادي فقط، بل تؤثر في المجتمع ككل، وبالتالي ينبغي التعامل مع أي أزمة إعلامياً من منظور مجتمعي شامل، وثمة اتفاق بين الخبراء والباحثين على هذا المنظور الذي عكس نفسه في تركيب فريق إدارة الأزمة حيث يتكون الفريق من خبراء ومتخصصين من كافة المجالات ذات العلاقة بالأزمة.

مواجهة الأزمات في قطاع المستشفيات

يجب أن تحتوي خطة مواجهة الأزمات الصحية في المستشفيات على العناصر التالية [1]:

1. **التعريف:** أي تعريف وتحديد الخطة ومستويات عملها سواء الاستعداد قبل الأزمة أو اثناء وقوعها وبعد وقوعها.
2. **الإبلاغ:** أي إجراء الاتصالات وإبلاغ المسؤولية للحصول على أكبر قدر من المعلومات.
3. **تنشيط الخطة:** أي وضع تصور كامل وواضح لمن سيقوم بتنشيط الخطة على المستوى المحلي وهل سيتم رفع مستوى الخطة إلى جهات أعلى أم لا.
4. **سلسلة الأوامر:** أي تتابع الأوامر من جهة إلى جهة ومن مستوى إلى آخر أو حتى داخل المستوى الواحد والتدريب الجيد على ذلك من خلال السيناريوهات بين وقت وآخر.
5. **مراحل الخطة:** على جميع المستويات، مثلاً داخل المستشفى:

- **مرحلة أولى:** يتم فيها استيفاء جميع العاملين بالمستشفى إلى حين ورود معلومات وافية.
- **مرحلة ثانية:** وهي زيادة أعداد العاملين بالوردية التالية، وأحياناً نحتاج إلى المرحلة الثالثة، وهي استدعاء كافة القوى البشرية الخاصة بالمستشفى.

6. **مركز التحكم:** وهو المكان الذي سيتم من خلاله إدارة الأزمة ويجب أن يشمل كافة المتطلبات مثل أجهزة الاتصال والكهرباء والطوارئ والخرائط ودليل التليفونات وقواعد البيانات وغيرها.

---

[1]) مجدي أنور عبد المقصود خليفة، خطط مجابهة الكوارث الصحية ملامح ومشكلات، المؤتمر السنوي الرابع لإدارة الأزمات والكوارث، 30، 31 أكتوبر 1999، جامعة عين شمس، ص3- 7.

7. **فريق التحكم:** ويشمل القيادات المسؤولة مع المساعدات الفنية المطلوبة مثل سكرتارية وعلاقات عامة ومتحدث رسمي ورئيس تمريض وغيرها.
8. **مركز المتابعة:** وهو المركز الذي ترد إليه كافة التقارير الخاصة بالأزمة وحالات الوحدات العاملة وتفاصيل الإخلاء وغيرها.
9. **الاتجاهات المرورية:** ويقصد بها اتجاهات التحرك بالنسبة لسيارات الإسعاف والزوار والصحافة والعاملين وتفاصيل داخل الوحدة وما يحيط بها.
10. **تأمين عائلات العاملين بالوحدة:** إن أهم ما يشغل بال العاملين بالمستشفيات أثناء الأزمات الكبرى كالزلازل والفيضانات وغيرها هو الاطمئنان على أهلهم مما يؤثر على حسن الأداء.
11. **المتطوعين:** وهم الأشخاص الذين يحضرون من تلقاء أنفسهم ويجب أن تكون خطة الأزمات مستعدة حتى لا يحدث ارتباك أو تداخل أو هدار للقوى البشرية.
12. **وسائل الإعلام:** وهنا يجب إجراء اتصالات اللازمة وتنظيم تدفق التصريحات والمعلومات من مراكز إدارة الأزمة إلى وسائل الإعلام وتحديد مسؤول واحد فقط للتعامل معها مع إمداده بكافة البيانات.
13. **التصنيف:** أي تحديد درجة الأولوية لكل مريض تبعاً لحالته الصحية وذلك في مكان الحادث أولاً ثم في قسم الطوارئ بالمستشفى ثانياً، مع مراعاة المسافات بين الحادث والمستشفى والعوائق الجغرافية، وتصنيف المستشفيات القريبة والبعيدة وحالة كل منها.
14. **التطهير:** أي أن يوضع في الاعتبار احتمال حدوث الأزمات الكيميائية أو النووية مثل تهدم مستدوع كيميائي بعد حدوث زلزال.
15. **الجثث:** يجب أن تتضمن الخطة تحديد موضع للجثث بعيداً عن المصابين وتحديد وسائل النقل الأخرى إضافة لسيارات الإسعاف، وتحديد أماكن الثلاجات المناسبة لحفظها وغير ذلك مما يتعلق بالوفيات.
16. **مناطق العلاج الابتدائي:** وأهمها أقسام الطوارئ بالمستشفيات حيث يجب أن يكون لها خطة توازن معدة مسبقاً وجاهزة للتطبيق فور الإبلاغ.
17. **مناطق علاجية ذات طبيعة خاصة:** تشمل هذه المناطق الصيدلية وبنك الدم وحجرات العمليات ووحدات العناية المركزة وحجرات الإقامة والحضانات حيث يجب تحديد الاحتياجات من هذه المناطق أثناء الأزمات ومتطلبات المرضى الموجودين فيها.

18. **خطـط داخليـة للأقسـام:** أي تحديـد المهـام والاختصاصـات والاحتياجـات وطبيعـة العمـل أثنـاء الأزمـات وتسلسـل الأوامـر والعلاقـة مـع المسـتويات المختلفـة، ويجـب أن يكـون ذلـك جزء مـن أي خطة داخلية لأقسام الوحدة الواحدة سواء كانت مستشفى أم إدارة.
19. **الاستعداد للأزمات الداخلية:** أي التكيف مع الأزمات التي تحدث داخل المستشفى مثل سقوط جزء أو انهياره، أو تسرب الغازات وغيرها من الحوادث التي تحدث داخل الوحدة، وإعداد الخطط لمواجهة هذه الحوادث.
20. **الإخلاء:** وهو إما إخلاء داخلي من مبنى لمبنى أو إخلاء خارجي من الوحدة بأكملها عند حدوث ما يستدعي ذلك.

والأهم في هذه النقاط هو تدريب الأفراد على كل عنصر منها وفي جميع المستويات وذلك لتحقيق الاستعداد الجيد لمواجهة الأزمات الصحية.

نبذة عن المستشفيات قيد الدراسة

مستشفى زليتن التعليمي

يصنف مستشفى زليتن التعليمي كمستشفى تعليمي بوصفه أحد مستشفيات جامعة طرابلس للعلوم الطبية.

ومركز تدريبي للدراسات العليا التابع لمجلس التحصينات الطبية، وهو المستشفى الوحيد في منطقة الدراسة الذي يقدم خدمات طبية إيوائية ضمن إطار القطاع العام، إذا لا يوجد في المنطقة مستشفى آخر عام تخصصي أو حتى قروي رغم حاجة المنطقة لمثل هذا المستوى من الخدمات الصحية وتجدر الإشارة هنا في تأسيس عدد من المستشفيات القروية التي تخدم المراكز الريفية بالمنطقة وتخفف العبء عن كاهل هذا المستشفى ويعود إنشاء مستشفى زليتن المركزي إلى سنة 1974م، حيث افتتح حينها بسعة سريرية قدرها 280 سريراً وقد حرصت الشركة التي أعدت المخطط الشامل لمدينة زليتن على اختيار الموقع الجغرافي المناسب لهذا المستشفى المركزي، حيث أقامت على مقربة من ساحل البحر ضمن الحدود لمحلة أبورقية إحدى المحلات السكنية التابعة لمنطقة المنارة، وهو بذلك يستفيد من موقعه المجاور لشاطئ البحر الذي يساهم في استجمام المرضى المتواجدين في الأقسام الإيوائية فترة تلقي العلاج، وكذلك يتميز موقع المستشفى بسهولة الوصول إليه من مختلف أنحاء المنطقة وذلك بفضل توطنه داخل إطار المخطط الحضري بمدينة زليتن.

مستشفى مصراتة المركزي

يقع مستشفى مصراته في منتصف شارع طرابلس"، وتم إنشاء مستشفى مصراته المركزي سنة 1973م حيث افتتح حينها بسعة سريرية قدرها 350 سرير وهو مركز تدريبي للدراسات العليا، ويتميز موقع المستشفى بسهولة الوصول إليه من مختلف أنحاء المنطقة وذلك بفضل توطنه داخل المخطط الحضري بمدينة مصراته.

مشكلة الدراسة

تعتبر الأزمات أمراً غير محبب للنفس، وذلك لأنها تشعرك بعدم الاستقرار والتغيير المفاجئ، ما يشعر بالارتباك والقلق وربما اتخاذ القرارات الارتجالية والمتسرعة التي تزيد الأمر سوءاً على سوئه.

ففي العقود الماضية تسببت الأزمات في خسائر كبيرة وفي أضرار اقتصادية جسيمة مما أثر على حياة مئات من المنظمات في جميع أنحاء العالم، وتعد هذه الأزمات بلا شك عقبات رئيسية في طريق تنمية هده المنظمات وتطورها، ويتطلب التصدي لهذه الأزمات أن تدرج إدارة الأزمات والمخاطر في الخطط التنموية للدول والمنظمات على حد سواء بالاعتماد على قاعدة معرفية متطورة ووعي من صانعي القرارات، وقد أصبحت الأزمات حدثاً متوقعاً لجميع المنظمات في هذا العصر الملء بالمتغيرات والمستجدات، وكلما استطاعت المنظمة التأقلم مع المتغيرات، كان لديها القدرة على التعامل مع الأزمات بثبات واتزان [1].

ومن خلال المقابلات الشخصية مع الكوادر الطبية المتخصصة بالمستشفيات قيد الدراسة ومدى قدرتها على التعامل مع الأزمات؛ وباعتبار أن المستشفى تنظيم اجتماعي يضم الكثير من الأفراد ذوي المهارات والتخصصات النادرة التي تحتاج إلى تنمية لتمكين هذا الركن الصحي من تقديم خدماته ورعايته الصحية اللازمة والكافية لهؤلاء الأفراد الدين أصابتهم الأمراض.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الباحثان تبين أن هناك ضعف في تنمية الموارد البشرية في مستشفى زليتن ومصراته قيد الدراسة وهذا بدوره يؤدي إلى تأثير سلبي على مواجهة الأزمات وذلك نتيجة:

1. ضعف الإمكانيات المادية والبشرية للتعامل مع الأزمات مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات.
2. عدم وضوح أهداف المنظمة، مما يؤدي إلى عدم معرفة العاملين بالأدوار المطلوبة منهم وعدم وضع خطط لمواجهة تحديات المستقبل.

([1]) محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة–الأردن، 2007، ص6.

3. ضعف نظام المعلومات ونظام صنع القرارات مما ينتج عنه: عدم وجود المعلومات الصحيحة التي تساعد في عملية صنع القرار، عدم دراسة الحلول البديلة.
4. عدم إجراء مراجعة دورية للمواقف المختلفة ومما يترتب على ذلك من: عدم التعلم من الأخطاء، عدم تقبل الآراء الجديدة والحلول المبتكرة.
5. ضعف العلاقات بين العاملين في المنظمة مما يؤدي إلى عدم تفهم وجهات نظر الآخرين بشأن حل الأزمات، وعدم وجود تخطيط مشترك من أجل المستقبل.
6. عدم ملاءمة التدريب والتنمية للتعامل مع الأزمات.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في شكل التساؤلات التالية:

أ. ما هو تأثير تنمية الموارد البشرية على الاستعداد للأزمات في المستشفيات؟

ب. ما هو تأثير تنمية الموارد البشرية على القدرة على مواجهة الأزمات؟

ج. هل ستؤدي تنمية الموارد البشرية في المستشفيات إلى الحد من الأخطار الناجمة عن الأزمات

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث بالنقاط التالية:

1. التعرف على مستوى تنمية الموارد البشرية من حيث التدريب والتعلم والاتجاهات، ومدى مساهمتها في

منع وقوع الأزمات والقدرة على التعامل الفعال معها في حال وقوعها في المستشفى.

2. التعرف على تأثير المعارف والمهارات والاتجاهات المكتسبة من البرامج التدريبية في الحد من الآثار

الناجمة عن الأزمات.

3. التعرف على مدى تنمية الموارد البشرية وتعلّمهم واستعدادهم للأزمات والقدرة على مواجهتها.

فروض البحث

يمكن صياغة الفرضيات التالية في ضوء مشكلة وأهداف البحث:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين تدريب الموارد البشرية والاستعداد للأزمات.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين تعلم الموارد البشرية والاستعداد للأزمات.

الفرض الثالثة:

توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين تدريب الموارد البشرية والقدرة على مواجهة الأزمات.

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين تعلم الموارد البشرية والقدرة على مواجهة الأزمات.

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته مما يلي:

1.إن العنصر البشري من أهم عناصر المنظمة، وبالتالي فإن الاهتمام بهذا العنصر يضيف قيمة للمستشفى، وذلك من خلال تدريبهم، كل حسب الوظيفة التي يشغلها، وبالتالي فإن هذا البحث يركز على دور التدريب في تنمية العنصر البشري بالمستشفيات محل الدراسة من خلال التركيز على مفهوم التدريب والاحتياجات التدريبية والأفراد المعنيين بالتدريب والوسائل المتبعة في التدريب.

2. يفيد هذا البحث من خلال التركيز على التدريب في كيفية التعلم واكتساب المهارات الفنية والإدارية المتعلقة بالمهنة الصحية، وكيفية تغيير سلوك واتجاهات الأفراد والعاملين بالمستشفيات محل الدراسة، وتوضيح الخطط المستقبلية لمواجهة الأزمات التي قد تحصل مثل الكوارث الطبيعية والحروب.

5.كما أن هذا البحث يفيد المستشفيات محل الدراسة في معرفة القصور الحاصل في إدارة الموارد البشرية بالمستشفى مثل ما يخص موضوعات التدريب والتنمية وتغيير الاتجاهات ومحاولة معالجة ذلك القصور.

منهجية الدراسة

استخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تفسير مشكلة الدراسة، من خلال البيانات والمعلومات التي تم جمعها عن مجتمع الدراسة، وتحليلها وكشف العلاقات بين أبعادها بناء على الفروض التي بنيت عليها، والأهداف التي تسعى لتحقيقها؛ ولأنه من الضروري أن يتناسب المنهج المتبع في الدراسة مع طبيعتها وأهدافها. فقد تم استخدام المنهج التحليلي المعتمد على الدراسات الارتباطية بين متغيرين أو أكثر، وهى الدراسات التي توضح العلاقة بين متغير معين يسمى المتغير المستقل ومتغير آخر يسمى بالمتغير التابع.

حدود الدراسة

1. **الحدود الزمنية**

حدد الباحث فترة الدراسة من 2009 – 2011ف، وذلك نظراً لتوفر البيانات والمعلومات.

2. **الحدود المكانية**

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في مستشفى زليتن التعليمي، مستشفى مصراته المركزي.

3. **الحدود المتعلقة بالموضوع:**

تم تحديد موضوع الدراسة في تأثير تنمية الموارد البشرية على الاستعداد للأزمات والقدرة على مواجهتها.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع البحث من (2050) مفردة، مقسمة إلى ثلاث فئات وهم: فئة الأطباء وعددهم (700) طبيب، وفئة الممرضين وعددهم (1050) ممرض، وفئة الإداريين وعددهم (300) إداري، ويتجزأ المجتمع إلى مجتمع المتعلق بمستشفى زليتن والبالغ عددهم (900) مفردة، ومستشفى مصراته والبالغ عددهم (1150) مفردة، ونظراً لكبر حجم المجتمع فقد تم أخذ عينة عشوائية طبقية حجمها (267) مفردة، وكان نصيب مستشفى زليتن من هذه العينة (117) مفردة، وحجم العينة لمستشفى مصراته (150) مفردة.

مصطلحات البحث

1. تنمية الموارد البشرية

يقصد بتنمية الموارد البشرية في هذه هي مجموعة الأنشطة المخططة والمنظمة والمستمرة التي تقوم بها إدارة المستشفيات لتنمية الكوادر الطبية والإدارية من الناحية المالية والإدارية والمهنية والسلوكية والاتجاهات [1].

2. التدريب

هو عملية منظمة ومستمرة تسعى من خلالها إدارة المستشفى إلى رفع كفاءة العاملين بها في تخصص أو عمل معين، مثل التدريب على الإسعافات الأولية في حالات الحريق أو الغرق [2].

3. التعلم

اكتساب الكوادر الطبية والإدارية بالمستشفى مهارات وتوجيهات سلوكية جديدة لاستخدامها في مواقف العمل [3].

4. تغيير الاتجاهات

هي تغيير وإدراك وميول وسلوك الأفراد العاملين بالمستشفى نتيجة لتلقيه لأنشطة التدريب والتعلم [4].

5. الاستعداد للأزمات

([1]) محمد سيد أحمد عبد المتعال وآخرون، إدارة الموارد البشرية، القاهرة، دار المريخ للنشر، 2003، ص17.

([2]) علي محمد عبد الوهاب وآخرون، إدارة الموارد البشرية، القاهرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1998، ص151-153.

([3]) علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الاستراجية، القاهرة، دار غريب للطباعة، والنشر والتوزيع، 2001، ص369.

([4]) عايدة خطاب وآخرون، العلوم السلوكية، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص351.

هي الأنشطة والعمليات الصحية والإدارية التي تقوم بها إدارة المستشفى لمواجهة مواقف وظروف غير عادية، مثل الحروب والفيضانات [1].

6. القدرة على مواجهة الأزمات

تعتبر هذه المرحلة الاختبار الحقيقي للخطط المعدة سلفاً وللتجهيزات المترتبة سابقاً وللتدريب الذي سبق حودث الأزمة، وهي مرحلة حاسمة من مراحل الأزمة وتعتمد بصفة أساسية على مخرجات عملية الاستعداد للأزمات كما تعتمد على عدة عوامل متصلة بطبيعة الأزمة ومن أهمها [2].

1- المعلومات الدقيقة والمتكاملة عن الآثار السلبية للأزمة.

2- القدرة على تحديد الأولويات في مواجهة الأزمات المماثل

اختبار الفروض

الفرضية الأولى

الفرض العدم: لاتوجد علاقة ذات تأثير معنوى بين تدريب الموارد البشرية والاستعداد للأزمات.

الفرض البديل: توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين تدريب الموارد البشرية والاستعداد للأزمات.

لمعرفة فيما إذا كانت هناك علاقة بين تدريب الموارد البشرية والاستعداد للأزمات. تم استخدام تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

جدول(1) قوة واتجاه العلاقة بين تدريب الموارد البشرية والاستعداد للأزمات

المتغير المستقل	مربع الارتباط	بيتا	ميل الانحدار	ثابت الانحدار	قيمة F	مستوى الدلالة
تدريب العاملين	0.018	0.133	55.95	1.01	4.20	0.041

توضح النتائج الواردة بالجدول أعلاه ما يلي:-

1. أن قيمة F تساوى 4.20 عند مستوى دلالة 0.041 وهى أقل من 0.05 وهذا يعنى وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين تدريب الموارد البشرية والاستعداد للأزمات.

([1]) فقد أحمد الشعلان، دور المؤسسات العلمية ف ي تنمية مهارات الكوادر الأمنية في مجال التعامل مع الأزمات والكوارث، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، كلية التجارة، جامعة عين شمس، أكتوبر، 1997، ص9.

([2]) إيمان عبد الفتاح منجي، ترشيد القرارات الإدارية لمواجهة الأزمات في قطاع السياحة من منظور بيئي، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 1998، ص85.

2.أن معامل بيتا يساوى 0.133 وهى قيمة موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين تدريب العاملين والاستعداد للأزمات.

3.أن مربع الارتباط يساوى 0.018 وهذا يعنى أن تدريب الموارد البشرية تفسر ما نسبته 1.8% من التباين الحاصل في متغير الاستعداد للأزمات.

نعم قبلت الفرضية حسب الفقرة رقم (2).

الفرضية الثانية

الفرض العدم: لا توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين تعلم الموارد البشرية والاستعداد للأزمات

الفرض البديل: توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين تعلّم الموارد البشرية والاستعداد للأزمات

لمعرفة فيما إذا كانت هناك علاقة بين تدريب الموارد البشرية والاستعداد للأزمات. تم استخدام تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

جدول(2) قوة واتجاه العلاقة بين تعلم الموارد البشرية والاستعداد للأزمات.

المتغير المستقل	مربع الارتباط	بيتا	ميل الانحدار	ثابت الانحدار	قيمة F	مستوى الدلالة
تعلم العاملين	0.131	0.362	0.313	1.46	34.98	0.000

توضح النتائج الواردة بالجدول أعلاه ما يلي:-

1. أن قيمة F تساوى 34.98 عند مستوى دلالة 0.000 وهى أقل من 0.05 وهذا يعنى وجود علاقة قوية ذات تأثير معنوي بين تعلم الموارد البشرية والاستعداد للأزمات.أن معامل بيتا يساوى 0.362 وهى قيمة موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين تعلم الموارد البشرية والاستعداد للأزمات.

1- أن مربع الارتباط يساوى 0.131 وهذا يعنى أن تعلم الموارد البشرية تفسر ما نسبته 13.1% من التباين الحاصل في متغير الاستعداد للأزمات.

نعم قبلت الفرضية حسب الفقرة رقم (2).

الفرضية الثالثة

الفرض العدم: لا توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين تدريب الموارد البشرية وتغير الاتجاهات

الفرض البديل: توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين تدريب الموارد البشرية وتغير الاتجاهات

لمعرفة فيما إذا كانت هناك علاقة بين تدريب الموارد البشرية وتغيير اتجاهاتهم. تم استخدام تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

جدول(3) قوة واتجاه العلاقة بين تدريب الموارد البشرية وتغيير الاتجاهات

المتغير المستقل	مربع الارتباط	بيتا	ميل الانحدار	ثابت الانحدار	قيمة F	مستوى الدلالة
تدريب العاملين	0.335	0.579	0.642	0.935	116.95	0.000

توضح النتائج الواردة بالجدول أعلاه ما يلي:-

1. أن قيمة F تساوى 116.95 عند مستوى دلالة 0.000 وهى أقل من 0.05 وهذا يعنى وجود علاقة قوية ذات تأثير معنوي بين تدريب الموارد البشرية وتغيير اتجاهاتهم.

2.أن معامل بيتا يساوى 0.579 وهى قيمة موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين تدريب الموارد البشرية وتغيير اتجاهاتهم.

3.أن مربع الارتباط يساوى 0.335 وهذا يعنى أن تدريب الموارد البشرية تفسر ما نسبته 33.5% من التباين الحاصل في تغيير الاتجاهات.

نعم قبلت الفرضية حسب الفقرة رقم (2).

الفرضية الرابعة

الفرض العدم: لا توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين تعلم الموارد البشرية وتغيير الاتجاهات

الفرض البديل: توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين تعلّم الموارد البشرية وتغيير الاتجاهات

لمعرفة فيما إذا كانت هناك علاقة بين تعلم الموارد البشرية وتغيير اتجاهاتهم. تم استخدام تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

جدول**(4) قوة واتجاه العلاقة بين تعلم الموارد البشرية وتغيير الاتجاهات.**

المتغير المستقل	مربع الارتباط	بيتا	ميل الانحدار	ثابت الانحدار	قيمة F	مستوى الدلالة
تدريب العاملين	0.424	0.651	0.731	0.652	170.74	0.000

توضح النتائج الواردة بالجدول أعلاه ما يلي:-

1. أن قيمة F تساوى 170.74 عند مستوى دلالة 0.000 وهى أقل من 0.05 وهذا يعنى وجود علاقة قوية ذات تأثير معنوي بين تعلم الموارد البشرية وتغيير اتجاهاتهم.

2.أن معامل بيتا يساوى 0.651 وهى قيمة موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين تعلم الموارد البشرية تغيير اتجاهاتهم.

3.أن مربع الارتباط يساوى 0.424 وهذا يعنى أن تعلم الموارد البشرية تفسر ما نسبته 42.4% من التباين الحاصل في تغيير الاتجاهات.

نعم قبلت الفرضية حسب الفقرة رقم (2).

النتائج والتوصيات

إن الغرض الرئيسي من هذا البحث هو محاولة الوصول إلى مجموعة من النتائج في ضوء البيانات والمعلومات التي تم تجميعها وتحليلها في الجانب العملي ، وفى ضوء الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة ، ومن ثم تقديم بعض التوصيات التي يأمل الباحثان بأن تساهم في تحديد وتشخيص أسباب مشكلة الدراسة.

أولاً :-النتائج

من خلال البيانات التي تم تحليلها ، فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تعبر عن أهداف هذه الدراسة، وأهمها ما يلي:-

1.تقبل الفرضية لوجود علاقة ذات تأثير معنوي بين تدريب الموارد البشرية والاستعداد للأزمات، حيث أوضحت نتائج التحليل بأن العلاقة بينهما طردية، وأن تدريب الموارد البشرية تفسر ما نسبته 1.8% من التباين الحاصل في متغير الاستعداد للأزمات.

2.تقبل الفرضية لوجود علاقة ذات تأثير معنوي بين تعلم الموارد البشرية والاستعداد للأزمات، و أن تعلم الموارد البشرية تفسر ما نسبته 13.1% من التباين الحاصل فى متغير الاستعداد للأزمات.

3.تقبل الفرضية لوجود علاقة ذات تأثير معنوي بين تدريب الموارد البشرية وتغيير الاتجاهات، وأن تدريب الموارد البشرية تفسر ما نسبته 33.5% من التباين الحاصل في تغيير الاتجاهات.

4.تقبل الفرضية لوجود علاقة ذات تأثير معنوي بين تعلم الموارد البشرية وتغيير الاتجاهات، وأن تعلم الموارد البشرية تفسر ما نسبته 42.4% من التباين الحاصل فى تغيير الاتجاهات.

5.هناك تواجد مهني للمرأة الليبية في قطاع الصحة، ومنافسة واضحة للرجل في نفس المجال، ويعزى ذلك للوعي الحاصل في المجتمع الليبي، ويوجد تقارب في نسبة مشاركة المرأة في مستشفى زليتن ومستشفى مصراتة، حيث بلغت النسبة 48.2% و 57.7%.

6.تتركز المؤهلات العلمية بمستشفى زليتن ومستشفى مصراتة في التعليم المتوسط والتعليم الجامعي وانخفاضها في المؤهلات العلمية العليا، ويعزى ذلك إلى انخفاض المتخصصين فى الوظائف الدقيقة والتي تحتاج إلى خبرات وكفاءات علمية عالية، وانتشار الإداريين والفنيين ذات التخصصات العامة.

7.إن أفراد عينة الدراسة موافقتهم متوسطة على أهمية التدريب في الرفع من كفاءة أنشطة المستشفيين محل الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المحسوب لإجمالي معيار التدريب 2.72 وهذا يقع بين

(2.60 – 3.39). كما يلاحظ في هذا المعيار ظهور اهتمام أكثر بتدريب الكوادر البشرية بمستشفى مصراتة عن مستشفى زليتن، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.75 و 2.67 على التوالي.

8.إن أفراد عينة الدراسة موافقتهم متوسطة على أهمية التعلم في الرفع من كفاءة الأداء بالمستشفيين عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المحسوب لإجمالي معيار التعلم 2.77 وهذا يقع بين (2.60 – 3.39. كما يلاحظ في هذا المعيار ظهور اهتمام أكثر بتعلم الكوادر البشرية بمستشفى زليتن عنه بمستشفى مصراتة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.82 و 2.75 على التوالي.

9.إن أفراد عينة الدراسة موافقتهم منخفضة على معيار تغيير اتجاهات العاملين للرفع من أدائهم، حيث بلغ المتوسط الحسابي المحسوب لإجمالي معيار تغيير الاتجاهات 2.33 وهذا يقع بين (1.80 – 2.59). كما يلاحظ أن تغيير اتجاهات العاملين بمستشفى مصراتة أكبر منه بمستشفى زليتن، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.74 و 2.51 على التوالي.

10. إن أفراد عينة الدراسة موافقتهم متوسطة على مدى استعداد مستشفياتهم للأزمات، حيث بلغ المتوسط الحسابي المحسوب لإجمالي الاستعداد للأزمات 2.68 وهذا يقع بين (2.60 – 3.39). كما يلاحظ في هذا المعيار أن مستشفى مصراتة أكثر استعدادا للأزمات من مستشفى زليتن، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.44 و 2.18 على التوالي.

ثانياً :-التوصيات

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، تم اقتراح مجموعة من التوصيات، أهمها ما يأتي:-

1.الاهتمام بتدريب وتنمية الكوادر الطبية بالمستشفى لمواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها الدولة، مثل الفيضانات والزلازل والحروب وانتشار الأوبئة، ويكون الاهتمام بالتدريب من خلال منظومة برامج تدريبية متضمنة كافة الاحتياجات التدريبية والأساليب العلمية للتدريب في مجال التعامل مع الأزمات.

2. ضرورة أن تتبنى إدارة المستشفى التدريب المستمر، وأن تتلاءم البرامج التدريبية مع حاجة الأفراد العاملين، وأن تسهم تلك البرامج في إحداث التطوير اللازم لقدرات ومهارات الأفراد عند التعامل مع الأزمات وقت حدوثها.

3. التعلم والاستفادة من ثورة 17 فبراير للتعرف على كافة الاحتياجات اللازمة للتقليل من نتائج الأزمة فيما يخص الأمور الطبية، مثل كيفية التعامل مع الحالات بمختلف أنواعها، وكيفية توفير الأخصائيين في الوقت والمكان المناسبين، وكيفية إنشاء المستشفيات الميدانية لاختصار المسافة وحل مشكلة النقل التي يتعذر توفرها في كثير من الأحيان، وآلية توفيرها بطريقة فعالة، وغيرها.

4. ضرورة توفر نظام معلومات وقاعدة بيانات تحوى معلومات كافية عن الأزمات التي واجهتها دول من حيث أنواعها وقوتها وحجمها ومسبباتها وسبل التعامل معها والمعوقات التي واجهت خطط التقليل منها، وذلك لوضع خطط وبرامج عمل للاستعداد لواجهة الأزمات.

5. استحداث إدارة جديدة بالمستشفى وتفعيل الطوارئ بالمستشفى ليشمل الاتصال المباشر بغرف الطوارئ بالدولة، وكذلك وجود أفراد للتنبؤ بمدى حدوث أزمات لاتخاذ ما يلزم من إجراءات للتقليل من نتائجها.

المراجـع

1. إبـراهيم أحمـد، إدارة الأزمـة التعليميـة مـن منظـور عـالمي، ط(1) دار الوفـاء لـدنيا الطباعـة والنشر، الإسكندرية، 2003م، ص26.
2. إيمـان عبـد الفتـاح منجـي، ترشيد القرارات الإداريـة لمواجهـة الأزمـات فـي قطـاع السياحة مـن منظـور بيئـي، رسـالة دكتـوراه غيـر منشـورة، معهـد الدراسـات والبحـوث البيئيـة، جامعـة عيـن شمس، 1998، ص85.
3. ثريا حسين حمدان، التفوق الإداري وكيفية اكتساب المهارات الأساسية، القاهرة، وكالة الأهرام للتوزيع، 2002، ص45- 51.
4. راوية حسن، مدخل إستراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص241.
5. سعاد نائف برنوطي، "إدارة الموارد البشرية" دكتوراه إدارة أعمال، دار وائل 2001، عمّان
6. سيد الهواري، الموجز في إدارة الأزمات، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1998، ص3.
7. سيد الهواري، إدارة الأزمات القاهرة، مكتبة عين شمس، 1998م، ص60.
8. علي محمد عبد الوهاب وآخرون، إدارة الموارد البشرية، القاهرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1998، ص151- 153.
9. علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الاستراجيةِ، القاهرة، دار غريب للطباعة، والنشر والتوزيع، 2001، ص369.
10. عايدة خطاب وآخرون، العلوم السلوكية، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص351.
11. ريب عبد الحميد هاشم مقومات عملية الاستعداد لمواجهة الكوارث، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1998، ص7.

12. محمد علي رباعية، فاعلية التدريب في تطوير الموارد البشرية، عمّان دار صفاء للنشر 2003 ص20.
13. محمود جاد الله، إدارة الأزمات، عمّان، دار أسامة، 2007م، ص10.
14. حسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات منهج اقتصادي لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد
15. القومي والوحدة الاقتصادية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص53، 54.
16. محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات منهج اقتصادي لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية المرجع السابق، ص 54.
17. عبد الرحمن توفيق، الأصول والمبادئ العلمية للتدريب، القاهرة، دار النهضة العربية، 1994، ص133.
18. عبد السلام أبو قحف، الإدارة الاستراتيجية وتطبيقاتها، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص376.
19. عبد الرحمن الضعيان، إدارة الأزمات والمفاوضات المنظور الإسلامي والمصادر والتجربة السعودية، ط(1)، دار المأثر، المدينة المنورة، 1421هـ ص29.
20. فقد أحمد الشعلان، دور المؤسسات العلمية ف ي تنمية مهارات الكوادر الأمنية في مجال التعامل مع الأزمات والكوارث، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، كلية التجارة، جامعة عين شمس، أكتوبر، 1997، ص9.
21. فريد النجار، إدارة المستشفيات في شركات الأدوية في ظل التنافسية، القاهرة، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1998، ص55.
22. مجدي أنور عبد المقصود خليفة، خطط مجابهة الكوارث الصحية ملامح ومشكلات، المؤتمر السنوي الرابع لإدارة الأزمات والكوارث، 30، 31 أكتوبر 1999، جامعة عين شمس، ص3-7.
23. محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة-الأردن، 2007، ص6.
24. محمد سيد أحمد عبد المتعال وآخرون، إدارة الموارد البشرية، القاهرة، دار المريخ للنشر، 2003، ص17.
25. نادر أحمد أبو شيمة، إدارة الموارد البشرية، القاهرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص30.
26. زيد منير عبوي، إدارة الأزمات، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 1428هـ - 2007م، ص 19.

قياس الأثر النسبي للسيولة في المصارف التجارية الليبية على حجم الائتمان " دراسة تطبيقية خلال الفترة " 2000 – 2010 م"

د . خالد صالح عبود

الملخص:-

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الأثر النسبي للسيولة في المصارف التجارية الليبية على حجم الائتمان، ولكي يتم الوصول إلى الهدف الذي تسعى له الدراسة تم إتباع الأسلوب الكمي وذلك باستخدام النماذج الإحصائية في تحليل البيانات، وبعد أن قام الباحث بإجراء الاختبارات اللازمة للتثبت من صحة الفرضيات توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الائتمان الممنوح وحجم الأصول السائلة، ووجود علاقة عكسية مع تكلفة الائتمان، وأيضا وجود تباين في تأثير كلا من الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والنقدية على الائتمان الممنوح، وتوصل الباحث إلى عدة توصيات منها، ضرورة العمل نحو جذب مزيدا من المدخرات نحو المصارف واستيعابها ضمن دائرة النشاط الاقتصادي الكلي باعتبار أن حجم السيولة له علاقة بحجم الائتمان الممنوح، وأن يتم التوجه نحو السياسات الجاذبة لذلك، وإضافة أساليب مبتكرة لتحقيق ذلك مثل خدمات الصيرفة الإسلامية، وللحد من مخاطر الائتمان ينبغي تبني سياسات فاعلة في سبيل ذلك على مستوى الاقتصاد الكلي، ومنها إنشاء مؤسسة للضمان الائتماني بحيث تكون حلقة تربط بين المقترض " الحاصل على الائتمان " والمقرض " المصارف "، وأن توفر تلك المؤسسة كل البيانات اللازمة عن المقترضين وأوضاعهم المالية وتعاملاتهم السابقة في الاقتراض من المصارف المختلفة، وتحديد مدى قدرتهم على السداد من عدمه.

المقدمة:-

يعد موضع السيولة والتسهيلات الائتمانية من المواضيع الهامة في المصارف التجارية، إذ تعد شغلها الشاغل في عملها اليومي وفي تعاملها مع العملاء، فقد كانت المصارف التجارية ومازالت تقوم بدور الوساطة بين المودعين الذين يشكلون عرض الأموال في النظام المصرفي وبين المقترضين الذين يشكلون جانب الطلب على هذه الأموال، سواء كانوا أفراد أو شركات أو مؤسسات.

وما كان لهذه المصارف أن تنجح في عملها هذا لولا ثقة المودعين بها الذين استأمنوها على ودائعهم، وما كان لها أن تنمو وتستمر لولا نجاحها في منح التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمن يستحقها، ولمن يحتاج إليها من المستثمرين.

ويعد موضع السيولة والائتمان من أهم العناصر في تقييم القرارات الخاصة بالتوسع في منح التسهيلات الائتمانية وذلك سعيا منها لتعزيز وتنويع أنشطة تلك المصارف وزيادة ربحيتها، مع العلم إن التوسع في سياسة منح الائتمان يجب أن يكون مدروسا وبأقل المخاطر وأن يتم الاحتفاظ بنسبة كافية من السيولة لمواجهة طلبات السحب غير المتوقعة وأن يتم التحفظ من قبل المصارف في منح بعض التسهيلات الخطرة والذي من الممكن أن يؤثر على سمعة المصرف، لذلك ينبغي أن تكون إدارة المصرف متأنية في منحها وكذلك في المفاضلة بين الجهات المختلفة التي ستقوم بمنحها التسهيلات الائتمانية وبما لا يؤثر على مستوى مراكز السيولة الواجب الاحتفاظ بها.

أولا – مشكلة الدراسة:-

إن طبيعة المصارف التجارية تقوم على أساس المتاجرة بالنقود، حيث الغرض الأساسي من وراء هذه المتاجرة تحقيق أقصى أرباح ممكنة عن طريق استثمار مصادر المصرف في المجالات التي تحقق لها عائدات مناسبة وفي مقدمتها القروض التي تمنحها لعملائها، ثم الاستثمار في الموجودات المالية المختلفة في السوقين الرأسمالي والنقدي، بالإضافة إلى العمولات والعائدات التي تتحصل عليها لقاء خدماتها وتسهيلاتها المصرفية التي تقدمها للآخرين.

لذلك يلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين الربحية التي يمكن أن تحصل عليها المصارف نتيجة استثمار مصادرها المالية من جهة وبين مستوى السيولة الذي يجب أن تحتفظ عليه بصورة سائلة كاحتياطيات نقدية لمواجهة حالات الطوارئ ومواجهة سحوبات المودعين غير المتوقعة من جهة أخرى، إذ أن توظيف أو استثمار أي قدر من المصادر المتاحة للمصرف يكون على حساب نقص السيولة، وفي الوقت ذاته تضيف ذلك القدر إلى حجم الاستثمار.

ومما يزيد من حجم المشكلة، أنه لا يوجد مقياس واحد قادر على قياس السيولة بكفاءة، لهذا جاءت هذه الدراسة لتحديد بعض العوامل التي تؤثر على حجم الائتمان للوصول إلى المستوى المطلوب بين الموجودات الأقل سيولة من أجل التوفيق بين متطلبات سيولة المصرف وبين تعظيم أرباحه عن طريق القروض والاستثمارات المختلفة.

من هنا يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الأتي:-

هل توجد علاقة بين حجم السيولة التي تحتفظ بها المصارف التجارية الليبية وحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة، وهل يوجد تباين لأثر السيولة على حجم الائتمان الممنوح؟

ثانيا – أهداف الدراسة:-

إن الهدف الرئيسي الذي تطمح إليه الدراسة هو تحليل العلاقة بين السيولة وحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

ثالثا – أهمية الدراسة:-

أ- محاولة إثراء المجلة العلمية بجامعتكم الموقرة بعنوان جديد وطرح يفيد الباحث والقارئ في تحديد العلاقة بين السيولة والائتمان.

ب- فتح الأبواب أمام المهتمين بأدبيات الموضوع لمعرفة العلاقة بين السيولة والائتمان ، مع إبراز أهميتها في معرفة كيفية قياس السيولة على حجم الائتمان الممنوح.

رابعا – فروض الدراسة:-

أ- **الفرضية الأولى:-**

H0 ، لا توجد علاقة بين حجم الأصول السائلة وتكلفة الائتمان وحجم الائتمان الممنوح.

H1 ، لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الأصول السائلة وحجم الائتمان الممنوح وتوجد علاقة عكسية بين حجم الائتمان الممنوح وتكلفة الائتمان.

ب- الفرضية الثانية:-

H0 ، لا يوجد تباين في تأثير كل من الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والنقدية " السيولة " على الائتمان الممنوح.

H1 ، يوجد تباين في تأثير كل من الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والنقدية " السيولة " على الائتمان الممنوح.

خامسا – منهجية الدراسة:-

أ- **المنهج العلمي:** تم استخدام المنهج الكمي لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك باستخدام عدد من المعادلات التي يحتوي عليها وهي درجة خطية النموذج " خطي أو غير خطي "، ودرجة تجانس كل معادلة " غير متجانسة أو متجانسة ومن أي جهة ".

ب- **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في القطاع المصرفي العامل بالاقتصاد الليبي.

ج- **عينة الدراسة:** تتكون عينة هذه الدراسة من المصارف التجارية الليبية.

د- **حدود الدراسة:** دراسة المصارف التجارية الليبية من سنة " 2005 " إلى سنة " 2009 "، وذلك لان بيانات هذه السنوات متوفرة.

الجدول رقم (1) يوضح المصارف التجارية الليبية محل الدراسة:-

التسلسل	اسم المصرف	التسلسل	اسم المصرف
1	الوحدة	**4**	التجاري الوطني
2	الصحاري	**5**	شمال أفريقيا
3	الجمهورية	**6**	مصرف التجارة والتنمية

المصدر : من إعداد الباحث استنادا على قاعدة بيانات مصرف ليبيا المركزي.

هـ- **الحدود الزمنية** / الفترة الممدة من " 1 / 01 / 2005 " إلى " 31 / 12 / 2009 ".

و- **مصادر البيانات:-**

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المصادر الثانوية، والتي يتم تصنيفها إلى ما يلي:-

1- مصادر ثانوية متعلقة بالإطار النظري للدراسة، وتم جمعها من الكتب المتخصصة، وكذلك من الدراسات والأبحاث والنشرات والدوريات والرسائل ذات العلاقة بموضوع الدراسة، كذلك تم الاستعانة بالتقارير السنوية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي.

2- مصادر أولية متعلقة بالبيانات الأولية، تم جمعها من المصارف محل الدراسة، من الفترة " 1 / 01 / 2005 " إلى " 31 / 12 / 2009 "، بالاعتماد على الميزانيات العمومية للمصارف محل الدراسة، وأيضا قوائم الدخل وحسابات الأرباح والخسائر.

وقد قام الباحث بوضع مجموعة من الشروط التي تحكم اختبار العينة، الأمر الذي يمكن من خلاله الدراسة والتحليل لعينة الدراسة، وتحقيق الهدف الأساسي للدراسة واختبار صحة أو عدم صحة الفروض

سادسا - التعريفات أو المفاهيم الإجرائية للدراسة:-

1- السيولة:-

سيولة أي مشروع معين معناها قدرته على مقابلة التزاماته النقدية دون مساس بها في ما يملكه من أصول بحيث لا يضطر إلى التصرف في بعض هذه الأصول بخسارة، وبعبارة أخرى يجب أن يتوافر لديه من الأموال النقدية أو من الأصول السائلة التي يسهل تحويلها إلى نقود دون تحمل خسارة من جراء ذلك ما يكفي لمواجهة الالتزامات التي يحين اجل الوفاء بها.

2- القروض " الائتمان ":-

القرض عندما يلتزم به المقترض ينقل إلى المقرض ملكية مبلغ من النقود على أن يرده إلى المقرض عند نهاية مدة القرض وذلك مقابل فائدة.

3- الرهونات:-

تعني الأصول التي يبدي العميل استعداده لتقديمها للمصرف الضمان في مقابل الحصول على قرض.

4- الاستثمار:-

يقصد به التضحية بالأموال في سبيل الحصول على أموال في المستقبل.

5- الودائع الزمنية " لأجل ":-

هذه الودائع لا يحق للعميل سحبها قبل حلول موعد استحقاقها، وفي مقابل ذلك يتقاضى العميل فوائد تتفاوت معدلاتها حسب مدة الإيداع وحجم الوديعة، وقد تجدد الوديعة تلقائيا ولمدة متفاوتة بناء على طلب كتابي من العميل، وإذا لم يطلب العميل ذلك عند حلول الاستحقاق، يتوقف حساب الفائدة ويحول الرصيد إلى حساب تحت الطلب.

6- الودائع تحت الطلب " الجارية ":-

هي التي يمكن للعميل سحبها في أي وقت ولا تدفع عنها فوائد، حيث يتم السحب إما بواسطة شيكات أو إيصالات صرف أو أوامر دفع يحررها العملاء.

7- الانحدار:-

يتمثل الانحدار في دراسة العلاقة بين متغيرين أو أكثر وينقسم الانحدار إلي انحدار خطي " بسيط، متعدد " وانحدار غير خطي.

8- التباين:-

هو متوسط مجموع مربع انحرافات القيم من وسطها الحسابي.

9- معامل التحديد " معدل التوافق "R^2:-

هو عبارة عن تربيع معامل الارتباط بين " y ، $\hat{y}$ "، فإذا كانت قيمة معامل التحديد مساوية للواحد فان ذلك يدلنا على قوة العلاقة بين " y ، $\hat{y}$ "، أما إذا كانت " R " تقترب من الصفر فان ذلك يدلنا على ضعف العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

سابعا – الدراسات السابقة:-

- **الدراسة الأولى:-**

دراسة أسامة بيطار، " عوائد ومخاطر استثمار المصارف الإسلامية لمصادر أموالها مع مقارنتها بالمصارف التقليدية " دراسة ميدانية مقارنة، بحث غير منشور ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2010 :-

إن الهدف من هذه الدراسة هو بيان أهم أوجه الاستثمار في المصارف الإسلامية، والمتمثلة بالمرابحة والمشاركة، ومقارنتها مع أوجه الاستثمار في المصارف التقليدية والمتمثلة بالإقراض المصرفي، وقد قام الباحث بجمع المعلومات حول المصارف محل الدراسة، واستخدم نسب التحليل المالي في إجراء

المقارنة بين القوائم المالية العائدة للمصرفين، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج منها أن عوائد الاستثمار على الودائع في المصارف التقليدية اكبر منها في المصارف الإسلامية وترتفع درجة المخاطرة في المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية.

- **الدراسة الثانية:-**

دراسة أبو فخره مكاوي، " تحليل ودراسة محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك ذالمصرية وأثرها على أسعار أسهمها في السوق "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 2000:-

تهدف الباحثة في هذه الدراسة إلى محاولة استخدام أساليب لتحديد شكل محددات سياسة توزيع الأرباح في المصارف المصرية والتعرف على اثر سياسات توزيع الأرباح في مصارف العينة على أسعار أسهم تلك المصارف في السوق، حيث أجريت هذه الدراسة على عينة عشوائية عددها " 14 " مصرف من المصارف المسجلة في بورصة الأوراق المالية البالغ عددها " 35 " مصرف، وتم استخدام مجموعة من الأساليب منها مصفوفة معاملات الارتباط برسون، وأسلوب الانحدار البسيط، وأسلوب الانحدار المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لبعض العوامل على توزيعات الأرباح في المصارف المسجلة في البورصة، وأيضا هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توزيع الأرباح وأسعار أسهم تلك المصارف، وكذلك توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة ويرجع السبب في ذلك إلى اثر التوزيعات المدفوعة على سعر السهم.

الإطار النظري:-

أولا – السيولة:-

أ- مفهوم السيولة:-

كان رجال المصارف يحصرون مفهوم السيولة في الأصول التي تأخذ صفة الائتمان قصير الأجل، والمتمثلة بالقروض التجارية التي تتمتع بسيولة ذاتية وتنشأ من عمليات تجارية حقيقية، وبذلك تتحول تلك الأصول تلقائيا إلى نقد حاضر، بمجرد بيع السلع التي منحت من اجلها الاعتمادات إما لشرائها أو لصناعتها أو بعد عمليات تسويقها.

ولقد ناد أنصار المدرسة الانجليزية بتطبيق نظرية القروض التجارية عند استثمار أموال المصارف، والتي مفادها أن " سيولة الأصل تتوقف على إمكانية تحويل الأصل إلى نقدية جاهزة "[1]، وقد اشترط أنصار النظرية أن سيولة الأصل يجب ألا تتوقف على إمكانية تحويله إلى نقد فقط، بل وبدون خسارة أيضا.

[1] - زياد سليم رمضان ومحفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 1996، ص96.

وتعد فكرة السيولة معقدة بعض الشيء لما لها من تأثير على المواءمة والتوفيق بين أهداف المصرف التجاري، وما يتطلب ذلك من ضرورة توزيع موارد المصرف على أنواع مختلفة من الأصول، لان من غايات السيولة تعزيز ثقة المودعين والدائنين في المصرف، وهي مؤشر جيد على إدارة الأموال، وتأكيد لمقدرته على الوفاء بالتزاماته.[1]

وتعد السيولة أهم السمات التي تميز المصارف التجارية عن فئات الأعمال الأخرى فإن " مجرد إشاعة عدم توفر سيولة كافية لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم بما قد يعرض المصرف للإفلاس.[2]

ونظرا لأهمية السيولة باعتبارها من الأسس والمبادئ التي يمكن الاعتماد عليها في التمييز بين موجودات المصرف وتدرجها، ومدى إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة في القيمة. وتوجد العديد من المفردات التي لها علاقة بمفهوم السيولة والتي تستلزم الإيضاح وإظهار جوانب الاختلاف بينها.

ب- مكونات السيولة:-

تتكون سيولة المصارف التجارية من تشكيلة من الأصول تتفاوت في إمكانية تحويلها إلى نقد حاضر عند الطلب، حيث جرت العادة على قيام المصارف المركزية واستنادا للقانون بتحديد نسب السيولة التي يجب على المصارف الاحتفاظ بها، بالإضافة إلى تحديد نوعية الأصول السائلة التي تشكل مكوناتها، وبذلك يمكن ترتيب الأصول السائلة الموجودة لدى المصرف إلى مجموعات رئيسة حسب درجة سيولتها، وهي كما يلي:- [3]

1- **السيولة الحاضرة:-** هي السيولة التي يمكن الحصول عليها طلبها وفي أي وقت من الأوقات دون تحمل أية درجة من المخاطر وفي الغالب لا تدر أي دخل، ودرج على تسميتها باحتياطيات الدرجة الأولى، وذلك " لقدرتها على تسوية المعاملات بشكل فوري، كما يتم استخدامها في تسوية الديون ولا تدر أي عائد[4]، وبذلك يمكن تصنيفها حسب درجة سيولتها إلى " النقدية بالخزينة، الأرصدة لدى المصرف المركزي، الأرصدة الموجودة لدى المصارف المحلية، والمراسلين بالخارج، والمستحق على المصارف المحلية والمراسلين بالخارج، والصكوك تحت الطلب".

---

[1] - علي محمد شلهوب، شؤون النقود وأعمال البنوك، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب، سورية، الطبعة الأولى، 2007، ص257.

[2] - منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1987، ص11.

[3] - محمد عبد العزيز عجمية و مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص94 – 96.

[4] - عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف " السياسات المصرفية – تحليل القوائم المالية – الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص212.

2- **السيولة شبه النقدية:-** هي الأصول التي يمكن تصنيفها بسرعة وبدون خسارة كبيرة، حيث يتغلب فيها عامل الربحية على عامل السيولة، وإذا كانت السيولة الحاضرة بمثابة خط الدفاع الأول لمواجهة طلبات العملاء، فإن السيولة شبه النقدية تعد خط الدفاع الثاني، وتتكون من " نقود قابلة للاستدعاء، وأذونات وسندات الخزانة، والأوراق المالية والتجارية والقروض والسلفيات قصيرة الأجل ".[1]

3- **الأصول ذات السيولة المشتقة:-** وهي عبارة عن أصول لا تتمتع بسيولة ذاتية وانما تشتق سيولتها من تاريخ استحقاقها وإتمام تحصيلها، وتتكون من " الأمانات، الكمبيالات المودعة برسم التحصيل، الأوراق المالية التي لا تستقي قيمتها ألا بالتصفية أو بالاستهلاك، الضمانات، خطابات الضمان، الاعتمادات المستندية

ج- أنواع السيولة:-

يتعين على المصرف توفير ثلاثة أنواع من السيولة، وهي:-[2]

1- **السيولة القانونية:-** وهي سيولة ملزمة بحكم القانون في اغلب دول العالم لغرض حماية أموال المودعين الذين استأمنوا عليها، حيث يتم تحديدها كنسبة مئوية من قيمة الوديعة. [3]

2- **السيولة الإضافية:-** هي السيولة التي يتم استحداثها لغرض تدعيم الثقة في قدرة المصرف، واستغلال أية فرصة جديدة للاستثمار والتوظيف لكي تدر عائداً مناسباً.[4]

3- **السيولة الاحتياطية:-** هي عبارة عن الأصول القابلة للرهن لدى المصرف المركزي، وذلك مقابل تسهيلات مصرفية مثل الأوراق المالية والرهونات الجيدة.[5]

د- إدارة السيولة:-

تعد إدارة السيولة من أهم استراتيجيات العمل المصرفي نظرا لحساسيتها الشديدة والتعقيد المصاحب لعمليات المصرف التي تتم بشكل مستمر ومضطرد.

لذا يقع على عاتق إدارة السيولة التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية والكشف المبكر عن احتمال وجود عجز أو فائض في الرصيد النقدي، إذ أن الكشف عن احتمال وجود عجز في المستقبل

---

[1] – عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف " السياسات المصرفية – تحليل القوائم المالية – الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية "، مرجع سابق، ص213.

[2] - محمد نبيل إبراهيم ومحمد علي حافظ، النواحي العلمية لسياسة البنوك التجارية، المطبعة العالمية، القاهرة، مصر، 1969، ص97.

[3] – بشير علي التويرقي، إدارة المصارف وتطورها، مكتبة طرابلس العالمية، 2000، ص199.

[4] – بشير علي التويرقي، إدارة المصارف وتطورها، مرجع سابق، ص199.

[5] – بشير علي التويرقي، إدارة المصارف وتطورها، مرجع سابق، ص200.

والاستعداد لمواجهته يعد هدف السيولة، بينما إذا تم الكشف عن احتمال وجود فائض فمن واجبه التخطيط المسبق لاستثماره لأنه هدف الربحية.

ولكي تقوم إدارة السيولة بدورها على أكمل وجه يجب القيام بالخطوات التالية:-[1]

1- تحديد مصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة: والتي تتمثل في خمسة عناصر رئيسية هي " النقدية، الودائع، القروض، الأوراق المالية، الأعباء الثابتة والخصوم عدا الودائع، الأصول والخصوم غير النقدية ".

2- التنبؤ بالتدفقات النقدية: تعد هذه الخطوة أصعب مراحل إدارة السيولة، حيث تتم فيها عملية التنبؤ والتخطيط للتدفقات النقدية المستقبلية لفترة مقبلة.

تعمل التدفقات النقدية الداخلية على زيادة الرصيد النقدي بالخزينة، الذي يعد المصدر الرئيسي لتمويل التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة، وكذلك الاستعداد لمواجهة احتمال عدم كفاية التدفقات النقدية الداخلية المتوقعة لتغطية التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة، لذا يجب على إدارة السيولة البحث عن مصادر للأموال يمكن الاعتماد عليها لتمويل عجز الرصيد النقدي. كما لا بد من وجود حالات أخرى لاستخدام النقدية الفائضة في حالة وجود فائض في الرصيد النقدي.

لذا كان من الضروري تحديد العوامل المؤثرة على الرصيد النقدي،[2] والتي تتمثل في النقاط التالية:-

أ- التدفقات النقدية المجدولة: وهي التدفقات النقدية " الداخلة والخارجة " التي تتوفر لدى المصرف بمعلومات مؤكدة عن حجمها وتوقيت حدوثها.

ب- التدفقات النقدية غير المجدولة التي يمكن التنبؤ بها: هي تلك التدفقات التي ليس لدى المصرف بشأنها معلومات مؤكدة عن حجمها أو توقيت حدوثها، غير أنه يستطيع التنبؤ بها.

ج- التدفقات النقدية غير المتوقعة: هي تلك التدفقات التي لا يمكن التنبؤ بها سواء من حيث حجمها أو توقيت حدوثها.

ويتوقف حجم السيولة الذي يحتاجه المصرف على عدة عوامل منها: حجم الطلب على القروض، ومقدار التذبذب في الودائع، بالإضافة إلى التقلبات الاقتصادية من رواج وكساد، وكذلك التقلبات في الدورة التجارية والظروف الطارئة غير العادية والموسمية، الأمر الذي يجعل عملية التنبؤ محفوفة بالكثير من المخاطر.

وبذلك يمكن " تشبيه مركز السيولة لأي مصرف كخزان تدخل وتخرج منه التدفقات النقدية والفرق بينها يكون الرصيد النقدي ".[1]

---

[1] – منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص357 – 358.

[2] – بشير علي التويرقي، إدارة المصارف وتطورها، مرجع سابق، ص293 – 294.

هـ- متطلبات السيولة:-

نظرا لما لتحديد متطلبات السيولة من أهمية بالغة بالنسبة لإدارة المصرف، فإنها قد حظيت باهتمام الكثير من الكتاب والمهتمين، إلا انه وحتى وقتنا الحاضر لم يتوصل احد منهم إلى تحديد معادلة دقيقة ومتكاملة لتقدير احتياجات السيولة، مما يتطلب دراسة وتحليل سلوك الودائع والاستثمارات، بالإضافة إلى دراسة وتحليل سلوك القروض والسلفيات وذلك باستخدام المعلومات والإحصاءات المتاحة في التنبؤ بتقدير السيولة المرغوب فيها، والتي ترجع في الأساس إلى المخاطر التي يواجهها نتيجة لعمله في ظروف عدم التأكد.

لذا كان من الضروري على " المصرف أن يتنبأ، وعلى مدير السيولة أن يقدر بقدر المستطاع احتياجات السيولة في المصرف، ولا يعتمد على مجرد التخمين، بالإضافة إلى تقدير السيولة تقديراً علمياً صحيحاً ".[2]

و- مداخل إدارة السيولة:-

يقصد بمفهوم الأموال والمداخل هو التعرف على الطرق التي تساعد في تحقيق هذه الغاية وجوانب القصور لكل مدخل.

حيث يقصد بالتخصيص العملية التي يتم بموجبها توزيع الأموال المتاحة للمصرف على بنود الاستخدامات المختلفة بطريقة تضمن الموائمة بين الاحتياجات من السيولة وتعظيم الربحية أو العائد، أي تخصيص الأموال على بنود النقدية والاستثمارات المالية والقروض والسلف والأصول الأخرى، حيث تشكل الأصول النقدية العاملة وهي المكون لعناصر السيولة الرئيسية للمصرف، وتتكون من النقدية بخزينة المصرف والبنود شبه النقدية ذات العوائد البسيطة والمستحقات لدى المصارف الأخرى، ولا شك إن الإجراء المناسب من وجهة نظر الربحية هو توجيه الأموال نحو الأصول التي تعطي عوائد اكبر من غيرها داخل نطاق الخطر الذي تقبله الإدارة، ولكن يجب الأخذ في الحسبان متطلبات السيولة وقد يسهل ذلك في المنظمات غير المالية بينما تصبح هذه أكثر تعقيدا في المصارف التجارية لعدة أسباب وهي:-[3]

1- أن النظام المصرفي يتميز بتقنين اغلب عملياته وأنشطته.

2- تقوم العلاقة بين المصرف وأصحاب الودائع على عامل الثقة المتبادل.

---

[1] - عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص92.

[2] - عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 2000، ص109.

[3] - عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000، ص287.

3- ملاك المصرف كغيرهم من المستثمرين يرغبون في معدل عائد مناظر للعائد المتولد عن الاستثمارات المماثلة من حيث مستوى السيولة.

وتكمن المشكلة في إدارة الأصول في تخصيص وتوزيع الأموال على مجموعات الأصل وعلى البنود الفرعية لكل مجموعة بحيث تحقق التنويع والتشكيل الأمثل لكل مجموعة كوسيلة لتقليل المخاطر وتحقيق الأهداف المحددة.

توجد ثلاث مداخل مختلفة لتخصيص الأموال على مختلف بنود الاستثمارات للمصرف التجاري وبهدف الموائمة بين السيولة والربحية فهذه المداخل المختلفة في مكوناتها وفي أثارها وكل من هذه المداخل لها عيوبها، وهذه المداخل هي:-[1]

1- مدخل مجموع الأموال.

2- تخصيص الأموال حسب مصادرها.

3- مدخل تخصيص الأموال المعدل.

4- مدخل بحوث العمليات.

ثانيا / الائتمان المصرفي:-

أ- مفهوم الائتمان المصرفي:-

بالرغم من كثرة المفاهيم الموضوعة للائتمان المصرفي إلا أن الباحث يتفق مع التعريف الشامل الذي عرف [2] بأنه " تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة ".

ب- أهمية التسهيلات الائتمانية:-

يتمتع الائتمان بأهمية كبيرة في اقتصاديات الدول سواء أكانت من الدول الرأسمالية أو من الدول التي تتبع نظام التخطيط المركزي، فجميعها تولي اهتماماً خاصاً به، كدوره المتميز في الدفع بعجلة الاقتصاد في جميع المجالات، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:-

1- تقوم التسهيلات الائتمانية بدور هام في الحياة الاقتصادية حيث تعتمد عليها جميع الأنشطة في توفير احتياجاته من السيولة اللازمة لتغطية عملياتها المختلفة، وقيامها بتمويل التجارة الخارجية سواء بالنسبة لاعتمادات التصدير أو الاستيراد وإصدار خطابات الضمان المحلية

[1] - صالح الأمين الأرباح، اقتصاديات النقود والبنوك، صالح الأمين الأرباح، اقتصاديات النقود والمصارف، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1991، ص99.

[2] - علي عطية عبد السلام وسالم مفتاح القماطي، ندوة النظام المصرفي في ليبيا واقعه وإمكانيات تطويره، جمعية الاقتصاديين الليبيين، بنغازي، ليبيا، 1993، ص140.

والخارجية، وأيضا القيام بتمويل خطة التنمية الاقتصادية، وذلك بتوفير الأموال اللازمة للقطاعات المختلفة حتى توفر احتياجات المجتمع والمواطنين.

2- يؤثر حجم التسهيلات الائتمانية على الحالة الاقتصادية العامة، فالمبالغة في حجم الائتمان قد يؤدي إلى أثار ضخمة، والانكماش في منح الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لأنشطتها وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لا شك في أن أهدافا بهذه الأهمية والشمولية تستدعي اهتماماً خاصاً من السلطات النقدية للرقابة على الائتمان والسهر على حسن توجيه.

ج- أنواع التسهيلات الائتمانية:-

تعد هذه التسهيلات من العمليات الأساسية التي تقوم بها المصارف التجارية وعن طريقها يتم استثمار أموالها، حيث تمثل مصدر الاستخدام الأول للأموال المجمعة من ودائع العملاء، إذ أن اغلب أرباحه تتأتي منها نتيجة لتعددها، حيث تشتمل على نوعين هما:-[1]

1- التسهيلات الائتمانية النقدية أو المباشرة:- هي التي تتم بشكل مباشر بين المقرض والمقترض بدون توسط المؤسسات المصرفية وتشتمل على " القروض، والسلف، والجاري المدين، الكمبيالات التجارية المخصومة ".

2- التسهيلات الائتمانية التعهدية أو غير المباشرة:- هي التي تقوم على الوساطة المالية بين المقرض والمقترض وتكون مضمونة من قبل المؤسسات المصرفية وتشتمل على " خطابات الضمان، والاعتمادات المستندية، وبطاقات الاعتماد ".

وكنتيجة لدورها المتميز في الاقتصاد، فقد تم تصنيف التسهيلات الائتمانية بعدة طرق، إذ يمكن تقسيمها إما وفقا للمدة " قروض قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، طويلة الأجل "، أو وفقا للضمان " قروض مضمونة، قروض غير مضمونة "، أو حسب أغراضها " قروض تجارية، قروض استهلاكية، قروض عقارية، غيرها "، أو تبعا لإدارة الائتمان المستخدمة " أوراق تجارية مخصومة، جاري مدين، قروض ".

د- الإجراءات والمعايير المتبعة في منح الائتمان المصرفي:-

تمثل الإجراءات والمعايير الإطار العام الذي تعمل من خلاله المصارف للمحافظة على أموال المودعين، وفي الوقت نفسه تعمل على تحقيق اكبر ربح من الإقراض والاستثمار.

[1] - عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص79 – 85.

لذا دأبت المصارف التجارية على وضع سياسة عامة للإقراض تتضمن العديد من المفاهيم التي تعكس تركيبة التسهيلات الائتمانية ونوعيتها، كما إنها تعكس بيئة الإقراض والظروف المحيطة به، وتشتمل هذه السياسة على أولويات الإقراض وتحديد وسائل الرقابة عليها.[1]

فهنالك من عرفها [2]على أنها " الإطار العام الذي يضم مجموعة من المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة التسهيلات الائتمانية وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها وما يتصل بها من سقوف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يحب أن تتعداها، والشروط المتعين استيفاؤها لكل نوع من أنواع التسهيلات.

كما أن هناك عدة شروط يحب توافرها في السياسة الاقراضية حتى تؤدي دورها بفاعلية كبيرة وهي:-[3]

1- يجب أن تكون السياسة الائتمانية مرنة وغير جامدة بحيث تبحث في العموميات ولا تدخل في التفاصيل المقيدة للحركة والعمل.

2- يجب أن تكون مكتوبة بحيث تعمل على تقريب الاتجاهات المتباينة مما يسهل مهمة اتخاذ القرارات الائتمانية، وبما يضمن سلامة الأموال المستثمرة لتحقيق عائد يتناسب مع المخاطر.

3- ضرورة قابليتها للتجديد بشكل تلقائي لكي تعكس الظروف الحالية والمستجدات المستقبلية من اجل أن تستمر كوسيلة جيدة للرقابة المصرفية,

لا شك انه " لا توجد سياسة إقراض نمطية يمكن تطبيقها من قبل كافة المصارف التجارية، ولكن سياسة الإقراض تختلف من مصرف إلى أخر، وفقا لأهدافه ومجال تخصصه وهيكله التنظيمي وحجم راس ماله ".[4]

إن عملية الائتمان تعتمد في الأساس على تقديم الأموال إلى العملاء لتمويل احتياجات عملياتهم وفي المقابل فإن المصرف يتقاضى سعر الفائدة نتيجة استخدام تلك الأموال.

كنتيجة للمخاطر المحيطة بالائتمان فان المصارف تطلب ضمانات من أولئك العملاء بهدف الاحتياط للمخاطر المستقبلية وهي ما تعرف بالشروط العامة للإقراض والتي يمكن حصرها في النقطتين الآتيتين[5]، سعر الفائدة، والضمانات.

---

[1] – محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني " الأساليب والأدوات الاستخدامات العملية " الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية "، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص352.

[2] – محسن الخضيري، الائتمان المصرفي " منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني "، مكتبة الانجلو، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1987، ص64.

[3] – علي عطية عبد السلام وسالم مفتاح القماطي، ندوة النظام المصرفي في ليبيا واقعه وإمكانيات تطويره، مرجع سابق، ص149.

[4] – علي عطية عبد السلام وسالم مفتاح القماطي، ندوة النظام المصرفي في ليبيا واقعه وإمكانيات تطويره، مرجع سابق، ص150.

[5] – مفلح عقل، السياسة الائتمانية للمصرف التجاري، نشرة مجلة البنوك في الأردن، المجلد الثاني، العدد الثالث، 1983، ص46 – 49.

هـ- العوامل التي تؤثر على قدرة المصرف الائتمانية:-

إن قدرة المصرف على الإقراض ليست بدون نهاية، فهنالك العديد من العوامل التي تؤثر عليها إما بشكل ايجابي أو غير ايجابي ومن أهمها ما يلي:-[1]

الظروف الاقتصادية العامة، السياسة النقدية، حجم الودائع، معدل أسعار الفائدة على القروض والودائع، طبيعة الإدارة.

و- المخاطر الائتمانية ووسائل الحد منها:-

تعرف المخاطرة الائتمانية بأنها " مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ سبق إقراضه، وللمخاطر الائتمانية أهمية قصوى من حيث أهمية الخسائر المحتملة ".[2]

أما فيما يتعلق بكيفية الرقابة من المخاطر العامة فقد تتم بالإجراءات التالية:-[3]

1- يمكن التغلب على ارتفاع أسعار الفائدة في القروض الطويلة الأجل وذلك بالاتفاق مع العميل على تغيير تلك القروض بأخرى قصيرة الأجل يتم تجديدها تباعاً، وتحمل بأسعار الفائدة السائدة في السوق، وأيضا التغلب على مخاطر الدورات التجارية ومخاطر السوق، وذلك عن طريق تقديم المزيد من الضمانات أو الرهونات الجيدة.

2- يمكن تخفيف مخاطر التضخم، وذلك بالاتفاق مع العميل على سداد الفائدة مقدما، وسداد قيمة القرض على دفعات، والاتفاق أيضا على سعر فائدة متحرك.

ومن الأمور الهامة التي يتوجب مراعاتها من قبل مسئول الائتمان، أن لا يحصر اهتمامه في دراسة البيانات المالية التي يقدمها العميل المقترض والوقوف عند حد اشتقاق النسب المالية التقليدية، بل يجب عليه ان يولي اهتمامه وبدرجة اكبر لنوع أخر من التحليل هو ما يعرف " بتحليل المخاطر "، ويتميز تحليل مخاطر الائتمان عن التحليل التقليدي في انه أكثر رحابة وشمولاً، إذ يتم تناوله من خلال نظرة أوسع وأكثر عمقا.[4]

---

[1] – طلت أسعد عبد الحميد، إدارة البنوك التجارية الإستراتيجية والتطبيق، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1981، ص114.

[2] – خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص9.

[3] – حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

[4] – محمود صبح، الاستثمارات الشخصية بين المحترفين وغير المحترفين في البنوك التجارية وشركات التأمين والوساطة المالية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1996، ص82.

الإطار العملي:-

أولا – نبذة عن المصارف التجارية الليبية:-

يقصد بالمصارف التجارية في ليبيا وفقاً لنص المادة رقم " 50 " من القانون رقم " 1 " لسنة 1993م بشأن المصارف والنقد الائتمان، بأنها الشركات التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع في حسابات جارية تدفع عند الطلب أو الأجل، وفتح الاعتمادات وتحصيل الصكوك المسحوبة من الزبائن أو عليهم ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية وغير ذلك من الأعمال المصرفية. ولا يعد مصرفاً تجارياً في تطبيق أحكام هذا القانون المصارف التي يكون عملها الرئيسي التمويل العقاري أو الزراعي أو الصناعي، أو التي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية.[1]

ويجوز بقرار من مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي الأذن لمصارف التمويل لممارسة بعض الأنشطة المصرفية التجارية وذلك بالنسبة للمستفيدين منها، وفي إطار هذا التعريف فإن المصارف التجارية تعد وسيطاً مالياً وتعد من أهم مكونات الجهاز المصرفي التي تتعامل في الأصول المالية، فهي وسيط بين المدخرين والمستثمرين، كما تقوم هذه المصارف بوظيفتين أساسيتين هما:-

1- وظيفة إدارة الأموال، وذلك من خلال تجميع الودائع واستخدامها في منح القروض والسلفيات والاستثمار المالي.
2- وظيفة التعاملات، ويتم تأديتها من خلال إجراء تحويلات في الحقوق والالتزامات المالية عن طريق المعالجات المحاسبية.

وفقاً لطبيعة المصارف التجارية فإنها تقوم بإدارة الأصول والالتزامات المالية للحصول على اكبر عدد ممكن في ظل المخاطر المحسوبة وفي إطار القواعد الرقابية الملزمة من المصارف المركزية، كما يؤخذ في الاعتبار أن العائد والمخاطرة يتخلف من فترة لأخرى تبعاً للتقلبات في سوق الودائع والائتمان التي تسود فيها ظروف عدم التأكد.

ويمكن توضيح هيكل الجهاز المصرفي في ليبيا كما يلي:-

1- مصرف ليبيا المركزي.
2- المصارف التجارية، وتتكون من المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة، ومصرف الصحاري، ومصرف الجمهورية، ومصرف التجارة والتنمية، والمصرف المتحد للتجارة والاستثمار، والمصرف المتوسط، والمصرف العربي التجاري.
3- المصارف المتخصصة، وهي تتكون من مصرف الادخار والاستثمار العقاري، ومصرف التنمية، والمصرف الزراعي.

[1] – مصرف ليبيا المركزي، قانون المصارف والنقد والائتمان قم " 1 " لسنة 1993.

4- المصارف الخاصة، وتتكون من مصرف الأمان للتجارة والاستثمار، ومصرف الإجماع العربي، ومصرف الوفاء، ومصرف السراي للتجارة والاستثمار، ومصرف الواحة، ومصرف الخليج الأول.

5- المصرف العربي الليبي الخارجي.

ثانيا – تحليل البيانات واختبار الفرضيات:-

أ- تحديد الشكل الرياضي للنموذج:-

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتوي عليها ودرجة خطية النموذج " خطي أو غير خطي "، ودرجة تجانس كل معادلة " غير متجانسة أو متجانسة ومن أي درجة.

لا شك أن الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب عليه أخطاء جسيمة فيما يتعلق بقياس وتفسير العلاقة محل الدراسة، إذ تعتمد نتائج القياس بدرجة كبيرة على صيغة الشكل الرياضي التي يختارها الباحث لتفسير الظاهرة، ومن الأمور التي تساعد في التوصل إلى صيغ رياضية سليمة للنموذج، هي دراسة طبيعة الظاهرة محل القياس بشكل تفصيلي، والاستفادة بكافة المعلومات والدراسات المتاحة عنها بالإضافة إلى اعتماد الباحث على خبرته الشخصية في هذا المجال.[1]

وهناك بعض الأساليب التي تعين على تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج ومن هذه الأساليب جمع البيانات عن المتغيرات المختلفة التي يحتوي عليها النموذج، ثم رصد هذه البيانات في شكل انتشار ذي محورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد والمتغيرات المستقلة على المحور الأخر، ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن الحكم مبدئياً على نوع العلاقة بين المتغير التابع وكل متغير مستقل هل هي خطية أو غير خطية، ولكن تعتبر مقدرة هذا الأسلوب محدودة بمتغيرين فقط، ويمكن القول أنه حتى لو كانت العلاقة بين المتغير التابع وكل متغير مستقل على حده خطية فإن هذا لا يضمن أن تظل هذه العلاقة خطية عندما تؤخذ كل المتغيرات دفعة واحدة[2]، والجدول التالي يوضح المتغير التابع والمتغير المستقل.

[1] – مجدي الشوربجي، الاقتصاد القياسي " النظرية والتطبيق "، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص32.

[2] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002، ص114.

الجدول رقم " 2 " يوضح المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:-

ر.م	المتغير	الرمز
1	إجمالي الائتمان " متغير تابع "	CR
2	إجمالي الأصول السائلة " متغير مستقل "	LA
3	إجمالي الودائع تحت الطلب للمصارف التجارية " متغير مستقل "	DD
4	إجمالي الودائع الزمنية للمصارف التجارية " متغير مستقل "	TD
5	النقد بالخزائن " ليبي، أجنبي "، " متغير مستقل "	VC
6	سعر الفائدة الحقيقي " متغير مستقل "	Ri

المصدر:- من إعداد الباحث استنادا على متغيرات الدراسة.

ولهذا السبب فإن الباحثين يقومون بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة عند القياس في حالة وجود علاقات متعددة، ثم يختارون الصيغة التي تعطي نتائج أكثر معقولية من الناحتين الاقتصادية والكفاءة الإحصائية.

وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة أربع محاولات " صيغ " رياضية مختلفة وتمثلت في استخدام معادلة الانحدار بالقيم الأصلية واستخدام المعادلة الآسية " النصف لوغارتمية من جهة المتغير التابع " والمعادلة النصف لوغارتمية من جهة المتغيرات المستقلة والمعادلة اللوغارتمية المزدوجة.

جدول رقم " 3 " يوضح الصيغ الرياضية المستخدمة في التحليل:-

نوع الصيغة	الصيغة غير الخطية	الصيغة الخطية	الأثر الحدي " الميل " $\frac{\Delta y}{\Delta x}$	الأثر النسبي " المرونة " $\frac{\Delta y}{\Delta x}/\frac{y}{x}$
الصيغة الخطية	----------	$y = \alpha + \beta 1x$	β1	$\beta 1\left(\frac{X}{Y}\right)$
الصيغة نصف اللوغاريتمية	$e^{y} = e^{\alpha}X^{\beta 1}$	$Y = \alpha + \beta 1LnX$	$\beta 1\left(\frac{1}{X}\right)$	$\beta 1\left(\frac{1}{Y}\right)$
الصيغة الآسية	$Y = e^{\alpha+\beta 1X}$	$LnY = \alpha + \beta 1X$	$\beta e^{\alpha+\beta 1X}$	$\beta 1X$
الصيغة اللوغارتمية المزدوجة	$Y = A.X^{\beta 1}$	$1LnY = \alpha + \beta 1LnX$	$\beta 1\left(\frac{Y}{X}\right)$	β1

المصدر: مجدي الشوربجي، الاقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص49.

وسيستخدم الباحث الصيغ الرياضية الأربعة سالفة الذكر واختيار الأفضل منها وفق المعايير الإحصائية والاقتصادية.

ب- المعايير الإحصائية المستخدمة لتقييم قدرة النموذج على تفسير الظاهرة قيد الدراسة:-

- **معدل التوافق " R^2 " Coefficient of Determination:-**

يقيس هذا المعامل قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وذلك بقياسه مقدار ما يشرحه التغير في التغير المستقل من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، ويأخذ هذا المعامل الصيغة التالية:-

$$R^2 = \frac{(\hat{y} - \bar{y})^2}{(\hat{y} - \bar{y})^2}$$

- **معنوية المعلمات حسب اختبار " T " T- TEST :-**

ولاحتساب قيمة " T " نستخدم الصيغة التالية:-

$$T = \frac{\hat{b}}{s}$$

ويتم مقارنتها مع " T " الجدولية التي تحدد المنطقة الحرجة في اختبار ذو ذيلين، ويستخدم في الاقتصاد القياسي عادة شكلين من الفرضيات وهي:-

H0 : bi = 0 فرضية العدم، H0 : bi ≠ 0 الفرضية البديلة.

فإذا كانت t* اكبر من الجدولية نرفض فرضية العدم، أي القيمة المعلمة " bi " معنوية إحصائيا، أما إذا كانت t* < t حيث أن " t الجدولية، *t المحسوبة " فإننا نقبل فرضية العدم، مما يعني أن المعلمة المقدرة غير معنوية إحصائيا.

- **معنوية النموذج حسب اختبار " F " Fisher Test :-**

نحصل على هذا الاختبار بعدة طرق منها " بالنسبة للنموذج البسيط "،

حيث أن:- K = عدد المعلمات، N = عدد المشاهدات

وبمقارنة قيمة " F* " المحسوبة بقيمة " F " الجدولية يتم قبول النموذج إذا كانت " F < F* " وترفض إذا حدث العكس.

$$F = \frac{R^2/K - 1}{1 - R^2/N - K}$$

- **اختبار Durbin – Watson للكشف عن مدى وجود الارتباط الذاتي:-**

إن تباين المتغيرات العشوائية المحسوبة بطريق " OLS " لا يعبر عن قيمته الحقيقية لذلك فإن اختبار t- value و F- statistics لا يصبح نافعا للكشف عن وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى

ذلك يتطلب البحث عن اختبارات بديلة عن هذه الحالة ولعل من أكثر هذه الاختبارات استخداما هو اختبار Durbin – Watson.[1]

1- نقبل وجود ارتباط ذاتي سالب إذا كان $D > 4 - dL$

$4 - du \leq D \leq 4 - dL$

2- منطقة غير مؤكدة إذا كان OR

$dL \leq D \leq du$

3- نرفض وجود الارتباط الذاتي إذا كان $0 < D < dL$

4- نقبل وجود ارتباط ذاتي موجب إذا كان $du < D < 4 - du$

ج- قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة والزمن:-

سيتم التعرف على اثر الزمن في متغيرات الدراسة وذلك باعتبار لوغاريتم المتغيرات دالة في الزمن وتأخذ المعادلة الشكل التالي:-

$$LnY = \alpha + \beta T$$

حيث أن:-

LnY = اللوغاريتم الطبيعي للمتغير التابع، T الزمن، α = ثابت القطع، β = معامل الميل.

وباحتساب المعادلات تمكن الباحث من التوصل إلى النتائج التالية:-

1- نتائج اعتبار أجمالي النقدية دالة في الزمن:-

$$\text{Ln}\,''\text{vc}\,'' = 2.931 + 0.091\,\text{T}$$
$$(26.591) \quad (11.831)$$
$$R^2 = 86.4\% \qquad F = 139.963 \qquad \text{DW} = 1.490$$

بلغت قيمة t المحسوبة (11.831) وهي اكبر من قيمة t الجدولية والبالغة (1.714) وهذا ما يدل على المعنوية الإحصائية لمعامل متغير الزمن كما تشير الموجبة إلى العلاقة الطردية بين الزمن وبين أجمالي النقدية، ومما سبق يتضح إن أجمالي النقدية ينمو بمعدل سنوي مركب قدره (9.1 %) كما بلغت قيمة معدل جودة التوافق (86.4 %) وهذا ما يدل أن التغير الحاصل في الزمن يفسر ما نسبته (86.4 %) من التغير الحاصل في أجمالي النقدية وتبين قيمة اختبار DW والبالغة (1.490) انه لا يوجد ارتباط ذاتي وبترجيع المعادلة إلى شكلها الأصلي نحصل على المعادلة التالية:-

$$VC = e^{2.931 + 0.091\,T}$$

2- نتائج اعتبار الودائع تحت الطلب دالة في الزمن:-

$$\text{Ln}\,(\,\text{DD}\,) = 6.177 + 0.039\,\text{T}$$
$$(103.4) \quad (9.418)$$
$$R^2 = 80.1\% \qquad \text{F} = 88.697 \qquad \text{DW} = 1.503$$

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص379.

بلغت قيمة t المحسوبة (9.418) وهي اكبر من قيمة t الجدولية والبالغة (1.714) وهذا ما يدل على المعنوية على المعنوية الإحصائية لمعامل متغير الزمن، كما تشير الإشارة الموجبة إلى العلاقة الطردية بين الزمن والودائع تحت الطلب، ومما سبق يتضح أن الودائع تحت الطلب ينمو بمعدل سنوي مركب قدره (3.9 %) كما بلغت قيمة معدل جودة التوافق (80.1 %) من التغير الحاصل في الودائع تحت الطلب وتبين قيمة اختبار DW والبالغة (1.503) انه لا يوجد ارتباط ذاتي وبترجيع المعادلة إلى شكلها الأصلي نحصل على المعادلة التالية:-

$$DD = e^{6.177+0.039\,T}$$

3- نتائج اعتبار الودائع الزمنية دالة في الزمن:-

$$Ln\,(TD) = 4.498 + 0.0139\,T$$
$$(17.344)\quad (7.655)$$
$$R^2 = 72.7\% \qquad F = 58.600 \qquad DW = 1.563$$

بلغت قيمة t المحسوبة (7.655) وهي اكبر من قيمة t الجدولية والبالغة (1.714) وهذا ما يدل على المعنوية على المعنوية الإحصائية لمعامل متغير الزمن، كما تشير الإشارة الموجبة إلى العلاقة الطردية بين الزمن والودائع الزمنية، ومما سبق يتضح أن الودائع الزمنية تنمو بمعدل سنوي مركب قدره (13.9%) كما بلغت قيمة معدل جودة التوافق (72.7%) وهذا ما يدل أن التغير الحاصل في الزمن يفسر ما نسبته (72.7 %) من التغير الحاصل في الودائع الزمنية وتبين قيمة اختبار DW والبالغة (1.563) انه لا يوجد ارتباط ذاتي وبترجيع المعادلة إلى شكلها الأصلي نحصل على المعادلة التالية:-

$$TD = e^{4.498+0.139\,T}$$

4- نتائج اعتبار أجمالي الأصول السائلة دالة في الزمن:-

$$\mathrm{Ln\,(LA)} = 6.379 + 0.074\,\mathrm{T}$$
$$(71.56)\quad (11.79)$$
$$R^2 = 86.3\% \qquad \mathrm{F} = 139.152 \qquad \mathrm{DW} = 1.635$$

بلغت قيمة t المحسوبة (11.79) وهي اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.714) وهذا ما يدل على المعنوية الإحصائية لمعامل متغير الزمن كما تشير الإشارة الموجبة إلى العلاقة الطردية بين الزمن وأجمالي الأصول السائلة، ومما سبق يتضح إن أجمالي الأصول السائلة ينمو بمعدل سنوي مركب قدره (7.4 %) كما بلغت قيمة معدل جودة التوافق (86.3 %) وهذا ما يدل أن التغير الحاصل في الزمن يفسر ما نسبته (86.3 %) من التغير الحاصل في أجمالي الأصول السائلة وتبين قيمة اختبار DW والبالغة (1.635) أنه لا يوجد ارتباط ذاتي وبترجيع المعادلة إلى شكلها الأصلي نحصل على المعادلة التالية:-

$$LA = e^{6.379+0.076\,T}$$

5- نتائج اعتبار الائتمان الممنوح دالة في الزمن:-

$$Ln\ =\ (\ CR\ )\ =\ 7.37\ +\ 0.055\ T$$
$$(116)\qquad (12.44)$$
$$R^2\ =\ 87.6\quad F\ =\ 154.911\quad DW\ =\ 1.667$$

بلغت قيمة t المحسوبة (12.44) وهي اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.714) وهذا ما يدل على المعنوية الإحصائية لمعامل متغير الزمن كما تشير الإشارة الموجبة إلى العلاقة الطردية بين الزمن وأجمالي الأصول الائتمان الممنوح، ومما سبق يتضح إن أجمالي الائتمان الممنوح ينمو بمعدل سنوي مركب قدره (5.5 %) كما بلغت قيمة معدل جودة التوافق (87.6 %) وهذا ما يدل أن التغير الحاصل في الزمن يفسر ما نسبته (87.6 %) من التغير الحاصل في أجمالي الائتمان الممنوح وتبين قيمة اختبار DW والبالغة (1.667) أنه لا يوجد ارتباط ذاتي وبترجيع المعادلة إلى شكلها الأصلي نحصل على المعادلة التالية:-

$$CR\ =\ e^{7.37+0.055\ T}$$

هـ- اختبار الفرضيات:-

1- اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على:-

H0 – لا توجد علاقة بين حجم الأصول السائلة وتكلفة الائتمان وحجم الائتمان الممنوح.

H1 – توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الأصول السائلة وحجم الائتمان الممنوح، وعلاقة عكسية بين حجم الائتمان الممنوح وتكلفة الائتمان.

ولأجل اختبار هذه الفرضية فأن الباحث اعتبر أن الائتمان الممنوح دالة في حجم السيولة وتكلفة الائتمان معبرا عنها بسعر الفائدة الحقيقي وعليه تم اعتبار اللوغاريتم الطبيعي للائتمان الممنوح دالة في اللوغاريتم الطبيعي لحجم السيولة واللوغاريتم الطبيعي لتكلفة الائتمان وتأخذ المعادلة الشكل التالي:-

$$\mathrm{Ln}\ (\ \mathrm{CR}\ )\ =\ \alpha +\ \beta 1 Ln\ (\ LA\ )\ +\ \beta 2 Ln\ (\ Ri)$$

حيث أن:- Ln (CR) = اللوغاريتم الطبيعي للائتمان الممنوح

$Ln\ (\ LA\ )$ = اللوغاريتم الطبيعي لحجم السيولة السائلة

$Ln\ (\ Ri)$ = اللوغاريتم الطبيعي لتكلفة الائتمان

α = ثابت المعادلة

β1β2 = مرونة متغيرات الدراسة

أولا – استخدام الصيغة الخطية:-

$$(\ CR\ )\ =\ 15424\ +\ 1.296\ (\ LA\ )\ -\ 4632.7\ (\ \mathrm{R}i\ )$$
$$\mathrm{t}\ (\ 3.816\ )\quad (6.884\ )\quad (-1.99\ )$$
$$R^2\ =\ 72.0\%\qquad \mathrm{F}\ =\ 26.996\qquad \mathrm{DW}\ =\ 1.348$$

بلغت قيمة F المحسوبة (26.996) وهي اكبر من قيمة F الجدولية البالغة (5.631) وهذا ما يدل على إنه توجد معلمة واحدة على الأقل معنوية، كما بلغت قيمة T المحسوبة لمعامل تكلفة الائتمان (−1.99) وهي اكبر من قيمة T الجدولية والبالغة (1.714) وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرات، كما تشير قيمة T المحسوبة لمعامل الأصول السائلة والبالغة (6.884) إلى معنوية المعلمة، كما تشير الإشارة الموجبة إلى إن العلاقة بين المتغيرين طردية وتبين قيمة معدل التوافق والبالغة (72.2 %) إن التغير في المتغيرات المستقلة يفسر ما نسبته (72.2 %) من التغير الحاصل في المتغير التابع.

ثانيا – الصيغة النصف لوغاريتمية:-

$$(CR) = -4633 + 1961LN(LA) - 214\,LN(Ri)$$
$$(-5.74) \quad (7.01) \quad (-2.395)$$
$$R^2 = 74.32\% \quad F = 30.39 \quad DW = 1.357$$

بلغت قيمة F المحسوبة (30.39) وهي اكبر من قيمة F الجدولية البالغة (5.631) وهذا ما يدل على إنه توجد معلمة واحدة على الأقل معنوية، كما بلغت قيمة T المحسوبة لمعامل تكلفة الائتمان (−2.395) وهي اكبر من قيمة T الجدولية والبالغة (1.714) وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرات، كما تشير قيمة T المحسوبة لمعامل الأصول السائلة والبالغة (7.01) إلى معنوية المعلمة، كما تشير الإشارة الموجبة إلى إن العلاقة بين المتغيرين طردية وتبين قيمة معدل التوافق والبالغة (74.32 %) إن التغير في المتغيرات المستقلة يفسر ما نسبته (74.32 %) من التغير الحاصل في المتغير التابع.

ثالثا – الصيغة الآسية:-

$$LN(CR) = 7.504 + 0.0003(LA) - 1.618(Ri)$$
$$(96.48) \quad (7.77) \quad (-2.6)$$
$$R^2 = 71.6\% \quad F = 35.56 \quad DW = 1.317$$

بلغت قيمة F المحسوبة (35.56) وهي اكبر من قيمة F الجدولية البالغة (5.631) وهذا ما يدل على إنه توجد معلمة واحدة على الأقل معنوية، كما بلغت قيمة T المحسوبة لمعامل تكلفة الائتمان (−2.6) وهي اكبر من قيمة T الجدولية والبالغة (1.714) وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرات، كما تشير قيمة T المحسوبة لمعامل الأصول السائلة والبالغة (7.77) إلى معنوية المعلمة، كما تشير الإشارة الموجبة إلى إن العلاقة بين المتغيرين طردية وتبين قيمة معدل التوافق والبالغة (71.77 %) إن التغير في المتغيرات المستقلة يفسر ما نسبته (71.6 %) من التغير الحاصل في المتغير التابع.

رابعا – استخدام الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة:-

$$LN\,(\,CR\,) \;=\; 3.485 \;+\; 0.603\,Ln\,(\,LA\,) - 0.05\,Ln\,(\,\mathrm{R}i\,)$$
$$t\,(\,5.914\,) \quad (\,7.414\,) \quad (\,-1.928\,)$$
$$R^2 = 75.3\% \qquad F = 31.93 \qquad DW = 1.874$$

- **اختبار مدى قبول التقديرات طبقا للمعايير الإحصائية:-**

بلغت قيمة F المحسوبة (31.93) وهي اكبر من قيمة F الجدولية البالغة (5.78) وهذا ما يؤكد الدلالة الإحصائية للنموذج أي بمعنى إنه توجد معلمة واحدة على الأقل في هذا النموذج معنوية وبإجراء اختبار T للتثبت من معنوية المعلمات المقدرة وجد أن قيمة T المحسوبة لمعامل الأصول السائلة (7.414) وهي اكبر من قيمة T الجدولية والبالغة (1.714) وهذا ما يؤكد على معنوية معامل الأصول السائلة عند درجة معنوية (1%) أما فيما يتعلق بمعنوية معامل سعر الفائدة الحقيقي فقد بلغت قيمة اختبار T المحسوبة له (-1.928) وهو اكبر من قيمة T الجدولية عند درجة معنوية (5 %) حيث بلغت القيمة الجدولية لهذا الاختبار عند معدل 5 % (1.714) وعليه فإنه يمكن الاعتماد على المعلمات المقدرة في تفسير الظاهرة قيد الدراسة إما بخصوص الارتباط الذاتي فقد بينت نتائج اختبار DW والبالغة (1.874) إن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي كما تبين قيمة معدل جودة التوافق والبالغة (75.3 %)، وإن التغيرات في لوغاريتم كل من الأصول السائلة وتكلفة الائتمان يفسر ما نسبته 75.3 % من التغير الحاصل في لوغاريتم الائتمان الممنوح.

- **التعليق الاقتصادي:-**

أ- تبلغ مرونة حجم الائتمان الممنوح بالنسبة لحجم السيولة 0.603 % أي بمعنى إذا زاد حجم السيولة بنسبة 10 % أدى ذلك إلى زيادة حجم الائتمان بنسبة 6.03 %.

ب- تبلغ مرونة حجم الائتمان بالنسبة لتكلفة الائتمان -0.05 % أي بمعنى إن الزيادة في تكلفة الائتمان بنسبة 10 % تؤدي إلى انخفاض في حجم الائتمان بنسبة 0.5 %.

وبإجراء التكامل نحصل على المعادلة التالية:-

$$\left(\widehat{CR}\right) = {}^{3.485}_{e}.\,(\mathrm{LA})^{0.603}.\,(Ri)^{-0.05}$$

- **اختبار جودة النموذج على التنبؤ:-**

للكشف عن جودة النموذج على التنبؤ استخدم الباحث مربع كآي لجودة التوافق وحسن المطابقة لاختبار مدى معنوية الاختلاف بين المقدر والفعلي، كما استخدم الباحث اختبار معامل ثايل لعدم التساوي وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

1- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة بيرسون لجودة التوافق وحسن المطابقة (552) وهي اصغر من قيمة مربع كآي الجدولية، وهذا ما يؤكد على عدم معنوية الاختلاف بين القيم الفعلية والقيم المقدرة، وعليه ووفقا لهذا الاختبار تبين جودة النموذج للتنبؤ.

وتطبيق معامل متباينة ثايل نجد إن:- $N = 24$

$$\sum \left(\hat{Y} - Y\right)^2 = 0.973542$$

$$\sum \left(\hat{Y}\right)^2 = 1561.049$$
$$\sum (Y)^2 = 1562.285$$

$$U = \frac{\sqrt{\frac{1}{24} \times 0.973542}}{\sqrt{\frac{1}{24} \times 1561.049} + \sqrt{\frac{1}{24} \times 1562.285}}$$

$$U = \frac{0.201406}{8.064967+8.068158} = 0.012484$$

وحيث أن قيمة معامل ثايل لعدم التساوي بلغت 0.012484 وتعتبر هذه القيمة قريبة إلى الصفر وهذا ما يدل على جودة النموذج على التنبؤ.

2-اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على:-

H0 – لا يوجد تباين في تأثير كل من الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والنقد الأجنبي ، ومكونات السيولة، والائتمان الممنوح.

H1 – يوجد تباين في تأثير كل من الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والنقد الأجنبي، ومكونات السيولة، والائتمان الممنوح.

ولأجل اختبار هذه الفرضية فإن الباحث اعتبر أن الائتمان الممنوح دالة في مكونات السيولة " الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والنقدية "، وعليه تم اعتبار اللوغاريتم الطبيعي للائتمان الممنوح دالة في اللوغاريتم الطبيعي للودائع تحت الطلب واللوغاريتم الطبيعي للودائع الزمنية واللوغاريتم الطبيعي للنقدية، وتأخذ المعادلة الشكل التالي:-

$$Ln\,(\,CR\,) \;=\; \alpha + \;\beta 1\; Ln\,(\,dd\,) + \;\beta 2\; Ln\,(\,Td\,) + \;\beta 3\; Ln\,(\,VC\,)$$

حيث أن:- Ln (CR) = اللوغاريتم الطبيعي للائتمان الممنوح

$Ln\,(\,dd\,)$ = اللوغاريتم الطبيعي للودائع تحت الطلب

$Ln\,(\,Td\,)$ = اللوغاريتم الطبيعي للودائع الزمنية

$Ln\ (VC)$ = اللوغاريتم الطبيعي للنقدية

α = ثابت المعادلة

$\beta1، \beta2، \beta3$ ، = مرونة متغيرات الدراسة

وبتنفيذ معادلة الانحدار باستخدام طريقة الحذف للخلف (Backward) والى يتم فيها إجراء عملية الانحدار لجميع المتغيرات وذلك بإجراء معادلة انحدار متعدد ومن ثم يتم حذف المتغيرات غير المعنوية ويستمر هذا الإجراء إلى أن يتم التوصل إلى نموذج يحتوي على متغيرات معنوية فقط ودون الإخلال بمعالجة الازدواج الخطي، وبتنفيذ هذا الإجراء تم التوصل إلى النتائج الآتية:-

أولا – الصيغة الخطية:-

$$(\mathrm{CR}) = 1681.877 - 0.386\,(\mathrm{dd}) + 0.512\,(\mathrm{Td}) + 22.304\,(\mathrm{VC})$$
$$(2.961)\quad(-0.329)\quad(1.844)\quad(4.185)$$
$$R^2 = 86.75\quad \mathrm{F} = 43.479\quad \mathrm{WD} = (2.347)$$

بلغت قيمة F المحسوبة (43.479) وهي اكبر من قيمة F الجدولية البالغة (5.631) وهذا ما يدل على إنه توجد معلمة واحدة على الأقل معنوية، كما بلغت قيمة T المحسوبة لمعامل الودائع تحت الطلب (-0.386) وهي اصغر من قيمة T الجدولية والبالغة (1.714)، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرات، كما تشير قيمة T المحسوبة لمعامل الودائع الزمنية والبالغة (1.844) إلى معنوية المعلمة، كما تشير الإشارة الموجبة إلى أن العلاقة بين المتغيرين طردية، وتشير قيمة اختبار T المحسوبة لمعامل النقدية والبالغة (4.185) على معنوية المعلمة المقدرة وتبين قيمة معدل التوافق والبالغة (86.7 %) إن التغير في التغيرات المستقلة يفسر ما نسبته (86.7 %) من التغير الحاصل في المتغير التابع.

ثانيا – الصيغة النصف لوغاريتمية:-

$$(CR) = -1381 + 1764\,LN\,(dd) - 205\,LN\,(Td) + 1699\,LN\,(VC)$$
$$(-4.30)\quad(2.76)\qquad(-1.4)\quad(4.75)$$
$$R^2 = 80.4\%\qquad \mathrm{F} = 49.84\qquad \mathrm{WD} = 2.004$$

بلغت قيمة F المحسوبة (49.84) وهي اكبر من قيمة F الجدولية البالغة (5.631) وهذا ما يدل على إنه توجد معلمة واحدة على الأقل معنوية، كما بلغت قيمة T المحسوبة لمعامل الودائع تحت الطلب (4.75) وهي اصغر من قيمة T الجدولية والبالغة (1.714)، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرات، كما تشير قيمة T المحسوبة لمعامل الودائع الزمنية والبالغة (-1.44) إلى معنوية المعلمة، كما تشير الإشارة الموجبة إلى أن العلاقة بين المتغيرين طردية، وتشير قيمة اختبار T المحسوبة لمعامل النقدية والبالغة (2.76) على معنوية المعلمة المقدرة وتبين قيمة

معدل التوافق والبالغة (80.4 %) إن التغير في التغيرات المستقلة يفسر ما نسبته (80.4 %) من التغير الحاصل في المتغير التابع.

ثالثا – الصيغة الآسية:-

$$LN\,(CR) = 181.347 - 0.561\,(dd) + 0.895\,(Td) + 61.994\,(Vc)$$
$$(2.961) \quad (-0.972) \quad (2.81) \quad (3.59)$$
$$R^2 = 79.6\% \quad F = 39.662 \quad DW = 2.336$$

بلغت قيمة F المحسوبة (39.662) وهي اكبر من قيمة F الجدولية البالغة (5.631) وهذا ما يدل على إنه توجد معلمة واحدة على الأقل معنوية، كما بلغت قيمة T المحسوبة لمعامل الودائع تحت الطلب (-0.972) وهي اصغر من قيمة T الجدولية والبالغة (5.631)، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرات، كما تشير قيمة T المحسوبة لمعامل الودائع الزمنية والبالغة (2.81) إلى معنوية المعلمة، كما تشير الإشارة الموجبة إلى أن العلاقة بين المتغيرين طردية، وتشير قيمة اختبار T المحسوبة لمعامل النقدية بخزائن المصارف والبالغة (3.59) على معنوية المعلمة المقدرة وتبين قيمة معدل التوافق والبالغة (79.9 %) إن التغير في التغيرات المستقلة يفسر ما نسبته (79.9 %) من التغير الحاصل في المتغير التابع.

رابعا – الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة:-

$$Ln(CR) = 6.298 - 0.116\,Ln\,(dd) + 0.43\,Ln\,(Td) + 0.557\,Ln(\,vc)$$
$$(5.730) \quad (-0.534) \quad (1.008) \quad (6.077)$$
$$R^2 = 89.5\% \quad F = 56.538 \quad DW = 1.735$$

وبما أن المتغيرات المستخدمة غير معنوية فإنه يتم حذف المتغير الذي يقابله اقل قيمة لاختبار t وهي الودائع تحت الطلب ويتم تنفيذ المعادلة مرة أخرى وبتنفيذ المعادلة تم الحصول على النتائج التالية:-

$$Ln(CR) = 5.719 + 0.34\,Ln\,(Td) + 0.523\,Ln\,(vc)$$
$$(31.343) \quad (0.884) \quad (8.224)$$
$$R^2 = 89.3\,\% \quad F = 87.645 \quad DW = 1.593$$

وبما أن المتغيرات المستخدمة غير كفء فقد تم حذف المتغير الذي يقابله اقل قيمة لاختبار t وهي الودائع الزمنية ويتم تنفيذ المعادلة مرة أخرى وبتنفيذ المعادلة تم الحصول على النتائج الآتية:-

$$Ln(CR) = 5.76 + 0.564\,Ln\,(vc)$$
$$(32.842) \quad (13.276)$$
$$R^2 = 88.9\,\% \quad F = 176.263 \quad DW = 1.728$$

- **اختبار مدى قبول التقديرات طبقا للمعايير الإحصائية:-**

بلغت قيمة F المحسوبة (176.263) وهي اكبر من قيمة F الجدولية البالغة (4.30) وهذا ما يؤكد الدلالة الإحصائية للنموذج أي بمعنى إنه توجد معلمة واحدة على الأقل في هذا النموذج معنوية وبإجراء اختبار T للتثبت من معنوية المعلمات المقدرة وجد أن قيمة T المحسوبة لمعامل النقدية

(13.276) وهي اكبر من قيمة T الجدولية والبالغة (1.714) وهذا ما يؤكد على معنوية معامل النقدية عند درجة معنوية (5%) إما بخصوص الارتباط الذاتي فقد بينت نتائج اختبار DW والبالغة (1.728) إن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي كما تبين قيمة معدل جودة التوافق والبالغة (88.9 %)، وإن التغيرات في لوغاريتم النقدية تفسر ما نسبته 88.9 % من التغير الحاصل في لوغاريتم الائتمان الممنوح.

- **التعليق الاقتصادي:-**

أ- تبلغ مرونة حجم الائتمان الممنوح بالنسبة لنقدية 0.56 % أي بمعنى إذا ما زادت النقدية بنسبة 10 % أدى ذلك إلى زيادة حجم الائتمان بنسبة 5.6 %.

وبإجراء التكامل نحصل على المعادلة التالية:-

$$(CR) = e^{5.76} . (VC)^{0.564}$$

- **اختبار جودة النموذج على التنبؤ:-**

للكشف عن جودة النموذج على التنبؤ استخدم الباحث مربع كآي لجودة التوافق وحسن المطابقة لاختبار مدى معنوية الاختلاف بين المقدر والفعلي، كما استخدم الباحث اختبار معامل ثايل لعدم التساوي وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

1- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة بيرسون لجودة التوافق وحسن المطابقة (528) وهي اصغر من قيمة مربع كآي الجدولية، وهذا ما يؤكد على عدم معنوية الاختلاف بين القيم الفعلية والقيم المقدرة، وعليه ووفقا لهذا الاختبار تبين جودة النموذج للتنبؤ.

2- وتطبيق معامل متباينة ثايل نجد إن:-

$$N = 24$$

$$\sum \left(\hat{Y} - Y\right)^2 = 0.914214$$

$$\sum \left(\hat{Y}\right)^2 = 1561.11$$

$$\sum (Y)^2 = 1562.285$$

$$U = \frac{\sqrt{\frac{1}{24} \times 0.914214}}{\sqrt{\frac{1}{24} \times 1561.11} + \sqrt{\frac{1}{24} \times 1562.285}}$$

$$U = \frac{0.195172}{8.065125 + 8.068159} = 0.012097$$

وحيث أن قيمة معامل ثايل لعدم التساوي بلغت0.012097 وتعتبر هذه القيمة قريبة إلى الصفر وهذا ما يدل على جودة النموذج على التنبؤ.

- **النتائج والتوصيات:-**

أولا - النتائج:-

بعد أن قام الباحث بإجراء الاختبارات اللازمة للتثبت من صحة فرضيات الدراسة وذلك عن طريق استخدام النماذج القياسية تم التوصل إلى النتائج الآتية:-

أ- **نتائج قياس العلاقة بين متغير الدراسة والزمن:-**

1- **نتائج اعتبار إجمالي النقدية دالة في الزمن:-** يتضح أن إجمالي النقدية ينمو بمعدل سنوي مركب قدره (9.1 %) كما بلغت قيمة معدل جودة التوافق (86.4 %) وهذا ما يدل أن التغير الحاصل في الزمن يفسر ما نسبته (86.4 %) من التغير الحاصل في أجمالي النقدية وتبين قيمة اختبار DW والبالغة (1.490) انه لا يوجد ارتباط ذاتي.

2- **نتائج اعتبار الودائع تحت الطلب دالة في الزمن:-** يتضح أن الودائع تحت الطلب ينمو بمعدل سنوي مركب قدره (3.9 %) كما بلغت قيمة معدل جودة التوافق (80.1 %) من التغير الحاصل في الودائع تحت الطلب وتبين قيمة اختبار DW والبالغة (1.503) انه لا يوجد ارتباط ذاتي.

3- **نتائج اعتبار الودائع الزمنية دالة في الزمن:-** يتضح أن الودائع الزمنية تنمو بمعدل سنوي مركب قدره (13.9%) كما بلغت قيمة معدل جودة التوافق (72.7%) وهذا ما يدل أن التغير الحاصل في الزمن يفسر ما نسبته (72.7 %) من التغير الحاصل في الودائع الزمنية وتبين قيمة اختبار DW والبالغة (1.563) انه لا يوجد ارتباط ذاتي.

4- **نتائج اعتبار أجمالي الأصول السائلة دالة في الزمن:-** يتضح إن أجمالي الأصول السائلة ينمو بمعدل سنوي مركب قدره (7.4 %) كما بلغت قيمة معدل جودة التوافق (86.3 %) وهذا ما يدل أن التغير الحاصل في الزمن يفسر ما نسبته (86.3 %) من التغير الحاصل في أجمالي الأصول السائلة وتبين قيمة اختبار DW والبالغة (1.635) أنه لا يوجد ارتباط ذاتي.

5- **نتائج اعتبار الائتمان الممنوح دالة في الزمن:-** يتضح إن أجمالي الائتمان الممنوح ينمو بمعدل سنوي مركب قدره (5.5 %) كما بلغت قيمة معدل جودة التوافق (87.6 %) وهذا ما يدل أن التغير الحاصل في الزمن يفسر ما نسبته (87.6 %) من التغير الحاصل

في أجمالي الائتمان الممنوح وتبين قيمة اختبار DW والبالغة (1.667) أنه لا يوجد ارتباط ذاتي.

ب- نتائج اختبار الفرضيات:-

1- قبول الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الائتمان الممنوح وحجم الأصول السائلة، وعلاقة عكسية مع تكلفة الائتمان، وبالتالي رفض الفرض البديل.

2- قبول الفرضية الرئيسية الثانية البديلة التي تنص على وجود تباين في تأثير كلا من الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والنقدية " مكونات السيولة " على الائتمان الممنوح، وبالتالي رفض الفرضية الرئيسية الأصلية.

ثانيا - التوصيات:-

1- ضرورة التركيز على توجيه الائتمان الممنوح نحو التسهيلات المصرفية الموجه للإغراض الإنتاجية والخدمية، نظرا لما تحققه من فوائد على مستوى الاقتصاد الكلي من حيث زيادة حجم الناتج المحلي وانخفاض المخاطر المصاحبة لها، وعدم التركيز بشكل كلي على الإقراض الاجتماعي في صورة سلف شخصية وقروض عقارية.

2- ضرورة العمل نحو جذب مزيدا من المدخرات نحو المصارف واستيعابها ضمن دائرة النشاط الاقتصادي الكلي باعتبار أن حجم السيولة له علاقة بحجم الائتمان الممنوح، وان يتم التوجه نحو السياسات الجاذبة لذلك، وإضافة أساليب مبتكرة لتحقيق ذلك مثل، خدمات الصيرفة الإسلامية، مثل حسابات التوفير المشاركة في الأرباح، البيع بالمرابحة، البيع بالمشاركة، باعتبار أن هذه المصارف تعمل في مجتمع إسلامي ويجب أن تراعي توجهات الزبائن وخلفياتهم الدينية، حيث يحجم الكثير من الزبائن عن التعامل بنظام الفوائد.

3- للحد من مخاطر الائتمان ينبغي تبني سياسات فاعلة في سبيل ذلك على مستوى الاقتصاد الكلي، ومنها إنشاء مؤسسة للضمان الائتماني بحيث تكون حلقة تربط بين المقترض " الحاصل على الائتمان " والمقرض " المصارف "، وان توفر تلك المؤسسة كل البيانات اللازمة عن المقترضين وأوضاعهم المالية وتعاملاتهم السابقة في الاقتراض من المصارف المختلفة، وتحديد مدى قدرتهم على السداد من عدمه.

4- ضرورة العمل على تطوير المؤسسات المصرفية والمالية، وكذلك تطوير الأسواق المالية التي تتعامل فيها هذه المؤسسات، بما يكفل استخدام أدوات مالية جديدة تساعد المصارف على تنويع استثمارها.

5- ضرورة اتخاذ القرارات الخاصة بمنح الائتمان المصرفي مع ضمان عدم التضارب في القرارات داخل المصرف، وتأمين الرقابة الدائمة على عملية الإقراض في جميع مراحلها بما يكفل المحافظة على سلامة القروض التي تمنحها المصارف.

المراجع:-

أولا – الكتب:-

1- بشير علي التويرقي، إدارة المصارف وتطويرها، مكتبة طرابلس العالمية، طرابلس، ليبيا، 2000.

2- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

3- خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

4- زياد سليم رمضان ومحفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 1996.

5- صالح الأمين الأرباح، اقتصاديات النقود والبنوك، صالح الأمين الأرباح، اقتصاديات النقود والمصارف، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1991.

6- طلعت أسعد عبد الحميد، إدارة البنوك التجارية الاستراتيجية والتطبيق، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1981.

7- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002.

8- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف " السياسات المصرفية – تحليل القوائم المالية – الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

9- عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 2000.

10- عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

11- عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.

12- عبد المنعم محمد مبارك ومحمود يونس، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996.

13- علي عطية عبد السلام وسالم مفتاح القماطي، ندوة النظام المصرفي في ليبيا واقعه وإمكانيات تطويره، جمعية الاقتصاديين الليبيين، بنغازي، ليبيا، 1993.

14- علي محمد شلهوب، شؤون النقود وأعمال البنوك، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب، سورية، الطبعة الأولى، 2007.

15- فلاح حسن الحسيني، ومؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك " مدخل كمي واستراتيجي معاصر "، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2008.

16- مجدي الشوربجي، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1994.

17- محمد عبد العزيز عجمية و مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1979.

18- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني " الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية "، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006.

19- محمد نبيل إبراهيم ومحمد علي حافظ، النواحي العلمية لسياسة البنوك التجارية، المطبعة العالمية، القاهرة، مصر، 1969.

20- محسن الخضيري، الائتمان المصرفي " منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني "، مكتبة الانجلو، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1987.

21- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، مصر، 1987.

22- مؤيد وهيب جاسم، المدخل الحديث في اقتصاديات النقود والبنوك، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 2000.

ثانيا – البحوث والدراسات والمجلات العلمية:-

1- أسامة بيطار، " عوائد ومخاطر استثمار المصارف الإسلامية لمصادر أموالها مع مقارنتها بالمصارف التقليدية " دراسة ميدانية مقارنة، بحث غير منشور ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2010 .

2- خليل الشماع، تحليل أداء المصارف، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، بيروت، لبنان، 1995.

3- مفلح عقل، السياسة الائتمانية للمصرف التجاري، نشرة مجلة البنوك في الأردن، المجلد الثاني، العدد الثالث، 1983.

4- محمود صبح، الاستثمارات الشخصية بين المديرين المحترفين وغير المحترفين في البنوك التجارية وشركات التأمين والوساطة المالية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1996.

5- محمد عبد الله الكردي، إدارة الجهاز المصرفي بالجمهورية العربية الليبية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الندوة العربية الأولى للمصارف، بيروت، لبنان، 13 – 22 نوفمبر 1972م.

6- محمد رمضان أبو زعكوك، ندوة النظام المصرفي في ليبيا واقعه وإمكانيات تطويره، جمعية الاقتصاديين الليبيين، بنغازي، ليبيا، 1993.

7- نادية أبو فخره مكاوي، " تحليل ودراسة محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك المصرية وأثرها على أسعار أسهمها في السوق "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 2000.

8- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 40، العدد الرابع، طرابلس، 2010.

9- مصرف ليبيا المركزي، قانون المصارف والنقد والائتمان قم " 1 " لسنة 1993.

10- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء " الإحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة من 2000 – 2010 ".

التخلف و التنمية بين نظريات التحديث و نظريات التبعية

أ . أشرف علي محمد لامـــه

المقدمـة

ارتبط مصطلح دول العالم الثالث بمجوعة واسعة من المشاكل والتحديات التي تواجه هذه الدول ، من فقر وتخلف وسوءٍ في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و لكن عند الوقوف على هذه المشاكل بالدراسة والتحليل و التمعن ، نجد أن هناك صعوبات عدة في تحديد و تفسير أسباب وجذور هذه المشاكل والمعضلات ، و ذلك لتعددها ، و تعدد الدراسات المتضاربة في نتائجها و تفسيراتها في هذا المجال ، و مع أن أغلب بلدان العالم الثالث تعاني من هذه المشاكل، إلا أنها تعاني منها بنسب مختلفة ومتفاوتة ، بل إن هناك بعض البلدان قد تجاوزت هذه المشاكل و نمت مجتمعاتها بشكل ملحوظ .

و قد ركز العلماء و الباحثون على دراسة هذه المجتمعات و أسباب تخلفها، و بالتالي معرفة العوامل التي أدت إلى هذه الأوضاع المتردية على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

و قد برز من خلال الدراسات المختلفة و الجهود العلمية التي قام بها العلماء والمفكرون مدرستان فكريتان مختلفتان في الأفكار و التوجهات، وقد تصدت بالدراسة و التحليل لتفسير واقع التخلف الذي تعاني منه بلدان العالم الثالث و كيفية التخلص من هذا الواقع و تنمية هذه المجتمعات ، هاتان المدرستان تتمثل في نظريات التحديث (مدرسة التحديث) و نظريات التبعية (مدرسة التبعية).

مشكلة البحث :

تعتبر عملية التنمية السياسية أو التنمية بشكلها العام من إحدى المطالب التي تنادي بها العديد من المجتمعات ، و قد تعددت وتنوعت الأفكار التي تصدت لهذه العملية بالدراسة والتحليل ، وقد ميزت مختلف الدراسات بين العديد من أوجه التنمية ، وتفسير كيفية تحركها ، وأهم السبل لذلك ، إلا أنه ومن مجموع عدة دراسات قد تبلورت اتجاهات نظرية متباينة حول عملية التنمية ومفهومها ، والكيفية التي تتم بها تنمية المجتمعات، و من أبرز هذه الاتجاهات الفكرية تكونت مدرستان فكريتان على طرفي نقيض و هما مدرسة التحديث (نظريات التحديث) ، ومدرسة التبعية (نظريات التبعية)، وتثير هذه الدراسة جملة من التساؤلات ، أهمها :

- ما هي أبرز الأفكار التي تحكم أيديولوجيا المدرستين ؟
- ما هي أهم المبررات التي تنهض على أساسها هذه الأفكار ؟
- ما هي أوجه الخلاف في التفسيرات التي تقدمها كلتا النظريتين لتفسير واقع التخلف ، ومن ثم سبل التنمية في بلدان العالم الثالث ؟

فرضية البحث :

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها : (أن أفكار كلتا المدرستين نشأت في بيئة مختلفة ، حيث إن نظريات التحديث قد ظهرت في الغرب الرأسمالي ، بينما ظهرت نظريات التبعية في دول العالم الثالث ، مما أدى إلى تباين هذه الأفكار و توجهاتها).

منهج البحث :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي ، والمنهج المقارن .

حدود الدراسة :

إن هذه الدارسة تهتم بالجدل الفكري بين نظريات التحديث و نظريات التبعية المتعلقة بموضوع التخلف والتنمية في بلدان العالم الثالث ، و ذلك في الفترة التي تقع ما بين ظهور نظريات التحديث في الخمسينات من القرن العشرين على يد العلماء الغربيين ومروراً بظهور نظريات التبعية علي يد عدد من المفكرين والعلماء في بعض بلدان العالم الثالث في الستينات من القرن العشرين حتى وقتنا الراهن .

المبحث الأول : مصطلحات الدراسة

في هذا المبحث سيتم الحديث عن أهم المفاهيم المتعلقة والمرتبطة بهذه الدراسة ، وذلك لأهمية تحديد هذه المفاهيم للانطلاق في دراسة و تحليل أهم الأفكار التي تقدمها نظريات التحديث و نظريات التبعية ، و من أهم المفاهيم المتعلقة بهذه الدراسة هي (التحديث ، التنمية ، التبعية ، التخلف) .

أولاً : مفهوم التحديث Modernization

على الرغم من تعدد المفاهيم المرتبطة بالتحديث ، إلا أنه يقصد به بشكل عام التطورات التي حدثت في الاقتصاد و الاجتماع و السياسة والتكنولوجيا والاختراعات و النمو في المجتمع الغربي خلال الأربعمائة سنة الأخيرة ، وخصوصاً في القرن التاسع عشر و العشرين ، مع صعود الرأسمالية و ارتباطها بالنمو الحضري وظهور المدن الكبرى في أوربا وأمريكا.

ومن الملاحظ أن مفهوم التحديث قد ارتبط بشكل وثيق بعملية التنظير لمفهوم التنمية السياسية ، وقد نظر معظم كتاب التنمية السياسية الأوائل إلى التحديث بحسبانه مرادفاً للتغريب ، فاعتبروا أن المجتمع يكون أكثر أو أقل حداثة بالدرجة التي يتمكن من خلالها من السيطرة على الطبيعة و يكون

قادراً على تبني مؤسسات متطورة ، وثمة اتفاق بين كثير من الكتاب في الغرب على أن الحداثة هي المحصلة النهائية لعملية التحديث ، إنها بإيجاز حركة نحو الأخذ بالتكنولوجيا و التكنوقراطية في السياق السياسي الغربي [1].

إن التحديث كعملية سابق لمفهوم الحداثة ، كمنطق للتفكير ونمط حضاري يقوم على أساس معرفي، وفي هذا الصدد يقول " جون بودريار" إن تاريخ لفظ (حديث) أطول بكثير من لفظ (الحداثة)، ففي كل سياق تاريخي يتعاقب كل من القديم والحديث تعاقب ذا دلالة، ولكن مع ذلك لا توجد حداثة في كل مكان ، فالحداثة كنمط فكري وحضاري ظهر في أوربا نتيجة للتحديث الذي طال كل مجالات الحياة الإنسانية (فالتحديث عملية و الحداثة نمط).

وقد عرف " ويلبر مور " التحديث بأنه (التحول الشامل للمجتمع التقليدي أوما قبل الحديث إلى أشكال التنظيمات الجديدة التي تميز الدول المزدهرة اقتصاديا، والمستقرة سياسيا) ، فالتحديث تحول يطال كل المستويات التي ترتبط بالحياة الإنسانية. ويعني إلى حد ما اكتساب الطابع الغربي أي الانتقال نحو تبني أساليب العمل والتفكير الغربية.

وهناك من عرفه بأنه (عملية شاملة تؤثر فيها عوامل داخلية، وخارجية مادية، وثقافية متفاعلة) ، فالتحديث يتمثل في الانتقال من نمط اجتماعي لآخر في نفس المجتمع ، وهذا الانتقال يتطلب تغيير يطال كل المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، وتتداخل فيه عوامل داخلية وخارجية، فهي عملية مستمرة ومعقلنة، فهو لا يقوم على تخمينات لا تعرف نتائجها، بل يقوم على تخطيط ودراسة مسبقة تحدد كيفية اتخاذ القرارات فهي إلى حد ما تقوم على التقييم والتقويم وتسعى وراء تلبية حاجات المجتمع [2].

وقد خلص أحد الدارسين إلى ضرورة وجود عدد من الملامح العامة حتى توصف الدولة بأنها حديثة ، ومن ذلك : الاستعداد للتعبير عن الرأي و القدرة عليه، و الإحساس بقيمة الوقت مما يجعل الفرد أكثر اهتماماً بحاضره أو حتى مستقبله ، والدقة المتناهية على مستوى القول والممارسة ، والعناية بالتخطيط والتنظيم والفعالية، والإيمان بالعلم و التكنولوجيا ، و الاعتقاد بأهمية العدالة التوزيعية [3].

و عموماً ، يمكن القول بأن التحديث كمفهوم في الدراسات السياسية والاجتماعية بشكل عام يكون مرادفاً للتغريب ، أي محاولة صبغ مجتمعات الدول النامية بسمات وملامح النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في الدول الغربية الرأسمالية .

---

(1) ريتشارد هيجوت ، نظرية التنمية السياسية ، ترجمة – أ.د حمدي عبد الرحمن و د . محمد عبد الحميد ، ط1 (عمان ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2001) ص ص 232 – 233 .

(2) أحمد أفقيرن ، التحديث السياسي (التحديث) ، شبكة المعلومات الدولية ، www.afifi-abdessamad.maktoobblog.com .

(3) ريتشارد هيجوت ، مرجع سبق ذكره ، 233 .

ثانياً : مفهوم التنمية Development

لقد أثار مفهوم التنمية الكثير من الجدل ، والاختلاف و التغير والتبدل بين المدارس الفكرية المختلفة ، فهناك من يعتبر الملمح الرئيسي لمفهوم التنمية هو المتعلق بما أُطلق عليه " التنمية البشرية " وهي التي تجعل من التنمية عملية رفاه بشري أكثر من كونها حالة نمو اقتصادي ، ويلاحظ أيضاً أن الاهتمام بالجوانب غير الاقتصادية لا ينعكس فقط في زيادة التركيز على الاعتبارات الاجتماعية أو السياسية أو البيئية ، وهذا موضح بالانتباه المكرس لبرامج التنمية المتكاملة ولإدخال مفاهيم مثل التنمية البيئية ، والتنمية المستديمة ، و التنمية البشرية المتكاملة ، و من التعريفات التي ذكرت للتنمية بمعناها العام هو أنها " العملية التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد و الجماعات والهيئات الحكومية والأهلية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع " [1].

و التنمية هي القدرة على إنجاز تغييرات في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية ، بحيث تتضمن التخصص الذي يتلاءم و نوع الموارد المتاحة ، وتحديد الوظائف الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع وتكاملها تكاملاً علمياً و عقلانياً ، كما تشمل الخصائص السياسية تكافؤ الفرص والمشاركة في صنع القرارات وتنفيذها و أن يحتويها النظام الاجتماعي السائد ، ويعمل بصفة مستمرة على تطويرها[2].

ومن أهم أسباب ظهور مفهوم التنمية ، ما أحدثته الحروب العالمية من دمار للإنسان و الحضارة والمجتمعات الغربية الأمر الذي جعل العديد من العلماء وفي مقدمتهم " كارل مانهايم " في ألمانيا يتساءل عن قيمة المعرفة والعلم و الفكر الإنساني إذا لم يستعد للإنسان أمنه و حريته و رفاهيته التي دمرتها الحروب [3].

وعليه فقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء ، وقد ظهر مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد

---

[1] المركز الأفريقي للبحث التطبيقي و التدريب في مجال الإنماء الاجتماعي ،" التعليم و التنمية في أفريقيا (نظرة عامة) "، ورقة قدمت في الحلقة النقاشية حول : التعليم العالي و التنمية في شمال أفريقيا بطرابلس 27-29 أكتوبر 2002ف ، مجلة دراسات ، طرابلس، العدد الثاني عشر ، السنة الرابعة ، الربيع 2003 ، ص 125 .

[2] د . صبحي محمد قنوص ، " دور العلم في التنمية الاجتماعية " ، مجلة دراسات ، طرابلس ، العدد العاشر ، السنة الثالثة ، الخريف 2002 ، ص ص 11 – 12 .

[3] د . نبيل السمالوطي ، علم اجتماع التنمية (دراسة في اجتماعيات العالم الثالث) ، (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1996) ص 29 .

في نوعية الحياة لكل أفراده ، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه ؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات ؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال ، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين ؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية .

وتعرف التنمية السياسية: " بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ولاحقًا ، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

هذا بالإضافة إلى مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع [1].

ونلاحظ مما سبق بأن مفهوم التنمية متداخل ومتشابك في عدة جوانب مع مفهوم التحديث إلا أن مفهوم التنمية أوسع وأشمل من مفهوم التحديث .

ثالثاً : مفهوم التبعية Dependency

تدل كلمة التبعية في اللغة العربية (حسب قاموس المحيط) على الانقياد و الإقتداء واللحاق والمضي مع ، و المرافقة و الملازمة و الولاء و المداينة والمطالبة ، وهي من المفردات التي تحدد أو تعين علاقة متبادلة بين طرفين أو أكثر .

وتدل في الاصطلاح على (ظرف موضوعي تشكل تاريخياً ينطوي على مجموعة علاقات اقتصادية وثقافية و سياسية و عسكرية تعبر عن شكل معين من أشكال تقسيم العمل على الصعيد الدولي ؛ يتم بمقتضاه توظيف موارد مجتمع معين "المجتمع المتخلف أو التابع " لخدمة مصالح مجتمع آخر أو مجتمعات أخرى "المجتمعات المتقدمة أو المتبوعة " تمثل مركز أو قلب النظام العالمي) [2].

---

[1] د . نصر محمد عارف ، " مفهوم التنمية "، شبكة المعلومات الدولية ، www.islamonline.com.

[2] جاد الكريم الجباعي ، " التبعية وإشكالية التأخر التاريخي " ، دورية كتاب جدل ، دمشق ، العدد الثالث ، النصف الأول 1992 ، ص ص 121 – 122 .

و التبعية ظاهرة قديمة ومتواترة في تاريخ البشر ، ومؤسسة على مبدأ الفرق والاختلاف ،وما ينجم عنه من عدم التكافؤ و عدم المساواة ،فلو كان هناك تكافؤ في التطور والنمو على الصعيدين المحلي والعالمي لما كان هناك ثمة تبعية [1].

مفهوم التبعية واسع ومتعدد الجوانب ، وقد تعددت التعاريف و الاجتهادات لتحديده ، مع ذلك هناك اتفاق عام حول المفهوم الواسع للتبعية ، بمعنى أنها انتقاص من السيادة وتعطيل للإرادة الوطنية ، مع ما يلحق ذلك من غبن في العلاقات الدولية ، ومن هدر في المصادر و الطاقات الوطنية للبلد التابع ، وأنها نتيجة علاقة قوة بين طرفين ، تحدد عناصر القوة و محصلتها في كل طرف دوره في هذه العلاقة [2].

و أيضاً يرتبط مفهوم التبعية بمفهوم نظام الاقتصاد الوطني ، حيث يدلل على تأثير العوامل ذات المنشأ الخارجي أو العوامل ذات الغاية الخارجية بالنسبة لنظام معين ، والتي يجد هذا النظام أن سيره سوف يتأثر بشدة في حال افتقادها [3].

رابعاً : مفهوم التخلف Underdevelopment

يذهب بعض المهتمين بدراسة التخلف على أنه (يعني عدم الاستغلال الأمثل لكافة الموارد الاقتصادية و البشرية المتاحة في الدول المتخلفة) إلا أن هذا التعريف يعتريه بعض نقاط الضعف ، فالمثالية في استغلال الموارد ليست حقيقة علمية مجردة بل ينبغي مقارنتها بحالات استغلال أخرى ، وبالتحديد مقارنتها باستغلال الموارد في العالم الصناعي المتقدم .

كما ظهر مفهوم آخر للتخلف بأنه (التأخر بالمقارنة بالدول الأخرى التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من الإنتاج و الاستهلاك والتنظيم) ، إلا أن هذا التعريف أيضاً به نقاط ضعف ، إذ أنه يجعل البلدان النامية في موقف مقارنة مع الدول الصناعية التي هي في مرحلة تطور مختلفة تماماً عن المرحلة التي وصلت إليها البلدان النامية ، وينبغي القول أن الطريق الذي ينبغي على الدول النامية أن تسلكه للقضاء على التخلف لا يعني بالضرورة اتباع نفس الطريق الذي سلكته الدول الصناعية [4].

فهناك من يشير إلى أن التخلف هو (الظاهرة الطبيعية و النتيجة الحتمية لأسلوب الإنتاج الرأسمالي وسيادته على المجتمعات قبل الرأسمالية) فالتخلف إذاً هو عملية إعادة تشكيل هذه المجتمعات لخدمة السوق الرأسمالية العالمية ، فليس هناك أدنى شك في أن اندماج البلدان قبل

---

(1) المرجع نفسه ، ص 122 .

(2) د . نبيل مرزوق ، قراءة لكتاب : " قياس التبعية في الوطن العربي " للمؤلف د . إبراهيم العيسوي ، دورية كتاب جدل ، المرجع نفسه ، ص 219 .

(3) أينريك هيت ، " التعبية " ، ترجمة د . نبيل مرزوق ، دورية كتاب جدل ، المرجع نفسه ،ص 260 .

(4) إحسان حفظي ، علم أجتماع التنمية (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2006) ص 22 .

الرأسمالية أو المتخلفة في الاقتصاد الرأسمالي أدخل عليها العديد من التغيرات الجوهرية التي أسهمت في تشويه عمليات التنمية في هذه البلدان [1].

و البعض يعتبر بأن التخلف هو نتيجة حتمية لظاهرة التبعية المتعلقة بتبعية دول العالم الثالث للدول الصناعية المتقدمة ، إلا أن هذه الفكرة هي نقطة خلاف جوهرية بين تيارين فكريين مختلفين في الرؤى والتصورات النظرية ، وهذا الاختلاف هو محور الاهتمام في هذا البحث .

المبحث الثاني : نظريات التحديث و تفسيرها للتخلف و التنمية

في ظل العلوم الاجتماعية الغربية ظهرت نظريات عديدة اهتمت بدول مختلفة من العالم الثالث ، وهي كتابات متأثرة بالوظيفية و الداروينية الاجتماعية ، وأحد أهم مفاهيمها الأساسية أن المجتمعات تمر بمراحل و أطوار مختلفة و أن كل طور يكون أكثر تطوراً من سابقة و التقدم حسب و جهة النظر هذه يفهم بالمعنى المادي أي أن يصبح المجتمع أكثر قدرة على الإنجاز و أكثر قدرة على الإنتاجية ، فقيمة الفرد تتحدد أو تتوقف على الإنجاز و ليست على الوراثة و التقاليد .

هكذا جاءت نظرية التحديث لدراسة مجتمعات العالم الثالث منطلقة من إشكالية واضحة مفرقة من خلالها بين مجتمعين مختلفين تماماً ، مجتمع متقدم حديث هو العالم الغربي ، ومجتمع متخلف تقليدي هو العالم الثالث، هذا الأخير الذي يجب أن يسير في نفس الخط الذي سار فيه العالم الغربي نحو التقدم والتطور، ومتبنياً قيمه وثقافته الحديثة [2].

وقد شهد منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، نشوء تيار واسع ومتنوع من نظريات التحديث وأبحاثها في إطار العلوم الاجتماعية و خاصةً في الولايات المتحدة الأمريكية، يهتم بمشاكل الدول المستقلة حديثاً، وكان لهذا الاهتمام بعد أكاديمي وآخر سياسي، وقد ظهرت دراسات وأبحاث نظرية اجتماعية كثيرة شكلت الإطار النظري للأبحاث التحديثية ، ووظفت تلك الأبحاث في تقديم المشورة والمقترحات النظرية والعملية للإدارة ، كي تُستخدم في سياستها الجديدة تجاه البلدان النامية. و في منتصف الستينيات ظهر إصلاح (سوسيولوجي – سياسي) في نظريات التحديث يهدف إلى تقديم نظريات عامة عن التغير الاجتماعي، و في نهاية الستينيات ازدادت الأبحاث المتخصصة في نطاق بحث التحديث التاريخي– المقارن وبحث البلدان النامية [3]. إلا أن هذه النظريات هي امتداد لأفكار قدمها علماء الاجتماع منذ القرن التاسع عشر.

---

(1) المرجع نفسه ، ص 17 .

[2] د . عبد العالي دبلة ، الدولة (رؤية سوسيولوجية) ، ط1 (القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2004) ص149 .

[3] د. طلال عبد المعطي مصطفى ،"دراسات اقتصادية اجتماعية التنمية بين التحديث والتبعية " ، جريدة البعث ، سوريا ، شبكة المعلومات الدولية ، www.albaath.news.sy .

أولاً : الأصول الفكرية لنظريات التحديث

إن أفكار مدرسة التحديث التي طورها علماء مدرسة التحديث بعد الحرب العالمية الثانية تمتد بجذورها إلى آراء علماء الاجتماع البرجوازي وخاصة كل من (إميل دوركايم و ماكس فيبر) فقد أدت آراء و أفكار هذين العالمين إلى إرساء العديد من القضايا الأساسية لنظرية التحديث الحالية وخاصةً مقارنتها بين المجتمع التقليدي و المجتمع الحديث و التي أصبحت من المفاهيم الأساسية في هذا النوع من التحليل[1].

1 – أفكار إميل دوركهايم (1858 – 1917) [2]:

لكي نفهم نظرية " دوركهايم " عن نمو المجتمع الحديث المعقد ، من ماض بسيط " بدائي"، يجب أن نفهم نظريته عن النظام الاجتماعي و الاستقرار ، ولقد كان السؤال المهم بالنسبة لـ دوركايم هو كيف يترابط الناس في جماعات مستقرة ليكونوا مجتمعات متلاحمة ، و ما هي طبيعة علاقاتهم ببعضهم عندما ينمو المجتمع، ويصبح أكثر تعقيداً .

حاول دوركهايم الإجابة على هذا السؤال في رسالة للدكتوراه ، والتي أصبحت فيما بعد أول كتاب له وهو بعنوان " تقسيم العمل الاجتماعي " و الذي نشر عام 1893 ، وهو في هذا الكتاب يفترض أن هناك نوعان أساسيان للمجتمعات ، ((تقليدي)) و ((حديث)) ، و بهما صيغ مختلفة للتضامن الاجتماعي ، ففي المجتمع التقليدي يقوم الناس بأعمال زراعية محدودة ، تعتمد على عدد من الأسر والقرابات التي تسكن القرى ، أي أن كل قرية تشبه الأخرى من حيث العمل ، والتفكير و المعتقدات ، ويقوم التضامن الاجتماعي في هذه الظروف على أسلوب مشترك وبسيط للحياة و المعتقدات يسود بين المستوطنات ، و داخلها ، ويطلق دوركهايم على هذه الصورة (أسم التضامن الآلي) ، فهو آلي بمعنى أن الجماعات منفصلة ، متشابهة إلى حد كبير ، وتكون نمطاً صارماً للمعايير و المعتقدات التقليدية [3].

لكن هذا التشابه بين المجموعات ضمن المجتمع التقليدي لا يعني أن هذه المجموعات تعتمد بشدة إحداهما على الأخرى ، بل يعني العكس تماماً ، فكل مجموعة رغم تشابهها مع كل المجموعات الأخرى هي نسبياً مكتفية ذاتياً، حيث إن أعضاءها يقومون بكل ما تتطلبه الزراعة ، و التربية ، و التوجيه الاجتماعي ، والدفاع ... إلخ .

---

(1) د . عبد العالي دبلة ، مرجع سبق ذكره ، 149 .

(2) عالم اجتاع فرنسي ، من مؤلفاته : " حول تقسيم العمل الاجتماعي " ، للمزيد من المعلومات راجع : عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسية " الجزء الثاني " ، ط1 (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر) ص 695 .

(3) أندرو وبستر ، مدخل إلى علم إجتماع التنمية ، ترجمة و تعليق د. عبد الهادي محمد والي و د. السيد عبد الحليم الزيات ، (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية) ص 108 .

وبعبارة أخرى فإن ((تقسيم العمل)) مقيـــد وضمـــن قدرات كل من في المجموعة ، فكل مجموعة تمثل ((وحدة)) متميزة ضمن المجتمع الكبير ، ولذلك يطلق عليه ((دوركهايم)) تسميه أخرى وهي ((المجتمع المجزأ)) و يتناقض المجتمع التقليدي أو المجزأ مع المجتمع الحديث [1].

يختلف المجتمع التقليدي أو الانقسامي عن المجتمع الحديث ، فكيف إذن يتطور هذا الأخير .. ؟ إن الميكانيزم الأساسي ، أو الآلية الأساسية للحياة التقليدية ، هي العدد المتزايد دائماً للسكان و كثافتهم ، ويؤدي هذا إلى وجود عدد أكبر من الناس يتنافس على موارد نادرة نسبياً ، و انطلاقاً من مدخله التطوري يعتقد " دوركهايم" أنه في هذه الظروف كلما اشتدت المنافسة ، كان الحل الاجتماعي لهذه المشكلة هو المخرج : أي كان على المجتمع أن يتكيف مع الظروف بشكل ما ، وكان حل المشكلة يتمثل في الزيادة التدريجية في التقسيم الاجتماعي للعمل ، فمن الممكن حينئذ خلق موارد جديدة بواسطة المنتجين ، كالمزارعين ومربي الماشية ، على أساس العمل طوال الوقت ، بينما يصبح غيرهم متخصصين بشكل متشابه في مجالات أخرى للحياة خارج الإنتاج المادي .

وهكذا يصبح تقسيم العمل أكثر تعقيداً ، ويخلق نوعاً من الاعتماد المتبادل بين الناس ، فكلما أن الخلايا في الجسم النامي تختلف لتكون أعضاء لها تخصصات ، وتؤدي وظائف معينة ، فكذلك أيضاً تبلور التنوع الاجتماعي على هيئة نظم للتعامل بين الناس من أجل إشباع حاجات معينة ، دينية ، و اقتصادية ، وسياسية ، وتربوية وما إلى ذلك ، وعندئذ أيضاً نشأ المجتمع الحديث ، فهو مجتمع أكثر تعقيداً ، وتكاملاً ، ويسوده تماسك يطلق عليه " دوركهايم " إسم ((التضامن العضوي)) وكل جزء منه مثل الكائن الحي الطبيعي ، متخصص في وظيفة ، ويعتمد على الأعضاء الأخرى .

ويخلق النسق الحديث نمطاً جديداً للأخلاق ، ونسق المعايير ، وهذه القواعد الاجتماعية أقل صرامةً من تلك القواعد السائدة في المجتمع التقليدي ، لأن عليها أن تعمل كمرشد لإنسان ((حديث))، له حرية أكبر في الفعل داخل مجموعة عامة من القيود الأخلاقية [2] .

في كل الأحوال يعتقد" دوركهايم " إن ذلك يحمل أخطاراً كافية إذا ما خرجت رغبات وطموحات الفرد في حدود القانون الأخلاقي العام ، فعندما تخرج الرغبات الفردية عن حدود النظام الأخلاقي يصبح الناس غير مقتنعين بالحياة و يبدأ (التماسك الاجتماعي) بالانهيار ، ومن أجل هذا كان " دوركهايم " باعتباره (الرجل الأخلاقي المحافظ) ، يعتقد بوجوب تشجيع الفرد أن يتمسك بالأخلاق الجماعية للمجتمع و أن يقوم بذلك لأجل مصلحته الخاصة [3].

---

(1) د . نداء مطشر صادق ، التخلف و التحديث و التنمية السياسية (دراسة نظرية) ، ط 1 (بنغازي، منشورات جامعة قار يونس ، 1998) ص ص 57 – 58 .

(2) أندرو وبستر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 109 – 110 .

(3) د . نداء مطشر صادق ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 59 – 60 .

ومن خلال دارسة بعض الجوانب الرئيسية في نظرية " دوركهايم " يمكن ملاحظة الأتي :

1- يمكن ملاحظة التأكيد على نسق الأخلاق ، والمعايير كحجر أساسي للتكامل الاجتماعي ، سواءً كانت صيغته آلية ، أو عضوية .

2- إن التقدم يمكن أن يكون مصدراً للإحباط ، وعدم السعادة بالنسبة للفرد ، طالما كان المجتمع أكثر مرونة ، وأقل صرامة و يسمح بمجال واسع لتعبير الفرد عن نفسه .

وقد تعرضت نظرية " دوركهايم " إلى الانتقاد ، ومن هذه الانتقادات :

أ-إن دوركهايم يقدم تفسيراً بسيطاً لمسار التحديث ، يختلف عن نمو السكان وكثافتهم ، فآراؤه عن التباين الاجتماعي المتزايد ، ليست تفسيرات و لكنها وصف لعملية التحديث ، ومن هنا فإن نظريته قاصرة نسبياً في قدراتها على التفسير .

ب - أن آرائه تعتمد على التأمل أكثر من اعتمادها على الشواهد التاريخية [1].

2 - أفكار ماكس فيبر (1764 – 1920) [2] :

إذا كانت الصورة المُثلى للمجتمعات عند " دوركهايم " هي تلك القائمة على التضامن العضوي ، فإنها عند " فيبر " هي المجتمع الذي يحقق درجة عالية من النمو البيروقراطي و الترشيد ، فالمجتمع الحديث الذي هو مجتمع رأسمالي محكوم عليه أن يسير في هذا الاتجاه أي النمو البيروقراطي و ما ستضمنه من رشد وعقلانية ، فالتغير من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث هو تغير من الأشكال غير الرشيدة إلى الأشكال الرشيدة والعقلانية، و النمو البيروقراطي الواسع الذي يشمل كل مجالات الحياة [3] ؛ فإذا كان المجتمع يتطور نحو الترشيد المستمر فإن نظمه السياسية تخضع لنفس التطور ؛ حيث تتطور من نظم تعتمد على أنماط كاريزمية للسلطة إلى النظم التي تعتمد على أنماط قانونية للسلطة ، والسلطة القانونية هي سلطة رشيدة يخضع فيها الأفراد لمعيار عام وليس لشخص بعينه ، وهي تتجسد في صورتها المثالية في التنظيم البيروقراطي ، ففي المجتمع الذي تسود فيه السلطة التقليدية و السلطة الكاريزمية تكون مكانة القائد هي أساس السلطة ، ولكن عندما ينمو الرشد وتنمو البيروقراطية يظهر ضرب من التباين داخل المراتب الاجتماعية فيظهر التباين بين الطبقة و السكان من ناحية ، و بين نسق التدريج و القوة السياسية من ناحية أخرى ويترتب عن ذلك :

(1) أندرو وبستر ، مرجع سبق ذكره ، ص 110 .

(2) عالم اجتماع و مفكر سياسي ألماني ، قدم مجموعة بحوث و أعمال نظرية هامة في ميدان علم الاجتماع السياسي ، فكتب عدة كتب منها : " العالم و السياسي " و " اقتصاد ومجتمع " و " بحث حول النظرية العلمية " وغيرها ، للمزيد من المعلومات راجع : عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسية " الجزء الرابع " ، ط1 (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر) ص 656 .

(3) د . عبد العالي دبلة ، مرجع سبق ذكره ، 151 .

1 – أن تصبح العلاقة بين الحزب من ناحية و الطبقة من ناحية أخرى علاقة مفتوحة بحيث لا تسيطر طبقة معينة على حزب معين .

2 – أن تصبح القوة منفصلة عن علاقات الطبقة والمكانة .

3– أن تصبح الديمقراطية أداة لتحقيق أعلى درجات الرشد و الكفاءة مقدمة بذلك توجيهاً سياسياً أكثر كفاءة للدولة .

4– يصبح السياسيون في المجتمع الديمقراطي الحديث محترفين يعيشون من أجل الممارسة السياسية أو عليها و تصبح وظيفة الدولة تنظيم السيطرة عن طريق الاستخدام الشرعي للقوة [1].

وهكذا فإن (فيبر و دوركهايم) يضعا تمييزاً بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث ، وهما كذلك يؤكدا على أن هذا التمييز في ضؤ التباين الأساسي للآراء والقيم ، فكلاهما يرى قدوم العصر الحديث على أنه الميلاد الاجتماعي للفرد الحر نسبياً ، وغير المرتبط بتراث الماضي ارتباطاً مباشراً أو صارماً[2].

ثانياً : مضمون نظريات التحديث

تذهب نظريات التحديث في تصورها للتنمية في بلدان العالم الثالث إلى أن هذه المجتمعات يجب أن تسير في نفس الخط الذي سارت فيه الدول المتقدمة [3]، حيث تنطلق نظريات التنمية الغربية – اعتماداً على نموذجها المعرفي – من فلسفة معينة للتطور الاجتماعي و حركة التاريخ البشري تقوم على أن هذا الأخير يتحرك في خط تقدمي تطوري صاعد ، دائماً في اتجاه واحد ، ومن ثم فجميع المجتمعات تحتل مواقع متفاوتة على هذا الخط ، حيث بعضها يتقدم القاطرة و الآخر يأتي بعده تابعاً له ، أو في أخراها ، لأن التطور و التنمية يسيران في اتجاه واحد لا يتغير [4]، وعليه فإن الدول المتخلفة لا يمكن أن تحقق أي تنمية من دون تبني القيم المادية والتنظيمية و المساعدات الاقتصادية والثقافية من الدول الغربية ، فدخول الشعوب غير الأوربية التاريخ يتم بفضل اتصالها بالغرب ومحاكاته في قيمه الثقافية عبر نشر التقدم الاقتصادي و الاجتماعي انطلاقاً من المجتمعات المتقدمة ، وهذا الانتشار يتم عبر عدة قنوات كأنماط الاستهلاك و الاختراعات التكنولوجية ، و كذلك أساليب الحياة ، وفي هذا الإطار فإن " والت روستو " لا يعترف بالتاريخ إلا إذا كان إعادة التاريخ الغربي و تكراراً له [5]. وقد توسع " روستو " في تصويره لنموذج المرحلة، فهو في كتابه (مراحل النمو الاقتصادي : بيان

(1) المرجع نفسه ، ص ص 151 – 152 .
(2) أندرو وبستر ، مرجع سبق ذكره ، ص 114 .
(3) د . عبد العالي دبلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 157 .
(4) د . نصر محمد عارف ، التنمية من منظور متجدد – التحيز – العولمة – ما بعد الحداثة (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 2002) ص 21 .
(5) د . عبد العالي دبلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 157 .

رسمي غير شيوعي) يقول : من الممكن أن نوحد خواص كل مجتمع من حيث أبعاده الاقتصادية ، لأنها تقع داخل مرحلة من خمس مراحل هي : المجتمع التقليدي ، ومرحلة التهيؤ للإنطلاق ، ومرحلة الانطلاق ، ومرحلة التحول إلى النضج ، ومرحلة الاستهلاك الوفير .

فهذه المراحل الخمس مشتقة من تحليل " روستو " للثورة الصناعية في بريطانيا، وقد حدد الانطلاق بأنه (ينبوع كبير لحياة المجتمعات الحديثة) ، تستمد منه طاقاتها عندما يتم إزالة العقبات من طريق النمو الاقتصادي، وخاصة عند بدء تزايد معدلات الاستثمار الرأسمالي إلى الحد الذي يصبح معه النمو حالة عادية [1]، و تتميز هذه المرحلة – خصوصاً – بإقصاء نهائي لمميزات المجتمع التقليدي [2].

و يتخذ " ليرنر " مدخلاً اجتماعياً سيكولوجياً لشرح الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث ، فهو يعتقد أن هناك مجتمع انتقالي و هو قد تعرض للتحديث ؛ من خلال عملية الانتشار الثقافي ، من القطاعات الأكثر تقدماً في العالم ، والمجتمع الانتقالي عند " ليرنر " هو المجتمع التقمصي [3] ، و تتلخص نظرية "ليرنر " في نموذج يجمع عدداً من المتغيرات المستقلة والتابعة ، ويأخذ النموذج الشكل التالي :

انتشار الصناعة يؤدي إلى انتشار التحضر و إلى ارتفاع نسبته ، وهذا يؤدي إلى انتشار التعليم الذي يؤدي إلى توسيع المشاركة اجتماعياً و سياسياً و اقتصادياً ، وهذا يقود بدوره إلى تطوير الشخصية الحديثة ، أو ما يعبر عنه " ليرنر " بـ (الإستبصار الوجداني) .

وتمكن خاصية الإستبصار الوجداني الفرد من تخيل أدوار الآخرين ، واكتساب هذه الصفة ، يجعل الفرد أكثر استعداداً للحركة الاجتماعية ، وتوسيع نطاق مشاركته، وأكثر تطلعاً لاختبار التجارب الجديدة [4].

ويشبه وصف " ليرنر " للمجتمع التقليدي الوصف الذي قدمه " دوركهايم " عن التضامن الآلي ، فيقول " ليرنر " أن : (المجتمع التقليدي ليس مشاركاً ، فهو يتداخل عن طريق القرابة في مجتمعات محلية منعزلة عن بعضها البعض ، وعن المركز ، ويفتقر إلى روابط الاعتماد المتبادل و تتحدد فيه آفاق الناس بالحدود المحلية للمكان) [5].

(1) أندرو وبستر ، مرجع سبق ذكره ، ص 119 .
(2) د . عبد العالي دبلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 162 .
(3) المرجع نفسه ، ص 118 .
(4) د . مصطفى عمر التير ، مسيرة تحديث المجتمع الليبي (مواءمة بين القديم والجديد) ، ط 1 (بيروت ، معهد الإنماء العربي، 1992) ص ص 30 – 31 .
(5) أندرو وبستر ، مرجع سبق ذكره ، ص 118 .

ويبدو من الواضح أن الطموح التنظيمي المرتبط بتراكم رأس المال ينظر إليه من جانب أنصار نظريات التحديث ، على أنهما القوتان الرئيسيتان للتنمية ، وهنا يقول " روكسبورو " : هذا التأكيد على التنظيم وتجميع رأس المال هو الاتجاه الوحيد الأكثر وضوحاً في موضوع النمو الاقتصادي ، فهو يظهر دائماً على أنه الدرس الذي يجب أن نتعلمه من التجربة الغربية ، وأنه يطبق آلياً على بقية العالم حتى يكرر عملية الانتقال [1].

ويرى ((بارسونز و ليرنر و باول)) أن التحديث هو عملية ثقافية تقوم على تبني قيم ومواقف ملائمة للطموح العلمي و التجديد العقلاني بدلاً من القيم السائدة في المجتمع التقليدي ، وهذه العملية ستحدث عن طريق نقل الأفكار و القيم من الغرب وعن طريق التصنيع الذي سيزيح العقبات الثقافية التقليدية ، وبذلك تجعل العالم الثالث حديثاً مما يعني أيضاً أن يكون غربياً في طبيعته [2].

عموماً ، يمكن عرض أهم القضايا و المنطلقات النظرية أو الفرضيات العامة لنظريات التحديث بشكل موجز في النقاط الآتية :

1- تمر بلدان العالم الثالث بمرحلة من التطور الاقتصادي و الاجتماعي تشبه تلك المرحلة التي مرت بها المجتمعات المتقدمة في السابق ، و إذا ما تغيرت هذه المجتمعات فإنه يجب أن تسير في نفس خط التطور الذي سارت فيه المجتمعات الغربية المتقدمة [3].

2- يرجع السبب الرئيسي في تخلف مجتمعات العالم الثالث إلى عوامل داخلية كامنة في البناء الاجتماعي و الثقافي لهذه الدول ، هذا البناء المتميز بعدم التجانس حيث تتداخل فيه العناصر الحديثة مع التقليدية [4]، فهذه النظريات تؤكد على أولوية الدور الذي تلعبه القيم و المعايير ، والمعتقدات عند الناس لتحديد نوع المجتمع الذي تخلقه هذه القيم ، وهكذا يكون التغير القيمي شرط أساسي للتغير الاجتماعي [5].

3- لم يعد تاريخ التطور الصناعي في الغرب شيئا فريداً كما كان يعتقد " فيبر"، ولكنه برنامج عمل للتنمية في كل أنحاء العالم ، كما أوضح ذلك "أيزنستات"، حيث يقول:(التحديث من الناحية التاريخية هو عملية التحول في اتجاه الأنساق الاقتصادية و الاجتماعية، والسياسية في أوربا الغربية ونمط تغيرها في الفترة من القرن السابع عشر حتى التاسع عشر) [6].

(1) أندرو وبستر ، مرجع سبق ذكره، ص 119 .
(2) د . نصر محمد عارف ، مرجع سبق ذكره ، ص 24 .
(3) د . عبد العالي دبلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 158 .
(4) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .
(5) أندرو وبستر ، مرجع سبق ذكره ، ص 120 .
(6) أندرو وبستر ، مرجع سبق ذكره ، ص 120.

4- تتحول المجتمعات من متخلفة إلى متقدمة على أساس تحولها من سيادة الخصوصية إلى سيطرة القانون والعمومية ، ومن سيادة العاطفية إلى العقلانية ، ومن عدم التخصص إلى التخصص الوظيفي [1].

5- يحدث التطور في المجتمعات باعتبارها أنماطاً تقليدية للسلوك ، حينما تفسح هذه الأنماط الطريق تحت ضغوط التحديث ، فإنه يمكن للبلاد النامية في العالم الثالث أن تتعرض لهذه الضغوط من الخارج أي أنها يمكن أن تتجه للتحديث بمساعد البلاد المتطورة ، حينما تدخل ، و تنتشر آراؤها وتكنولوجيتها في كل أنحاء البلاد الفقيرة [2] ، أي أن التغير يأتي من الخارج عن طريق التيارات الثقافية الحديثة القادمة من المجتمعات الغربية ، والتكنولوجية الحديثة .

إن عملية التحديث عن طريق الانتشار لابد أن تشجع تنمية عدد من الخواص ، أو الملامح في العالم الثالث ، بما في ذلك التحضر القائم على الأسرة النواة ، وزيادة معدلات محو الأمية ، و التدريب ، وتطور وسائل الاتصال لنشر الآراء ، وتحفيز الوعي بواقع المجتمع ، والنهوض بالوعي السياسي ، والمشاركة من خلال تقديم رأس المال للإستثمار ، وإحلال أنماط السلطة القائمة على الولاء التقليدي ، بنسق عقلاني للولاء ، مع وجود حكومة قومية نيابية [3].

ثالثاً : أهم الانتقادات التي وجهت لنظريات التحديث

ظلت نظريات التحديث بعيدة عن النقد لمدة عشرين عاماً تقريباً ، ولكن ما أن حل عقد الستينات و خاصة في أواخره ، وبداية عقد السبعينات بدأ عدد لا بأس به من الأبحاث النقدية بالظهور ، و التطور التدريجي ، حتى وصل فيما بعد إلى حد الهجوم الصريح على فرضيات و اقتراحات هذه النظرية ، ولقد صدر الهجوم الرئيسي ، من قبل الذين يعملون في ميدان علم الاجتماع الراديكالي الماركسي خصوصاً [4]. ويمكن ذكر أهم الانتقادات التي وجهت لمدرسة التحديث في النقاط التالية :

1 – أشار الكثير من النقاد إلى أن المصطلحات الرئيسية للنظرية مثل المجتمع التقليدي – و المجتمع الحديث ، غامضة جداً لدرجة عدم إمكان استخدامها كتصنيف لمجتمعات متمايزة ، فالاصطلاحان لا يقدمان أي دليل على التنوع الكبير في المجتمعات الموجودة فعلاً ، وبدلاً من ذلك فإن مفهوم " التقليدية

(1) د . نداء مطشر صادق ، مرجع سبق ذكره ، ص 84 .
(2) أندرو وبستر ، مرجع سبق ذكره ،ص 121 .
(3) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .
(4) د . نداء مطشر صادق ، مرجع سبق ذكره ، ص 85 .

" يقدم كغطاء يشمل عدداً كبيراً من المجتمعات قبل الصناعية ، التي تختلف بدرجة كبيرة في بنائها الاجتماعي – الاقتصادي ، والسياسي ، مثل الامبراطوريات الإقطاعية ، والقبلية ، والبيروقراطية ، فالمطلوب أن يكون هناك تحليل تاريخي أكثر دقة لهذه الصيغ قبل الصناعية المتمايزة ، حتى يكون هناك أمل في فهم عمليات التغير الاجتماعي التالية، والتي تتعرض لها ، وقد اعترف " إيزنستادت " ، وهو أحد رواد مدرسة التحديث الأكثر حساسية من ناحية التاريخ ، اعترف بقوة هذا النقد فيقول : (قد تنطلق عملية التحديث من الجماعات القبلية ، ومن المجتمعات الطائفية ، ومن أنواع مختلفة من التوجهات الأساسية ، فقد تختلف هذه الجماعات بشكل كبير من حيث ملكية الموارد، والقدرات الضرورية للتحديث) [1].

2 – أن نظريات التحديث لا تعترف بخصوصية النظم الاجتماعية ، وتعبر بصورة شبه كاملة عن الذات الأوربية و رؤيتها للمجتمعات الأخرى من زاوية تجريدها الخاص[2]، فهذه النظريات تقوم عل جوهر أن مفهوم التنمية يكمن في صياغة نظم سياسية و اجتماعية على شاكلة النظم الأوربية الغربية ، حيث يعني مفهوم التنمية لديهم إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الغربية وتحقيق نمو اقتصادي على نفس منهج الاقتصاد الرأسمالي التنافسي [3].

3 – بالرغم من أنه من المفروض أن تهتم نظرية التحديث بالطريقة التي يتطور بها المجتمع ، إلا أن تفسيرها لهذه العملية محدودة ، وهذه نقطة ضعف خطيرة فيها ، فبصرف النظر عن الحاجة للنظرة المستقبلية ، والدوافع الاقتصادية السليمة ، ليست لدينا فكرة عن الآلية التي تحدثها عملية الاختلاف الاجتماعي الذي عولت عليه كثيراً[4].

4 – النظر إلى المجتمعات المتخلفة كأنظمة مقفلة و المناسبة الوحيدة لفتحها هو استقبال المساعدات الاقتصادية والحضارية من الدول المتقدمة لكي يتحقق هذا النمو.

5 – تفترض هذه النظريات أن خصائص التخلف حالة نوعية ، فريدة ذاتية المولد ، فهي حين تتصدى لدراسة مجتمع محدد ، فإنها غالباً ما تقتصر على جانب واحد أو جوانب جزئية في بنائه الاجتماعي ، (مثل القيم ، النظام السياسي) و نادراً ما تتناول هذا المجتمع ككل متكامل [5].

6 – إن نظريات التحديث تتجاهل تماماً تأثير الاستعمار على بلدان العالم الثالث ، فقد حذفت هذا التأثير، ولقد فشلت أيضاً في التعرف على أن النمو الاقتصادي واضح ، بل إنه أوضح بكثير من قوة التحكم في الموارد والطموح في هذه البلدان، وعندما ندرك ذلك نجد أن سخرية "هوجفيلت" شديدة حينما

(1) أندرو وبستر ، مرجع سبق ذكره ، ص 124 .
(2) د . عبد العالي دبلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 158 .
(3) د . نصر محمد عارف ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .
(4) أندرو وبستر ، مرجع سبق ذكره ، ص 124 .
(5) د . عبد العالي دبلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 206 – 207 .

يقول:(عندما نتناول مدخل "بارسونز" يكون لدينا انطباع بأن تاريخ البشرية، كان سعيداً ومريحاً، ويعكس تبادلاً سليماً للآراء، يبعث على التقدم هنا وهناك، و في كل مكان حيث الاتصال بين المجتمعات، ويظهر الانتشار الثقافي على أنه صديق مصاحب في أي زمن ، يطوف ببراءة حول العالم، يلتقط بعض الآراء برفق من مكان، و يضعها في مكان آخر دون ضرر، ومن العجيب ألا تكون هناك مناقشة عن السيطرة ، و الاستغلال ، والاستعمار في أي عمل من أعمال بارسونز عن التطور)[1].

المبحث الثالث : نظريات التبعية و تفسيرها للتخلف و التنمية

برز مفهوم التبعية في عقد الستينيات من القرن الماضي , وهو مفهوم محوري أو مركزي في مدرسة التبعية التي قامت عليه وسميت به ، وهذه المدرسة قد نشأت في أميركا اللاتينية وانتشرت فيما بعد إلى كل من آسيا وأفريقيا , و قد حاولت تفسير واقع التخلف الذي تعاني منه معظم بلدان هذه القارات كتمهيداً منهجياً ضرورياً للشروع بمشروع تنمية فعلية تعمل على تغيير الواقع القائم وتفضي إلى إنتاج واقع آخر جديد مختلف بنيوياً [2].

فقد حاول أتباع هذه المدرسة أن يقدموا عدداً من المداخل و الأطر النظرية لتعليل التخلف الاقتصادي والسياسي لبلدان العالم الثالث ، وعلى العكس من العديد من المداخل و الإتجاهات التي تناولت التحديث والتنمية السياسية بالبحث ، فقد ركزت نظريات التبعية على معرفة الأسباب الكامنه وراء التخلف كمنطلق من أجل الشروع في العملية التنموية .

أصحاب هذه النظريات يعتقدون أن الحلول التي قدمتها نظريات التنمية والتحديث سوف لن تؤدي إلى النمو و إنما إلى خلق و تكريس التبعية ، وهذا راجع إلى تأثر تلك الحلول بالتجربة الغربية ، محاولة من خلال ذلك رسم النهج الذي على العالم الثالث إتباعه ، وهو ما كان يعني التجاوز على العديد من حقائق التباين والاختلاف على الصعيد التاريخي والمادي بين كل من النظم الاجتماعية والاقتصادية الغربية وما هو سائد في بلدان آسيا و أفريقيا و أمريكا اللاتينية ، حيث تستقر هناك بالضبط أسباب كل من التقدم الذي شهدته بلدان أوربا من ناحية، وركود و تخلف العالم الثالث من ناحية أخرى .

وعليه فإن تجاوز التخلف و تحقيق تنمية حقيقية في هذه البلدان سوف لن يتحقق عبر تقليد الغرب واستعارة نظمه ونسخ أساليب عمله ، بل سوف يتم ذلك – إذا ما أريد فعلاً – عن طريق معالجة السبب المباشر وراء التخلف ، ذلك المتمثل بالدور الذي كان قد أداه و لا يزال النظام

(1) أندرو وبستر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 128 – 129 .

(2) د . فيصل سعد ، "عوامل التخلف وقصور مدرسة التبعية" ، صحيفة الثورة ، سوريا ، 2005/2/1 ، شبكة المعلومات الدولية، www.thawra.alwehda.gov.sy.

الاقتصادي الدولي ، في خلق واقع التخلف و إدامته ، والعمل من بعد ذلك على الانفلات و التحرر من قبضة نمط الإنتاج الرأسمالي و الهيمنة الرأسمالية الخارجية كي يتسنى إنها الدور الهامشي المُعطل الذي خُصص لهذه البلدان في بنية نظام الإنتاج الرأسمالي العالمي . وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا عبر ثورة و تبني منهج اشتراكي على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي [1].

أولاً : الأصول الفكرية لنظريات التبعية

إذا كانت الأصول الفكرية لمدرسة التحديث كانت ممتدة أو متأثرة بشكل كبير بالأفكار التي قدمها كل من " إميل دوركهايم " و " ماكس فيبر " ، فإن " أغلب " منظري مدرسة التبعية التي نشأت و تطورت في بلدان العالم و الثالث كانت متأثرة بشكل واضح بالأفكار التي قدمها كل من " كارل ماركس " خصوصاً فيما يتعلق بفكرة فائض القيمة و الصراع الطبقي في النظام الرأسمالي ، و " لينين " ونظريته للإمبريالية وما تقوم به من نهب لثروات البلدان النامية .

1 – أفكار كارل ماركس (1818 – 1883) [2]:

بينما يتساءل مؤيدو نظرية التحديث (هل هناك منظمون يستطيعون استثمار فائض رأس المال ؟) فإن ماركس يتساءل (من ذا الذي ينتج هذا الفائض : أولاً؟) ، بالنسبة لماركس نجد أن أي فائض مادي ينتج يكون زائداً عن الاحتياجات الخاصة للناس ، يكون ذو قيمة لأن هذا الفائض هو من ناتج عملهم ، فدون عمل الناس في الأرض ، و المصانع ، لن يكون هناك أي فائض ، فأي قيمة لما يتم إنتاجه تنعكس على القيمة المستثمرة فيه بواسطة قوة عمل المنتجين .

ففي المجتمع الرأسمالي يستغل صاحب رأس المال هذا العمل باستخدامه في إنتاج وحدات للبيع – سلع – مقابل أجر معين ، ويستخدم هذا الأجر لدعم العمال لكي يستطيعوا الاستمرار في بذل قوة العمل ، أسبوعاً بعد أسبوع ، ولكن هذا الأجر أقل من قيمة الإنتاج التي خلقتها جهود العمال ، و هكذا تتكون أرباح الرأسمالي بواسطة صاحب العمل الذي يأخذ " أو يستولي على " هذه القيمة المنتجة حديثاً ، وهذا هو ما يسميه ماركس " فائض القيمة " [3].

حينما ظهر العمل مقابل أجر أصبح هناك تركز للثروة الخاصة ، التي تستثمر في أعمال إنتاجية ، وتستعمل العمل الحر مقابل أجر ، وتم ذلك على نطاق واسع من أجل إحداث تراكم رأسمالي ، وهنا

---

(1) د.رعد عبد الجليل علي،التنمية السياسية مدخل للتغير، ط 1 (طرابلس ، منشورات الجامعة المفتوحة ، 2002) ص ص 95-96 .

(2) فيلسوف اشتراكي ألماني ، من أبرز أعماله التي نشرت وترجمت إلى معظم لغات العالم ، و التي كتب قسماً كبيراً منها مع رفيقه انجلز : " الرأسمال " و " الصراع الطبقي في فرنسا " و " بيان الحزب الشيوعي " وغيرها ، للمزيد من المعلومات راجع : عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسية " الجزء الخامس " ، ط1 (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر) ص 639 .

(3) أندرو وبستر ، مرجع سبق ذكره ، ص 134 .

ظهر الاقتصاد الرأسمالي ، وقد لعب الأغنياء دوراً حاسماً في قيام الرأسمالية [1] ، فرأس المال مطلوب من أجل الربح، وزيادة رأس المال و هكذا في دورة إنتاجية لا تنتهي ، أو طاحونة رأسمالية لا تهدأ ، وهذا ما يولد الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي ، فالطبقة المسيطرة هي التي تملك ، وتسيطر على وسائل الإنتاج ، وبذلك تستطيع استغلال الطبقة العاملة الخاضعة لها [2].

و أبعد من ذلك يقول ماركس أن استغلال عمل العمال ، لا يقتصر على حدود الوطن ، فالرأسماليون يسعون إلى امتلاك قوة العمل في الخارج أيضاً ويشير ماركس إلى الوقت الذي ظهر فيه هذا التوسع من القرن السادس عشر تقريباً ، إلى نهاية القرن الثامن عشر ، ففي هذه الفترة أقام التجار الأغنياء ثروتهم في أوربا الغربية عن طريق سلب المواد الخام ، والعمل في البلاد الأخرى .

ومن هنا يبدو أن نمو الرأسمالية الغربية ، كان يعتمد إلى حد ما على هذا التراكم الرأسمالي القادم من الخارج ، وهكذا كانت التنمية هناك على حساب أفريقيا و آسيا ، وأمريكا اللاتينية [3] .

إلا أن كتابات ماركس المقارنة عن التوسع الدولي للرأسمالية قليلة ، فقد كان أكثر اهتماماً بالتحليل العام للسمات الاقتصادية للنسق الرأسمالي ، فقد كان " لينين" من أول المنظرين الذين فحصوا النمو الدولي للرأسمالية من منظور ماركسي [4].

2 – أفكار " لينين " (1870 – 1924) [5]:

تصف النظريات غير الماركسية الإمبريالية على أنه علاقة قوة مسيطرة ، وأخرى خاضعة لسلطانها السياسي ، وهذا التعريف في حقيقته تعريف سياسي للإمبريالية ، لا يشارك فيه لينين ، فهو يرى بأن الإمبريالية في أساسها ظاهرة اقتصادية قاصرة على وجه واحد للرأسمالية ، وأنها مرحلة تظهر فيها أزمة الربحية الرأسمالية ، فالإمبريالية أولاً و قبل كل شيء نتاج للنسق الرأسمالي تحاول أن تحل أزمتها بشكل مربح ، وعلى أساس من أفكار ماركس يذهب لينين إلى ما يلي :

كان ماركس قد قال بأنه عندما نمت الرأسمالية من خلال التصنيع و الآلية ، أصبح من الصعب عليها أن تحافظ على مستويات الأرباح التي تحققها نتيجة الاستثمار في زيادة المصانع و المعدات ، و لذلك تتجه نسبة الربح إلى الهبوط ، ولكن هذا الاتجاه يمكن أن يظهر بعدة طرق ، فمثلاً يمكن

(1) المرجع نفسه ، ص 135 .
(2) المرجع نفسه ، ص 137 .
(3) المرجع نفسه ، ص ص 138 - 139 .
(4) المرجع نفسه ، ص 149 .
(5) فلاديمير اليتش لينين ، ولد بمدينة سيميرسك في روسيا ، قائد الثورة السوفييتية النظري و العملي و مؤسس الاتحاد السوفييتي ، أضاف إلى النظرية الماركسية دراسات هامة عن الاحتكار و الاستعمار و الحزب و القومية و التحالف بين العمال و الفلاحين و الثورة الثقافية ، حتى اصبحت النظرية الماركسية من بعده تسمى النظرية الماركسية – اللينينية ، للمزيد من المعلومات راجع : عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسية " الجزء الخامس " ، مرجع سبق ذكره ، ص 603 ، .

تخفيض كلفة الآلات ، أو زيادة انتاجية العمل، وخفض الأجور، وقد قال "لينين" بأن أهم الطرق التي يمكن الاحتفاظ فيها بمعدلات امتداد الرأسمالية المتقدمة إلى خارج الحدود أو إلى ما وراء البحار،فمثل هذه الإمبريالية يمكن أن تتيح :(السيطرة على الأسواق العالمية–الاتجاه نحو العمل الأجنبي الرخيص– إمداد بالمواد الخام بثمن رخيص). ويرى لينين العلاقة بين الإمبريالية و الرأسمالية في صور أربعة قضايا مترابطة :

1– المحافظة على المشروعات الرأسمالية المربحة في البلاد المتقدمة ، التي تصدر رأس المال للمستعمرات وذلك بفعل القوة السياسية والعسكرية للدول الأوربية .

2– أصبح من الممكن الحصول على المواد الخام من المستعمرات بأسعار ملائمة.

3– الطلب على رأس المال في المستعمرات من أجل بناء السكك الحديد والموانىء و الطرق ، لخدمة التدخل الرأسمالي .

4 – أدت هذه التطورات إلى تركيز ، وتمركز رأس المال في الشركات الاحتكارية العالمية[1].

ثانياً : مضمون نظريات التبعية

يقسم أنصار مدرسة التبعية العالم اليوم إلى (مراكز Centers) و(أطراف أو هوامش Periphery) ، والتنمية في هذه الدول الأخيرة (الأطراف) لا يمكن أن تنطلق بالشكل الصحيح لأنها تعتمد بشكل كامل على دول المركز في القروض المالية و العلم و التكنولوجيا و الخبرة ، ولا شك أن دول المركز لن تسمح لها بالنمو بالشكل الصحيح حفاظاً على مصالحها [2].

وبالنتيجة, فقد ركزت مدرسة التبعية على العامل الخارجي كعامل أساسي في تخلف بلدان القارات الثلاث (أمريكا اللاتينية و أفريقيا و أسيا) , وأفادت بأن العلاقات القائمة بين هذه البلدان والبلدان الغربية المتقدمة هي في الوقت نفسه ؛ سر تخلف البلدان الأولى وتطور البلدان الثانية [3]، وتعمل هذه العلاقات على استمرار استنزاف الفائض من البلدان النامية وعدم السماح بتراكمه في هذه البلدان، ويبدو ذلك واضحاً بشكل خاص من خلال تعريف «دوس سانتوس» للتبعية فهو يراها بأنها (حالة ما تكشف أن اقتصاد بعض الدول يرتبط بنمو اقتصاد دولة أو دول أخرى وتوسعه ، إذ تأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثر، و بينهما وبين التجارة الدولية شكل تبعية عندما تستطيع بعض

(1) أندرو وبستر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 150 - 151 .
(2) د . نبيل السمالوطي ، مرجع سبق ذكره ، ص 28 .
(3) د . فيصل سعد ، مرجع سبق ذكره .

الدول المهيمنة أو المسيطرة أن تتسع وتنمو ذاتياً، في حين أن الدول الأخرى التابعة لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا انعكاساً لتوسع الاقتصاد المهيمن ونموه) [1].

أما " أندريه جندر فرانك " فإنه يقول : (العملية التاريخية التي ولّدت التخلف في مكان ما هي نفسها التي ولّدت التطور في مكان آخر) و" سمير أمين " بتأكيده على أن: (تاريخ التطور الرأسمالي ليس , فقط , تاريخ التطور الذي أحدثه , وإنما هو كذلك تاريخ التدمير الوحشي الذي بني عليه)[2].

يعتبر " أندريه جندر فرانك " من أبرز منظري مدرسة التبعية وهو يرى بأن استمرار فقر العالم الثالث ، هو انعكاس لتبعيته ، و يعتقد " فرانك " أن فترات الرأسمالية التجارية ، والاستعمار ، فرضت تقسيم العمل ، والتخصص في الإنتاج على بلدان العالم الثالث ، التي كانت تتجه أصلاً للتصدير المحدود ، وتعتمد على تلبية احتياجات القوى الإمبريالية من المواد الخام، وقد كانت الصفوة في العالم الثالث مندمجة في هذا النسق ، ولم تفعل إلا القليل من أجل خلق صيغة مختلفة ، ومستقلة للنشاط الاقتصادي ، وأصبح أعضاء هذه الصفوة مجرد وسطاء بين المشترين الأغنياء ، والبائعين الفقراء (الفلاحين) . ويطلق فرانك على هذه الصفوة أسم " الصفوة الكومبرادورية Comprador " ، وهي الصفوات التي أرتبط أسلوب حياتها و اعتمدت ثرواتها على أوجه نشاط الصفوة الاقتصادية في (المركز) أو ما يطلق عليه فرانك " الميتروبوليتان Metropolitan " .

وبينما يتمتع أعضاء الصفوة في العالم الثالث بمستوى عالي للمعيشة نتيجة هذه العلاقة ، تعاني الجماهير من الحرمان القاسي ، لأن فائض إنتاجهم يؤخذ منهم في المنطقة المحلية ، وينقل للمزارعين والتجار الأغنياء في بلادهم ، ثم ينقل بعد ذلك إلى الخارج ، ويقول فرانك بأن هناك سلسلة من التبعية ، تتجه من المراكز الدنيا إلى المراكز العليا المتقدمة في العالم ، أو هو تسلسل يتجه من خلاله الفائض الاقتصادي ، حتى يصل إلى " الميتروبوليس " [3] مروراً لمن يخضعون لهذا المركز .

وفي الوقت الذي تستطيع فيه بلاد المركز المتقدمة أن تحقق نموها الذاتي ، فإن الآخرين – بسبب تبعيتهم– يحققون نموهم في حالة واحدة ، هي حالة نمو الميتروبول المهيمن ، ولكن مثل هذا النمو ، أو التوسع يكون دائماً تحت سيطرة الميتروبول ، لأن أي فائض توسعي ، سوف ينتقل إلى أعلى بشكل آلي ، عبر من يدورون في فلك هذا الميتروبول .

يرى فرانك وغيره من أنصار مدرسة التبعية ، أن الطريق الوحيد لوقف استغلال هذا الفائض ، هو تحطيم سلسلة التبعية المشار إليها ، والتي ينتقل الفائض بواسطتها ، والطبقة الوحيدة القادرة على

---

[1] د. طلال عبد المعطي مصطفى ، مرجع سبق ذكره .
[2] د . فيصل سعد ، مرجع سبق ذكره .
[3] مفهوم الميتروبوليس أقرب ترجمة له هو " المدينة الإشعاعية ، أو المهيمنة " .

ذلك ، هي الطبقة العاملة في العالم الثالث، و السلاح الوحيد القوي أمامها هو الثورة الاشتراكية ، التي تزيح صفوة الكومبرادور ، فهم يمثلون الحلقة الضعيفة في السلسلة [1].

ويرى " دوس سانتوس " أن الأشكال التاريخية للتبعية تتعين أو تتحدد بثلاثة عوامل ، أولها : الأشكال الأساسية للاقتصاد العالمي بقوانين تطوره الخاصة ، والثاني : نمط العلاقات الاقتصادية المهيمنة في المراكز الرأسمالية و أشكال توسعها ، والثالث : هو نمط العلاقات الاقتصادية داخل البلدان الهامشية (المحيطة) التي تبقى في حالة تبعية ضمن شبكة للعلاقات الدولية الاقتصادية هي بدورها نتاج للتوسع الرأسمالي . وهذه العوامل تحدد ثلاثة أشكال تاريخية للتبعية :

1 – التبعية الكولونيالية : وهي تقوم على تصدير السلع ، فيسيطر الرأسمال التجاري و المالي بالاتحاد مع الدولة الكونيالية على الروابط الاقتصادية للأوربيين و للمستعمرات ، يساعده على ذلك الاحتكار التجاري الذي يملكه احتكار كولونيالي للأراضي و للمناجم و للقوى العاملة (أرقاء أو عبيد) في البلدان المستعمرة .

2 – التبعية المالية – الصناعية : وقد فرضت نفسها عند نهاية القرن التاسع عشر و تجسدت سماتها في هيمنة رأس المال الكبير ضمن المراكز المسيطرة وفي توسعه نحو الخارج من خلال استثمارات وظفت في انتاج المواد الخام و المنتجات الزراعية المخصصة لإستهلاك المراكز المهيمنة و لقد تطورت بنية إنتاجية للبلدان التابعة متمركزة على تصدير هذه المنتجات .

3 – تبعية تكنولوجية – صناعية : تطور هذا الشكل الجديد بعد الحرب* مستنداً إلى احتكارات متعددة القوميات بدأت تستثمر في فروع صناعية تنتج للسوق الداخلية للبلدان المتأخرة و يطبع كل شكل من هذه الأشكال الثلاثة من التبعية العلاقات الدولية للبلدان المتأخرة بطابعه و يقرّر بنيتها الداخلية [2].

أما " سمير أمين " فقد أكد على أن (ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي في المناطق الريفية التي ستصبح مراكز النظام الرأسمالي هو تعبير عن صيرورة داخلية ، صيرورة تفكك الأنماط ما قبل الرأسمالية ، وتفكك علاقات الإنتاج الإقطاعية في العالم الفلاحي الأوربي ، هذا يشكل الإطار الاجتماعي الذي سمح بحصول الثورة الزراعية التي سبقت الثورة الصناعية و جعلتها ممكنة ، فزيادة الإنتاجية في الزراعة أولاً سمحت بدورها بطرد فائض من السكان خارج العالم الريفي ، كما مررت في الوقت نفسه فائضاً غذائياً بضائعياً ضرورياً لإعادة إنتاج هذه البروليتاريا) .

(فنموذج التراكم في إطار النظام العالمي يقتضي و بدافع من المركز إنشاء قطاع تصديري مرشح لتأدية دور حاسم في تحديد قالب السوق هو الرأسمال المركزي القومي ليس مجبراً على الهجرة

---

[1] أندرو وبستر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 154 – 156 .

* الحرب العالمية الثانية .

[2] جاد الكريم الجباعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 126 .

بسبب نقص المنافذ في المركز ، وهو لن يهاجر إلى الطرف إلا إذا كان سيجني فيه جزاء أفضل) ، وقانون تساوي معدل الربح سيُعيد توزيع أرباح هذا الجزاء الأفضل و سيجعل تصدير الرساميل يبدو وكأنه وسيلة لمحاربة ميل معدل الربح إلى الانخفاض .

و السبب الحقيقي وراء نشاط هذا القطاع التصديري هو الحصول من الأطراف على منتجات هي بمثابة عناصر تكوينية للرأسمال الثابت " مواد أولية " و للرأسمال المتحول " مواد غذائية " بأسعار إنتاج هي دون أسعار الإنتاج للمنتجات المماثلة أو البديلة .

هنا تبدو نظرية التبادل اللامتكافئ ، حيث أن المنتجات التي تصدر من الأطراف تكون مغرية بقدر ما يكون الفارق من جزاءات العمل أكبر من الفارق في الانتاجات ، وهذا سوف يتم بواسطة تزويد المجتمع بجميع الوسائل الاقتصادية و غير الاقتصادية لأجل تأدية هذه الوظيفة الجديدة و هي تأمين اليد العاملة الرخيصة للقطاع التصديري .

وتتلخص هذه النظرية لـ " سمير أمين " في أن (التقسيم الجديد للعمل سيعمل على تأييد إلتواء بنية الطلب على حساب استهلاك الجماهير ، إن تطور النظام العالمي سيظل في جوهرة غير متكافئ ، وسيظل الطلب الخارجي هو القوة المحركة الأساسية الدافعة للتطور) [1].

ويذهب أصحاب نظرية التبعية في شرح الآليات المنفصلة للدول الرأسمالية لاستغلال دول العالم الثالث إلى أن التبادل غير المتكافئ هو الأداة المفضلة لسياسة استغلال المحيط من قبل المركز ، و يعرفون في أغلب الأحيان التبادل غير المتكافئ بأنه العلاقة الناتجة عن تصدير بلدان المحيط إلى البلدان المتطورة مواد أولية أو منتوجات نصف مصنعة ، وعلاقة التبادل الفريدة هذه ينظر إليها ، كنتيجة للسيطرة الاستعمارية في الماضي ، التي فرضت على بلدان العالم الثالث اقتصاداً مبنياً – قبل كل شيء – على زراعة محصول واحد وهو التخصص الذي يستمر اليوم من خلال التجارة الدولية[2].

إن الوضعية اللامتكافئه أدت ببعض الباحثين مثل " بيار جاليه " إلى القول : بأنه ليست البلدان الرأسمالية المتقدمة هي التي تساعد العالم الثالث ، بل العكس هو الذي يحدث ، فالعالم الثالث هو الذي يساعد البلدان الرأسمالية المتقدمة[3].

تعد مقولات نظريات التبعية رفضاً لما قدمته نظريات التحديث من أفكار ، وذلك أن نظريات التحديث تسعى إلى إعادة إنتاج التجربة الرأسمالية الغربية في بلدان العالم الثالث دون اهتمام بالخصوصية البنائية والثقافية لهذه البلدان.

---

(1) نداء مطشر صادق ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 47 – 49 .
(2) د . عبد العالي دبلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 225 – 226 .
(3) المرجع نفسه ، 227 .

عموماً ، يمكن عرض أهم القضايا و المنطلقات النظرية أو الفرضيات العامة لنظريات التحديث بشكل موجز في النقاط الآتية :

1 – تقسم هذه النظرية دول العالم إلى مجموعتين (دول المركز) و (دول المحيط) وتكون دول المحيط تابعة لدول المركز في شتى المجالات و خاصة منها الاقتصادية [1].

2– من الناحية المنهجية ، فإن نظريات التبعية تبرز أهمية البدء من النظام الرأسمالي العالم كوحدة تحليلية أساسية ، لكي يتم بعد ذلك استيعاب دور العوامل الخارجية في التكيف و التأثير على النمو أو عدم النمو الاجتماعي و الاقتصادي في دول الأطراف [2].

3– هناك سقف للتنمية في البلدان النامية لا يمكن تجاوزه، وبالتالي فإن هذه البلدان وإن استطاعت تحقيق درجة من النمو الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن تصل إلى مستوى البلدان الصناعية المتقدمة التي تعمل باستمرار على إبقاء البلدان النامية في وضع التابع حتى وإن تطلب ذلك استعمال القوة العسكرية.

4– يتواطأ رأسماليّ الدول النامية مع رأسماليّ المراكز العالمية لتحقيق مصالحهم المشتركة على حساب تطور البلدان النامية وتقدمها، فهم يعملون على استمرار ربط السوق العالمي، كما يعملون على عقلنة واقع التبعية لضمان الحصول على الدعم والتأييد الشعبي والسياسي لهذا الواقع.

5– يؤدي تركيز الدول الصناعية على الحصول على المواد الخام بأسعار رخيصة من الدول النامية إلى نشوء ما يعرف باسم "الاقتصاد الثنائي" أي وجود شريحة اقتصادية محدودة تتميز بالكفاية التكنولوجية بينما تبقى البنية الاقتصادية الكلية على درجة كبيرة من التقليدية في أساليب العمل وأدواته وبينما توجه الشريحة الحديثة قدراتها المتميزة للأسواق الخارجية وتزدهر باستمرار نتيجة لذلك، فإن بقية أجزاء البنية الاقتصادية تبقى عاجزة عن سد الحاجات المحلية المتزايدة [3].

6– بالرغم من التأكيد التحليلي على العوامل الخارجية ، فإن كتاب التبعية يركزون أيضاً على الآيات الداخلية و التشوهات البنيوية لدول الأطراف ، والناجمة عن الانتشار الكوني للرأسمالية [4].

7 – عندما ينتقل منظرو التبعية إلى وصف الحل بالنسبة لوضعية التبعية والتخلف التي يعاني منها العالم الثالث، فإن هناك شبه اتفاق على أن الحل الاشتراكي و فك الارتباط مع النظام الرأسمالي العالمي هو العمل الوحيد والإجراء المناسب للدول التابعة للتخلص من هيمنة النظام الرأسمالي ، إلا أن هذا الحل كان غامضاً ، وربما تكون هذه من نقاط ضعف هذا الاتجاه [5] .

---

[1] د. طلال عبد المعطي مصطفى ، مرجع سبق ذكره

[2] د . عبد العالي دبلة ، مرجع سبق ذكره ، 217 .

[3] د. طلال عبد المعطي مصطفى ، مرجع سبق ذكره .

[4] د . عبد العالي دبلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 217 .

[5] المرجع نفسه ص ص 219 . 220 .

ثالثاً : أهم الانتقادات التي وجهت لنظريات التبعية

حصلت نظرية التبعية منذ ظهورها على تأييد و رواج واسعين و خاصة من مفكري العالم الثالث ، فهؤلاء كانوا يعتقدون في بداية الأمر أنها يمكن أن تفسر تخلف مجتمعاتهم و ترسم لهم طريق التخلص منه ، ولكن بعد فترة من الزمن بدأ يظهر أن هذه النظرية بدورها لم توفق كل التوفيق ، في مهمتها هذه ، ولكن هذا لا ينفي أنها قدمت اسهامات ذات قيمة كبيرة و كشفت العديد من القضايا التي لم تكن معروفة ، ولم يتطرق إليها الفكر التنموي التقليدي ، ورغم هذا الإنجاز فقد تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات [1]، منها :

1 – يعاب على نظرية التبعية غموض مفاهيمها المستخدمة مثل التخلف ، التبعية و التنمية ، حيث يرى بعض الباحثين أن هذه الأوصاف تكاد أكثرية المجتمعات أن تشترك فيها بغض النظر عن مستوى النمو الذي وصلت إليه ، ويجعل هذا الوصف البحث في خصوصية المجتمعات صعباً ، ويبقى توصيف النظام الاجتماعي على درجة كبيرة من الغموض [2].

2 – البعض يرى بأن نظرية التبعية قد رمت نفسها في المطب الذي وقعت فيه النظريات الغربية حول التنمية في البلدان المتخلفة, فإذا كانت النظريات الأخيرة قد اختصرت عوامل التخلف بالعامل الداخلي الخاص ببلدان التخلف, فإن نظرية التبعية قد ركزت على العامل الخارجي المرتبط بالعلاقات غير المتكافئة, ومن هن فقد وجه النقد لمفهومها المختزل للتبعية , فالتبعية ليست عاملاً خارجياً أو داخلياً, كل منهما على حده, بل هي هذا وذاك في إطار العلاقة الجدلية بينهما [3].

3 – لقد كان لتعدد الاتجاهات داخل هذه المدرسة دور في الانتقادات التي توجه إليها ، ذلك أنه يلاحظ على المستوى المنهجي وجود عدة تيارات تحليلية متناقضة و متناثرة [4]، بعكس نظرية التحديث التي لها اطارها وهيكلها الخاص ، مما دفع البعض إلى رفض أن تكون هناك نظرية للتبعية [5].

4 – تبالغ نظرية التبعية و التخلف في التشديد ، بصورة خاطئة ، على دور اقتصادات المستعمرات المستقلة في التطور الرأسمالي الصناعي ، فقد بين "برينر"، على سبيل المثال ، كيف كان لمنافذ السوق و التوظيف لهذه الاقتصادات، أهمية قليلية الشأن في كل أطوار التراكم والتصنيع الرأسماليين ، ويشدد هؤلاء النقاد أيضاً على عدم كفاية معتقدات النظرية المتعلقة بنقص الاستهلاك ، إذ تسلط الضوء على أشكال التوزيع بدلاً عن بنية الإنتاج التي تعتبرها النظرية الماركسية محددة في نهاية الأمر للاستهلاك و التوزيع و التبادل في اقتصاد رأسمالي .

---

[1] د . عبد العالي دبلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 260 .
[2] المرجع نفسه ، ص 261 .
[3] د . فيصل سعد ، مرجع سيق ذكره .
[4] د . عبد العالي دبلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 261 .
[5] المرجع نفسه ، ص 267 .

5 – تعرضت هذه النظرية للرفض من زاوية عدم كفايتها في إيضاح انبعاث أشكال نشطه للتصنيع الوطني في الاقتصادات الأقل نمواً ، وخاصة منذ السبعينات[1].

6 – لا تعالج النظرية كيفية إنتاج الفائض و الاستيلاء الأولي عليه ، و إنما تدرس فقط كيفية تبادله ، و نادراً ما يشير التحليل إلى قوى وعلاقات الإنتاج أو إلى أسلوب الإنتاج كعنصر في تحليل التطور والتخلف [2].

7 – إن التخلف مسألة أعقد بكثير من أن تفسر بآلية اقتصادية محددة أو بآليات اقتصادية متعددة لكنها معزولة عن الآليات السياسية والثقافية التي ترتبط بها بالضرورة الاجتماعية .

8– إذا كان مفهوم التبعية قد عبر عن واقع اللاتكافؤ في العلاقات، الاقتصادية والسياسية ، التي كانت قائمة بين الشمال والجنوب حتى انهيار الإتحاد السوفييتي ، فإن هذا المفهوم قد فقد فاعليته في الكشف عن خصوصية العلاقة بين شمال العالم وجنوبه، وغدا منذ ذلك الحين مفهوماً عاماً أو ضبابياً لا يفيد كثيرا في التمييز بين بلدان من هنا وهناك على مستوى العلاقات الدولية الجديدة والكشف عن خصوصية البلدان المختلفة على هذا المستوى. فالقول على سبيل المثال: إن كلاً من إنكلترا وغينيا تابع للولايات المتحدة الأمريكية لا يكشف عن الخصوصية التي تميز علاقة الولايات المتحدة بكل منهما[3].

---

(1) جون تايلر ، " التخلف والتطور " ، ترجمة محمد صالح ياسين ، دورية كتاب جدل ، مرجع سبق ذكره ، ص 253 .
(2) إليزابيث دور ، نظرية التبعية ، ترجمة محمد صالح ياسين ، المرجع نفسه ، ص 258 .
(3) د . فيصل سعد ، مرجع سبق ذكره .

الخـاتمـة

مما سبق نلاحظ أن نظريات التحديث قد ميزت بين مجتمعين مختلفين ، مجتمع حديث ومجتمع تقليدي يتسم الأول بالتساند الوظيفي و تقسيم العمل والتخصص و العقلنة ، أما المجتمع الثاني فهو يتسم بالتساند العضوي و عدم وجود التنافس و تحكمه معايير وقيم تقليدية ، و ترى نظريات التحديث أن المجتمعات الغربية هي مجتمعات حديثة ومتقدمة وتتبنى قيم ومؤسسات ديمقراطية، أما مجتمعات العالم الثالث فهي مجتمعات تقليدية أو مجتمعات ما قبل الرأسمالية ، ولكي يحقق المجتمع التقليدي التنمية يجب أن يسير في نفس الخط الذي سار فيه العالم الغربي نحو التقدم ، ومتبنياً قيمه وثقافته الحديثة ، إذا فإن هذه النظريات ترجع واقع تخلف بلدان العالم الثالث إلى العوامل الداخلية التي تكمن في البناء الاجتماعي والثقافي لهذه المجتمعات . إلا أن نظريات التحديث لم تأخذ في حسبانها الخصوصية للنظم الاجتماعية في هذه البلدان ، ولم تشير إلى دور الاستعمار.

أما نظريات التبعية فهي كذلك أخذت التقسيم المزدوج لدول العالم فهي ترى بأن دول العالم تنقسم إلى دول المركز (الدول الغربية الرأسمالية) و دول المحيط (دول العالم الثالث) و أن نمو دول المركز المتقدمة جاء على حساب دول المحيط المتخلفة ، و أن تبعية دول المحيط لدول المركز هو الذي أدى إلى تخلف دول المحيط، وأن الاستعمار قد لعب دور كبير في تكريس هذا الواقع .

و لا ترى نظريات التبعية في ظل هذا الوضع إمكانية حقيقية لتحقيق التنمية والتقدم في بلدان العالم الثالث، و السبيل إلى التنمية بدايةً هو كسر التبعية ، أي أن هذه النظريات أكدت على العامل الخارجي لتفسير واقع التخلف في بلدان العالم الثالث ، وقد ركزت هذه النظريات على الجانب الاقتصادي بشكل كبير .

مما سبق يمكن القول بأن كلتا المدرستين كانتا متأثرتين بشكل كبير بالبيئة التي نشأت فيها كل منها . وهذا ما أثبت صحة فرضية هذا البحث .

قائمة المراجع

أولاً الكتب :

1. إحسان حفظي ، علم أجتماع التنمية (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2006) .
2. المركز الأفريقي للبحث التطبيقي و التدريب في مجال الإنماء الاجتماعي ،" التعليم و التنمية في أفريقيا (نظرة عامة) " ، ورقة قدمت في الحلقة النقاشية حول : التعليم العالي و التنمية في

شمال أفريقيا بطرابلس 27–29 أكتوبر 2002 ف ، مجلة دراسات ، طرابلس، العدد الثاني عشر ، السنة الرابعة ، الربيع 2003.

3. أندرو وبستر ، مدخل إلى علم إجتماع التنمية ، ترجمة و تعليق د. عبد الهادي محمد والي و د. السيد عبد الحليم الزيات ، (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية) .
4. د.رعد عبد الجليل علي،التنمية السياسية مدخل للتغير، ط 1 (طرابلس ، منشورات الجامعة المفتوحة ، 2002).
5. ريتشارد هيجوت ، نظرية التنمية السياسية ، ترجمة – أ.د حمدي عبد الرحمن و د . محمد عبد الحميد ، ط1 (عمان ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2001).
6. د . عبد العالي دبلة ، الدولة (رؤية سوسيولوجية) ، ط1 (القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2004).
7. عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسية " الجزء الثاني " ، ط1 (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر).
8. عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسية " الجزء الرابع " ، ط1 (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر) .
9. عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسية " الجزء الخامس " ، ط1 (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر).
10. د . نبيل السمالوطي ، علم اجتماع التنمية (دراسة في اجتماعيات العالم الثالث) ، (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1996).
11. د . نصر محمد عارف ، التنمية من منظور متجدد – التحيز – العولمة – ما بعد الحداثة (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 2002).
12. د . مصطفى عمر التير ، مسيرة تحديث المجتمع الليبي (مواءمة بين القديم والجديد) ، ط 1 (بيروت ، معهد الإنماء العربي، 1992).
13. د . نداء مطشر صادق ، التخلف و التحديث و التنمية السياسية (دراسة نظرية) ، ط 1 (بنغازي، منشورات جامعة قار يونس ، 1998) .

ثانياً الدوريات :

1. أينريك هيت ، " التعبية " ، ترجمة د . نبيل مرزوق ، دورية كتاب جدل .
2. جاد الكريم الجباعي ، " التبعية وإشكالية التأخر التاريخي " ، دورية كتاب جدل ، دمشق ، العدد الثالث ، النصف الأول 1992 .

3. د . صبحي محمد قنوص ، " دور العلم في التنمية الاجتماعية " ، مجلة دراسات ، طرابلس ، العدد العاشر ، السنة الثالثة ، الخريف 2002 ،
4. د . نبيل مرزوق ، قراءة لكتاب : " قياس التبعية في الوطن العربي " للمؤلف د . إبراهيم العيسوي ، دورية كتاب جدل .

ثالثاً شبكة المعلومات الدولية internet :

1. أحمد أفقيرن ، التحديث السياسي (التحديث) ، شبكة المعلومات الدولية ، www.afifi-abdessamad.maktoobblog.com .
2. د. طلال عبد المعطي مصطفى ،"دراسات اقتصادية اجتماعية التنمية بين التحديث والتبعية " ، جريدة البعث ، سوريا ، شبكة المعلومات الدولية ، www.albaath.news.sy .
3. د . فيصل سعد ، "عوامل التخلف وقصور مدرسة التبعية" ، صحيفة الثورة ، سوريا ، 2005/2/1 ، شبكة المعلومات الدولية، www.thawra.alwehda.gov.sy.
4. د . نصر محمد عارف ، " مفهوم التنمية "، شبكة المعلومات الدولية ، www.islamonline.com.

مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية
رقم الإيداع – دار الكتب الوطنية بنغازي / ليبيا
2013 / 423